

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الوساطة الدولية في تسوية نزاعات

الجوار الإقليمي

-دراسة حالة دولة مالي-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات افريقية

إشراف الأستاذ الدكتور
توفيق بوقاعدة

إعداد الطالب
رياض بلحناش

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	جامعة الإنتماء	الصفة
أ.د. شريفة كلاع	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
أ.د. توفيق بوقاعدة	أستاذ محاضر - أ.	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
د. غنية بوخرص	أستاذة محاضر - أ.	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
د. حسام حمزة	أستاذ محاضر - أ.	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
د. نوفل لعامرة	أستاذ محاضر - أ.	جامعة قسنطينة 03	عضوا مناقشا
د. سلمى بوريح	أستاذة محاضر - أ.	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

2025/2024م - 1446/1445 هـ

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الوساطة الدولية في تسوية نزاعات

الجوار الإقليمي

-دراسة حالة دولة مالي-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات افريقية

إشراف الأستاذ الدكتور
توفيق بوقاعدة

إعداد الطالب
رياض بلحناش

2025/2024 م - 1446/1445 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا عَلَى تَوْفِيقِهِ لِحُسْنِ إِتْقَانِ هَذَا الْعَمَلِ الْعِلْمِيِّ
أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ إِلَى الْأُسْتَاذِ الذُّكُورِ

تَعْرِيفٌ بِمَوْقَاعَةٍ

نَظِيرَ تَوْجِيهَاتِهِ وَمُرَافَقَتِهِ وَتَحْفِيزَاتِهِ الَّتِي سَاعَدَتْني لِإِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ
كَمَا أَتَقَدَّمُ بِأَسْمَى عِبَارَاتِ التَّقْدِيرِ وَالاحْتِرَامِ إِلَى جَمِيعِ أَسَاتِذَةِ اللِّجَةِ
الْأَفْاضِلِ عَلَى قُبُولِهِمْ مُنَاقَشَةَ هَذَا الْعَمَلِ

وَأَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَى مَنْ نَدَّرَا حَيَاتَهُمَا لِتَرْبِيَّتِي، إِلَى رُوحِ أَهْلِي الَّتِي لَا تَزَالُ
تُرَفِّقُنِي بَيْنَ خُلُوعِي، وَإِلَى وَالِدِي بَارَكَ اللَّهُ فِي عُمْرِهِ.

وَالشُّكْرُ مَوْصُولٌ إِلَى زَوْجَتِي الْفَاضِلَةِ رَفِيقَةُ دَرْبِي الَّتِي كَانَ لَهَا الْفَضْلُ الْكَبِيرُ فِي إِنْجَازِ
هَذَا الْعَمَلِ

قائمة المحتويات

أ.....	شكر وتقدير
ب.....	قائمة الجداول والأشكال
ج.....	قائمة الخرائط
د.....	قائمة الاختصارات
1.....	مقدمة
5.....	مدخل منهجي ومفهومي ونظري
5.....	أولاً: مدخل منهجي
11.....	ثانياً: الإطار المفهومي والنظري
35.....	الفصل الأول: طبيعة نزاعات الجوار الإقليمي الإفريقي
36.....	المبحث الأول: النزاع في مالي الخلفيات والمآلات
37.....	المطلب الأول: شمال مالي من مركز إشعاع حضاري إلى بُرة تهديد أمني
60.....	المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والبيئي
65.....	المطلب الثالث: بناء الدولة في مالي: تحديات الديمقراطية والاندماج
74.....	المبحث الثاني: طبيعة النزاع الليبي
75.....	المطلب الأول: جذور الانقسام المجتمعي الليبي -مدخل تاريخي-
80.....	المطلب الثاني: النظام الليبي من الملكية إلى الجمهورية إلى الجماهيرية
86.....	المطلب الثالث: إرهابات ما قبل ثورة 17 فيفري 2011

المبحث الثالث: طبيعة النزاع في الصحراء الغربية.....	89
المطلب الأول: أبعاد النزاع حول الصحراء الغربية.....	90
المطلب الثاني: المسارات والتحديات.....	94
الفصل الثاني: التداعيات العبر - وطنية لنزاعات الجوار الإقليمي	99
المبحث الأول: تداعيات النزاع الليبي على دول الجوار.....	100
المطلب الأول: مدخل حول تطورات مفهوم الأمن.....	101
المطلب الثاني: سقوط النظام الليبي وتأثيراته على أمن الجزائر.....	105
المطلب الثالث: سقوط النظام الليبي وتأثيراته على النزاع في مالي.....	108
المبحث الثاني: الأمن القومي الجزائري خط المواجهة الأول	113
المطلب الأول: التهديدات الصلبة العبر - وطنية.....	114
المطلب الثاني: التداعيات اللينة.....	123
المبحث الثالث: التداعيات الجيوسياسية.....	131
المطلب الأول: تنازع الأدوار الدولية.....	132
المطلب الثاني: تنازع الدور الإقليمي.....	144
المطلب الثالث: تحديات العسكرية والانفصال الهوياتي.....	152
الفصل الثالث: دور الوساطة الدولية في مالي -جدلية المقدرات والأداء-.....	159
المبحث الأول: الوساطة الدولية في مالي -نموذج للوساطة الجماعية-.....	160
المطلب الأول: الوساطة الدولية في مالي بقيادة الإكواس " -الأسس والمبادئ-.....	161
المطلب الثاني: مسار "واغادوغو" مدخل لإعادة البناء السياسي والأمني في مالي.....	168

المطلب الثالث: دور البعثة القارية والأممية في تسوية النزاع في مالي.....	178
المبحث الثاني: مصادر إدراك الدور الجزائري كقائد للوساطة الدولية في مالي.....	184
المطلب الأول: المقدرات المعنوية.....	185
المطلب الثاني: المقدرات المادية والإستراتيجية.....	195
المبحث الثالث: الجزائر ودور الوسيط الإقليمي لتسوية النزاع في مالي.....	202
المطلب الأول: الانتقال من أحادية المقاربة الأمنية إلى ثنائية الأمن والتنمية.....	203
المطلب الثاني: إرهابات انتقال الوساطة الدولية من مسار "واغادوغو" إلى مسار الجزائر.....	206
المطلب الثالث: المقاربة المتعددة الأبعاد (ورقة الطريق في إطار مسار الجزائر 2014).....	210
الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية.....	
المبحث الأول: الوساطة الدولية- الفواعل - المقاربات - وآليات المتابعة-.....	217
المطلب الأول: الفواعل بين الانخراط والمقاومة.....	219
المطلب الثاني: اتفاق مسار الجزائر: انعكاس للمقاربة المتعددة الأبعاد.....	220
المطلب الثالث: آلية المتابعة.....	229
المبحث الثاني: تنفيذ اتفاق مسار الجزائر - مقارنة تقييمية-.....	236
المطلب الأول: ورشة البناء السياسي والمؤسساتي.....	242
المطلب الثاني: الورشة الأمنية الكبرى DDR.....	243
المطلب الثالث: المصالحة الوطنية والتنمية.....	255
المبحث الثالث: الانعكاسات الجيوسياسية للوساطة الدولية على مالي.....	260
المطلب الأول: ورشة البناء السياسي والمؤسساتي.....	269

المطلب الأول: إعادة هندسة المشهد السياسي والأمني في مالي -إنجازات لم تكتمل-.....	270
المطلب الثاني: تطوير العمل الإفريقي المشترك.....	277
المطلب الثالث: نموذج الوساطة الدولية وفرص حل النزاع الليبي.....	284
الاستنتاجات.....	292
الملاحق.....	302
قائمة المراجع.....	329
الملخص باللغة الإنجليزية.....	348

قائمة الجداول والأشكال

أ - قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين وضعية الفساد في مالي	63
02	يبين تطور الكيانات الإدارية منذ الاستقلال إلى سنة 1999	72
03	كمية المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة في الجزائر في الفترة (2012/2021)	130
04	جدول يبين تطور الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع للسنوات 2011-2021	155
05	جدول يلخص الدلالات الأمبريقية لانجازات الوساطة الدولية حسب ركائز الاتفاق	268

ب - قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الجزور المسببة للصراعات العنيفة و المشكلات المرتبطة بها	20
2	الإطار التحليلي للوساطة الدولية	25
3	نموذج الاحتمالات الطارئة للوساطة	26
4	نظرية الدور في السياسة الخارجية : إدراك الدور الوطني وتوصيفاته كمتغيرات مستقلة	29
5	توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن	102
6	تطور سعر البترول الخام طبقا لبورصة لندن	197
7	الهيكل العام للحركات الموقعة على اتفاق الجزائر : تنسيقية الحركات الأزوادية CMA ، الأرضية Plateforme	224
8	التركيبة التنظيمية للحركات التوافقية -CME- Coordination des Mouvements de l'Ententes	225

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح حدود مملكة الصنغاي (1375-1591)	40
02	خريطة أزواد وأقاليمها الأساسية	42
03	خريطة تبين التوزيع الإثني على المجال الجغرافي	54
04	خريطة تبين أهم موارد جمهورية مالي	64
05	خريطة تبين التواجد الإرهابي في الساحل وأماكن سيطرته	121
06	خريطة تبين طرق الهجرة الغير شرعية من الساحل الإفريقي إلى شمال إفريقيا وأوروبا	126
07	خريطة توضح الخطوط الرئيسية للكوكاين 2008	129
08	خريطة تبين انتشار الطوارق في دول الجوار	153
09	خريطة توضح الدول الأعضاء للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الإكواس"	162
10	خريطة رقم(10) تبين تواجد القوات الفرنسية في دول G5	282

قائمة المختصرات

AQMI	Al-Qaïda Au Maghreb Islamique
ARLA	Armé Révolutionnaire de l’Azawad
CEDEAO	Communauté Economique des Etats de L Afrique de L’ouest
CEMOC	Comité d’Etat Major Opérationnel Conjoint
CMA	Coordinations des Mouvement de L Azawade
CME	Coordination des Mouvements de l’Entente
CSA	Comité de Suivi de l’accord
CTMS	Commission Technique Mixte De Sécurité
CTS	Commission Technique De Sécurité
CJA	Congré pour la Justice de l Azawade
CPA	Coalition du Peuple Pour l’Azawade
CNSP	Conseil National de Salve de Peuple
DDR	Désarmement, démobilisation et réintégration
ECOWAS	الإكواس Economic Community of West African States
FPLA	Front Populaire pour la Libération de l’Azawad
FIAA	Front Islamique Arabe de l’Azawad
FPA	Front Populaire de L Azawade
GATIA	Group D’autodéfense Des Touareg Imghad Et Ses Allies
GSPC	Groupe Salafiste Pour La Prédication et Le Combat
GICM	Group islamique de combat au Maroc
GICT	Group islamique de combat au tunisie
GICL	Group Islamique de Combat au Lybia
HCUA	Haut conseil pour l’unité de l’Azawad
MPA	Mouvement Populaire de l’Azawad
MAA	Mouvement arabe de l’Azawad
MHS	Mutually Hurting Stlamete
MINUSMA	Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali
MISMA	Mission internationale de soutien au Mali sous conduite africaine
MISAHEL	Mission de l Union Africain pour mali et les payes de sahel
MNLA	Mouvement national de libération de l’Azawad
MPSA	Mouvement Populaire Pour Le Salut De l’Azawad
MSA	Mouvement Pour Le Salut De l’Azawad

MUJAO	Le Mouvement pour l'Unité du djihad en Afrique de l'Ouest
ONU	Organisation Nation Unies
ONUDC	Office des Nations Unies Contre La Drogue et Le Crime
UA	Union Africaine
MIA	Mouvement Islamique De L'azawade
RFP/M5	Rassemblement des Forces Patriotiques Mouvement du 5 juin

مقدمة:

تصدّرت الوساطة الدولية مشهد تسوية النزاعات الإفريقية في العقود الأخيرة، والسبب يعود إلى نظام عمل الوساطة الدولية الذي ينسجم مع التركيبة النفسية والثقافية للأفارقة، لأنه يصون إرادتهم وجهودهم، ويضعها في قلب المحرك المركزي الذي يشغل عليه، بمعنى أن إرادة أطراف النزاع تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات صناعة التسوية والحلول، ذلك أن نظام الوساطة الدولية يعمل على نقل إرادتهم من مرحلة الوعي بضرورة الخروج من مأزق الألم المتبادل إلى الحوار، ويمكننا تلمس صيانة مركزية إرادة أطراف النزاع في نظام اشتغال الوساطة من بداية المسار، فمبدأ تدخل الوساطة الدولية وفق مفهوم أحد أعلام الوساطة الدولية ' جاكوب بركوفيتش ' يكون بطلب من أطراف النزاع أنفسهم، أو أن تعرض الوساطة الدولية عليهم المساعدة ويتم قبولها، وهو ما يؤشر على نضج النزاع، بمعنى أن أطراف النزاع وصلوا إلى مرحلة يسيطر عليهم ألم العجز المتبادل في حسم النزاع وفق المعادلة الصفرية، هذه البيئة الإدراكية الناجمة عن الانسداد والرغبة المتبادلة في الخروج من المأزق، تنعكس إيجابياً على رفع مردود الوساطة ونتائجها لأنها توفر التوقيت المناسب للتدخل، ذلك أن الوساطة تعمل بفاعلية أكبر في مرحلة الوعي الشديد بالحاجات.

العامل الآخر الدافع لتفضيل المتنازعين الأفارقة للوساطة الدولية عن باقي صيغ تدخل الطرف الثالث ذات الطبيعة القانونية الإلزامية، هو أن الوساطة إطار خلاق للمقاربات من خلال المفاوضات والحوارات المفتوحة، ويخلق بيئة ابتكارية غير مقيدة بأحكام قانونية وقرارات إكراهية تتخطى الإرادة المشتركة لأطراف النزاع، بل هي تساعدهم للوصول إلى المساحات المشتركة بينهم، وتجذب الأطراف من خلال عرضها لحلول وخيارات تنقل التطلعات المشتركة المتوقعة للمتنازعين من مستوى المدركات والتوقعات إلى مستوى الخطط والمسارات القابلة للتجسيد، الأمر الذي سيقص من مسافة التباعد والاستقطاب، من هنا نخلص إلى أن الوساطة تعمل لتجسيد الإرادة المشتركة لأطراف النزاع، ولا تفرض عليهم حلول أو إرادات من خارج إرادتهم، لأن مفهوم الوساطة الدولية حسب "جاكوب بركوفيتش" (عملية إدارة الصراع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها....)، وبإسقاط هذه المفاهيم على البيئة النزاعية في إفريقيا، يتضح لنا أن الوساطة الدولية هي الأنسب كآلية لتسوية النزاعات الإفريقية للاعتبارات التالية :

أن الوساطة قيمة إفريقية توارثتها الشعوب الإفريقية أجيال عن أجيال، وترسخت في المجتمعات التقليدية الإفريقية كآلية يمارسها الحكماء وكبار السن في تسوية النزاعات داخل القبيلة الواحدة أو بين القبائل، ومع تراكم تجارب الوساطة الإفريقية أصبحت قيمة وسلوك إفريقي متجذر، هذا قبل الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا والموجة الاستعمارية التي تبعتها، بعد الاستقلال بقي إشعاع قيمة الوساطة منبعث رغم التمزقات والإنشطارات التي أحدثتها المستعمر في النسيج الاجتماعي والثقافي الإفريقي، ويمكننا نلمس انعكاسها على المستوى الأفقي في شجرة البلابر المعروفة إفريقيا "Arbre à palabres" وهي شجرة كبيرة يجتمع تحتها الأفارقة مع حكمائهم وكبرائهم لحل المشاكل البينية أو حل مشاكل أخرى متعلقة بالقبيلة...، وهو تقليد متوارث من العصر الذهبي الإفريقي، على المستوى العمودي نلمس هذه القيم في لجنة الحكماء المؤسسة التابعة للإتحاد الإفريقي، التي تلعب دورا مهما في جهود الوساطة، ولا يزال موضوع إدخال دور الشخصيات التقليدية الإفريقية والتراث الإفريقي في عمليات التسوية وحل النزاعات يشغل اهتمام النخب السياسية والأكاديمية في إفريقيا وصناع السلام في العالم.

النزعة التدخلية للقوى الخارجية الدولية والإقليمية التقليدية منها والغير تقليدية التي تعرف تصاعد غير مسبوق في إفريقيا، والتي أصبحت عامل بنيوي في النزاعات الإفريقية، ولعل النزاع الليبي ينمذج هذه الحالة، فالتدخلات الخارجية تعمق الأزمة من خلال تحويل أطراف النزاع إلى وكلاء للحفاظ أو زيادة النفوذ أو الحصول على النفوذ كحالة القوى الخارجية الجديدة الصاعدة، كالمحور التركي القطري مقابل المحور المصري الإماراتي في الأزمة الليبية، أما في حالة مالي وهو موضوع دراستنا فالتدخل يختلف عن الحالة الليبية من حيث نمط التدخل وكثافته فهو أقل حدة، لكن ما يجب أن نشير إليه في هذا الصدد هو أنه بالرغم من ثقل تواجد الأسرة الدولية في مالي، ممثلة في فريق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر المدعومة من طرف بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد من أجل مالي "Minusma" التي تغطي عدة أدوار أساسية، كقوة حفظ للسلام، وقوة سياسية داعمة لتنفيذ اتفاق السلام المنبثق عن مسار الجزائر، ومهام إنسانية أخرى، كل هذا لم يجنب مالي لأن تكون مسرحا لحرب دافئة بين فرنسا وروسيا من خلال وكلائهم.

إن ضرر تدخل القوى الخارجية لا يقف عند تعميق الخلاف بين أطراف النزاع، بل يتعدى حتى عند وضع الحلول ومقاربات التسوية، لأن القوى الخارجية تعمل على تثبيت توازنات تسمح بضبط المشهد الجيوسياسي وفق مصالحهم، ولا يشتغلون على معالجة الأسباب العميقة للنزاع، وهذا ما شاهدناه في زخم المؤتمرات الدولية المتلاحقة والمتسارعة لحل الأزمة الليبية ابتداء بـ "الصخيرات 2015" وصولا إلى "

برلين 2021" مروراً بالعديد من المحطات، كل هذه المؤتمرات لم تتجح في تسوية دستورية للأزمة الداخلية الليبية إلى حد الساعة.

كل هذه العوامل رجحت لدى الأفارقة تفضيل الوساطة الدولية ذات التمثيل والقيادة الإفريقية عن غيرها من التدخلات الأخرى، وهي في الحقيقة إطاراً مناسباً لملاً الفراغ الذي تتركه عادة السلطة المركزية في حالة النزاعات الداخلية الإفريقية كحالاتي مالي وليبيا، لأن الوساطة الدولية كمنهج لا تكتفي بتحقيق منجز توقيف إطلاق النار على أهميته، بل تعمل على وضع الأسس البنوية لإعادة بناء الدولة، وهي المسارات الانتخابية التي أصبحت عقبة كئود تعترض مسار الوساطة الدولية في إفريقيا وقد عبر وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" في إحدى مداخلته (ان التوترات والأزمات في إفريقيا المرتبطة بالحكمة السياسية، وعلى وجه التحديد بالمسارات الانتخابية التعددية في مختلف البلدان، وعلى خلفية المعادلة المركزية للعلاقة "وحدة-تنوع"، تضع في الحقل الجيوسياسي للقارة جيلاً خامساً من النزاعات، بعد تلك المرتبطة باستكمال مسار تصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري، والأخرى المرتبطة بالخلافات الحدودية والأطماع الترابية، وتلك الناتجة عن الحرب الباردة، وتلك المتعلقة بالتصادم القائم على أسس عقائدية، اقتصادية وعرقية، وتلك القائمة على الهوية)، وعليه فالوساطة الدولية ذات التمثيل والقيادة الإفريقية مدعوة لابتكار خيارات وخطط لمعالجة مأزق الانتخابات، لأنها حقاً محطة مفصلية للانتقال لحالة الانطلاق الفعلي لإرساء دعائم السلم والأمن والتنمية، وهذا هو الاتجاه العام لدراستنا حول دور الوساطة الدولية في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي -دراسة حالة مالي- و التي تتوزع على أربعة فصول.

تناولت الدراسة في الفصل الأول **طبيعة نزاعات الجوار الإقليمي الإفريقي** وسنتناول بالتحديد الجوار الإقليمي للجزائر، سنركز على جمهورية مالي كحالة دراسة، وكذا النزاع الليبي لما أحدثه من انشطارات مركزية على دول الجوار، وسنتدارس أيضاً طبيعة النزاع في الصحراء الغربية على اعتبار أنه يشكل بعداً أساسياً في المركب الأمني للجوار الإقليمي، ولقد خلصنا في هذا الفصل إلى أن الاستعمار هو الذي أسس لأول أزمة بنيوية ستواجهها هذه الدول في مسار بنائها بعد الاستقلال، لقد قام المستعمر بتمزيق التوافق الجغرافي الثقافي لكل من الدول المعنية بالدراسة، وحولها إلى كيانات مصطنعة، وقام بتحويل مراكز الثقل السياسية الحقيقية وتبديلها بنخب سياسية تخدم تطلعاته الجيوسياسية.

أما الفصل الثاني فقد تعرضنا إلى **التداعيات العبر- وطنية لنزاعات الجوار الإقليمي**، وتناولنا التداعيات العبر-حدودية للنزاع الليبي كنموذج، وفصلنا في الأبعاد الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية لهذه

التداعيات على دولتي مالي والجزائر، وبيننا تأثير انهيار النظام الليبي - نظام معمر القذافي - على التطور المتسارع للنزاع في شمال مالي، كما فصلنا في تنازع الأدوار الدولية والإقليمية في الفضاء الجيوسياسي الليبي وانعكاساته على دول الجوار والأمن الجماعي الإفريقي بصفة عامة.

بالنسبة للفصل الثالث فقد عالجنا دور الوساطة الدولية في مالي -جدلية المقدرات والأداء- ، تناولنا محطتين أساسيتين للوساطة الدولية في مالي، المحطة الأولى كانت الوساطة الدولية بقيادة "الإكواس" المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سنة 2013، تلتها الوساطة الدولية بقيادة الجزائر في 2014، في واقع الأمر تدخل "الإكواس" كوسيط في النزاع المالي الذي جاء بعد التدخل العسكري الفرنسي عبر عملية "سرفال" هو من أجل إعطاء مضمون سياسي للتدخل العسكري الفرنسي، وهو تنظيم انتخابات رئاسية، بعد أشهر قليلة من انتخاب "إبراهيم بوبكر كايتا" سارع الأخير لطلب وساطة الجزائر بعد التدهور الأمني الكبير الذي حصل، وفصلنا في الدور الجزائري كقائد للوساطة الدولية في مالي، تأسيسا على المقومات والقدرات التي تملكها الجزائر كمتغيرات مستقلة وانعكاسها على أداء الدور الجزائري في قيادة وساطة دولية تسعى لحل مستدام للنزاع في مالي.

أما الفصل الرابع والأخير فعالجنا فيه انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية، فقد فصلنا في مضامين اتفاق الوساطة الدولية المنبثق عن مسار الجزائر، المهيكلة داخل أربع ركائز، المتمثلة في المسألة السياسية والمؤسساتية، ومسألة الأمن والسلم، بالإضافة إلى موضوع التنمية الاجتماعية والثقافية، أما الركيزة الرابعة فتمحورت حول المصالحة الوطنية والعدالة والمسائل الإنسانية، في نفس السياق ربطنا العرض بمقاربة تقييمية لبنود الاتفاق حسب كل ركيزة، ثم فحصنا انعكاساتها على الواقع السياسي والأمني في شمال مالي، وانتهينا إلى تفكيك العلاقات الخارجية المؤثرة في النزاع، وحاولنا تلمس الدور الإفريقي المشترك في إطار الوساطة الدولية وإلى أي مدى يمكنه أن يشغل مساحة، تؤدي بالضرورة إلى تقليص حيز النزعة التدخلية الخارجية الضارة.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري للدراسة:

أولاً: المدخل المنهجي

يتضمن المدخل المنهجي خمسة عناصر يمكن تفصيلها كالآتي:

1- المشكلة البحثية:

يتعرض أمن الجوار الإقليمي إلى تهديدات أمنية عابرة للحدود، مصدرها دول تعاني من فشل في أداء وظائفها الأساسية، كوظيفة التوزيع العادل للقيم، الذي يؤدي الإخلال بها إلى انقسام مجتمعي حاد يفضي إلى نزاعات داخل الدولة الواحدة، كذلك الأمر بالنسبة لعجز الدولة في أداء وظيفة التغلغل والسيطرة على حدودها التي ستؤدي إلى تآكل سيادتها لصالح تقدم قوى إجرامية وإرهابية تعمل لتحويلها إلى ملاذ آمن لإعادة تنظيم صفوفها والرفع من منسوب استعداداتها، الأمر الذي يشكل تهديداً للدولة الفاشلة نفسها أولاً، وعلى دول الجوار ثانياً وعلى المشهد الجيوسياسي الإقليمي ثالثاً، لأن القواعد الآمنة للمجموعات الإرهابية تشكل مصدر لشرعنة وتبرير التدخل العسكري الخارجي.

أمام هذا المشهد نحاول من خلال دراستنا أن نعالج خيار الوساطة الدولية التي يتصدرها الدور الإفريقي بقيادة دولة محورية ممثلة في الجزائر، لتسوية نزاعات دول الجوار بصفة عامة، والنزاع في مالي بصفة خاصة، كخيار استراتيجي من جهة، وخيار بديل ومنافس للعسكرة والتدخلات الخارجية السالبة لإرادة أصحاب الأرض أو أطراف النزاع من جهة أخرى، ولتفكيك هذا الموضوع سنحاول الإجابة منهجياً على السؤال المركزي التالي:

إلى أي مدى تستطيع الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، أن تحقق السلم والأمن في مالي، بالمستوى الذي يسمح بتركيب هندسة سياسية ومؤسسية، تضمن استمرار النظام الدستوري، وتنعكس إيجاباً على المشهد الجيوسياسي للجوار الإقليمي، في ظل التجاذبات الدولية والإقليمية ذات النزعة التدخلية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي طبيعة نزاعات الجوار الإقليمي الإفريقي؟
- كيف تؤثر نزاعات الجوار الإقليمي العابرة للحدود، على أمن واستقرار الجزائر وعلى سياستها الأمنية بشكل عام؟
- هل نجحت الوساطة الدولية، في الاستجابة للأسباب البنوية للنزاع في مالي، من خلال هندسة سياسية ومؤسسية وأمنية تستوعب الواقع السياسي والأمني الجديد لما بعد الاتفاق؟

- ما هي انعكاسات الوساطة الدولية في مالي على التجاذبات الوطنية، القارية والدولية؟
- هل تستطيع الجزائر كقائدة للوساطة الدولية أن تستعيد الملف الليبي، عبر مدخل استعارة نموذج الوساطة الدولية المطبق في مالي ؟

2-مجالات الدراسة

أ- المجال الزمني:

يتحدد المجال الدراسي من مطلع عام 2012 بداية الهجوم المشترك ما بين فصائل الطوارق وجماعات إرهابية على الجيش المالي وإعلان شمال مالي منطقة محررة " أزواد"، مروراً بمحطة مفصلية وهي اتفاق السلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر الموقع في باماكو في 20 جوان 2015، التي تلتها مرحلة تنفيذ بنود الاتفاق والشروع في إعادة بناء الدولة في مالي، وصولاً إلى سنة 2023 وهي السنة التي عرفت توقف لكل المؤسسات والروافد المساندة لمشروع الوساطة الدولية، منها البعثة الأممية المتعددة الأبعاد من أجل الاستقرار في مالي MINUSMA، ولجنة متابعة الاتفاق CSA، كذلك المراقب المستقل المعين من طرف الأمم المتحدة "مؤسسة كارتير Karter Centre". وذلك بسبب الانقلابين المتعاقبين الأول في ماي 2020، والثاني 2021، وما ترتب عن ذلك من سلوكات ومقاربات لا تتقاطع مع إستراتيجية الوساطة الدولية.

ب-المجال المكاني:

المجال المكاني للدراسة سيتمحور حول النزاع في مالي كحالة دراسة، ويشمل بالضرورة النزاع في ليبيا ، ذلك لقوة تأثيره المباشر على ديناميات النزاع في مالي وجواره الإقليمي، ويشمل أيضا الجزائر التي تقف كخط أول لمواجهة تداعيات نزاعات جوارها الإقليمي من جهة، وبصفتها قائدة للوساطة الدولية لتسوية النزاع في مالي من جهة أخرى، ويتمدد المجال المكاني للدراسة إلى النزاع في الصحراء الغربية كونه يشكل عنصرا في المركب الأمني الإقليمي.

ج- المجال الموضوعي:

مركز ثقل دراستنا هي الوساطة الدولية كخيار مفضل لدى الأفارقة كونه التدخل الأنسب الذي يراعي مراكز الدول من الناحية السيادية ويحفظ ماء وجه القادة من الناحية النفسية خلال عملية التفاعل من أجل الخروج من الأزمة والانسداد، ومنه تسوية النزاع القائم، لأن تدخل الوساطة الدولية يعمل على تكريس الإرادة المشتركة للأطراف المتنازعة، وهو تدخل اختياري، وتبرز أهمية الوساطة

الدولية في تسوية النزاعات الإفريقية في أنها مسار لا يتوقف عند وقف إطلاق النار بين المتنازعين بل يستمر في مواجهة التحديات البنيوية المسببة للنزاع، والمرشحة لإحداث انتكاسة في منتج الوساطة الدولية ومخرجاتها، وعلى رأس هذه التحديات، المسارات الانتخابية التي أصبح يسميها البعض بالجيل الخامس للنزاعات التي أصبحت تهيمن على الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، كون الانتخابات هي العملية الدستورية التي تعيد توزيع القوى وفق العقد الاجتماعي الجديد لما بعد النزاع . وهذا ما يدفع بعض القوى التقليدية، إلى مقاومة خريطة القوى الجديدة، والانقلاب عليها، وبالتالي إرجاع مسار التسوية إلى المربع الأول، من خلال التحولات الغير دستورية، وهذا بالضبط ما وقع في مالي بعد الانقلابين المتتاليين 2021/2020، لهذا فإن الوساطة الدولية كخيار استراتيجي لتسوية النزاعات في إفريقيا مدعوة لابتكار آليات مناسبة لتذليل تحدي المسار الدستوري للانتخابات كونه حجر الزاوية لإعادة بناء الدولة في إفريقيا.

3- الفروض العلمية للدراسة

الفرضية الأولى: فشل بناء الدولة في إفريقيا، مصدر النزاعات الداخلية، والعبر وطنية في الجوار الإقليمي.

الفرضية الثانية: كلما زادت جهود الوساطة الدولية في تمكين هندسة سياسية ومؤسسية معبرة عن الواقع السياسي الجديد، كلما زادت فرص صمود الاتفاق.

الفرضية الثالثة: كلما زاد العمل المشترك لدول الجوار الإقليمي، كلما انخفض منسوب التدخل الخارجي الضار.

الفرضية الرابعة: إن نموذج الوساطة الدولية كإطار متعدد الأطراف يسمح بإخراج النزاع من مأزق الشرعيات الميدانية المتضاربة، ووضعه في سياق أمني يتجاوب مع أحكام القانون الدولي، ويوفر فرص أكبر للفواعل الإقليمية المعنية أكثر بالنزاع لتتصدر المشهد.

4-الأهداف العلمية والعملية :

أ. الأهداف العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية للوساطة الدولية على أنها مسار علائقي تتعلق نتائجها ومخرجاتها كونها متغيرات تابعة (نجاح / فشل)، بمدخلات تمثل المتغيرات المستقلة للعملية، كطبيعة النزاع، وتاريخ النزاع ونضجه الذي يوفر التوقيت المناسب لتدخل الوساطة الدولية، وغيرها من المتغيرات المستقلة، وسيأتي تفصيل هذه المسألة لاحقا في الجانب النظري، من المفيد أيضا الإشارة إلى أن أمهات المواضيع المتعلقة باختصاص العلاقات الدولية والعلوم السياسية مندمجة في دراسة الوساطة الدولية، كمواضيع الأمن، ودراسات النزاعات والسلام وإعادة بناء الدولة، ففي خضم دراستنا لدور الوساطة الدولية في الجوار الإقليمي، كان لابد لنا أن نفحص نظرية الأمن الإقليمي المركب ويمثل النزاع الليبي وتداعياته على الجوار الإقليمي نموذجا لذلك، كما تعتبر الوساطة الدولية عملية لإدارة النزاع كمرحلة أولى، وبناء السلام كمرحلة ثانية، وتغوص الوساطة الدولية في النزاعات الإفريقية لمعالجة الأسباب البنيوية المقاومة لبناء الدولة الإفريقية المعاصرة، وتمثل الوساطة الدولية في إفريقيا حقل أكاديمي فصوله مفتوحة للنخب العلمية والأكاديمية الإفريقية للاستثمار فيه من أجل استرجاع الخصوصية السياسية والاجتماعية الإفريقية والبناء عليها.

ب. الأهمية العملية

تتضح الأهمية العملية لدراسة الوساطة الدولية في نزاعات الجوار الإقليمي الإفريقي، كونها استجابة عملية لتحديات تداعيات المركب الأمني الجوّاري، على اعتبار أن الوساطة الدولية هي عمل جماعي لكل الفاعلين الدوليين من منظمات قارية على رأسها الاتحاد الإفريقي، ودولية كمنظمة الأمم المتحدة ودول الجوار لجمهورية مالي -كحالة دراسة-، وتتصدر الجزائر هذا الجهد الجماعي كونها دولة محورية تتكأ على أرضية العمل الجماعي الإفريقي في إطار الوساطة الدولية. وتعمل الوساطة الدولية على مسار خطي ينتقل من حل النزاع إلى بناء السلام، وترسيخ أسس وقائية تمنع عودة النزاع.

5-المناهج والإقترابات: اعتمدنا عدة مناهج من أجل تنظيم دراستها وإعطائها الشكل والمضمون

المتناسك من الناحية المنهجية والعلمية، والحاجة التي دفعتنا إلى استعمال عدة مناهج هو طبيعة دراستنا المتعددة الأبعاد، وعليه تم الاستفادة من المناهج والمقاربات التالية:

1.5. منهج دراسة الحالة :

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار، لأنه لا يكتفي بجمع البيانات وترتيبها، أو الوصف الخارجي، بل يتعمق في دراسة الوحدة المعنية بالدراسة، والإحاطة بها وإبراز المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة والارتباطات فيما بينها، قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها¹، هذا المنهج سيساعدنا على الوقوف على الأسباب البنيوية والكامنة وراء النزاع الداخلي الدوري في شمال مالي الذي تجاوز النصف قرن .

2.5. المنهج التاريخي:

اعتمدنا المنهج التاريخي في دراستنا لمساندة منهج دراسة الحالة ، من خلال تتبع الأحداث، واكتشاف العوامل التي تحكم في تطورات وديناميات النزاع في مالي والنزاعات المرتبطة به كالنزاع في ليبيا، وهذا سيمدنا بأدوات تمكننا من تفسير صيرورة الأحداث ويوضح لنا في الوقت نفسه الحلقات المتصلة للأحداث والتفاعلات المكونة لها، الأمر الذي سيساعدنا كباحثين على قراءة ديناميات نزاعات الجوار الإقليمي في سياقه الواقعي والحقيقي، فضلا على أن تاريخ النزاع بين الأطراف متغير مستقل مهم في مسار الوساطة الدولية.

3.5. **المنهج المقارن:** اقتضت الحاجة لاستعماله في دراستنا من أجل المقارنة بين طبيعة النزاعات في الجوار الإقليمي وبشكل محدد بين طبيعة النزاع في دولة مالي وطبيعة النزاع في ليبيا، ومن بين أوجه استعماله أيضا مقارنة مسألة زيادة الإنفاق العسكري من خلال الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع الوطني خلال عشرة سنوات (2011-2021).

4.5. **المنهج الإحصائي :** ساعدنا هذا المنهج في قراءة الدلالات السياسية والاجتماعية والأمنية، للقيم الأمبريقية التي وفرتها المؤسسات المكلفة بإعطاء مؤشرات عددية لنسبة الإنجاز، حسب كل ركيزة من ركائز الاتفاق الأربعة، فالمنهج الإحصائي يمكن من تحويل الدلالات العددية الصماء، إلى دلالات علمية

5.5. **منهج تحليل المضمون:** تكمن أهميته في انه يمكننا من القراءة التحليلية للوثائق والتصريحات والنصوص القانونية، وقد استعنا به في دراستنا لقراءة وتحليل ورقة طريق المفاوضات بين الحكومة المالية

¹ محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم ، المناهج، الاقترايات، الأموات-، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1997)، ص. 87.

والحركات المسلحة في 24 جويلية 2014 بالجزائر، وكذلك نص اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي، وعدة نصوص قانونية مرجعية.

6.5. **المنهج التحليلي** : هذا المنهج هو مركز ثقل المناهج السابقة، لأنه يمكننا من جمع البيانات والمعلومات والأحداث وترتيبها، لتوظيفها من أجل بناء جسم البحث وإعطائه تميزه وأصالته، وهذا يتوافق مع التعريف الذي يشير إلى أنه "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية"¹

7.5. **الاقترب النسقي (النظمي):**

سنستعين بهذا الاقترب لدراسة النظم السياسية ما بعد النزاع ومدى تكيفها مع البيئة المحيطة داخلية كانت أو خارجية، وهذا ينطبق على دراستنا "النزاع في مالي" ومدى تكيف النظام السياسي الجديد ما بعد اتفاق 2015 سواء الحكومة المؤقتة أو المنتخبة، يساعدنا الاقترب النسقي على فحص تفاعل النظام السياسي في مالي مع بيئته الداخلية ممثلة في الأطراف الموقعة على الاتفاق الراغبة في أن تلعب دور المشارك، بالإضافة إلى المجتمع المدني والأحزاب السياسية التقليدية التي لم تكن طرفا في النزاع لكنها معنية بأن تكون جزءا من المشهد السياسي الجديد لما بعد الاتفاق، وتفاعل النظام السياسي الجديد مع البيئة الخارجية ممثلة في فريق الوساطة الدولية المكلف بمتابعة مسار تنفيذ بنود ومضامين الاتفاق، والبعثة الأممية المتعددة الأبعاد من أجل مساندة مالي MINUSMA المكلفة بحفظ النظام ودعم جهود فريق الوساطة الدولية، كل هذه العناصر تشكل مدخلات يستقبلها النظام السياسي الجديد ويتفاعل معها ثم ينتجها على شكل مخرجات إلى البيئة الداخلية والخارجية، التي تقيّم السلوك الإستجابي للنظام السياسي، ثم تقوم بالتغذية الإسترجاعية، ومنه فإن هذا الاقترب يساعدنا كباحثين في فحص إمكانات النظام السياسي الجديد في الحفاظ على دينامية الاستقرار السياسي، وحركته الدائرية التي رسمها لنا "ديفيد استون" - مدخلات، تفاعل، مخرجات، تغذية استرجاعية -.

¹ عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999)، ص.138.

ثانياً: الإطار المفاهيمي والنظري:

سنتناول أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كالوساطة وخصائصها، المصالحة الوطنية، ومفهوم الدور في السياسة الخارجية، وكذلك سنتعرض للمداخل النظرية التي تساعدنا وتقربنا من فهم وتفسير الارتباطات بين متغيرات موضوع الدراسة، ونحاول ونسعى لتوظيف التساند والتكامل الحاصل بين هذه المداخل، كنظرية الدور في السياسة الخارجية، التي ستساعدنا على معالجة الفصل الثالث من الدراسة المتعلق (دور الوساطة الدولية في مالي جدلية المقدرات والأداء)، وذلك بإخضاع الدور الجزائر كقائد للوساطة الدولية في المنطقة للفحص، أي قياس مدى التناسب بين إدراك الدور وأداء الدور، وكذلك نظرية لحظة النضج، رغم أنها متغير مدمج في مقارنة مبادئ الاحتمالات الطارئة لـ "جاكوب بركوفايتش" التي سنتعرض لها لاحقاً، لكن من المفيد تناولها بشكل مفصل كمقاربة مستقلة لأنها تفسر لنا اللحظة المواتية لبداية الوساطة وهي محطة مفصلية في مسار الوساطة، وهذا ينعكس على الوساطة الدولية بقيادة الجزائر لتسوية النزاع في مالي، وسيرافقنا الإطار التحليلي للاحتتمالات الطارئة للوساطة " لجاكوب بركوفايتش " « Contingency Framework of Mediation »، والذي يتميز بقدرته على دمج عدة أفكار ومقاربات على نحو منهجي وتساندي، ويسمح لنا أيضاً بقراءة الوساطة على شكل نسقي، أي أن مخرجات الوساطة متوقفة على مدخلات تمثل متغيرات مستقلة تتوزع على أطر زمنية ما قبل الوساطة وأثناء الوساطة تتحكم في نجاح أو فشل الوساطة.

إن تبني أكثر من مدخل نظري في موضوع بحثنا، رغم التداخل والتقاطع الحاصل بين هذه المداخل، سيفنعنا من التقرب أكثر لنتبع المتغيرات المستقلة التي نسعى لفحصها من خلال المؤشرات الميدانية.

1-الإطار المفاهيمي

أ) الوساطة مقارنة مفاهيمية :

تندرج دراسة الوساطة الدولية ضمن دراسات الصراع والسلام والمنع الوقائي، وتتطابق أحياناً مع إدارة الصراع الدولي كما يعرفه watkins و Rosegrant، بأنه عملية يقوم بها طرف دولي ما (يسمى طرف ثالث Third Party)، يتدخل من خلالها بين أطراف صراع دولي قائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر، ومنع تفاقم ذلك الصراع¹.

¹ أحمد محمد وهبان، تحليل إدارة الصراع الدولي "دراسة مسحية"، (المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص. 13.

في نفس الاتجاه يعرف جاكوب بركوفيتش Jacob Bercovitch الوساطة على أنها "عملية إدارة الصراع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من فرد أو جماعة أو من دولة أو منظمة لتغيير أو التأثير في مدركاتها أو سلوكها دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون"¹.

عند تفكيكنا لتعريف "جاكوب بركوفيتش"، للوساطة يسمح لنا بإبراز خصائص الوساطة.

* خصائص الوساطة:

1. الوساطة هي إدارة للصراع:

برغم من التباين الحاصل بين الخبراء حيال تعريف إدارة الصراع بين مضيق وموسع من حيث حدوده ومخرجاته، فنجد اتجاه ينظر إلى عملية إدارة الصراع على أنه تحجيم للصراع، والحد منه أو يهدف إلى التهذئة والاحتواء، هناك اتجاه آخر يرى أن إدارة الصراع أشمل من عملية ضبط الصراع فقط، بل تبدأ بتجنب ومنع الصراع وصولاً إلى حل الصراع وتحويل العلاقات العدائية إلى علاقات بناءة وإيجابية، ولعل من أكثر الاتجاهات المعاصرة شمولية فيما يتصل بمفهوم إدارة الصراع ما يقول به Mitchell، من ثم استراتيجيات أربع يشملها هذا المفهوم وهي:

- إستراتيجية تجنب الصراع Conflict Avoidance .
- إستراتيجية منع الصراع Conflict Prevention .
- إستراتيجية تثبيت أو (عدم تفاقم النزاع) Settlement Conflict .
- إستراتيجية حل الصراع Conflict Resolution².

2- الوساطة لها توقيت مناسب: هذا متغير آخر له أهمية محورية لدى خبراء الوساطة، والمفاوضات

فقد جاء في التعريف أعلاه " طلب أطراف النزاع المساعدة أو تقبل عرضا بالعون..."، والسؤال المطروح هنا هو متى يطلب أطراف النزاع مساعدة طرف ثالث من أجل تسوية النزاع الحاصل بينهم؟ وهي اللحظة الحيوية للتحوّل في مدركات وسلوك أطراف النزاع، ويعرف هذا التوقيت في أدبيات دراسات السلام بلحظة النضج أو اللحظة المواتية Ripe moment، وهي نتاج لتفاعل

¹ Bercovitch Jacob and Rubin Jeffery , **Mediation in International Relation : Multiple App**

roches to Conflict Management (New york : Martins Press, 1992) ,p.7.

² أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص.14.

متغيرات وشروط قبلية، سنفصل فيها لاحقا عند تعرضنا لنظرية لحظة النضج، ولكن لا بأس الإشارة إلى هذه المتغيرات بشكل مختصر، ونذكر من أهمها¹:

- دخول أطراف النزاع في أزمة الألم المتبادل الناتجة عن حالة الجمود (Mutually Hurting Stalemate MHS)

- توفر اعتقاد لدى أطراف النزاع بإمكانية وجود مخرج لمأزق المعاناة المتبادلة، بمعنى آخر وجود بديل عن الصراع.

- تغير الوضع على الصعيد التوازن العسكري، أو توازن القوة بين الأطراف المتصارعة.
هذه المتغيرات تدفع أطراف النزاع للبحث عن مخرج « way out »، من هذا الجمود المؤلم لكليهما.
3- الوساطة الدولية هي تدخل طرف ثالث ولكن ...

الوساطة الدولية شكل من أشكال تدخل الطرف الثالث المتنوعة الموجودة في الساحة الدولية، طبقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد أشكال تدخل الطرف الثالث لحل النزاعات الدولية في المادة 33 التي تبين أنه (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية...)²، انطلاقا من المادة 33، من المفيد التفصيل في حدود التشابه والاختلاف بين الوساطة وأشكال تدخل الطرف الثالث الأخرى.

ولعل أبرز خاصية تتميز بها الوساطة عن بقية أشكال تدخل الطرف الثالث ما عدا المفاوضات، هي ما جاء في تعريف "جاكوب بركوفيتش" أن يكون التدخل (دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون)، حصرا للموضوع سنتناول التحكيم كآلية من آليات التسوية القضائية للنزاعات الدولية (مناشدة سلطة القانون).

-التحكيم الدولي :

التحكيم هو أقدم وألين آلية قانونية لتسوية النزاعات الدولية وهو شكل من أشكال تدخل الطرف الثالث، أقدم لأنه مكرس في اتفاقية لاهاي لعام 1907 من خلال المادة 37 والتي أوضحت أن (الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات بين الدول بواسطة القضاة الذين تختارهم وعلى أساس احترام

¹ William Zartman, The Timing Of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments, *the Global Review of Ethnopolitics*, vol1, N 01, (2001), pp.8-18.

² عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015)، ص.354.

القانون الدولي، وأن الرجوع إلى التحكيم يتضمن تعهدا للخضوع للحكم بحسن نية¹، وأليناها لأنه أقل مساسا بمصداقية الدولة وسيادتها لأنه يعطي الحرية لأطراف النزاع في اختيار أعضاء لجنة التحكيم، ولكنه في النهاية ينتصر لسيادة القانون وليس لإرادة أطراف النزاع، وهذا هو جوهر التحكيم الدولي الذي يعتبر وسيلة قضائية بموجبها تقوم الدول المتنازعة باختيار شخص أو هيئة لتسوية ما بينهم من نزاع بالطريق القانوني، بمعنى آخر تصفية النزاعات بين الدول عن طريق تحقيق سيادة القانون بدلا من سيادة القوة².

ما يمكن استخلاصه من هذا العنصر هو أن أطراف النزاع تلجأ إلى الهيئات القضائية الدولية بإرادتها لتسوية نزاعاتها، لكن صيغ ونتائج التسوية تصنع خارج إرادتها.

-المساعي الحميدة :

هي تدخل ودي من طرف ثالث، تقوم به دولة ما، أو إحدى أشخاص القانون الدولي العام، قصد تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات، وعادة ما تكون الدولة التي تتولى مهمة المساعي الحميدة صديقة لأطراف النزاع، تتقاطع المساعي الحميدة مع الوساطة في تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات، لكن الاختلاف يكمن في أن القائمين بالمساعي الحميدة لا يشاركون في إدارة المفاوضات، عكس الوساطة التي يستمر عملها أثناء المفاوضات وبعدها.

-تدخل طرف ثالث عن طريق الإكراه:

وهو شكل من أشكال تدخل الطرف الثالث لتسوية النزاعات، ويقوم على أساس فرض تسوية منع التصعيد أو التهدة، على طرف أو أطراف النزاع، إما من خلال اللجوء إلى استخدام القوة، أو فرض العقوبات على أحد أطراف النزاع ويكون تدخل الوسيط في هذه الحالة، يعتمد على قرارات الشرعية الدولية (مجلس الأمن الدولي)، كالاتماد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو من خلال تحالفات /قوى كبرى، تعتمد على إطار تنظيمي عسكري، مثل حلف الناتو، وعادة ما يكون مبرر استخدام القوة العسكرية في الصراعات، من قبل طرف ثالث هو دعوى منع أو رد عدوان، يهدد الأمن والسلم الدوليين³

¹ المصدر نفسه، ص. 368.

² جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام المدخل و المصادر، (الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004)، ص. 161.

³ سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفرض المنازعات إطار نظري، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص. 231.

• الوساطة والمفاوضات:

فالوساطة هي ليست عملية مرادفة للمفاوضات وليس بديلا عنها، فالمفاوضات تختلف على الوساطة من حيث الشكل لأن مقتضى التفاوض بنية ثنائية الأطراف، في حين تبنى الوساطة داخل علاقة مثلثة الأضلاع¹، أما من حيث المضمون ففي المفاوضات تكون المصالح المتضاربة ماثلة، وأنها عملية تواصل، أو تجميع وجهات النظر المختلفة للوصول إلى هدف مشترك²، أما في حالة الوساطة فالمصالح المتضاربة كامنة ومعقدة الأمر الذي يحول دون الجلوس إلى طاولة المفاوضات مباشرة، ففي هذه الحالة تتدخل الوساطة لخلق المفاوضات وإنتاجها من خلال التنقل بين أطراف النزاع (التي تكون موافقة على هوية الوسيط طبعا) وتوليد بدائل لتقريب وجهات النظر ورسم مسار متدرج للمفاوضات. تأسيسا على ما سبق فالوساطة هي مسار أوسع من المفاوضات، بمعنى أن الوساطة تبدأ قبل المفاوضات، فهي تهيئ للمفاوضات تصاميم مبنية على تحليل عميق لطبيعة النزاع، وأسبابه المباشرة والغير مباشرة (الأسباب البنيوية)، وتستمر بعد المفاوضات، إي لا تنتهي عند التوقيع على بنود الاتفاق ، بل تستمر في متابعة تنفيذ بنود الاتفاق وتقييمها والتدخل لتذليل العقبات التي تعترضها، لهذا نجد أن الوساطة المعاصرة تكون جماعية، أي تضم دول لها علاقة غير مباشرة بالنزاع، ومنظمات دولية و إقليمية، وشخصيات سياسية هامة أو أعيان وحكماء....الخ، وهذا من اجل توفير ضمانات ما بعد الاتفاق، وهي مرحلة جد حساسة في مسار الوساطة.

• الوساطة الدولية تكريس لإرادة التسوية المشتركة لأطراف النزاع:

وعليه يتجلى لنا أن تدخل الطرف الثالث يكون على مستويين:

المستوى الأول: هو تدخل طرف ثالث لفرض إرادة خارج إرادة أطراف النزاع، وأعلى منها قوة، كفرض حل عن طريق مجلس الأمن الدولي، أو اللجوء للقضاء الدولي عن طريق المحكمة العدل الدولية، المستوى الثاني: تدخل طرف ثالث لتكريس إرادة أطراف النزاع، وتسهيل عملية الانتقال من ملعب اللعبة الصفيرية إلى ملعب لعبة رابح - رابح، بمعنى زيادة منسوب إمكانية تحقيق ذات المصالح المتنازع عليها أو جزء منها دون اللجوء إلى العنف أو أساليب ذات طبيعة صفيرية.

في واقع الأمر نجد أن أطراف النزاع لا يتحمسون إلى المقاربة القانونية ويتحسسون منها، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها، أن إحالة النزاع وطرحه على هيئة قضائية دولية يعني نقل سلطة اتخاذ

¹ نهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة: سمير كرم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.62.

² سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص.222.

القرارات من الدول إلى هذه الهيئة، والأحكام التي تصدر عن هذه الهيئات يمكن أن تمس بكرامة وشخصية وسيادة الدولة¹.

لهذا نجد من غير المعهود استخدام التحكيم الدولي في تسوية الصراعات الأهلية (خاصة بين حكومة ومعارضة مسلحة)، لكنه غالبا ما يستخدم في النزاعات الحدودية بين الدول.
(ب). المصالحة الوطنية:

تعرف المصالحة بأنها " سيرورة من الوفاق وطمأننة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخهم الحديث، ويتبدى مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل بالسماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تاليا بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية"²

(ج) مفهوم الدور:

يتميز مفهوم الدور بخاصية ديناميكية، وهذا ما جعله عابر للتخصصات العلمية الاجتماعية منها والإنسانية، رغم الاختلافات حول مفهوم الدور إلا هناك شبه إجماع لدى الباحثين في مجال نظرية الدور، أن أداء الدور Role Performance³ هو سلوك (قرارات وأفعال) ينتج عن تفاعل توصيف الدور Role prescriptions الذي يشمل، القواعد القانونية والأعراف التقاليد، المؤسسات الاجتماعية...، وتصورات الدور Role Conceptions ويعبر عن أهداف الأفراد أو الجماعات ومصالحهم، قيمهم حاجاتهم...، وتوسع هذا المفهوم ليشمل علم السياسة بصفة عامة والدراسات الدولية بصفة خاصة، والسياسة الخارجية بصورة أدق، فأداء الدور بالنسبة للسياسة الخارجية بمعنى القرارات والأفعال Foreign Policy Role Performance(Decisions and Actions) هو أيضا محصلة إدراك الدور الوطني لصانعي السياسات.
(د) مفهوم الهندسة السياسية:

يندرج مفهوم الهندسة السياسية تحت المفاهيم المستعارة من حقل العلوم التجريبية إلى العلوم الاجتماعية، وتستهدف الهندسة السياسية حل مشكلة سياسية تماما كالهندسة المعمارية، التي تنطلق من

¹ حسين بوقارة ، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 03، ص 59 .

² Larousse, **la Réconciliation Nationale**, Encyclopedie Larousse, Publie sur :

https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/r%C3%A9conciliation_nationale/185920

³ K.J.Holsti, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," **International Studies Quarterly**, vol.14,N.3, (sep.1970), pp.233-309.

تحليل مجال فيزيائي معين ورسم الخطط وفق ذلك قصد نقله من حال إلى حال أفضل، كذلك الشأن بالنسبة للهندسة السياسية التي تبحث عن حلول سياسية عن طريق خلق أطر مؤسساتية جديدة مواكبة للتغيرات الطارئة أو الأهداف المرسومة، لهذا تعرف الهندسة السياسية على أنها علم بناء الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع بما يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى التقدم الأعلى¹.

وتبرز أهمية الهندسة في فترات الانتقال الديمقراطي أو التحولات السياسية أين يسود فيها عدم اليقين من جميع الأطراف، فدور الهندسة السياسية هنا هو تصميم آليات وترتيبات لتجنب التصادم بين القوى القديمة في النظام السياسي القائم مع القوى الجديدة التي أفرزتها عملية الديمقراطية، وتدفعهم إلى التعاون بدل الصراع، فالهندسة السياسية تستهدف بناء مؤسسات سياسية تضمن تأطير مؤسسي للصراع وتجنب تعطيل العملية السياسية والمؤسسات الدستورية الديمقراطية، وتتعاقد مع الهندسة السياسية الهندسة المؤسساتية التي تعني التصميم الواعي للمؤسسات السياسية التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة²، ومن أجل التحكم في انشطارات القوى الطارئة من المركز بسبب عملية الديمقراطية والانتقال السياسي يقتضي من الهندسة السياسية أن تتضمن هندسة انتخابية عبر إيجاد نظام انتخابي يناسب طبيعة التركيبة المجتمعية السائدة³.

2- الإطار النظري:

سنعرض إلى نظريات ومقاربات ستسمح لنا بفحص المتغيرات التي تتحكم في موضوعنا، سنتناول مقارنة الاحتمالات الطارئة-The Contingency Approach Of Mediation- لـ"جاكوب بركوفايتش"، ومقاربة لحظة النضج لـ"وليام زرتمان"William Zartman، وكذا اقتراب نظرية الدور لـ"هولستي"K.J Holsti.

2-1. مقارنة الاحتمالات الطارئة للوساطة.

عملية الوساطة حسب مقارنة الاحتمالات الطارئة لـ"جاكوب بركوفايتش" لا تقتصر على تدخل أشخاص يتميزون بخصائص اتصالية وتفاعلية لتهدئة الأجواء ودفع المتنازعين إلى التفاوض، أو يتمتعون بمهارات فطرية "كاريزما أو ما شابه..". رغم أهمية هذه الخصائص، إلا أن الوساطة حسب "بركوفايتش"

¹ أحمد محمد محمود المسلماني، مصر ما كان وما يجب أن يكون، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2018)، ص.16.

² Benjamin Reilly, **Democracy and Diversity : Political Engineering in the Asia – Pacific**, (New York: Oxford Univercity Press), p.25.

³ Pippa Norris, **Electoral Engineering Voting Rules and Political Behaviore**, (New York: Cambridge Univercity Press, 2004),..263

هي مسار نسقي معقد تتوقف مخرجاته Output، ونتائجه (فشل / نجاح)، على مدخلات Inputs تشمل مجموعة من المتغيرات المستقلة تتمثل في العناصر الأربعة المكوّنة للوساطة وهي¹:

- أطراف النزاع The Parties in Conflict .
- طبيعة النزاع Nature of the Issues in Conflict .
- هوية وخصائص الوسيط . Identité and Characteristics of the Mediator .
- البيئة Environment .

كل عنصر من هذه العناصر يتضمن فرضيات قابلة للاختبار ذات طابع علائقي بين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على حصائل ونتائج الوساطة، وقد قدم لنا " جاكوب بركوفيتش"، مؤشرات امبريقية لكل الفرضيات التي تضمنتها عناصر الوساطة في البحث الذي أنجزه حول 241 صراعا عالميا، في الفترة الممتدة بين 1945 إلى 1995 وقد استمد معلوماته من "محفوزات كيسنجر" (Keesinger Archives) ، وكذا فهارس جرائد "التايمز" اللندنية، و"نيويورك تايمز" (New York Times) ، وسنقوم بشرح هذه العناصر نظريا وإمبريقيا فيما يلي:

أ. أطراف النزاع The Parties in Conflict

من المعروف في أدبيات الوساطة أن خصائص أطراف النزاع لها تأثير على عملية الوساطة ومخرجاته، بعض الأطراف تبدي استعدادا لتقبل الإدارة السلمية للنزاع وأخرى أقل استعدادا لذلك، بعض الأطراف تطلب الوساطة وتتقبل عرض تدخل طرف ثالث، وأخرى تقاوم مثل هذه المحاولات. فكرة أساسية أخرى وهي مدى تمتع أطراف النزاع بالشرعية لدى شعوبهم في حالة الدول، ولدى الأتباع في حالة الجماعات -التحت دولانية-، فكلما كان منسوب الشرعية مرتفع لدى أطراف النزاع، كلما كانت فرص انجاز الوساطة ونجاحها عالية جدا، وتتنخفض فرص حدوث الوساطة ونجاحها بانخفاض مستوى الشرعية، وهو ما يتماشى مع الفرضية التقليدية في العلاقات الدولية التي مفادها أن الديمقراطيات لا تتقاتل، بمعنى أن احتمال نشوب نزاع بين الأنظمة الديمقراطية قليل جدا مقارنة بالنظم الغير ديمقراطية. وقد اختبرت هذه الفرضية أمبريقيا، وجد أن الدول الديمقراطية تمثل 30% من مجموع الدول المشاركة في محاولة الوساطة، وإنها تلجأ عادة للوساطة إلا إذا كان الخصم دولة غير ديمقراطية.

¹ Jacob Bercovitch, Theory And Practice Of International Mediation, (New York: Routledge, 2011), pp.6-8.

فقط 6.7% من مجموع محاولات الوساطة، تضمنت نزاعات كان الطرفان فيها دولتين ديمقراطيتين¹.

هناك متغير آخر وهو علاقة الترابط والانسجام الداخلي بين مكونات المجتمع على الصعيد الثقافي والهوياتي الإثني وفرص نجاح الوساطة، أشارت البيانات الأمبريقية أن في حالة عدم وجود أقليات ثقافية لدى احد الأطراف أو الطرفين معا تكون فرص نجاح الوساطة مرتفعة حيث تصل إلى 64.4 %، وفي حالة وجود أقليات ثقافية لدى احد الأطراف أو الطرفان معا فإن نسبة نجاح الوساطة تنخفض إلى 38.40 %.

عامل آخر له تأثير على فعالية الوساطة الدولية وهو معدل القوة بين أطراف النزاع، تشير الدراسات إلى انه كلما كان مستوى التباين في القوة منخفض أو قليل كلما زادت فعالية الوساطة الدولية. وخلصت دراسة امبريقية (cox and jacobson)، انه إذا كان نسبة التفاوت في المصادر القوة بين طرفي النزاع منخفض تكون نسبة احتمال نجاح الوساطة 51.4 %، وتنخفض إلى 33.3 % في حالة نسبة التفاوت في مصادر القوة بين طرفي النزاع مرتفعة.

ب. طبيعة النزاع Nature of the Issues in Conflict

هناك اتفاق عام في أدبيات الوساطة أن نجاح الوساطة أو فشلها له علاقة قوية بطبيعة النزاع، فالنزاعات التي عرفت انتشارا كبيرا في مرحلة ما قبل الحرب الباردة والمتعلقة بالمواضيع السيادية كالاحتلال والنزاعات الحدودية، انحسرت خلال وبعد الحرب الباردة، تاركة المجال لانتشار جيل جديد من النزاعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة)، وتتعلق بالمسائل الهويةية، والنزاعات حول الموارد القومية، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، كعدم المساواة في توزيع الثروة، وتضييق المشاركة السياسية والإخلال بالعقد الاجتماعي المبني على المواطنة، واستبداله بعقد زبائني مبني على معايير هوياتية أو عائلية أو فئوية...، يستفيد من الموارد القومية على حساب قطاعات مجتمعية معينة دون أخرى....، الأمر الذي خلق انقسام مجتمعي حاد، تحول إلى نزاعات ذات ديناميات انفصالية تهدد الكيان الوجودي للدولة بحد ذاتها، هذه النزاعات وضعت النخب السياسية الحاكمة، وجه لوجه أمام تحديات بنوية كانت مؤجلة ومخفية أمام قوة الإستقطابات الثنائية التي غطت الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية، إلى غاية نهاية الحرب الباردة.

هذا التغير في طبيعة النزاعات، يستدعي أطر ملائمة لحل وتسوية هذا النوع من النزاعات، ولعل الوساطة هي انسب إطار لمعالجة الأسباب العميقة لهذه النزاعات، وهو الاتجاه الذي ذهبت إليه الدراسة

¹ Ibid, pp.40-41.

البيانية لـ " جاكوب بركوڤيتش " حيث بيّنت أن فرص نجاح الوساطة عالية، في معالجة النزاعات حول الموارد (السياسية والاقتصادية)، والنزاعات الإثنية المتعلقة بالهوية، حيث سجلت 70% في النزاعات حول الموارد، و 66.7 % في النزاعات الإثنية¹، ذلك أن مسار الوساطة يعتبر مسألة تحليل الأسباب الكامنة وراء حدوث النزاع، متغيراً مستقلاً يؤثر على عملية الوساطة ونتائجها.

وقد قدم مختصون في دراسات الصراع والسلام إسهامات حول هذا الموضوع ومن أهم الذين كتبوا "مايكل لاند" الذي عرض إطاراً لتحليل الصراع في العالم الثالث، وركز بشكل خاص على الصراعات الداخلية وسماه : الجذور المسببة للنزاعات العنيفة والمشكلات المرتبطة بها² وفيما يلي جدول يبين مكونات الإطار التحليلي لأسباب النزاعات.

شكل رقم (1) : الجذور المسببة للصراعات العنيفة و المشكلات المرتبطة بها			
الجذور المسببة 01	الجذور المسببة 02	الجذور المسببة 03	الجذور المسببة 04
عدم توازن في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الجماعات الهوية المتعددة	الحكم الغير شرعي و اللاديمقراطي وغير الكفاء	غياب فرص التصالح السلمي بين جماعات المصالح والعجز في تجسير العلاقات بين مختلف جماعات الهوية	غياب المجتمع المنظم و النشيط
1.عدم المساواه	1.أزمة شرعية الحكومة ومؤسسات الدولة	1.غياب الاليات الفاعلة لتسوية النزاعات	1.ضعف مؤسسات المجتمع المدني
2.حصرية نخبة الحكم	2.فشل أو عدم كفاءة الخدمات العامة	2.غياب التعددية وحوار التنوع	2.غياب الاعلام المهني و المستقل
3.انتهاك حقوق الجماعة السياسية	3.العنف السياسي و الاجتماعي والأعمال الاجرامية	3.عدم الثقة بين جماعات الهوية المتعددة	
4.عدم الاستقرار بسبب النزوح الداخلي و اللاجئين	4.التفسير المتحيز للقانون وفرضه من خلال القوى الأمنية و القضائية	4.المشاركة الخارجية الضعيفة أو المؤذية	
5.العنف السكاني			

المصدر: سامي ابراهيم الخزندار ، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، ص.168.

¹ Bercovitch, theory and Practice of International Mediation, Op.Cit,P.43.

² سامي ابراهيم الخزندار ، مرجع سابق، ص.168.

ج. هوية وخصائص الوسيط Identity and Characteristics of the Mediator

سنعالج هذا العنصر من زاوية مختلفة عن المعالجات المعتادة التي تركز على خصائص الوسيط، التي تتمحور عادة حول الحياد وعدم التورط في النزاع، ويعتبر حياد الطرف الثالث في أي نزاع هو شرط مسبق لنجاح الوساطة هذا لا يعني أننا نقلل من أهمية هذه الخصائص كعدم التحيز والسرية والنفوذ أي قدرة الوسيط على ممارسة الضغط على أطراف النزاع للتوسط على حل وسط، كذلك المكانة المستمدة من سمعة الوسيط الشخصية ومركزه الوظيفي،¹ كل هذه الخصائص والمتغيرات لها علاقة بفاعلية الوساطة ونتائجها، وهي مسألة مستقرة في أدبيات الوساطة، لكن نعتقد أنها ليست العامل الحاسم في اختيار الوسيط بالنسبة لأطراف النزاع، بل هي تقف على نفس المستوى مع مدى قدرة الوسيط على تغيير إدراكات المتنازعين، ونقل النزاع إلى مستوى قابل للحل من خلال توليد بدائل وخيارات واقعية قابلة للتنفيذ بشكل مرضي للطرفين، وهو ما ذهب "وليام زارتمان وتوفال"² في مقالهما على أن ما يدفع أطراف النزاع إلى اختيار الوسيط ليس صفة الحياد التي يتمتع بها الوسيط، إنما قدرته على إنتاج حلول جذابة للطرفين وفق قاعدة التكاليف والخسارة، بمعنى أن من مهام الوسيط تقييم التكاليف والمكاسب المتوقعة التي يعرضها على أطراف النزاع، وهنا تكمن جاذبية العرض وفي نفس المنحى يؤكد "كريستوفر" حيث يقول (لكي تكون جاذبية فرص السلام مقنعة لأطراف النزاع، يجب على صانع السلام، أن يقنع قادة الأطراف المتنازعة وأنصارهم الرئيسيين بأهمية المكاسب التي سيجنونها من خلال تفضيلهم للحل التفاوضي، وتقديم ضمانات لهم في تقديم دور قيادي بعد التسوية).³

شكل آخر من أشكال هوية الوسيط وهو الوساطة الجماعية أو الوساطة المتعددة الأطراف، وهي في الحقيقة استجابة موازية لتطور سياقات العلاقات الدولية وتعقيداتها، حيث أن التحديات التي تواجه المفاوض أو الوسيط في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، متمثلة في تزايد أعداد وأنماط اللاعبين الدوليين، وهي تتدرج كما يراها Talbott ضمن التحديات والتهديدات المتنامية التي أفرزتها العولمة، وهذا ما أظهر الحاجة الملحة للدبلوماسية الجماعية، أو دبلوماسية متعددة الأطراف، والتي قوامها التحرك المشترك بين العديد من الدول والمنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، لمجابهة مثل هذه التهديدات، كالصراعات العرقية وغيرها من الأنماط الصراعية التي اتسع نطاق انتشارها خلال حقبة ما بعد الحرب

¹ نهلة حمدان، مرجع سابق، ص. 32.

² William Zartman and Saadia Touval, "International Mediation : Conflict Resolution and Power Politics," *Journal of Social Issues*, vol.41,N°2,1985,pp.27-45.

³ عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، (الجزائر : طاكيج. كزم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص. 360-361.

الباردة، ويضرب مثلا على فعالية الدبلوماسية الجماعية بالتعاون الناجح اتجاه أزمة البوسنة، حيث شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وسبع منظمات دولية حكومية، وثلاثة عشرة منظمة غير حكومية، وحكومات أكثر من اثنتي عشرة دولة، من أجل إنجاز اتفاق لإنهاء الصراع العرقي في البوسنة عام 1996¹. من امتيازات الوساطة الجماعية أيضا، هو ضعف احتمال التحيز إلى طرف دون آخر، مقارنة مع وساطة دولة أخرى، ويحتاج على هذا الرأي "هيزكياس أسيفا" حيث يقول (أن الوسيط الذي يحصل على انتدابه من منظمة دولية يقل معه الاحتمال أن يسئ إلى مشاعر الأطراف ذات السيادة عن الاحتمال إذا كان انتدابه من دولة واحدة، وحين يمارس ضغط في مسار الوساطة فالأفضل أن يكون الضغط صادرا عن منظمة دولية لأن طرفي النزاع عندئذ تكون أمامهم ذريعة أضعف لكي يشعروا بأنهم "أهينوا شخصا"².

تشير بيانات "بركوفيتش" إلى أن عندما يكون الوسطاء من قادة وممثلي المنظمات الإقليمية التي تتقاسم قيم ومصالح مشتركة مع أطراف النزاع كالإتحاد الإفريقي أو المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الأكواس"، فيما يتعلق بالنزاعات في إفريقيا، تكون حظوظ نجاح الوساطة مرتفع حيث يصل على التوالي 62.4 % و 50 %، ويليهما قادة وممثلي الدول الكبرى بـ 58.8 %، وما يثير الاهتمام أن حظوظ نجاح الوساطة ينخفض عندما يكون الوسطاء قادة أو ممثلي الدول الكبرى حيث سجلت البيانات معدل نجاح الوساطة بـ 40 % و 30.3% على التوالي، في نفس الاتجاه بالنسبة لممثلي المنظمات الدولية حيث سجلت 23.8 % فقط معدل نجاح الوساطة³.

ويبدو أن المثل العليا المشتركة التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي ومجموعة "الأكواس" وغيرها، تقدم فرص أفضل للوساطة من أجل تحقيق نتائج مرضية، بعكس المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة التي لها سجل ضعيف في نجاحات الوساطة، رغم أن البعض يحتاج على أن الأمم المتحدة تتعامل مع أكثر النزاعات تعقيدا ومقاومة للوساطة ومختلف أشكال إدارة النزاعات، بينما المنظمات الإقليمية تتعامل مع نزاعات أقل خطورة، لكن الحجة الحاسمة في نظر المختصين هي أن نجاح وساطة المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات التي تقع في نطاقها الإقليمي ترجع إلى خضوع أطراف النزاع وأعضاء المنظمة إلى نفس النظام القيمي والثقافي، وفي نفس السياق تؤثر العلاقة السابقة والمستمرة بين أطراف النزاع والوسيط بشكل جيد على مدركات وسلوكات الأطراف المتنازعة، وهو انعكاس

¹ احمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص. 19-21.

² نهلة حمدان، مرجع سابق، ص. 32.

³ Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation, op.cit, pp.46.47.

إيجابي للتجربة المشتركة، خاصة إذا كان الوسيط أو الوسطاء وأطراف النزاع ينتمون إلى نفس الكتلة السياسية (same political bloc).

وتدلل على ذلك بيانات "بركوفيتش"، حيث بينت أنه في حالة انتماء الوسطاء و طرفي النزاع إلى كتلة سياسية واحدة أن حظوظ نجاح الوساطة يصل إلى 61%، وينخفض إلى 31.4 % في حالة الاشتراك مع إحدى أطراف النزاع فقط.

د. البيئة Environment

واحدة من المهام المركزية للوساطة هي تعزيز التعاون بين أطراف النزاع من أجل الوصول إلى اتفاق مرضي للطرفين، ولا تؤدي هذه المهمة على أكمل وجه إلا إذا تمت إدارة النزاع في بيئة محايدة. بيئة متحررة من الضغوطات الخارجية والداخلية والإعلامية، هذه البيئة تسمح للوسيط بالسيطرة الإجرائية على عملية الوساطة، كما تسمح لأطراف النزاع بالتركيز على المسائل الموضوعية. وتسمح البيئة المحايدة بسهولة تدفق المعلومات والوصول إلى المصادر حول النزاع وأطرافه، مما يسمح برسم الخطط والاستراتيجيات المناسبة للتدخل. البيانات الإمبريقية تؤكد أن البيئة المحايدة بصفة عامة والإقليم أو البلد الذي تجرى فوقه الوساطة بصفة خاصة يكون محايداً تكون نسبة حظوظ نجاح الوساطة تصل إلى 54.4 %، هذا على عكس الوساطة التي جرت في بلد الأطراف حققت 45 %، وانخفضت حظوظ نجاح الوساطة إلى 36.4 بالمائة عند تنتقل الوساطات عبر عدة مواقع مختلفة.¹

• استراتيجيات الوساطة :

يندرج هذا العنصر ضمن متغيرات العملية في مقارنة الاحتمالات الطارئة، وقد حدد "بركوفيتش" ثلاثة مستويات لإستراتيجيات الوساطة، الأولى اتصالية تسهيلية، الثانية إجرائية، والثالثة توجيهية، وستندرس مدى تأثير كل منها على نتائج الوساطة لاحقاً، بصورة عامة يمكننا رسم مجال توظيف الوسيط للإستراتيجيات، فهي تتراوح بين مستوى تدخل منخفض (مثل استراتيجيات الاتصال والتسهيل)، إلى التدخل المرتفع والاستراتيجيات الأكثر ايجابية (مثل تبني أفكار للتسوية)²، ويبدو أن هناك توافق بين المختصين حول مستويات الإستراتيجيات، حيث يحدد "توفال وزارتمان" ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات³:
*استراتيجيات اتصال وتسهيل.

¹ Loc.cit.

² نهلة حمدان. مرجع سابق، ص.33.

³ Zartman And Touval, op.cit. pp. 27-45.

*إستراتيجيات صياغة.

*إستراتيجيات إشرافية تحكمية.

كل هذه الإستراتيجيات يستخدمها الوسيط بحسب مرحلة النزاع وأحيانا يفاضل بينها. ولكل إستراتيجية مميزاتها، ففي المستوى التدخلي المنخفض نجد الإستراتيجية الاتصالية التسهيلية، التي يلعب فيها الوسيط دور قناة الاتصال، لأنه غالبا ما يصاحب النزاع انسداد في الاتصالات، حيث الأطراف محاصرة في موقف لا يمكنهم الهروب منه لمجرد أنهم يجرون على الاتصال بينهم بشكل مباشر، وفي نفس الوقت يدرك أطراف النزاع أنهم مجبرون لتقديم تنازلات من أجل إحداث اختراقات لحالة الجمود، إلا انه لا يمكن للأطراف تقديمها رغم استعداداتهم لها، إلا إذا وجدوا طريقة للتواصل معهم دون فقدان ماء الوجه، أو الظهور بمظهر الضعيف.

هنا تبرز الحاجة لدور الوسيط وإستراتيجيته الاتصالية، في تسهيل تدفق المعلومات بين الأطراف بخصوص القضايا المطروحة، ومحاولة التخفيف من تأثير القوالب الجامدة، وبناء إدراكا عاما حول شرعية القضايا المطروحة من كلا الطرفين¹، لأن هذا يمهد لبناء الثقة، التي على أساسها يبدأ الوسيط في تدريب كل طرف على السلوك المناسب، أما الإستراتيجية الثانية - الإجرائية أو الصياغة - فهي أكثر تدخلية، ويؤدي فيها الوسيط دور ابتكاري وتحكمي وذلك من خلال توليد الخيارات والبدائل لمعالجة القضايا المطروحة، لأن أطراف النزاع عادة مقيدون بالتزاماتهم² ووضع خطط إجرائية لتسيير العملية، كتصميم جداول الأعمال، وتحديد عدد الوفود المشاركة، كذلك مساعدة الفرقاء على تقييم مقاربات كل طرف، ويعمل الوسيط أيضا في هذه المرحلة على تخفيض درجة الالتزام بالمواقف والبدائل الفردية، وتطوير الوعي بين الفرقاء حول الحاجة إلى خيارات متعددة، باختصار هذه المرحلة هي بمثابة لوحة تحكم في الاقتراحات والتاكتيكات³، ثالثا الإستراتيجية التوجيهية أو الإشرافية، وتحدث عندما يشرع الوسيط في التأثير، في المحتوى والمضمون، يصبح الوسيط فيها مشارك كامل (Full Participant)⁴، وله تأثير حيث يستخدم توليفة، بين عرض التحفيز والامتيازات والتلويح أو التهديد بالعقوبات والإنذارات، ويبدو واضحا أن هذه الإستراتيجية لها تأثير كبير على نتائج الوساطة، فوفقا لبيانات بركوفيتش فإن نسبة

¹كريستوفر مور، عملية الوساطة إستراتيجيات عملية لحل النزاعات، ترجمة فؤاد سروجي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 107-109.

² Zartman And Touval, **op.cit.** pp. 27-45.

³ Bercovitch, theory and Practice of International Mediation, **op.cit.** p.77.

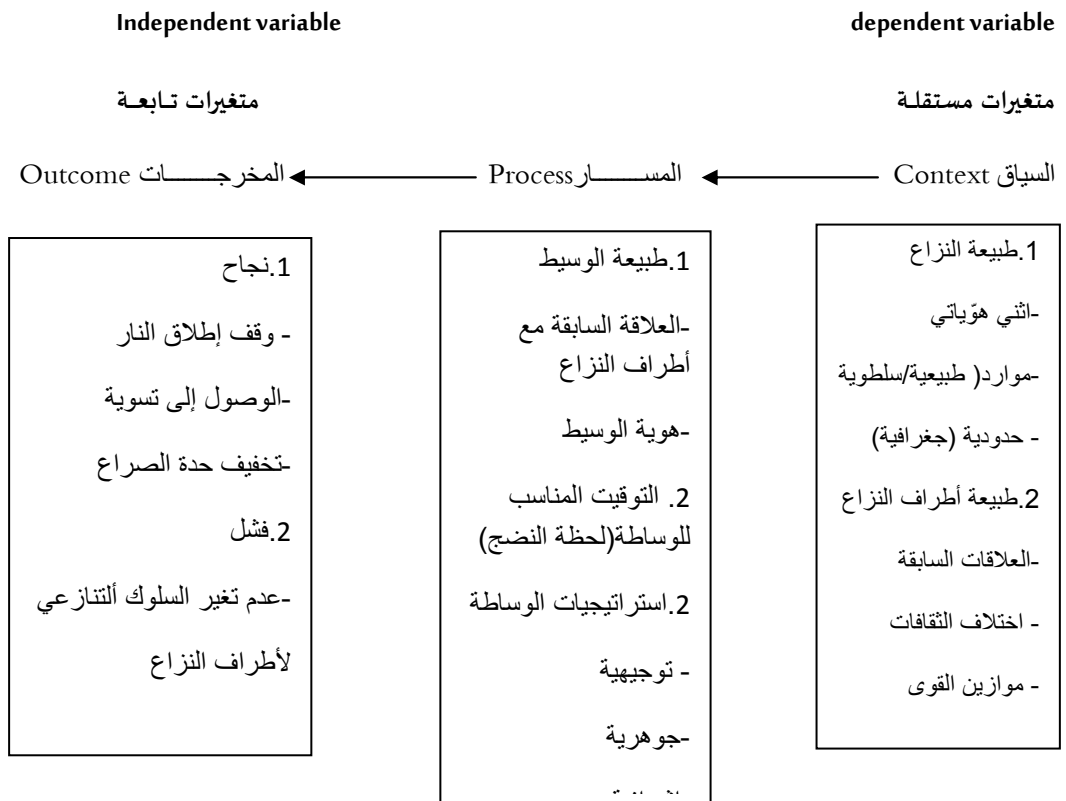
⁴ Zartman And Touval, **Loc.Cit.** pp. 27-45.

احتمالية نجاح الوساطة عن طريق الإستراتيجية التوجيهية بلغت 52.3 %، بينما سجلت 32.2 % حينما استخدمت إستراتيجية اتصالية تسهيلية، أما استخدام الإستراتيجية الإجرائية يبدو متواضع حسب نفس البيانات، حيث نجد أنها استخدمت 16 بالمائة فقط من مجموع محاولات الوساطة، لكنها حققت نتائج مرضية حيث بلغت 48.4 بالمائة من حظوظ النجاح.¹

• الإطار التحليلي للوساطة الدولية

تعمل هذه العناصر وفق نسق يتكون من المدخلات النسقية Inputs Context التي تشمل أطراف النزاع وطبيعته، والعملية Process التي تحتوي على خصائص الوسيط وبيئة الوساطة المتمثلة في استراتيجيات الوساطة وسلوكها، والمخرجات Outcome التي تمثل النتائج المتوصل إليها (فشل/نجاح)، وهذه المتغيرات لها مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس كما يبيّنه الشكل رقم (2)

الشكل (2): الإطار التحليلي للوساطة الدولية



المصدر: من تصميم الباحث

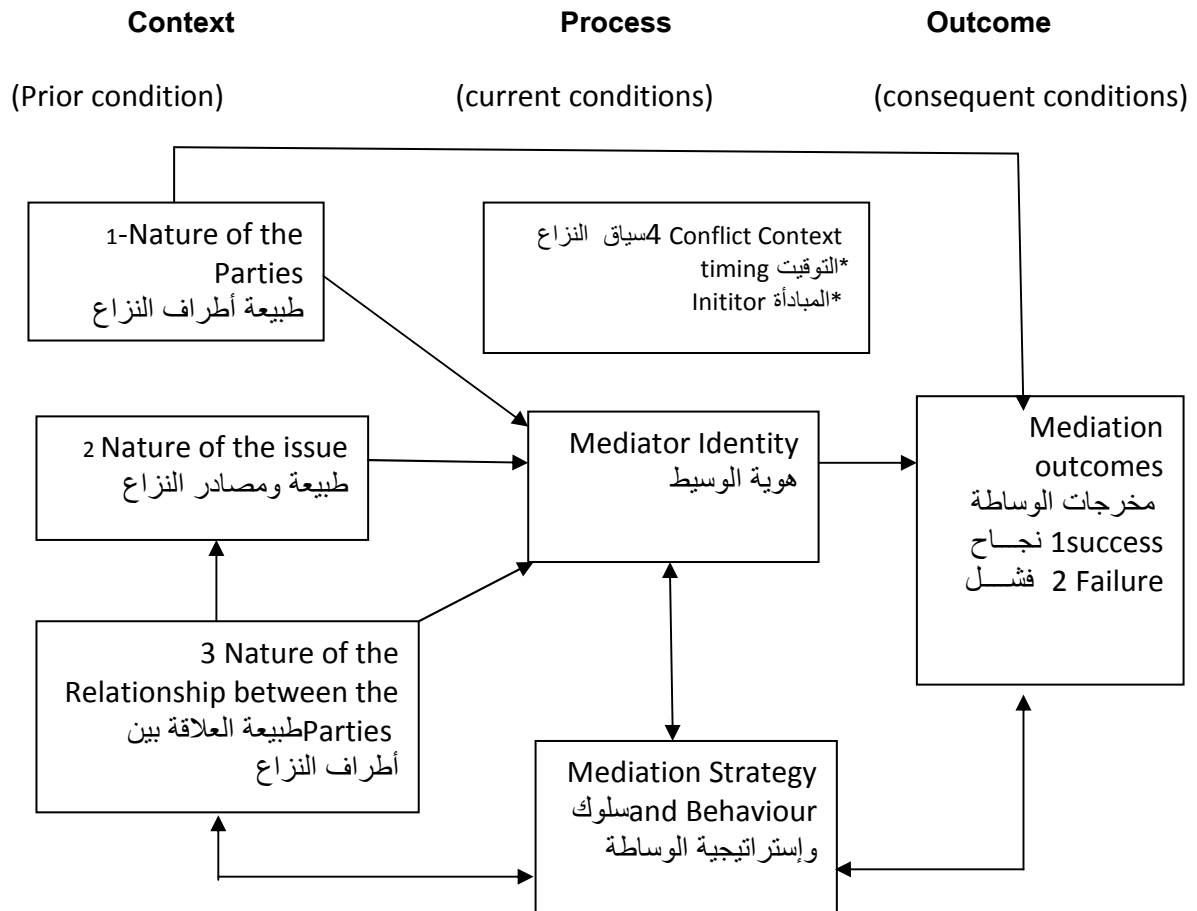
تنوزع المتغيرات المستقلة المتعلقة بالسياق والعملية، إلى متغيرات ابتدائية قبلية Antecedent Condition بالنسبة لمتغيرات السياق، وأثناء الوساطة Current Condition بالنسبة لمتغيرات العملية، وهذا هو جوهر

¹ Bercovitch, theory and Practice of International Mediation, op.cit, p.48.

الإطار التحليلي للاحتتمالات الطارئة للوساطة « Contingency Framework of Mediation » لـ" جاكوب بركوفيتش"، الذي يبين ارتباطات العلاقات الزمنية والسببية لعناصر الوساطة (الشكل رقم 03)، والأهم من ذلك هو كيفية تأثير متغيرات السياق السابقة الموجودة قبل بداية النزاع وبداية الوساطة Pre-existing ، كطبيعة النزاع (هل هو نزاع إثني هوياتي أم ذو طبيعة مادية براغماتية حول الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار أو حول الموارد....)، وكذلك هوية أطراف النزاع والعلاقات السابقة بينهم، واختلافات موازين القوى بينهم، في متغيرات الحالة الراهنة لعملية الوساطة، ك لحظة النضج التي توفر الوقت المناسب لبداية الوساطة، وكذلك اختيار الوسيط (علاقاته السابقة مع أطراف النزاع، الحياد، الخبرة، مصادره)، وتصميم استراتيجيات الوساطة المناسبة للتدخل، كل هذه المتغيرات السابقة والراهنة تتفاعل فيما بينها لتحديد تأثير في نتائج الوساطة (نجاح/فشل).

(شكل رقم 03) نموذج الاحتمالات الطارئة للوساطة

A Contingency Framework of Mediation



المصدر : Jacob Bercovitch: Theory and Practice of International Mediation, P9

يتميز هذا الإطار التحليلي بقدرته على دمج عدة أفكار ومقاربات على نحو منهجي وتساوي، وتوفر مقارنة الاحتمالات الطارئة إطاراً مفيداً لتجميع وتنظيم وتكامل أدبيات الوساطة الدولية¹، فمثلاً نجد متغير طبيعة النزاع ضمن مدخلات أو متغيرات سياق الوساطة، كما نجد متغير التوقيت المناسب لبدأ الوساطة أو لحظة نضج النزاع ضمن متغيرات العملية، ونحن نعلم أهمية هذه الأفكار بالنسبة للوساطة فهي محطات حيوية في مسار الوساطة، وهي ترتقي لمستوى المداخل الفكرية لفهم سيروية مسار الوساطة وسننصل في ذلك لاحقاً.

2-2. نظرية الدور.

سنحاول من خلال هذا الاقتراب تلمس مدى توظيف الجرائر لمقوماتها المادية والمعنوية من أجل أداء دور قاري، في حل نزاعات الجوّاري الإقليمي عامة ودولة مالي على وجه الخصوص، سيساعدنا اقتراب الدور في ملاحظة وتفسير معدل التباين أو التوافق بين إدراك الدور الوطني في السياسة الخارجية (الإستراتيجية العامة والأهداف المعلنة)، مع أداء الدور (السلوك الفعلي).

توافق الإدراك والأداء مؤشر صحي للسياسة الخارجية لأي دولة، أما التباين فيؤشر على ما يسمى مأزق الدور، أو تأزم الدور الذي يأتي عندما تفوق الأهداف المدركة للسياسة الخارجية إمكانيات فاعلي العالم الثالث أو تفوق إمكانيات نظام يفترق الشرعية اللازمة لتعبئة الموارد المطلوبة.²

حدد " كالجى جابو هولستي" *Kalgi jabo holsti* 1970³ أربعة عناصر لتحليل السياسة الخارجية.

أ. أداء الدور الوطني Foreign Policy Role Performance:

هو السلوك العام للسياسة الخارجية للحكومات، ويتضمن تنفيذ المواقف والقرارات والاستجابات والوظائف والالتزامات اتجاه الدول الأخرى.

¹ Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation, *op.cit*, p.38.

² على الدين هلال، بهجت القرني، "مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل" في على الدين هلال، بهجت القرني (محرر)، السياسة الخارجية للدول العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص. 29-30.

³ K.j, Holsti, *op.cit*, pp.233-309.

ب). إدراك الدور الوطني (تصور الدور) National Rol conception:

يعرفها "هولستي" بأنها هي صورة الدولة عن نفسها اتجاه البيئة الخارجية، ويترتب عن ذلك تحديد الأهداف والاستراتيجيات المناسبة لدوائهم، وكذا معرفة صانعي السياسات لأنواع القرارات العامة والالتزام والقواعد والإجراءات المناسبة لدولهم، والوظائف التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمتها الفرعية. ويساهم في تشكيل هذه الصورة مجموعة من المصادر، تشمل الموقع والملاح الطوبوغرافيا الكبيرة للدولة والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والتقنية والإمكانات المتاحة، الأدوار التقليدية، والمطالب الاحتياجات السياسات والاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني أو جماعات المصالح، والقيم الوطنية، الايديولوجيا، والمزاج العام للمجتمع أو الرأي العام الوطني، وشخصية صانعي السياساتالخ

ج) توصيفات الدور Role Percepcion:

يتضمن هيكل النسق الدولي والنسق الواسع للقيم والمبادئ الشرعية الدولية العامة بمعنى كل ما يأتي من البيئة الدولية. وتتمثل مصادره في:

- **هيكل النظام الدولي:** القيم العالمية، القانون الدولي، المبادئ العامة كمبدأ المساواة في السيادة بين الدول القواعد، والتقاليد وتوقعات الدول على النحو المعبر عنه في مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، الرأي العام الدولي.

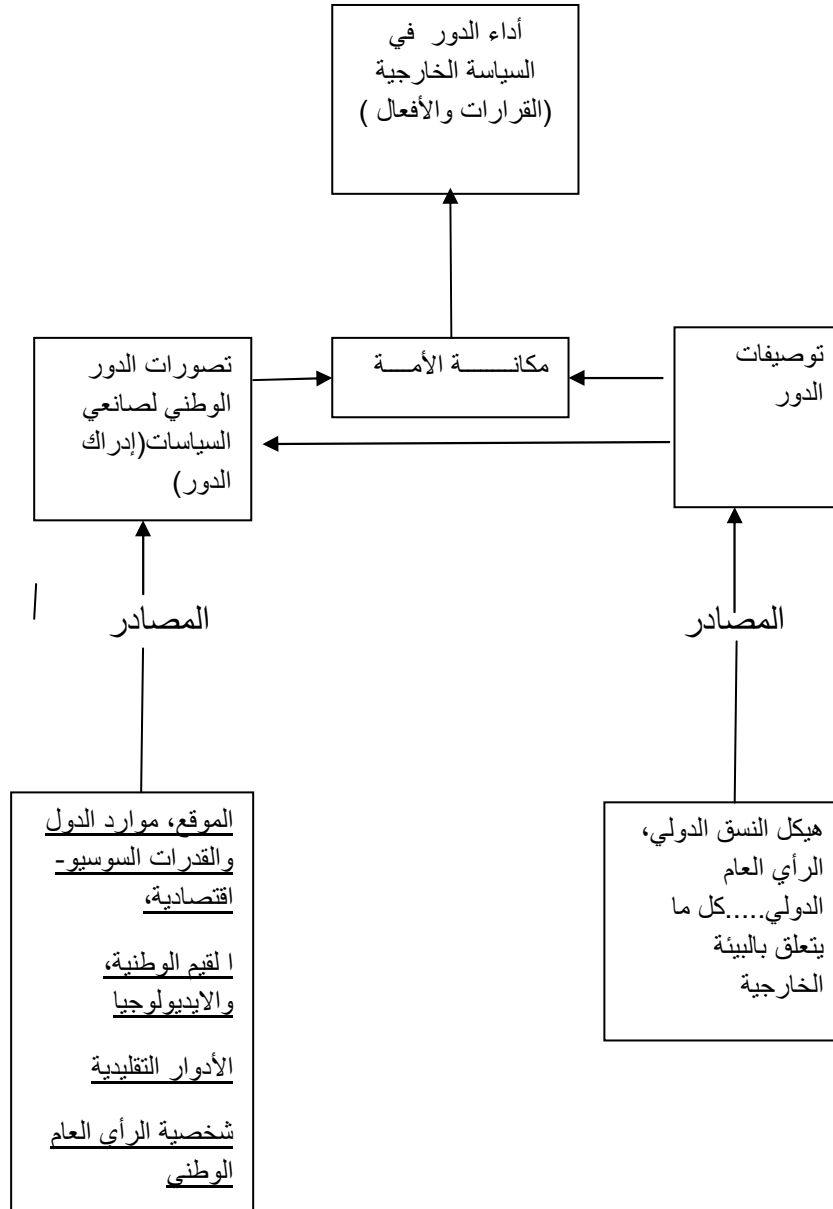
- **المكانة:** هي إشارة تقريبية لترتيب الدول في النظام الدولي.¹

سنعرض في الشكل رقم (04) أدناه رسم بياني يوضح النسق الذي تشغل وفقه المتغيرات المستقلة المتمثلة في تصور الدور أو إدراك الدور، التي تشمل متغير الموقع الجغرافي والقدرات المادية والمعنوية، بالإضافة إلى متغيرات توصيفات الدور، والتي تشمل المرجعيات الدولية والهيكل الدولي الذي يفرز المزاج العالمي، كل هذه المتغيرات مجتمعة تعطي المكانة التي تدفع الدولة لأداء دور في محيطها الإقليمي والدولي يتناسب مع مصادر الدور التي يعتمد عليها، والمتمثلة في المتغيرات المستقلة المتعلقة بتصور الدور وتوصيفاته، إذن فأداء الدور كسلوك هو المتغير التابع، الناتج عن تفاعلات المتغيرات المستقلة الموضحة في الشكل رقم (04).

¹ loc.cit.

الشكل رقم (4) :

نظرية الدور في السياسة الخارجية : إدراك الدور الوطني وتوصيفاته كمتغيرات مستقلة



المصدر : International studies quarterly, p245, Holsti, j.

studies quarterly, p245

ينظر اقتراب الدور إلى هذه المصادر كمتغيرات مستقلة، تأثر في رسم مكانة الدولة وإدراك الدور

الوطني، الذي سينعكس بدوره على أداء الدور.

توجد عدة ادوار يمكن أن تؤديها الدول في الساحة الدولية والإقليمية، لكن الدور الوطني النموذجي حسب "هولستي" هو دور القائد والمدافع الإقليمي، أو الوساطة في حل النزاعات الدولية.

3.2. نظرية لحظة النضج:

توضح لنا نظرية لحظة النضج لـ "ويليام زارتمان William Zartman" أنه خلال مرحلة معينة من النزاع دون غيرها، تظهر لدى أطراف النزاع استعدادا للتفاوض بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضوا عنها في السابق.

بمعنى أن لحظة النضج تتدرج ضمن نظرية المباريات لأن كل طرف يصبح لاعب عقلائي يقيم التكاليف والمكاسب، وعندما يدرك أطراف النزاع أن خسائرهم تزداد طرديا مع استمرار النزاع في هذه اللحظة يتشكل تقاطع في السلوك العقلاني لكلا الطرفين، وهي لحظة النضج التي سنتكلم عليها حيث يتحول فيها أطراف النزاع من عقلية الانتصار Minning Mentality إلى عقلية التوافق Conciliating Mentality المؤدية إلى تقبل الحل التفاوضي، بمعنى أن يفعلوا الشيء الصحيح في الوقت الصحيح. و يعرف هذا التوقيت في أدبيات دراسات السلام بلحظة النضج أو اللحظة المواتية Ripe moment، وهي نتاج لتفاعل متغيرات وشروط قبلية أهمها:¹

1- دخول أطراف النزاع في أزمة الألم المتبادل أو المأزق المتبادل الناتجة عن حالة الجمود Mutually Hurting Stalemate (MHS)، ويتعزز هذا الإحساس بالمعاناة مع تزايد الخسائر المرتبطة باستمرار التصعيد. ويقصد بالجمود أن الأطراف عالقة في صراع لا يمكنهم الفوز فيه بتكلفة مقبولة، ولا يمكنهم التصعيد بالطريقة المؤدية نحو النصر، ويقصد بالألم أن الأطراف يعانون من بعض التكاليف أو الخسائر - المادية أو المالية أو غير الملموسة. يجب أن يشعر الطرفان بالألم، على الرغم من أنه من النادر أن يشعرا بذلك بنفس الدرجة. "الألم المتبادل" لا يعني التماثل، بل يعني ببساطة أن كل منهما يشعر بالضرر بسبب الجمود. إذا كان أحد الأطراف يتألم أكثر من الآخرين، فإن التحدي الذي يواجه الوسيط هو جعلهم يركزون على الأهم وليس على الفرق في درجات الألم.²

¹ William Zartman, "The Timing Of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments", op.cit, pp.8-18.

² William Zartman and Alvaro de Soto, **timing Mediation Initiatives**, (Washington: United States Institute of Peace, 2010), pp.11-13.

2- توفر اعتقاد لدى أطراف النزاع بإمكانية وجود مخرج لمأزق المعاناة المتبادلة، بمعنى آخر وجود بديل عن الصراع.

3- تغير الوضع على الصعيد التوازن العسكري، أو توازن القوة بين الأطراف المتصارعة.

هذه المتغيرات تدفع أطراف النزاع للبحث عن مخرج « way out »، من هذا الجمود المؤلم لكليهما من خلال بدائل تجنبهم الاستمرار في الخسائر.

في الحقيقة هذه المرحلة حيوية في مسار الوساطة في نقطة البداية، وممهدة أيضا لمراحل لاحقة في مسار الوساطة، ولعل الإطار الذي قدمه الباحث السويدي "توماس أولسن" Thomas Ohlsen، الخبير في دراسات السلام والصراع والذي يسمى ثلاثية M، هذا الإطار يتكون من ثلاثة مراحل :

1. مرحلة "أزمة المعاناة المتبادلة" (MHS) Mutual Hurting Stalemate.

2. مرحلة الفرص المحفزة (MEO) Mutuality Enciting Opportunities.

3. جني المنافع المتبادلة (MOR) Mutuality Obtained Rewards.

3. الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تتقاطع مع دراستنا في ركن من الأركان أو تغطي زاوية من زوايا موضوعنا،

ففي الركن النظري نجد كتاب « Theory and Practice of International Mediation » للكاتب

المختص في الوساطة الدولية « Jacobe Becovitch » والذي عرض فيه ما سماه بمقاربة

الإحتمالات الطارئة التي توضح أن الوساطة الدولية مسار نسقي معقد نتوقف مخرجاته Output، ونتأجه

(فشل / نجاح)، على مدخلات Inputs تشمل مجموعة من المتغيرات المستقلة، كطبيعة النزاع وتاريخه،

وخصائص وهوية الوسيط، التوقيت المناسب للوساطة...، ويحاجج "بركوفيتش" على أن هذه المتغيرات

قابلة للاختبار، وقد قام باختبارها في كتابه، كتاب آخر للكاتبة الكويتية الدكتورة نهلة ياسين تحت عنوان

الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة الصادر في 2003، وقد أضافت لمتغيرات "بركوفيتش" متغيرين

، متغير الثقافة" التماثل الثقافي، ومتغير الأنظمة السياسية، وقامت الكاتبة باختبار كل هذه المتغيرات

امبريقا على عدة نماذج من النزاعات الداخلية متميزة نزاعات عربية عربية، كالحرب الأهلية اليمنية،

ونزاعات عربية وغير عربية كالحرب الأهلية في السودان، في الحقيقة هذا الكتاب هو النسخة الأمبريقية

العربية والإفريقية لمقاربة الاحتمالات الطارئة لبركوفيتش.

من بين الدراسات السابقة أيضا في مجال الوساطة الدولية المقال المشهور لـ "ويليام زارتمان وسعدية توفال-William Zartman / Saadia Touval"، تحت عنوان : **International Mediation** « **Conflict Resolution and Power Politics** ، المنشور سنة 1985 في مجلة **Journal of Social Issues** »، حيث تناول المقال دراسة الوساطة الدولية من زاوية أن الوسيط كطرف ثالث له مصالح في توقعات نتائج الوساطة، وليس كما هو شائع أن الوسيط يغلب عليه الحياد، رغم أهمية هذه الميزة ، لكن الكاتبان يبرزان متغيرات أخرى لها تأثير على نتائج الوساطة وتتمثل في علاقات القوة وحسابات التكلفة والمكاسب، وتناولت الدراسة ثمان (8) حالات كنماذج تطبيقية من بينها حالتين للوساطة الجزائرية، الأولى لحل النزاع بين إيران والعراق سنة 1975، والثانية الوساطة الجزائرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران (1980/ 1981) فيما كان يعرف وقتها بأزمة الرهائن.

من الدراسات السابقة التي تتقاطع مع دراستنا في الركن النظري، وبصفة أدق في متغير "الدور"، دراسة الكاتب السياسي المعروف "كالجي جابو هولستي Kalgi Jabo Holsti" التي نشرها في دورية **National Role Conceptions in the International Studies Quarterly** سنة 1970 تحت عنوان "Study of Foreign Policy"، وتوضح لنا الدراسة الإطار التحليلي لنظرية الدور في السياسة الخارجية وعلاقة أداء الدور كنتيجة (متغير تابع) مع إدراك الدور الوطني وتوصيف الدور الدولي كمتغيرات مستقلة، ونعرض أيضا دراسات سابقة تتقاطع مع بحثنا في الجانب العملي، منها كتاب "تسوية الصراعات في إفريقيا - نموذج الإكواس-" للمؤلف بدر حسن شافعي، الصادر سنة 2009 عن دار النشر للجامعات بالقاهرة، هذه الدراسة أبرزت دور المنظمات الإقليمية القارية منها والفرعية، ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصارا "الإيكواس" والتي لعبت دور الوسيط في تسوية النزاع في شمال مالي من خلال مسار "واغادوغو 2013".

في نفس السياق العملي هناك دراستين تعرضتا إلى مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق وسلوك الفاعلين الموقعين على بنود اتفاق الجزائر 2015 المنبثق عن فريق الوساطة الدولية، وغير الموقعين من الفواعل السياسية التقليدية والمجتمع المدني، وهي مقاربات تقييمية من زوايا مختلفة للمراحل الانتقالية المتجددة، التي كانت من المتوقع أن تنتهي في 24 شهرا كأقصى تقدير وفقا لبنود اتفاق الجزائر، الدراسة الأولى صدرت عن المعهد الدولي للسلام سنة 2018، تحت عنوان **Un Processus en Quête De Paix : Les Enseignements Tirés de L Accord Inter-malien** ، للكاتبين **Arthur Bouttelis et** «

« Marie-Joëlle Zahar ، وهي دراسة تحليلية غطت مرحلة تنفيذ اتفاق الجزائر خلال ثلاثون شهرا بعد التوقيع بمعنى الفترة الانتقالية المتوقعة من الاتفاق، ركزت على دور القوى الدولية والقارية ممثلة في البعثة الأممية MINUSMA وMISAHHEL، الدراسة الثانية عبارة عن مقال للكاتب "عابد بن شريف" المنشور في مجلة "السياسة الإفريقية" العدد 10 لسنة 2018 تحت عنوان « Le Mali Post-Accord d Alger – :une Période Intérimaire Entre Conflits et Négociation » ركزت هذه الدراسة على العوامل الكامنة والبارزة المقاومة لتنفيذ اتفاق الجزائر، منها التفكك وإعادة التركيب الذي عرفته "الحركات الأزوادية" خاصة بعد انفجار الأزمة في 2012 إلى غاية توقيع اتفاق الجزائر 2015، بالإضافة إلى القوى المحلية الغير موقعة على اتفاق الجزائر. أما دراستنا فتحاول فحص العوامل الحقيقية والبنوية التي تعرقل نجاح اتفاق الجزائر الذي صمم على تشخيص عميق للأزمة الدورية في مالي التي كانت في كل محطة للتسويات السابقة ، تنقل النزاع من حالته النشطة إلى حالته الكمونية التي ستنفجر لاحقا.

الفصل الأول

طبيعة نزاعات الجوار الإقليمي

الإفريقي

مدخل تمهيدي: العجز الدولتي المصدر المركزي للنزاعات الإفريقية.

تنسب صفة العجز الوظيفي لدولة ما عندما تكون الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية القاعدية وخصوصا الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي رغم الاحتكار المشروع للقوة. هذا تعريف مركز لندن للدراسات الاقتصادية.¹

ويحدد في هذا الاتجاه "ألموند" الوظائف الأساسية للنظام السياسي في:

-الوظيفة الإستخراجية: وهي تلك القدرة التي تتيح للجهاز السياسي الحصول من بيئته على ما يقتضيه بقاؤه من موارد اقتصادية أو مالية.

-الوظيفة التوزيعية: وتعني قدرة الجهاز السياسي على توزيع الموارد التي أتاحت له من بيئته بين الأفراد و الجماعات توزيعا عادلا.

-وظيفة التغلغل²: وهي القدرة على التغلغل في كافة إقليم السيادة وهو من أهم مظاهر العجز الوظيفي في إفريقيا، لأن عدم السيطرة على الحدود، يؤدي إلى تآكل السيادة على الإقليم، وبالتالي يسمح بحدوث اختراقات أمنية، وهو ما يترتب عليه أعباء أمنية إضافية على دول الجوار.

تحدي بنيوي مركزي آخر، وهو الاندماج بين المكونات الثقافية والإثنية، والتي تعتبر الحجر الزاوية في مشروع بناء الدولة الأمة، على اعتبار أن الدولة كيان مشترك من حيث شعور الأفراد والجماعات اتجاهه بحس المقاسمة والمشاركة، وهو التحدي المركزي الذي تواجهه جل الدول الإفريقية، التي ورثت عن الاستعمار حدود جغرافية غير متطابقة مع الحقائق الثقافية والإثنية، لأن الدولة الأمة في الحقيقة تقوم على إيجاد تطابق بين الدولة كونها وحدة سياسية والأمة بوصفها وحدة ثقافية، حيث يشعر المواطن حينها بقوة نظام الدولة -الأمة، لأنه قائم على أساس تماسك الانتماء الثقافي للأمة وقوة الانتماء السياسي للدولة.³

هذا لا يعني إقصاء التنوع الثقافي، لكن يجب أن نستهدف بناء هوية ثقافية جامعة تقوم على المشتركات العبر-ثقافية، تماما مثل الصيرورة التاريخية التي تطورت الدولة في سياقها من مجموعة إمارات وممالك صغيرة إلى قوة مركزية تخضع لها كل المكونات الصغيرة، ولعل هذا التحليل ينطبق على حالة دراستنا الأساسية جمهورية مالي.

¹ بودي نبيلة وآخرون، الدولة في أفريقيا تقييم لمسارات البناء و استشراف لسبل البقاء، في بودي نبيلة، "الدولة الفاشلة في إفريقيا بين طموح النهوض الواقع الأوليغارشي والتدخل الدولي"، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2019)، ص.92.

² عادل فتحي ثابت عبد الباسط، النظرية السياسية المعاصرة، (مصر: الدار الجامعية، 2000)، ص.223.

³ رعد عبد الجليل مصطفى خليل، حسام الدين على مجيد، "نموذج الدولة - الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، العلوم السياسية، ع.12 (شتاء 2012)، ص ص.121-143.

المبحث الأول : النزاع في مالي الخلفيات والمآلات

يكاد يجمع المهتمين بدراسة الدولة في إفريقيا أن الاستعمار هو الذي أسس لأول أزمة بنيوية ستواجهها الدولة الإفريقية في مسار بنائها، لقد أصابها الاستعمار في مقتل، لأن الأفارقة الأوائل ابتكروا أنماط في تسيير شأنهم العام واجتماعهم البشري، بشكل يتلائم مع جغرافيتهم ومكوناتهم الإثنية والثقافية، لكن الحملة الاستعمارية على إفريقيا في القرن التاسع عشر، تعمدت تفكيك ما راكمه الأفارقة من أنماط اجتماعية وسياسية وثقافية لتسيير شؤونهم، وتم التخطيم المنهج على مرحلتين

المرحلة الأولى: هي - تحطيم ركن المورد البشري - وهي مرحلة طويلة نوعا ما، امتدت من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر، وهي مرحلة الاستعمار الساحلي، وفيها ركزت القوى الاستعمارية على السواحل، دون أن تتمكن من النفاذ إلى الداخل، وذلك بسبب المورفولوجيا الجغرافية للقارة، لكن المستعمر فضل نوع آخر من الاستغلال وهو بيع البشر أو الاستعباد وهي بيع الأفارقة كعبيد ونقلهم عبر السفن إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد حدث من جراء ذلك نزيف بشري إفريقي مفزع قدرته بعض الأوساط المختصة بـ 100 مليون إنسان إفريقي.¹

المرحلة الثانية : - تمزيق التطابق الجغرافي الثقافي - وهو استهداف عمق مفهوم الدولة الأمة، بعد مؤتمر برلين 1884، وبناء على الحملات الاستكشافية. قام المستعمر بتقسيم إفريقيا إلى وحدات وفق قانون توزيع النفوذ بينهم وتحصيل المكاسب بشكل يرضي المحتلين، دون مراعاة الميراث المتراكم في تسيير شؤون الكيانات الإفريقية المستقلة، وكانت نتيجة التقسيم في كثير من الأحيان أن يجمع حيز جغرافي قبيلتين بينهما عدااء قديم ومزمن ويضعهم وجها لوجه في نزاع من يتحكم في الآخر ويخضعه لإرادته، تم تفتيت وبعثرة التطابق بين الوحدة الترابية والثقافية.

من المفيد أن نبني عل هذا التمهيد لتفكيك خلفيات النزاع في شمال مالي، والتعمق في اكتشاف التحولات الجوهرية التي طرأت على مستوى مركز ثقل القوى السياسية والثقافية في مالي، الذي نجح المستعمر في نقله من الشمال إلى الجنوب وأحدث شرخا بنيويا عميق ما تزال تداعياته إلى يومنا هذا،

¹ أشرف صالح محمد، "الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الإفريقي"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 19، (مارس 2014)، ص ص. 68-

المطلب الأول : شمال مالي من مركز إشعاع حضاري إلى بؤرة تهديد أمني.

من الدواعي المنهجية والعلمية لفهم جذور النزاع في شمال مالي، الإحاطة بالأحداث السياسية التاريخية انطلاقاً من النشأة، مروراً بتفاعلاتها في الزمان والمكان، وذلك من خلال البحث عن المقومات السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية التي كوّنها مجتمع الطوارق في بيئته الجغرافية والثقافية، قبل الاحتكاك الأوروبي الذي تحوّل إلى احتلال لاحقاً، وهذا من أجل الوقوف على حجم الدمار الاجتماعي والثقافي الذي سببه المحتل، الذي ساهم في قلب موازين المعادلة بعد الاستقلال من الشمال الذي كان مركز ثقل التبادلات التجارية والثقافية بين الشمال (المغرب، الجزائر، مصر....) والصحراء الكبرى، إلى الجنوب الذي كان الجزء التابع للشمال، لكن كيف تمت عملية نقل مركز الثقل السياسي من الطوارق في الشمال إلى الجنوب؟ العملية تمت عبر خطة نمطية استعملها المحتل في كل دول إفريقيا، حيث عمد المستعمر إلى تكوين وتحضير نخب تتلائم مع أهدافه الإستراتيجية، فاستلمت بموجب ذلك نخب سياسية من "البامبارا" الحكم على حساب مكوّنات اجتماعية أخرى على رأسها الطوارق التي كانت الخط الحديدي في مواجهة الاستعمار الفرنسي، والذي يبدو أن هذا سبب رئيسي في إقصائها من تشكيل المشهد السياسي ما بعد الاستقلال، هذا الأخير لم يأتي كقرار سياسي منعزل عن سياق التفاعلات السياسية التي سبقت الاستقلال، بل كان عبر عملية سياسية متدرجة ومقصودة وممنهجة بدأت مع نهاية القرن العشرين، عندما كوّن المحتلون الأوروبيون (الفرنسيون) صورة نمطية عن المقاومين الطوارق الذين يتميزون بعمق ارتباطهم بموروثهم الثقافي والحضاري، وافقارهم لعقلية المساومة بعد تجارب الفرنسيين معهم في إعطائهم حكم ذاتي في حقبة احتلال الجزائر، والموقف المشرف للطوارق بعدم خضوعهم للإغراءات والمكاسب السياسية الجزئية التي قايضهم بها المستعمر الفرنسي، وتضامنهم مع الثورة الجزائرية، وهنا يمكننا تسجيل ملاحظة تقييماً لمدى نضج السياسي للنخب الطوارق في ذلك الوقت، وذكائهم السياسي والنظرة النافذة لما وراء العروض السياسية، وكشف الأهداف البعيدة للمستعمر، بالإضافة إلى الهزيمة التي ألحقها المقاتلون الطوارق من "كل أهقار kel Ahagar" مشروع الضابط العقيد " فلاتر Flatters " سنة 1881¹، كل هذا جعل الفرنسيون يكوّنون في مخيلتهم صورة المقاوم الحديدي للعنصر الطارقي، وأنه عنصر غير قابل للخضوع، وغير قابل للتوظيف.

¹ Salim Chena, Antonin Tisseron, "Rupture D'Equilibre Au Mali Entre Instabilité Et Recomposition,"

Revue Afrique Contemporaine, N°245, (2013), p.75.

أولاً: شمال مالي ما قبل الاحتكاك الأوروبي : تصالح الجغرافيا مع العمران.

تجلت المصالحة بين الجغرافيا مع العمران¹ من حيث موقع مالي ومدنه الأساسية وعلى رأسها "تومبوكتو" التي كانت مركزا تجاريا وساحة تبادل تجاري حر بين الشمال (التجار العرب والمغاربة) مع التجار الأفارقة، وكانت تتميز بأحواض مائية كانت تمثل عامل استقرار عمراني ترتب عنه انجازات معمارية وثقافية، أهلت شمال مالي لتكون مركزا تجاريا وثقافيا وهذا ما سنبينه في العناصر الموالية، لكن قبل ذلك يجب إلقاء لمحة على الممالك المتعاقبة التي كانت مالي جزءا منها.

1- ممالك غرب إفريقيا :

كانت مالي جزءا من ثلاث إمبراطوريات متعاقبة افريقية سيطرت على التجارة عبر الصحراء هي مملكة غانا القديمة ومملكة مالي والصنغاي، من أقوى ممالك السودان الغربي²

1-1. مملكة غانا:

كانت مالي جزءا من مملكة غانا خلال القرنين العاشر و الحادي عشر الميلاديين، فقد ذكرى عدد من الرحالة الذين اكتشفوا هذا الجزء من إفريقيا، أن غانا عرفت الحديد وصنعت الأسلحة منه، كما عرفت الذهب المعدن الثمين الذي كانت تتميز به مملكة غانا والممالك التي أعقبتها، فكان الملوك يراكمون ويدخرون جزء مهم من الذهب من أجل الحفاظ على قيمته التجارية، ويتاجرون بالجزء المتبقي مع الشمال ويبادلونه بالملح، قال المؤرخ والرحالة " البكري"، أن غانا احتكرت تجارة الذهب واهتم ملوكها بالحفاظ على أسعاره، ويقول أيضا أن أهل غانا لم يتعلموا التجارة فقط بل مارسوا فنونها، حيث وضعوا قواعد للضرائب والرسوم الجمركية (تشبه إلى حد كبير النظام المعتمد في عصرنا، ويحدثنا "البكري" أن ملك غانا كان يملك القدرة على تجهيز 200.000 محارب يحمل 30.000 منهم الرماح والنبل، ذكر الباحثان " توماس وبوني " إنهم وجدوا في بحثهم سنة 1939، منجزات عمرانية ضخمة في "باماكو" تؤثر على حياة الترف والرفاه التي كان يعيش فيها أهل المملكة

¹ العمران بالمفهوم الخلدوني الاجتماعي البشري و المدنية و الحضارة.

² عابدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالات مالي ونيجيريا،(مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، 2015)، ص.33.

1-2. مملكة مالي:

مالي هي أساس مملكة مالي في القرنين الثالث عشر و الرابع عشر ميلاديين، كانت تتجاوز حدود مالي الحالية، فكانت تشمل شرقا النيجر وغربا السنغال، ومن أشهر ملوكها "كانكان موسي" الذي استقر في "تومبكتو" المدينة الأساسية في شمال مالي، حيث شيد فيها عدة مساجد ومنشآت معمارية لم يألفها أهل "تومبكتو" بواسطة بنائين مصريين جلبهم عند عودته من الحج، وعم الرخاء والسلام فترة طويلة سمح بازدهار التجارة والثقافة المكتوبة وهذا ما صرح به (ليون الإفريقي) في وصفه للحياة في مدينة تومبكتو حيث يقول (أنها احتضنت عددا كبيرا من القضاة و الأطباء ورجال الدين، ينعم كلهم بمرتبات حسنة يدفعها لهم الملك، وفي البلاد إقبال عظيم على الكتب المنسوخة التي ترد إليها من الشمال الإفريقي، وتجار الكتب يربحون أكثر من تجار أي صناعة أخرى في السوق)¹

كانت "تومبكتو" مركزا تجاريا، يلتقي في أسواقها بدو الصحراء مع مزارعي غرب إفريقيا، كما كانت هدفا للقوافل التي تجلب كميات كبيرة من ملح المناطق الشمالية، ويستعمل الملح لبناء المنازل في "تومبكتو" بسبب مناخها الجاف.²

1-3. مملكة الصنغاي:

كانت مالي الحالية قوام "مملكة الصانغاي" التي برزت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حيث مرت "مملكة الصانغاي" بعدة مراحل سياسية عدة من إمارة إلى مملكة وصولا إلى إمبراطورية يتحكم في كل مرحلة منها عامل القوة والضعف والزمن، فتضيق رقعتها تارة وتتسع تارة أخرى وكانت "غاو" المدينة التي تقع حاليا في شمال مالي عاصمة "الصانغاي" عندما انتقلت هذه الأخيرة من طور الإمارة إلى طور المملكة فانتقلت تبعا لذلك عاصمتها -حسب الرواة - من جزيرة تقع نهر النيجر الأدنى وتعرف باسم "كوكيا" و بينتيا" حاليا، وهي لا تبعد عن مدينة "غاو" إلا بحوالي 115 كلم، وعرفت إمارة "الصونغاي" توسعا نحو الجنوب، فانتقلت تبعا لذلك عاصمتها إلى منطقة "غاو" وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، كونها تقع على طريق القوافل التجارية القادمة من بعض مناطق شمال إفريقيا إلى داخل السودان الغربي،³ وعرفت مملكة "الصنغاي" تنظيم إداري ابتكره ملوكها استجابة لحاجة التحكم في الأقاليم

¹ أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د س ن)، ص. 32.

² المرجع نفسه، ص. 297.

³ عبد الزحمان خليفة جالو، "إختبار الولاية في مملكة سانغاي خلال حكم الأساكي - دراسة حضارية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 47 (جانفي 2021)، ص ص، 17-27.

الكثيرة التي ضمت إلى المملكة، وأصبحت بموجب ذلك إمبراطورية مقسمة إلى مناطق حضرية تحتوي على خمسة وثلاثين مدينة على الأقل، كانت مدينة "غاو" العاصمة الإدارية للبلاد، في حين كانت مدينتا "تومبكتو" و"لجيني" مراكز اقتصادية وثقافية، بقيادة حكومات شبه مستقلة. واعتمدت الإمبراطورية نظام ضريبي وتسيير إداري يعتمد على التخصص الإقليمي وفقا للتوزيع الطبيعي للموارد الاقتصادية للإمبراطورية، وهكذا تخصصت بعض الأقاليم في زراعة بعض المحاصيل الغذائية، وبعضها في صيد الأسماك، وأخرى في صناعة مواد البناء وأعمال الحدادة، وتعددين الذهب والنحاس وصناعة الملح .

الخريطة رقم 01: خريطة توضح حدود مملكة الصنغاي - (1375-1591)-



المصدر عبد الوحمان خليفة جالو، إختيارالولاية في مملكة سانغاي خلال حكم الأساكي - دراسة حضارية-،مجلة قراءات افريقية،

العدد 47، جانفي 2021، ص ص 17-27.

4.1. السودان الشرقي.

كانت مالي تعرف قبل استقلالها عن الاستعمار الفرنسي بالسودان الغربي، من أجل تمييزها عن السودان الشرقي، الذي كان تحت المظلة الاستعمارية البريطانية بعد اقتطاعه من الإقليم المصري القديم¹ سنركز بحثنا بصورة أعمق على شمال مالي التي كانت جوهرة الصحراء قبل الاحتكاك الأوروبي، وأصبحت بعد الاستقلال بؤرة تمرد داخل الدولة الوطنية الحديثة، ثم تطورت إلى تهديد للأمن والسلم العالميين.

2: إقليم أزواد "لؤلؤة الصحراء":

أزواد أو "أضواد" كما يكتبها ويلفظها البعض، كلمة أمازيغية تعني الأرض البيضاء المستوية التي لا سواد فيها ويقابلها في العربية لفظة (القفر)، وهناك من ذهب إلى أنها ربما كانت مشتقة من اسم نهر قديم ناضب بالمنطقة يسمى أزواد، وهو المعنى المستكشف الاسكتلندي "روبرت براون" بالقول:

(إن مصطلح "أزواد" محرف عن الأمازيغية "أزواغ"، وهو حوض نهر جاف يقطع غربي النيجر وشمال شرق مالي وجنوب الجزائر، ومعناه "أرض الترحال")².

ويشغل إقليم "أزواد" أو شمال مالي 75%³ من مساحة جمهورية مالي أي ما يعادل 937.742 كلم²، فيمتد من شمالها ليشغل الحدود المطلة على كل من موريتانيا والجزائر والنيجر وبوركينا فاسو بمساحة.

يتكون "أزواد" حاليا بحسب التقطيع الإداري المالي من ثلاث ولايات (محافظات)

- ولاية تينبوكتو (الولاية السادسة): وهي العاصمة التاريخية لأزواد و الصحراء، ومن أبرز حواضرها ومدنها "غوندام" و "نيافونكي"، و "ليرة".

¹ مجموعة باحثين، مالي عودة الاستعمار القديم في عبد الله مامادو باه "العلاقة بين الأقوام والأعراق"، (قطر: دار الكتب القطرية، 2013)، ص.10.

² اكثاته ولد النقره، الطوارق من الهوية الى القضية، (موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص. 29.

³ zeidane aig sidalamine, "de la questions touareg au problème du nord du mali : ma part de témoignage", publie sur : <https://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ere-et-2em>, consulté le 23/06/2020.

- ولاية غاو (الولاية السابعة): وتعتبر عاصمة إقليم أزواد، ومن أكبر مدنه، وتضم عدة مدن وتجمعات سكانية من أبرزها "مينكا" و "كوسي" و "بوريم".
- ولاية كيدال(الولاية الثامنة)¹: وهي عاصمة الجزء الشمالي الشرقي من الإقليم المعروف باسم "آدرار الإفوغاس" ومن أهم مدنها وقراها "تسالييت" و "أجلهوك" و "الخليل"
- ولاية موبتي:

وهي الولاية الخامسة، وتوطنها مجموعات من الفلان، وقبائل الإيمغاد الطارقية.

الخريطة رقم 2: خريطة أزواد وأقاليمها الأساسية



المصدر: أحمد عبد الدايم محمد حسين، " تاريخ القضية الأزوادية وتطورها،" مجلة قراءات افريقية، العدد16، (جوان 2013)، ص ص. 16- 31

2-1. حاضرة تينبوكتو (تومبكتو حاليا)

تسمى أيضا بجوهرة الصحراء، نشأت كما يبين عبد الرحمان السعدي "على أيدي الطوارق في أواخر القرن الخامس الهجري" أي حوالي 1080م، ولتلك النشأة قصة تتواتر المراجع التاريخية على سردها، وهي ان الطوارق كانوا ينتشرون منتجعين في صحرائهم الواسعة في مواسم الأمطار والخصب، ثم يعودون في فترات الجفاف إلى المناطق الخصبة حول "عقفة" نهر النيجر، حيث اختاروا موقع المدينة

¹ محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص.13.

(تومبكتو) لمناسبتها لتخزين مؤنهم واحتياطاتهم الغذائية، وتعود التسمية الى عجوز إسمها " بكتو " كانت تسكن ذلك الموقع في قبيلة " مقشرن " الطارقية، و"تين" يقصد بها باللغة الطارقية المكان، وبهذا أصبحت تسمى "تينبوكتو" أي مكان بوكتو وتومبوكتو حالياً¹.

بدأت "تومبكتو" تلفت الأنظار إليها كمركز إشعاع علمي وحضاري، بعد رجوع ملك " المانديكا " (منسا موسى) في رحلة حجه الشهيرة التي قام بها عام 1325 م، حيث قام هذا الملك برعاية وصون الحركة الثقافية التي تتميز بها مدينة "تومبكتو"، كونها مدينة 333 عالما، وحازت لقب "عروس الأزواد" و " جوهرة الصحراء"، ومما تحكيه الروايات التاريخية أن الإمبراطور "مانسا موسى" انه خلال هذه الرحلة، أخذ معه قرابة 180 طن من الذهب، وكانت نتيجة ذلك أن انخفض سعر الذهب في مصر آنذاك وبعد عودته جلب معه من مصر مهندسا أندلسيا أسمه "أبو إسحاق" الساحلي وأعطاه 200 كلف من الذهب مقابل تصميم وبناء المساجد، وكان مسجد "دجينغاريير" إحدى تحفه الخالدة²، هذا المسجد الذي يتوسط مدينة "تومبكتو" ومشيد فوق هضبة جعلته معلم المدينة المركزي، الذي تحلقت حوله شوارع المدينة بشكل هندسي دائري متدرج يحاكي المدن المعاصرة المصممة على القواعد العلمية لل عمران الحالية³، وعلى الصعيد العلمي والثقافي، أصبح مسجد "دجينغاريير" النواة الأولى للحركة الثقافية والعلمية هناك، وكان الملك يهتم بالجانب الاقتصادي أيضا إلى الجانب العلمي والديني، فتذكر الروايات انه في طريق عودته من الحج وزع في طريقه كميات هائلة من سبائك الذهب، خاصة في القاهرة، مما تسبب في هبوط أسعار الذهب وقد أمر السلطان الشاعر الغرناطي الملقب بـ" السهيلي" بتصميم جامعها الكبير، وكانت أكثر البضائع الرائجة بـ "تومبكتو" في ذلك العصر من أفخر بضائع الدنيا، وكان التجار يقايضون فيها الحرير والتوابل والنحاس الأحمر ببضائع مملكة مالي الفاخرة، حيث كانت "تومبكتو" من أكثر المدن التي تصدر الذهب والألماس وريش النعام، لذلك يلقب سلاطينها بملوك الذهب، إضافة إلى امتلاكها مخزون هائل من ملح صحراء أزواد التي اشتهرت قوافله واستمرت إلى عصرنا هذا، وكانت مثار إعجاب الأوروبيين.الذين أخرجوا تصويرا عن رحلة (أزلاي) شمال "تومبكتو" أجمل الأفلام، حيث كان تجار الملح من "تومبكتو" في قوافل تضم عادة أكثر من 300 جمل أصيل، يقطعون مسافة شهر من الذهاب و

¹ ولد النقره، مرجع سابق، ص.58.

² أمين حبله، تومبكتو مدينة المآذن والأولياء والمكتبات،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020/09/02)، منشور على موقع

الجزيرة: www.aljazeera.net

³ تصفح على النت لوحة فنية لوحة فنية تعود لسنة 1858 للمستكشف "بارث" تصور تمبوكتو وفي مركزها مسجد " دجينغاريير " ومئذنته ترى من أطراف المدينة .

الإياب في صحراء "أزواد" الملتهبة التي لا ماء ولا عشب ولا ظل فيها، عائدين بألواح الملح الصخري البلوري من "مدينة تاودني"¹ وأكثر من هذا فقد تمازجت في "تومبوكو" منذ تأسيسها وإلى اليوم أعراق وقوميات مختلفة، ففيها تقيم قبائل من الطوارق، ومجموعات كبيرة من العرب مثل قبائل "البرابيش" و"كنته"، إضافة إلى مجموعات من قبائل "الفلان" و"السونغاوي" وقبائل من البربر مثل "سوفة" وغيرها²، واستطاعت هذه القوميات والقبائل المختلفة أن تطوّر نمط حياتي يقوم على التعايش المشترك، وساعدهم في ذلك التمسك بالمشترك المركزي وهو الدين الإسلامي الذي عرف رسوخا عميق في هذه المدينة، بفضل علمائها وحكامها على حد سواء.

2-2. حاضرة (تادمكة)

تعني في لغة الطوارق بمعنى (هذه مكة)، تأسست في مطلع القرن الأول الهجري وقد اشتهرت كمركز حضاري علمي واقتصادي، ذلك إنها كانت ملتقى للحضارات القادمة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبين سواحل غرب إفريقيا وبقيت منارة مشعة إلى غاية القرن السادس عشر ميلادي (القرن العاشر الهجري)، ثم جاءت سنوات التراجع والضعف بسبب عوامل طبيعية كالجفاف ونضوب معدن الذهب كما يؤكد المؤرخون.

3- التشكلات الاثنية في مالي.

نتوخى من دراسة التشكيلات الإثنية في مالي، إلى تجميع رؤية حول الخلفيات الإثنية التي كان لها دور في تشكيل العلاقة التنافسية بين شمال مالي الذي يشغله الطوارق والعرب، والحكومة المركزية المالية المتواجدة في جنوب حيث تتواجد قبائل "البامبارا" و"المالينك"، والتي تعتبر مصدر النخب السياسية الحاكمة في مالي من أول يوم بعد الاستقلال الوطني.

بحكم موقع جمهورية مالي الجغرافي، وانتمائها لدول التماس الساحلي، حيث خط التلاقي بين رافدين بشريين مهمين للحضارة الإسلامية في القارة الإفريقية، القبائل العربية - البربرية، الجزائر وموريتانيا

¹ اكنااته ولد النقره، مرجع سابق، ص.ص 62-65.

² أمين حبله، مرجع سابق. ص.13.

والصحراء الغربية من الجهة الشمالية، والمجموعات الزنجية الإفريقية وتتمثل في، النيجر شرقاً، وبوركينا فاسو وساحل العاج جنوباً، وغينيا كوناكري من ناحية الجنوب الغربي، والسينغال غرباً،¹

تعتبر مالي أكبر دولة في غرب إفريقيا غاليبيتها مسلمون وهم يشكلون 90% من سكانها، فمن بدايات القرن الثالث عشر ميلادي زحف إليها التجار المسلمون والطوارق والبربر، ونشروا فيه الإسلام، وأصبحت مالي مركز إشعاع إسلامي ومن أشهر ملوكها "منسي موسى" (1316-1337)، أصبحت في عهده "تومبكتو" من أكبر المراكز الثقافية الإسلامية في إفريقيا والعالم.²

وبحكم المدنية تداخلت على مر الحقب، شعوب وقبائل وأقوام من أصول شتى ومن مشارب مختلفة، أدى تسكانها وتمازجها -عبر التاريخ الطويل المشترك - إلى فرز الصورة الراهنة للشعب المالي الذي يضم اليوم حوالي 12 مجموعة يمكن تسميتها بالقوميات، ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى حقيقة الشعب المالي كما تتجلى اليوم، من المستساغ تقسيمه إلى مجموعتين كبيرتين هما المجموعة الزنجية، والمجموعة العربية - البربرية³

3-1. المجموعة الزنجية :

وتتشكل من عدة مجموعات إثنية

*البامبارا:

يشكل هذا الفصيل الأغلبية الإثنية في مالي، حيث يتشكل منهم ثلث السكان، وتعتبر لغتهم ذات الأصول المانديكية، اللغة المحلية الأكثر تداولاً في الوسائط الشعبية، ما يجعل منها اللغة الوطنية الأولى في مالي، ويقطن أفراد هذه المجموعة في غرب البلاد على طول منطقة دلتا النيجر، خاصة في ولايتي "سيغو" و"تيونو"، كما يسجلون حضوراً معتبراً في منطقة "باليدوغو" (شمال باماكو) المتاخمة للشريط الساحلي للبلاد، كما أن لهم تواجد معتبر في في الجزء الشرقي للبلاد في مناطق "كارته" و"سيكاسو".

بلغ عدد "البامبارا" في المجتمع المالي حسب إحصائيات 2013، 3901000 نسمة، وهي النسبة الأكبر في مالي بنسبة تقدر 23.9 % منه. وهم إثنية لغتهم المحلية هي "البامبارا" التي تستعمل بكثرة في

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 9-10.

² عابدة العزب موسى، مرجع سابق، ص 35.

³ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 12-13.

العاصمة "بامكو" نظرا لتواجدهم بكثرة في الإدارة، إضافة إلى الفرنسية، ويدينون في غالبيتهم بالإسلام، ويشير إسم البامبارا إلى " أولئك الذين لا يسيطر عليهم " - ceux qui ont refuse d être - Domin، يتواجدون، بين أقاليم-Ségo- ونيونو-Niono- وبامكو-Bamako-، ومن أهم العائلات نجد : كوليبالي، تراوري، ديارا، كوناري... إلخ.

يعتقد المؤرخون أن "البامبارا" نزحوا من "واسلوا" بين "سيكاسو" (مالي) وساحل العاج رفضا للخضوع لسلطة سيطرة "الماندينغا"، وهذا هو سر تسميتهم بـ(من يرفضون الخنوع)، وقد وصلوا منطقة نهر النيجر وتحديدا ولاية "سيغو"، مع بدايات القرن 12م، حيث أسسوا في القرن الرابع عشر إمارة "سيغو" الشهيرة.

*المالينكي (الماندينغ):

يشكل المالينكي أو الماندينكا 7% من سكان مالي، وينتشرون في كل الجنوب الغربي للبلاد وفي منطقة الحوض العالي لنهر النيجر، أو في الدول المجاورة لمنبع نهر السنغال، حتى أعتاب نهر "قوتا جالون" في الجنوب الغربي، وساهم "أسياد الماندي" كما يلقبون في صياغة تاريخ المنطقة الساحلية، خاصة في ظل إمبراطورية مالي، ونجد أشهر العائلات المالينكية هي : كايتا، تراوري، كوني، ساكوا.

*السوننكي:

يجمع المؤرخون المحليون والنسابة أن أصول هذا الشعب تعود إلى شمال إفريقيا، وأنهم من سلالة بربرية هجين مع الشعوب الإفريقية المجاورة، وتفصل إحدى الروايات المتداولة في ذلك أنهم خليط من الشعوب الصنهاجية البربرية، التي كانت تقطن منطقة "وادان" في موريتانيا، تمازجت مع البطون الإفريقية المجاورة، ونتج عن ذلك المزيج الشعب السوننكي، وهذا ما ذهب إليه المؤرخون أمثال "إبن حوقل" والبكري، يشكل هذا الشعب قرابة 9 % من سكان مالي، ويتمركز غالبيتهم في المنطقة الساحلية على الحدود مع موريتانيا، ويعود لهم الفضل في تأسيس إمبراطورية غانا الشهيرة بين القرنين السادس و الثاني عشر الميلاديين، وبعد انهيار الإمبراطورية تنافر السوننكي في كل بقاع إفريقيا الغربية ومناطقها، ومن أشهر ألقاب العشائر السونينكية الحالية نجد : سيسي، توري.

***السنگاي:**

أسس هذا الشعب "مملكة السونغاى" التي بسطت نفوذها على كافة المنطقة في القرون الوسطى، حتى تم إسقاطها سنة 1591 ويمثل "السونغاى" اليوم قرابة 6 % من سكان مالي.

***الدوغون :**

يشكل تعداد الدوغون اليوم قرابة 5 % من سكان مالي، ويعتبر هذا الشعب من أكثر المجموعات السكانية في مالي محافظة على تراثها المتميز. ومن حيث طبيعة حياتهم والأشكال الهندسية لأكوأخهم المشيدة في المرتفعات، وخاصة جنوب موبتي، ويعتقد الرواة التقليديون أن "الدوغون" وفدوا من ضواحي مدينة تيشيت الموريتانية التي كانت جزءا من إمبراطورية غانا.

***السنوفو والمانيكا:**

يمثلون 10 % من سكان الدولة المالية، تعيش هاتان المجموعتان اللتان تنتميان إلى قبيلة واحدة المتواجدة على الحدود الثلاثية، المالية- البوركيناابية والعاجية، ويشغلون أساسا في الزراعة.

***البويو:**

يقطن هذا الشعب في رقعة أرضية تمتد من بوركينا فاسو إلى مالي، يحدها من الشرق الرافد الأسود لنهر الفولتا، ومن الغرب الرافد الغربي للنيجر، ومن الجنوب مدينة سيكاسو، وقد تم حشر هذه المجموعة في هذا الحيز الجغرافي الضيق من قبل مقاتلي "البامبارا" و"لسونكي" في حقبة تاريخية قديمة. وتمثل هذه المجموعة قرابة 2 % من سكان البلد.

***البوزو:**

وتقدر نسبتهم بـ 2 % من سكان مالي، وهو ويعيش بأعداد متناثرة في ولايتي "سيغو وموبتي".

***البولسار الفولبي Peuls :**

يمثلون حوالي 10 % من الشعب المالي، يعيشون على طول الحدود الموريتانية، من كايس Kayes إلى غاية نيورو¹ Nioro، ويتركزون في دوائر موبتي Mopti وسيغو Ségou، النواة الأولى لهاته الإثنية حطت رحالها على ضفاف نهر السينغال، ويعتبرون هم المؤسسون الأوائل لمملكة "تكروور tekrouur" التي تنتمي إلى إمبراطورية غانا.

¹ sans auteur, mali des royaume soudanais a l'état contemporaine, disponible sur www.clio.fr/vue

le :23/02/2019.

هناك فرضية تدّعي أن الفولاني ينحدرون من إثيوبيا أو مصر القديمة، لكن هذه الفرضية غير قابلة للفحص، إلا أنه من المؤكد أن نمطهم المعيشي يقترب من تقاليد وعادات "البامبارا".

3، -2. المجموعة الصنهاجية البربرية - العربية.

3-2-1. المجموعة الصنهاجية البربرية:

*الطوارق:

قبل أن نتعمق في أحفورة التسمية واشتقاقاتها، نريد أن نتمسك بشبه إجماع للمؤرخين والرحالة، إن اسم الطوارق جاء من خارج الطوارق أصلاً، فهم لا يسمون أنفسهم بهذا الاسم، يعتقد "محمد وارجو" بأن تسمية الطوارق قد أطلقت عليهم، لأنهم طرّاقوا الصحراء، ومرتادوها، وطوارق هي جمع طارق، وهو الآتي ليلاً على اعتبار إن الصحراء كالليل، وأن السائر في دروبها كالسائر في الليل، كما أن العابرين للصحراء كثيراً ما يضطرون لقطعها ليلاً، والإقامة بها نهاراً لشدة الحر"، ويرى السفير "همام هشام الألويسي" مدعماً برأي المؤرخين الطارقيين "موسى بن شداد وعتيق بن انشبنان" أن تلك التسمية "الطوارق" قد أطلقت حديثاً - نسبياً - على الملتهمين من أبناء القبائل التي تحكم القبائل من الصحراء خلال العصور الوسطى عندما نشطت التجارة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، ونعني أسواق الذهب والعاج، وخاصة في "تومبوكتو، غاو، جنى"، وذلك عندما كان تجار العرب والبربر من سكان شمال إفريقيا، يجتازون بلاد الملتهمين في قلب الصحراء إلى تلك السواك من بلاد السودان، لمقايضة سلعهم بما يحتاجون إليه من البضائع الإفريقية، نشطت التجارة في تلك الحقبة، لكن بالموازاة مع ذلك كان الوضع الأمني سيئاً في الصحراء وكان القوافل تعترضها تهديدات قطاع الطرق المنتشرة بكثرة في الصحراء، الأمر الذي استوجب على القوافل العربية والبربرية الاستعانة بالدليل والحامي، لبضائعهم وتجارتههم وقوافلهم، وكان يسمون هذا الدليل والحامي بالطارقي أي الطريقي نسبة إلى الطريق، وهناك رواية أخرى أن الطارقي جاء نسبة إلى الطارق، وهو من يطرق القوم ليلاً، فعلى كل حال فلأن هذا الاسم تزامن مع عصر القوافل التجارية مما يؤكد أن العرب والبربر أصحاب القوافل التجارية هم الذين أطلقوا عليهم هذا الاسم وهو ذو بعد وظيفي بحث (الحماية والإرشاد)، وشاعت هذه التسمية حتى تم تبنيها من طرف المسؤولين المعاصرين في جمهورية مالي، حيث صدر زعماء الطوارق في المذكرة الشهيرة التي أصدروها عام 1990 إبان مفاوضاتهم مع الحكومة المالية بعبارة "نحن طوارق مالي"¹.

¹ ولد النقرة، مرجع سابق، ص ص. 34-36.

كما سلمنا سابقا أن الاتجاه العام للمؤرخين هو أن تسمية لطوارق جاءت من خارج الطوارق، وبالضبط من طرف تجار القوافل العربية، هناك اتجاه آخر لا بد أن نتمسك به وهو أن الطوارق ينحدرون من قبائل صنهاجية بربرية، أما فيما يخص التعامل الداخلي بين الطوارق فيستخدمون أسماء أخرى مثل (إيموهاغ، إيموشاغ، إماغن)، وفق المناطق الجغرافية التي ينتشر عليها الطوارق. الذين ينحدرون جميعهم من أصول بربرية صنهاجية وهذا متفق عليه، وهو الاتجاه الذي يؤيده "محمد عبد الرحمن عبد اللطيف"، إن هذه المسميات توزيعات جغرافية، حيث أن طوارق "غدامس، زغات، وتمنراست" هم من يطلق عليهم إسم "إيموهاغ"، وطوارق "كزال، أدرار، الإفوغاس" في شمال مالي هم من يسمون أنفسهم "إيموشاغ"، وطوارق "آبير، أزواغ الأوسط" في النيجر يسمون "إماغن"¹

يرجع المؤرخون وجود البربر الذين ينحدرون منهم الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما قبل قيام إمبراطورية غانا، والتي كان الملوك الأوائل لهذه الإمبراطورية من البربر، ويقول السعدي في كتابه "تاريخ السودان" إن اثنين وعشرين ملكا من البربر حكموها قبل بداية التاريخ الهجري، وأثنين وعشرين آخرين حكموها بعد هذا التاريخ.

وغالبا ما يعيش مجتمع الطوارق في الفيافي الشاسعة والمرتفعات الشاهقة عبر خمس دول، هي الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، ويمتد الحيز الجغرافي لشعب الطوارق من ضفاف المتوسط إلى حدود أحواض البحيرات والأنهار في ملاس إفريقيا السوداء.

وفي الساحل، يتواجد الطوارق حول مرتفعات وصحاري "الهوقار" و"الايير" و"التنيري" وفي براري "أزواد" و"آزواق" وجبال آدرار "آيفوقاس" تماما كما يعيش البربر في جبال "الأطلس" و"القبائل" و"الأوراس"، و"نافوسة" في كل من الجزائر والمغرب وليبيا، وفي بعض الأحيان يعيش بعضهم في منخفضات الأودية والمجاري المائية في تخوم الساحل، تماما كما يلتف البربر في الشمال حول الواحات والمناطق الزراعية في المزارب والغرارة ووادي الريق.

*طوارق الصحراء :

يتواجدون في الجنوب الجزائري، ومنطقة فزان بليليا، وأهم قبائلهم "الهوقار" أو "كال أهقار"، و"كال أجر"، ويتكلمون اللغة الطارقية وهي "تماشاق" tamacheq- وهي من أنقي اللهجات الأمازيغية والتي كانت

¹ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص. 14.

تكتب بالحروف الفينيقية " تيفيناغ" -teffineg- الشيء الذي يجعل من الشعب الطارقي أحد الشعوب الناذرة التي تملك أبجدية نظيفة، يرجع وجودها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد¹.

*طوارق الساحل :

وتتمثل في قبائل " كال أدرار " التي تضم جل القبائل الطارقية المتواجدة في شمال مالي، و " كال إير " التي تشمل طوارق شمال النيجر، و "كال يلمودن" وتنتمي إليها قبائل مختلطة بين النيجر ومالي. تقدر الإحصائيات المتداولة اليوم حول عدد سكان الطوارق في شمال إفريقيا والساحل بحوالي مليوني نسمة (2 مليون) يتواجد أغلبهم بين مالي والنيجر، حيث يعيش 700 ألف طارقي في النيجر، وقرابة 500 ألف طارقي في مالي، مما يجعل نسبتهم تنحصر في حوالي 10% من مجموع سكان مالي. وينتشر حضور الطوارق في مناطق شمال مالي، وخاصة في مدن كيدال ومناكا وتاسيلت، كما أن لهم حضور لافت في أقاليم "تومبكتو" و"غاو" حيث تشكل الأغلبية السكانية من "السونغاي" والعرب و"الفلان" يتميز الطوارق بأبجدية خاصة بهم يكتبون بها لغتهم " التماشق" وهي "التيفيناغ" التي عثروا لها على نقوش منحوتة في الصخور والمغارات في جوف الصحراء، كما أنهم يدينون جميع بالإسلام.

ويقوم نمط حياة الطوارق على الرعي، وبدرجة أقل على الزراعة في المناطق الساحلية، التي نزحت إليها مجموعات معتبرة خلال فترات الجفاف المتلاحقة على المنطقة، خاصة في الستينات وبداية السبعينات ممتدة حتى أواسط ثمانينات القرن العشرين.

ويأخذ الجمل رمزية كبيرة للمجتمع الطارقي، لأنه رمز المقاومة ويتقاسم المشاق معهم، في وسط طبيعي صعب في الصحراء، وقد شارك الطوارق منذ وصولهم إلى المنطقة في صياغة تاريخها، حربا أو سلما، تجارة وزراعة، علما و ثقافة، ومقاومة حديدية للاحتلال الفرنسي، وهم يشاركون الآن في صناعة المشهد السياسي الراهن.

3-2-2. العرب:

يعود الوجود العربي في هذا الجزء من إفريقيا إلى حقب متفاوتة أي قبل انتشار الإسلام، خاصة في فترة ازدهار نشاط القوافل، لكن الإجماع الذي انعقد لدى المؤرخين أن التأصيل الحقيقي لحضورهم وتأثيرهم الفعلي لم يحدث الا بعد انتشار الدين الإسلامي.

¹ نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص. 16.

تمكن العرب وخاصة التجار منهم من تجاوز خطوط التماس المعهودة، فتعاملوا مع الإمبراطوريات و الممالك القائمة بدءا بإمبراطورية غانا وانتهاء بمملكة "كارتة"، ولعب العرب أدوار سياسية مهمة في ظل هذه الكيانات السياسية، سواء على المستوى الاستشارة والقضاء، وأحيانا في المجالات العسكرية والأمنية كتسيير الجند وقتال العصاة المارقين على السلطان.

وتعتبر مناطق الشمال الغربي في مالي وشمال النيجر، إضافة إلى موريتانيا والحدود الجنوبية لكل من الجزائر والمغرب المواطن الأصلية لعرب الساحل الإفريقي المعروفين محليا بـ"البيضان" إشارة إلى بياض البشرة لديهم، وفي مالي الحالية، يعيش العرب في مالي أساسا في ولايتي غاو وتمبوكتو، حيث يتقاسمون الحيز نفسه مع جيرانهم السونغاوي والفلان والطوارق.

يعيش العرب في مالي على أساس قبلي واضح، وتعتبر قبيلة "كننة" ذات الإمتداد الجغرافي الواسع هي الأكثر من حيث العدد، وتليهم بعض قبائل عرب "ترمسة" خاصة "البرابيش"، وكأغلب قبائل الصحراء، تغلب حرفتا التنمية الحيوانية والتجارة فيعرب مالي كما أنهم ضلوا ولعقود طويلة يعتمدون على النمط العمودي في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، شأنهم شأن الطوارق و الفلان، أقرب المجموعات إليهم من حيث العادات ونمط العيش.

ويتحدث العرب - في متداولهم اليومي عبر هذا الحيز الجغرافي - لغة دارجة قريبة جدا إلى اللغة العربية تدعى "الحسانية"، ويمثل العرب نسبة 5 % من سكان مالي .

قبيلة البرابيش:

تعود أوائل هذه الهجرات إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي عندما توغلت مجموعة من قبيلة البرابيش العربية القادمة ضمن هجرة واسعة تضم قبائل يمنية وقبائل بنو هلال المتواجدة في شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر ميلادي، وقد قدموا إلى "أزواد" من تخوم المغرب الجنوبية والصحراء وشمال موريتانيا، وظلت سيطرة البرابيش في مدن "تومبكتو" وما جاورها قائمة حتى عند وصول الفرنسيين

قبيلة كننة :

جاءت الهجرة "الكننية" إلى "أزواد" في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر ميلادي، انطلاقا من الساقية الحمراء عبر "اتوات والحنك وأركشاش".

*كننة الصحراويين:

وتتواجد في الضفة اليسرى لنهر النيجر : أزواد، أدرار، إيفوقاس، وتيمترس¹.

المغاربة les Maures:

تمثل هذه الإثنية 2.8 % من المجتمع المالي، لغتهم هي العربية ودينهم الإسلام ينتشرون بكثرة في تومبوكتو وغاو.

3-2-3. الفلان:

ينتشر هذا الشعب في كافة المنطقة السودانية الساحلية، أي من ضفاف نهر السينغال غربا إلى حوض نهر التشاد شرقا، ويمثلون نسبة 11% تقريبا من مجموع سكان مالي، يتركز حضور الفلان في مالي على طول الحدود الموريتانية، كما انهم ينتشرون في منطقة عكفة بالنيجر، وفي دوائر مختلفة في مالي كدوائر موبتي، وجنى وماسينا، وبدرجة أقل في دوائر "بانديا غارا" و"سيغو" و"سان". ورغم اختلاف المؤرخين حول أصولهم، يتفق الكثير منهم على أنهم ينحدرون من الشرق وبالضبط من مصر، أما النسابة المحليون فيقولون: أن أصول "الفلان" حميرية قحة، بينما ذهب آخرون إلى أنهم من سلاسة حبشية هاجرت نحو الغرب الإفريقي، حيث تزوجت مع الشعوب المحلية مع الإبقاء على ارتباطها الوثيق مع العرب و البربر، مما مكن الكثير منهم على المحافظة على سحنة تميل أكثر إلى البياض، ما جعل الكثير من الإثنولوجيين والأنثروبولوجيين يحشرونهم في خانة ((البياض)) عند الحديث عن شعوب الساحل الإفريقي، ويدين شعب الفلان في أغلبيته الساحقة بالإسلام. وفي الفضاء الساحلي أسس "الفلان" مملكة "التكرور" المعاصرة لإمبراطورية غانا، كما كانوا من المؤسسين لإمبراطورية ماسينا الفولانية في القرن الثامن عشر.

يتحدث الفولان لغة حامية تسمى بالفلانية، وغالبا ما يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على رعي البقر، كما يمارسون الفلاحة والزراعة في الأماكن الروية التي أصبح يعيش فيها نسبة كبيرة من "الفولان" نتيجة موجات الجفاف المتلاحقة على المنطقة، كما أن مجتمعهم يقوم على تراتبية شبيهة إلى حد بعيد بتلك المتبعة لدى الطوارق والعرب.

¹ أكتاته ولد النقره، مرجع سابق، ص.158.

4- البناء الاجتماعي للطوارق:

يلتزمون بنظام اجتماعي صارم، من حيث التراتبية والمكانة المخصصة للفرد داخل الجماعة، وفق بناء هرمي يتدرج إلى أربع طبقات أساسية :

طبقة إموهار: وهي طبقة النبلاء أو الارستقراطية وتترفع على قمة الهرم الاجتماعي، وهو ما يعني باللغة التارقية (تامشاك) السلالة المهيمنة.

طبقة اينسليمن: وهي طبقة رجال الدين، لهم دور الإشراف والتوجيه الديني.

طبقة إيمراد: وهي الطبقة الغارمة ومهمتها الرعي.

طبقة إيكلان: وهي طبقة العبيد وتأتي في قاعدة التنظيم الاجتماعي الترقى¹

5-التوزيع الجغرافي:

يتوزع على خمس دول : مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو وليبيا، وعلى نمط كونفدرالي وهي كالتالي:

- كنفدرالية كل أهقار وتضم طوارق الجزائر المقيمين في منطقة جبال الهوقار الصحراوية.
- كنفدرالية كل آجر والتي ينتمي إليها بعض القبائل الطوارق الليبية وكذلك طوارق الجزائر المتواجدون حول مدينتي إليزي وجانت.
- كنفدرالية كل إير والتي تشمل طوارق شمال النيجر.
- كنفدرالية كل أدرار والتي تضم جل القبائل الترقية في شمال مالي.
- كنفدرالية كل إيولمندن التي تنتمي إليها قبائل ترقية مختلطة بين النيجر ومالي.²

وتعيش قبائل الطوارق مجتمعة فوق مساحة تقدر بمليونين ونصف كيلومتر مربع(كلم²)، أي ما يعادل مساحة أوروبا الغربية مجتمعة.

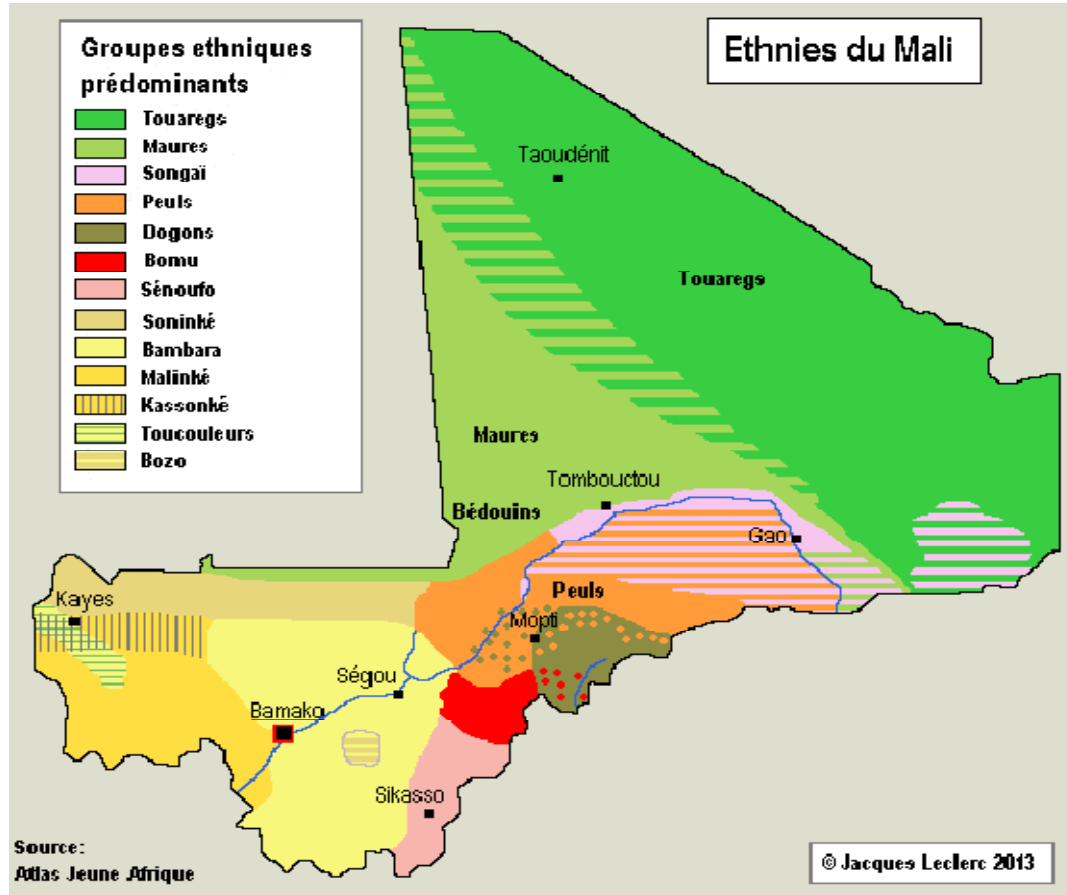
وتقدر الإحصائيات المتداولة اليوم عن عدد سكان الطوارق في شمال إفريقيا بحوالي مليوني نسمة يتواجد أغلبهم بين النيجر ومالي، حيث يعيش 700 ألف نسمة في النيجر و 500 ألف نسمة في مالي، أي 10 % من سكان مالي.³ ينتشرون في مدن شمال مالي الرئيسية، كيدال وتمبوكتو وغاو،

¹ حسين بوقارة، المسألة الإثنية في منطقة الساحل، الخلفيات والأبعاد، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء- الواقع والآفاق-، (الجزائر: النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012)، ص ص. 60-65.

² المكان نفسه.

³ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص. 13-18.

خريطة رقم (03) : خريطة تبين التوزيع الإثني على المجال الجغرافي



المصدر :

<https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A+%D9%81%D9%8A+%>

6-النظام السياسي التقليدي لدى الطوارق.

تميز المجتمع الطارقي ببناء اجتماعي منسجم مع الأنماط الحياتية المعاشة، وكيانات سياسية على شكل حواضر كبرى وسلطنات تتمتع بحكم ذاتي تعدى إشعاعها الحضاري الجوار الجغرافي.

أولاً: السلطنات : قبيل الاحتلال الفرنسي كان الطوارق الذين ينتشرون حسب الحدود الإقليمية الحديثة في الصحراء المتداخلة مع الجزائر جنوباً، ومالي والنيجر شمالاً، وليبيا غرباً، والشمال الشرقي لبوكينا فاسو، وكانوا يخضعون إلى نظام كونفيدرالي،¹ وهو نظام السلطنات حيث كل سلطنة تتمتع بحكم ذاتي، **سلطنة أزكار:** وكانت تقع في سهول ووديان ووحدات جبال الطاسيلي، وجنوب غرب ليبيا مثل غدامس وغات التي كانت عاصمة للسلطنة، وجنوب شرق الجزائر مثل الدبداب وحاسي مسعود وعين أميناس وجانت، وتتكون هذه السلطنة من عدة قبائل أهمها²: إيفوغاس، أوراغن، إمان... الخ.

سلطنة الهقار: وتقع في جنوب الجزائر وتشترك في حدودها الشرقية مع سلطنة "أزكار" في جبال الهقار على الحدود الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر، وقد اتخذت من مدينة تمنراست جنوب الجزائر عاصمة لها، ومن أهم قبائلها، كل أغلاه، وكل اغرب.

سلطنة واليدين: ومعناها بالطارقة السلطنة الغربية، وتقع في منطقة غرب أزواغ بالنيجر وتمتد إلى أزواد شمال مالي.³

سلطنة تمزقندا: وتحتل منطقة "أزواد" الشرقي التي تسمى "دمرقو"، ومركزها مدينة تاركا النيجرية، وكانت هذه السلطنة من أهم السلطنات الطارقة الاقتصادية، كونها تقع على أرض خصبة تنتزل فيها الأمطار، كما أنها تقع في وسط ممرات القوافل التجارية، القادمة من ليبيا ومصر، فكان لها الحظ في إدارة عملية التبادل التجاري. ومن أهم قبائلها الشريفين وإفوغاس.

سلطنة آيبر: وسميت بهذا الاسم نسبة إلى جبال آيبر، التي تقع فيها السلطنة.

هذه أهم السلطنات الطارقة الكبرى المتواجدة في النطاق الجغرافي الساحلي ككل⁴، فهناك سلطنات للطوارق، كسلطنة الإيفوغاس واليدين، وسلطنات عربية كسلطنة البرابيش وكنته، وسلطنات سودانية كسلطنة الصونغاي وعدة سلطنات أخرى، كسلطنة الفولان وكل انتصر.

¹ Rudolph Attalah, « La Revolte De Toureg Et Le Coup D Etat Au Mali », **aspj Afrique francophone** (1 trimestre 2013), pp.66-79, disponible sur :

https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/ASPJ_French/journals_F/Volume-04_Issue-1/atallah_f.pdf

² محمد سعيد القشاط، عرب الصحراء الكبرى التوارق، الطبعة الثانية، (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989)، ص.40.

³ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.16.

⁴ اكناث ولد النقرة، مرجع سابق، ص.61-62.

النظام السياسي للسلطنات :

النظام السياسي لإدارة السلطنة قائم على تراتبية تتدرج من أعلى إلى أسفل، يتربع على أعلى هرمها السلطان أو "الامنوكال" متبوعا بشيخ القبيلة "إمغار" ثم الإمام، وأخيرا تنتهي إلى ما يسمى "مجلس العوام".

***السلطان " الامنوكال":** وهو الشخص الأول في السلطنة الذي تتجمع بين يديه السلطات التنفيذية والتشريعية، وغالبا ما يكون شيخ أقوى القبائل في السلطنة، وهذا اللقب من أشهر ألقاب الحكم عند الطوارق.

وجرت عادة الحكم في القديم أن يتولى ابن أخت السلطان الحكم عند وفاته، غير ما استقر عليه تقليد الحكم عندهم في العصور المتأخرة، هو توريث احد أبناء السلطان أو إخوته أو أبناء عمومته، حيث يتولى " المجلس العام" تسمية خليفة السلطان خلال اجتماع موسع يحضره مجلس الأوصياء ومجلس القضاء والأمراء وقادة الجند من أهل السلطنة، ومن أهم الشروط الواجب توفرها في السلطان هي :
الحكمة والشجاعة وحسن السيرة والفقہ بالدين...

***شيخ القبيلة:**

ويعرف بالطارقة بـ"أمغار" ويتولى تدبير شؤون قبيلته وفض النزاعات التي قد تنشأ بين أفراد القبيلة، والدفاع عن حقوقها في مواجهة الخصوم، وتمثيلها في الاجتماعات العامة ...

***الإمام:**

من المميزات التي حافظ عليها الطوارق هي تبجيل العلماء وتوقيرهم، فكانت لطبقة العلماء والفقهاء كلمتهم النافذة في بلاط الملوك والسلاطين من صنهاجة، بمن فيهم من الطوارق إلى كثير من ممالك الملوك السودانية.

***المجلس العام:**

وينكون من شيوخ القبائل المكوّنة للسلطنة، وينعقد إذا دعاه السلطان لندارس كبريات الأمور، واتخاذ القرارات الأساسية من حرب وسلم وعلاقات متبادلة، إضافة إلى اختيار السلطان الجديد أو عزل القديم لدواعي مبررة.

ثانيا: الاحتلال الفرنسي لمالي:

بدأ اهتمام المستعمر الأوروبي بمالي مبكرا، اعتمادا على اكتشاف الرحالة العرب لمعالم طريق التجارة في الصحراء، بداية بالبكري (1029-1094)، ثم ابن بطوطة (1304-1369 م) الذي دعم

المعلومات الصادرة عن البكري وأوضحها ووثقها بدقة أكثر، وعلى إثر ذلك اندفع المستكشفون الأوروبيون، خاصة الفرنسي "رينيه كاييه" والألماني "هاينريش بارث"، لاستكمال العمل التمهيدي لدخول الاستعمار إلى هذه المنطقة، من خلال الدراسات والأبحاث التي مكنت من وضع الخرائط ورسم الجداول الجغرافية وتحديد المسالك المائية.

كانت لمالي أهمية خاصة في الإستراتيجية الفرنسية، حيث كانت معبرا لا بديل عنه لبلوغ منطقة أعالي النيجر، التي كانت تشكل هدفا رئيسيا لتسهيل انتشار نفوذ رأس المال والسمرة الاقتصادية الفرنسية إلى الخارج، كما كانت مالي معبرا مهما للتوغل في منطقة الغابات شبه الاستوائية في غينيا وساحل العاج لمرور رافدي السنغال والنيجر على أراضيها، والمعروف أن تلك المنطقة كانت تزخر بالمواد الأولية الخام كالذهب والنحاس والماس، كما كانت مناطق يستجلب منه الفرنسيون العبيد لأغراض التجارة البشرية التي كانت رائجة بين إفريقيا والموانئ الفرنسية¹، بدأ الاحتلال الفعلي مع أواخر القرن التاسع عشر، حيث سقطت باماكو سنة 1883 ثم "سيغو" 1890 وصولا إلى شمال مالي بدءا بتومبوكتو عام 1894، و"سيكاسو" سنة 1898 وانتهاء بـ"غاو" 1899، حيث أعلنت فرنسا بعدها أنها ضمت مالي لمستعمراتها تحت اسم "السودان الفرنسي" رغم استمرار المقاومة ضدهم على يد الزعيم الطارقي "كاوزن اغ كده" في شمال مالي-، وبذلك شكلت مقاومة الطوارق للاحتلال الفرنسي مكون اجتماعي أساسي للهوية الوطنية الطارقية الموصولة بالحضارة الإفريقية القائمة على التضامن والشرف والكرامة². تم الاستيلاء على المدينة سنة 1894 م على يد القائد (جوفر)³ جوبهت تلك العملية بمقاومة مستميتة من طرف الطوارق، تكبدت خلالها القوات الفرنسية خسائر كبيرة من القتلى مازالت قبورهم في المدينة شاهدة على بسالة المقاومة التي تعرضوا لها.

وكان من أوائل من تصدروا المقاومة في وجه المحتل الفرنسي قبائل طوارق "تينقرقيف tinguerguif" تحت قيادة (شبون اغ فندكمو Chabboune ag Fondagammo) في واقعة "تاكوباو takoubao" بالقرب من تومبوكتو، وقد قتل قائد الحملة الفرنسية آنذاك العقيد (جوفر)، واستمرت المواجهات بين المحتل والسلطنات إلى غاية سنة 1903 حيث استكمل الفرنسيون سيطرتهم على أهم منطقة في أزواد وهي "أدرار افوقاس"، لكن المقاومة بقت مستمرة وأهمها مقاومة "الكاوزن Kawsen"

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص. 62-67

² zeidane ag sadilamine, op.cit.

³ اكناته ولد النقره، مرجع سابق، ص. 81 .

المشهورة، لكن المحتل قام بتصفيتةا واسر جميع نخبةا من قيادات العسكرية وزعامات سياسية وقبلية وإعدام شخصيات ورموز دينية بحجة انتمائهم لثورة الكاوزن سنة 1916.¹

على المستوى السياسي رفض زعماء قبائل الطوارق مشروع التقسيم الإداري الفرنسي للصحراء تحت اسم (-Organisation Commune Des Régions Sahariennes- OCRS) الذي أقره القانون الفرنسي رقم 57-27 الصادر في 10 جانفي 1957 والمنشور في الجريدة الرسمية الفرنسية في 12 جانفي 1957 .

بعد انتهاء المقاومة بدأ فعليا المخطط الكولونيالي البعيد المدى والمتمثل في تفنيت الهيكل السياسي والاجتماعي الذي راكمه الطوارق على مدى قرون تمهيدا لقلب موازين القوى مستقبلا، هذا المخطط الأمبريالي الفرنسي يقوم على محوريين :

- 1- سياسة التفرقة على أساس العرق والإثنية.
 - 2- إرساء أطر تنظيمية وحدود اصطناعية على النمط الغربي لكسر الهيكل السياسي والاجتماعي المتراكم للطوارق.
- انتهاج سياسة التفرقة العنصرية، بين العرب والأفارقة ذوي البشرة السوداء و البربر (الطوارق)، وقاموا بتعويض نبلاء وأسياد القبائل والسلطنات، بزعامات عشائرية موالية لهم، من اجل وضع هيكل تنظيمي وإداري كولونيالي بديلا عن النظام الكونفدرالي الطارقي المعهود، وذلك بطريقة الثقافية، حيث تم منح بعض الصلاحيات للنخب الطارقية الجديدة الموالية لهم، كحل النزاعات البينية بالطريقة التقليدية الطارقية، عدم إجبار الأطفال الطوارق للالتحاق بالمدارس الحكومية الفرنسية مراعاة لانتمائهم الإسلامي وخصوصياتهم الثقافية، كذلك إعفاء أبناء الطوارق من التجنيد والقتال في الجبهات، كل هذا من أجل كسب الهدنة والجبهة الطارقية، من أجل التفرغ لجبهات أخرى².
- من هنا نستنتج أن جذور الأزمة في مالي بدأت مع سياسة المستعمر، الذي قام بقلب معادلة ميزان القوى السياسي والثقافي والاجتماعي غداة منح الاستقلال لما أسماه "السودان الفرنسي"، حيث نقل مركز النقل السياسي والاجتماعي والثقافي من الشمال إلى الجنوب، لقد ظلت مالي ولقرون تحكم وتدار من حواضر "تومبوكتو" و"كيدال" و"غاو"³ في الشمال كما بيناه سابقا، إلا أن المستعمر سلم الحكم "للإمبارا"

¹ Mohammed Mahmoud Ouedd Mohamado, « Grand Jeux Des Puissance Occidentales au Sahle », Dans Michel Gali, Préface Bertrand Badis, **la Guerre de Mali Comprendre la Crise et au Sahara M Enjeux et zone D'Ombre**, (Paris :Edition Découverte, 2013), P.133.

² أكتانه ولد النقرة، مرجع سابق، ص.81.

³ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص.73.

في الجنوب بعد الاستقلال في 1960، بعد القضاء على الديناميكية التجارية والحضارية لشمال مالي، التي كانت مركز عبور لقوافل المماليك، ومنطقة تبادل تجاري ضخمة، وحواضر ثقافية وعلمية ذات بعد إقليمي وعالمي (حواضر تومبوكتو وغاز وكيدال)، إلا أنها أصبحت بسبب فرض القيود الإدارية والحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمر منطقة معزولة وغير مواكبة للتطورات الحاصلة بعد الاستقلال، بمعنى موجز أن الاستعمار هيئ الظروف الموضوعية لعدم أهلية الشمال لاستقبال مشروع بناء الدولة الأمة لما بعد الاستقلال، ورغم ذلك بقي الطوارق متفائلين على أساس أن "البامبارا" مسلمين وهذا الإطار الجامع كافي للتعاون والتوافق، لكن المعادلة انقلبت أصبح الطوارق النبلاء والأسياد مهمشين، ويُعتون كقطاع طرق، وهنا بدأت الأزمة الثقافية الهوياتية في التشكل.

حيث تعرض الطوارق لحملات انتقامية كبيرة وصلت إلى حد وصفها بـ "الحروب العرقية" كما عبّر بلال آغ الشريف، الأمين العام لـ "الحركة الشعبية أزواد" يقول: (الحكومة المالية حالياً تمارس "حرماً عرقية" في باماكو ضد أصحاب "البشرة البيضاء"...) ¹.

¹ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات - الميادين - التحديات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.258.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والبيئي

اتضح للفاعلين في المجتمع الدولي أن للبيئة علاقة بالنزاع والأمن وخاصة في ما يتعلق بالتغيرات المناخية « les Changement Climatique » وهو الرهان الدولي المركزي في القرن 21، في هذا الاتجاه تشكلت قمة " ريو دي جانيرو " Rio+20 سنة 1992 التي أكدت على الترابط بين " السلم والتنمية والحفاظ على البيئة " وفي نفس السياق كتب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون " في 2007 مقالا في "الواشنطن بوست" بيّن فيه إن التغيرات المناخية هي السبب العميق للنزاع الدراماتيكي في "دارفور" بالسودان¹.

في الساحل الإفريقي الذي يعتبر الفاصل الفيزيائي بين الجنوب الخصب والشمال القاحل طوّر السكان طرق للتكيف لتسيير مواردهم الحيوانية والنباتية، وهي طريقة النشاط المتنقل بمعنى البحث عن المراعي حتى خارج أراضيهم وتسمى طريقة البدو الرحل « Transhumance »، وكان الحصول على المراعى تتم بطريقة بسيطة وتسير من طرف رئيس المنطقة²، الذي يتدخل لدى المزارعين أصحاب الأرض القارة « Sédentaire »، وينظم عملية المنح والاسترجاع وإدارة الموارد الطبيعية وحتى النزاعات التي قد تحدث بين المزارعين القارين وأصحاب المواشي الوافدين، ففي كل سنة عند بداية الترحال « Trashumns »، يتم إعلان اجتماع في المنطقة من طرف الأعيان لوضع قواعد تسيير الموارد الطبيعية والتي تتجدد كل سنة، وذلك من أجل الحيلولة دون وقوع نزاعات بين أصحاب المواشي والمزارعين، ويتم الاتفاق على :

- تحديد ممرات خروج المواشي .
 - تحديد أماكن الرعي بدقة وانفصالها على الأماكن المخصصة للزراعة .
 - تسيير منابع المياه.
- هذا النمط من التسيير التقليدي المحلي للموارد الطبيعية دام من 80-100 سنة .

¹ Bruno, hellenddorff , **Changement Climatique Et Conflit Agro –Pastoraux Au Sahel**, (Bruxell :Groupe De Recherche Et D Information Sur La Paix Et La Sécurité, 2012), p.2.

² Sabrina Beeler, **Conflit Entre Agriculteurs Et Eleveurs Au Nord –Ouest De Mali**, (mali : helvetas, dossier N°141, 2006), p. 9-11.

Disponible sur : <https://pubs.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/12533FIIED.pdf>, vue le 10/09/2022.

، لكن النمط الاقتصادي اصطدم بعد استقلال مالي سنة 1960، وتولي نخب سياسية ذات مشارب إيديولوجية اشتراكية، ترى في المزارعين أصحاب الأراضي الخصبة وأغلبهم من جنوب مالي كأدوات إنتاج تحتكرها الدولة، أما الرعاة وأغلبهم من الشمال فهم يمثلون عقبة للتنمية¹.

عامل آخر اصطدم مع النشاط المتنقل للرعاة والمزارعين هو التقسيم الإداري الذي يحد من انسيابية هذا النشاط ففي مالي مثلاً أسفرت هذه العملية في العشرية ما بين 1990-2000 عن خلق 683 بلدية جديدة، و52 دائرة، و8 تجمعات جهوية، كما قلّص هذا التقسيم انسيابية الحركة بالنسبة للبدو الرحل قلّص أيضاً في التأثير السلطوي للشخصيات التقليدية التي كانت تدير عملية الإنتاج الرعوي والزراعي المتنقل، وتسيير النزاعات التي تحصل بين المزارعين والرعاة، وأدى التقسيم المركزي كما تشير الكاتبة المتخصصة في النزاعات حول الموارد الرعوية في مالي " صبرينة بيلر " إن النظام الإداري اللامركزي زاد في عرقلة نشاط البدو الرحل على وجه الخصوص لأنه أعطى صلاحيات تسييرية للبلديات حوّلت بموجبها الموارد الطبيعية إلى ملكية خاصة للبلدية، ولن يسمح كما في السابق (تسيير التقليدي) من استغلال أراضي من طرف بلدية أخرى مجاورة².

وذلك إن تدهور هذه الأخيرة وخاصة في مجال الجفاف بسبب عدم تساقط الأمطار لمدة طويلة تفوق ثلاث سنوات يؤدي إلى تدهور الأرض وبالتالي أزمة في الأمن الغذائي.

يعتمد النشاط الاقتصادي في مالي على الزراعة والرعي ونسجت علاقة تاريخية بين الرعاة والمزارعين وأصحاب الأرض التي يلجأ إليها الرعاة في أوقات نفاذ الكلاً.

1.1 الطبيعة الجغرافية والبيئية :

مالي دولة قارة تحدها "الجزائر" شمالاً و"النيجر" شرقاً و"بوركينا فاسو" وساحل العاج جنوباً و السنغال وموريتانيا من الغرب، عاصمتها باماكو، وهي بلد استراتيجي يربط شمال ووسط إفريقيا بالقارة الإفريقية³. وتمتد مالي على مساحة إجمالية قدرها مليون ومائتان وواحد وأربعون ألفاً ومائتان وثمانية وثلاثون كيلومتر مربع (1.241.238 كلم²) في عمق الساحل الإفريقي، ما يجعل منها دولة حبيسة لا

¹ Bruno Hellendoorff, **Op-Cit**, p.8.

² Sabrina Bleer, **Op.Cit**, p.21

³ العزب موسى، مرجع سابق، ص.33.

تملك أي منفذ بحري، وترتوي أراضيها من نهري السنغال والنيجر، وتغطي الصحراء في شمال مالي ثلثي مساحة البلد¹.

عرفت شمال مالي موسمي جفاف حادّين سنة 1973 و1984 الذي ضرب مقوّمات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لشمال مالي، وتشير الإحصائيات أن جفاف 1973 خلف من 50 إلى 100 ألف ضحية، وهلاك نصف المواشي المملوكة من طرف للطوارق،² والذي دفع بالشباب للهجرة هروبا من الواقع الاقتصادي المتدهور إلى بلدان مجاورة بحثا عن فرص العمل وخاصة الدول البترولية كالجزائر وليبيا.

2- ضعف الأداء الاقتصادي:

يعاني اقتصاد الحكومة المالية من عجز في تقديم خدمات اجتماعية تتعلق بديناميات الحياة اليومية للمواطن فيما يتعلق، بمستوى الخدمات الصحية، نوعية التكوين والتعليم، الهياكل القاعدية-Infrastructure-، (الطرق، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز، ربط مجاري الصرف الصحي،....)، هذا ما يدل على مؤشر التنمية البشرية -IDH- حيث احتلت مالي المرتبة 176 من بين 187 دولة، حسب التقرير العالمي للتنمية الإنسانية لسنة 2014، التابع لبرنامج الأمم المتحدة -PNUD-³.

1- يعيش أكثر من نصف سكان مالي 51 % تحت خط الفقر، أي 1.25 دولار يوميا، حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2010، رغم أن تقارير حكومية تتحدث عن انخفاض في نسبة الفقر من 55.6 % سنة 2001 إلى 43.6 % سنة 2010⁴، ثم عرفت تصاعد إلى 45 % سنة 2013 وذلك بسبب الأزمة الأمنية والسياسية عقب الانقلاب العسكري لسنة 2012، التي عرف فيها النمو الاقتصادي انخفاض حاد.

2- مشكل هيكلي آخر ينخر الاقتصاد المالي وهو الفساد -la Corruption-، فحسب مؤشر مدركات الفساد (Indice De Perception De La Corruption) -IPC- الذي تعتمد عليه منظمة الشفافية العالمية -

¹ مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص.9

² kalilou sidibi, "Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms", IDS Research Reports ,N°77, august 2012,p.13

³ Programme des Nations Unies pour le Développement, **Rapport sur le Développement Humain, Gouvernance Socioéconomique, Politique, Sécuritaire et Résilience a la Crise 2012 au Mali : Enjeux et Perspective**, (New York : PNUD, 2014), p. 23.

⁴ La Banque Mondiale, **Présentation Mali**, (Washington : Groupe De La Banque Mondiale, 2015) disponible sur <http://www.banquemondiale.org/fr/country/mali/overview>, vue le (19/01/2019).

والذي يتم تصنيف الدول حسب من (0، كأعلى مستوى للفساد، إلى 10 كأعلى نسبة للاندماج)، والجدول التالي يبين الوضع الخطير للفساد في مالي.

جدول رقم(01) يبين وضعية الفساد في مالي

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	200	2003	
									4		
2.8	3.4	2.8	2.7	2.8	3.1	2.7	2.8	2.9	3.2	3	مالي IPC

المصدر : **Corruption Perceptions Index**, transparency international

وعليه فإن مالي تصطف مع الدول الأكثر فسادا في العالم، حيث احتلت :

-المرتبة 118 من مجموع 182 دولة، سنة 2011.

- المرتبة 105 من مجموع 174 دولة، سنة 2012.

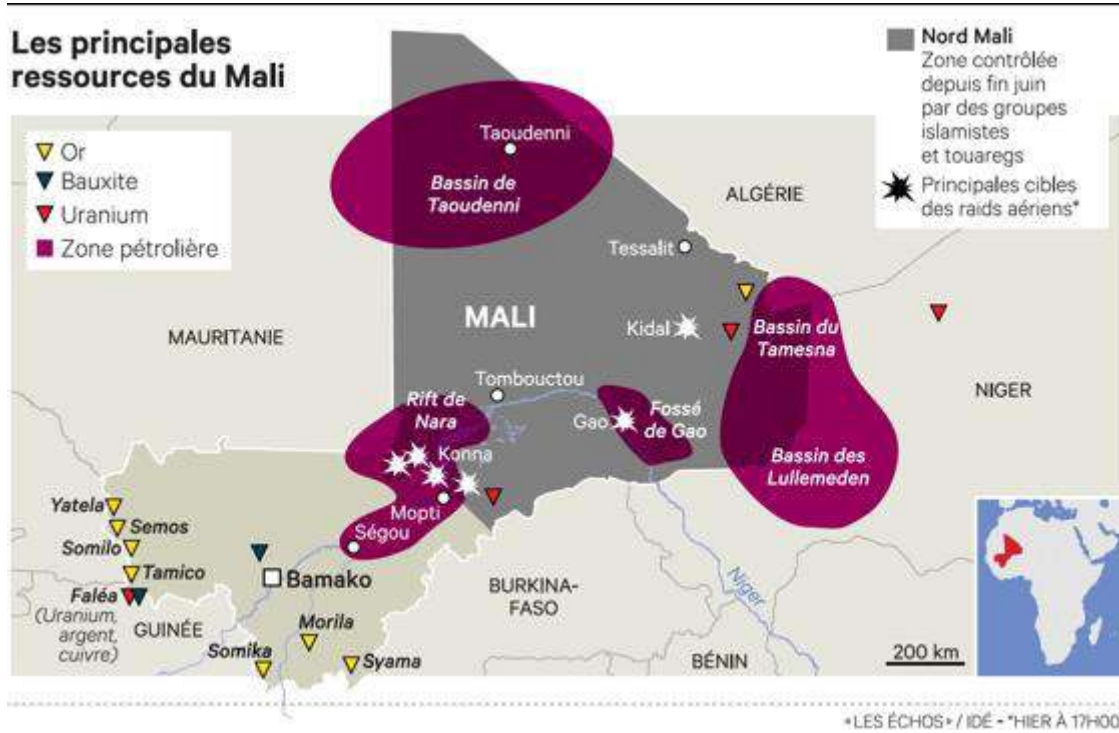
- المرتبة 127 من مجموع 177 دولة، سنة 2013.

-المرتبة 115 من مجموع 175 دولة، سنة 2014¹.

3-إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي ذكرناها، هناك عوامل طبيعية ومناخية ساهمت في تعطيل الإقلاع الاقتصادي، على رأسها موجات الجفاف التي اجتاحت البلاد -1973-1974 وأيضاً 1989، كان لها تأثير اقتصادي واجتماعي كبير، نظرا للطبيعة الفلاحية للاقتصاد المالي، واعتماد النشاط الرعوي وخاصة في الشمال الذي تلقى ضربة قاسمة، كانت لها ارتدادات اجتماعية وحتى سياسية .

¹ Transparency International ,**Corruption Perceptions Index**, (Berlin :Transparency International,2015),disponible sur : www.transparency.org ,vue le (25 / 03 /2019)

خريطة رقم (04) تبين أهم موارد جمهورية مالي



المصدر:

<http://jeanchares.olympie.in/wcontent/uploads/2013/01> -1

[Mali carte des ressources.jpg](#)

المطلب الثالث: بناء الدولة في مالي: تحديات الديمقراطية والاندماج

إن من ثمار الموجة الثانية للتحول الديمقراطي التي جابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، هي "حق تقرير المصير" للدول المستعمرة، ومنها الدول الإفريقية، إلا أن هذه الأخيرة لم ترد الجميل للديمقراطية، وانتهجت نهجا مخالفا، تجميع السلطة في يد نخب معينة وشخصتها، بدل تشتيتها وتوزيعها على مختلف القوى السياسية والمؤسسية المشكّلة لهيئة النظام السياسي. أصبحت صفة الدولة الفاشلة ملازمة لعدد معتبر من الدول الإفريقية التي ورثت بعد استقلالها عن مستعمراتها الأوروبية حدود جغرافية غير متطابقة مع الحدود الثقافية. أصبح الفشل الدولتي أو "الدولة الفاشلة" هاجس يؤرق المجتمع الدولي، لما يحمله من تهديدات لينة وصلبة على حد سواء، على المستويين الإقليمي والدولي، فالدولة الفاشلة التي لا تقوى على التحكم في حدودها وبسط نفوذها على كافة إقليمها، هي دول تعاني من عجز وظيفي وانحسار سلطوي، لصالح قوى تحت دولية كالإرهاب وهيئات الجريمة المنظمة، وجماعات إثنية متمردة، حيث تستثمر هذه القوى في الحيز الجغرافي كملاذ آمن لاسترجاع أنفاسها واستعادة جاهزيتها لإدارة أعمالها الإجرامية، وتستثمر أيضا في الجانب البشري، وذلك من خلال إدارة حالة الإحباط الذي يعانيه المحرومين بالشكل الذي يسهل تجنيدهم، أو تحييدهم واستفراغ مضامين المواطنة لديهم، وهذا يشكل تهديدا مباشرا لدول الجوار بالدرجة الأولى، وهذا ما ينطبق على الجزائر.

من بين خصائص الدولة الفاشلة أنها تملك النزعة لاعتبار نفسها فوق القانون، وبالتالي إطلاق يدها لممارسة العنف، وممارسة العدوان.

1-التحديات.

1-2. سوء إدارة التعدد الإثني وإفرازاته:

يبدو أن الحقائق والتجارب التاريخية تبين بما لا يدع مجالا للشك مدى ثقل وأهمية الاعتبارات الإثنية والثقافية في بناء وتحديد طبيعة ومحتوى الكيانات السياسية والحضارية، لذلك فإن مختلف مسارات بناء الدولة الوطنية، خاصة في العالم الثالث، تأثرت إلى حد بعيد بهذه المسألة، غير أن الحماس الإيديولوجي الذي ميز مرحلة ما بعد الاستقلال، بالإضافة إلى استقطابات الحرب الباردة، كانت تغطي على هذه الديناميات، لكن انهيار المنظومة الاشتراكية وما أفرزه من تحولات أساسية جعل المكونات العرقية تطفو على السطح لتحث حركة تفكك واسعة النطاق بدأت معالمها تتجلى في أغلب دول المعسكر الاشتراكي،

- ثم امتدت فيما بعد إلى أغلب دول الجنوب وخاصة الإفريقية منها، محدثة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يهدد مقومات الدولة الوطنية، وتعزى هذه المشاكل إلى اعتبارين.
- أولهما يتمثل في قيام الدولة الوطنية على حدود موروثه عن الاستعمار لم تعر أي اهتمام للاعتبارات العرقية والدينية واللغوية.
 - ويكمن الثاني في فشل الأنظمة السياسية في إدارة التنوع الإثني واحتوائه في إطار مشروع الدولة الوطنية¹.

بدأت معاناة الطوارق بالتهميش مع التقسيمات الهندسية للمستعمر الفرنسي التي لم تراعي الأبعاد الثقافية للمجتمع الطوارقي، الذي يولي اهتمام كبير لهويته وانتمائه، ويدلل على ذلك الرسالة التي أمضاها 300 (ثلاثة مائة) من وجهاء قبائل، "الطوارق والسونغاوي"، في 30 ماي 1958، وأرسلوها إلى الرئيس الفرنسي، يطالبونه فيها، بأن تأخذ الإدارة الفرنسية بعين الاعتبار، الخصوصية "الإثنو-ثقافية" - Ethnoculturelle- في الجغرافيا السياسية لما بعد الاستعمار².

وهذا ما لم يتحقق، فقد تم تقسيم الصحراء - أرض الطوارق - وفق منطق استعماري، بين عدة دول منها الجزائر وشمال مالي، ومالي، والنيجر، وجنوب بوركينا فاسو.

استمرت معاناة سكان شمال مالي حتى بعد الاستقلال، حيث لم يؤمن مسار بناء الدولة الوطنية الجديدة في مالي للأقلية الطارقية المكانة والدور الذي ظفرت به المجموعات العرقية الأخرى³، الأمر الذي أنتج مشكلة اجتماعية كبيرة بسبب سوء تدبير العلاقة بين البنيات القبلية مع الأجهزة الحكومية والإدارية، التي بقيت تعكس مؤسسات ولاء قبلي أو عرقي في غلاف حكومي⁴، ومنها إحساس الأغلبية السوداء من الشعب المالي تحت قيادة "البامبارا" Bambara، أنها المعنية أكثر من غيرها ببناء - الدولة الأمة - وقد زاد في تعميق هذا الإحساس، التفوق الديموغرافي للبامبارا على اعتبار انتمائها لأكبر إثنية في مالي وهي "الماندينغ" (كما رأينا سابقا)، وتمركزها في الحيز الجغرافي المهم في مالي وهو الجنوب، وبذلك تم توظيف الديموغرافيا والجغرافيا من طرف "البامبارا" كمعيار وظيفي للاستيلاء على السلطة أو الحصول

¹ بوقارة، المسألة الإثنية في منطقة الساحل : الخلفيات والأبعاد، مرجع سابق، ص ص 60-65.

² Salim Chena Et Antonin Tisseron ,« Rupture D Equilibres Au Mali : Entre Instabilité Et Recomposition » ,

Afrique Contemporaine ,N°245, (2013),pp.71-84

³ بوقارة، المسألة الإثنية في منطقة الساحل : الخلفيات والأبعاد، مرجع سابق، 60-65.

⁴ كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 252.

على امتيازات أخرى، ولعل التقسيم الإداري الذي ورثته الدولة الوطنية حديثة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي يعكس بصورة جلية هذه الحقائق، فقد قسمت مالي إلى ستة مقاطعات فقط، في إطار قانون 07 جوان 1960¹، وهي: (كايس، باماكو، سيكاسو، سيقون، موبتي، غاو)، ويبدو واضحا من هذا التقسيم التناسي الشبه التام لمنطقة شمال مالي التي تشغل ثلثي مساحة مالي أي أكبر مساحة، تمثلها مقاطعة "غاو" فقط، هذا التقسيم لم يضيف للتقسيم الكولونيالي، سوى الوصاية العسكرية، من طرف البامبارا (Bambara)، الإثنية المسيطرة على الإدارة والمراكز الحساسة في الحكومة، والتي تتبنى الثقافة واللغة الفرنسية، الأمر الذي عمق الإحساس بالتهميش لدى قبائل الطوارق، حيث اعتبروا هذه الإجراءات بمثابة احتلال ثاني² Colonisation – Seconde وهو ما دفع الطوارق للانتفاضة بعد سنة واحدة من بداية الجمهورية الأولى سنة 1963، بزعامة "ماديبوا كايثا" ذات التوجهات الاشتراكية، التي قامت بإحصاء مواشي الطوارق تحت مبرر حق المواشي تجنباً للأمراض، واندفعوا البدو طواعية إلى التجمعات التي حددتها الحكومة، وأخذ جنود الحكومة يختمون المواشي بختم الدولة³ معتبرا إياها ملكا للدولة (بالمنطق الاشتراكي)، وهو ما لم يتقبله العرب والطوارق وقاموا بمقاومتهم، لكن الحكومة كانت تواجههم بالقمع وحتى إلحاق الضرر بمواشيهم وحرق المراعي وإتلاف الأعلاف وتسميم الآبار، التي تعتبر مصدر رزقهم، الأمر الذي أحال شريحة كبيرة من الشباب على البطالة، وزاد في حدة المعاناة موجات الجفاف التي اجتاحت مالي من 1970 إلى 1985، والتي قضت على البقية الباقية من الثروة الحيوانية الأمر الذي دفع إلى هجرة عدد كبير من فئة الشباب إلى الدول المجاورة، وخاصة ليبيا التي عرف النظام الليبي كيف يستغلها لإدماجهم في مؤسساتهم العسكرية، كمشاريع ميليشياتية، هذه الفئة تحولت لاحقا إلى حركة مناهضة للحكومة المركزية تحت أسم "إيشومار" - Ishumar - اشتقاقا من اسم - les Chômeurs - بالفرنسية، أي البطالين، بعد رجوعهم إلى أرض الوطن، واصطدامهم بحقيقة السياسات الحكومية التي فشلت في تحقيق مطالبهم وإدماجهم في الآليات والمؤسسات التي أفرزها مشروع الدولة الوطنية وهذا ما

¹ Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, « Crise de l'État et territoires de la crise au Mali », **RevueEchoGéo [En ligne]**, pp.1-21, disponible sur : <http://echogeo.revues.org/13374> ; DOI : 10.4000/echogeo.13374,(14/02/2019).

² Patrice Gourdin, « Touareg Du Mali. Des Hommes Bleus Dans Une Zone Grise », **La Revue Géopolitique**, (5 mai 2013) , Disponible sur : <http://www.diploweb.com/touaregs-du-mali-des-hommes-bleus.html>(23/02/2019)

³ العزب موسى، مرجع سابق، ص.38

زود نسبة الإحباط لديهم، والإحساس بالاغتراب ألهوياتي، وترتب عن هذا المأزق دخول الأقلية الطارقية في نزاعات مسلحة دورية مع الحكومة المركزية

1-3 النضج الفكري والتطور العسكري للحركات الأروادية (تعديل ميزان القوى)

يكمن مصدر هذا النضج في هجرات شباب الطوارق، بسبب المضايقات السياسية والأمنية الحكومية من جهة ومن جهة ثانية وهي الأكثر تأثيرا موجات الجفاف الذي عرفته منطقة شمال مالي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وقد كان اتجاه الهجرة مركز على الجزائر وليبيا على أساس أنهم دول بترولية تتوافر حظوظ العمل فيها أكثر من غيرها من الدول المجاورة، هذه المرحلة كانت بمثابة تكوين سياسي وعسكري وهذا مثبت في أدبيات التكوين السياسي النضالي، أن الهجرة هي مدرسة ومحطة حاسمة في توضيح الوعي السياسي، فالتكوين السياسي كان في الجزائر لأنها منهل خصب للفكر الثوري والحر، هذا لا يعني بتاتا أن الجزائر خطت للثورات في الطوارق، بالعكس هي من تدخلت لتسوية النزاع بعد كل تمرد وثورة في مالي على مدي نصف قرن من الزمن*، إلا أن الجزائر بلد الثورة والثوار والأحرار وحتمًا هذا سينعكس على عقول وقلوب من يعيش فيها، أما التكوين العسكري فكان في ليبيا وذلك من خلال انخراط المهاجرين الطوارق في ميليشيات معمر القذافي، وتلقيهم تدريب عسكري على أعلى المستوى من أجل توظيفهم في حربه ضد التشاد، وهذا ما كان له تأثير على مسار الأزمة في مالي التي اندلعت في 2012، حيث عرفت مسارا تطوريا على المستويين الأفقي والعمودي، على مستوى الانتشار الأفقي وهي توسع رقعة التمرد جغرافيا وشعبيا، بمعنى استقطاب شرائح واسعة للانخراط في مسارات الحركة المطالبة الانفصالية الأروادية وخاصة العائدون من ليبيا، هذا الانتشار الأفقي واكبه بناء رأسي عمودي تبلور على مستويين:

*الأول على مستوى الأداء : ونعني به التطور النوعي على مستوى الأداء والفاعلية، وكذا القدرة على التأثير وقلب المعادلة، ويدلل على ذلك انتقال الحركة الأروادية من صفة قطاع الطرق التي كانت توصف بها في تمرد 1963، إلى الاعتراف الضمني والانتقال إلى مركز المفاوض سنة 1991، إلى قوة كاسحة ألحقت الهزيمة بالجيش النظامي المالي في جانفي 2012.

* تدخلات الجزائر على مدي نصف قرن (1962-2012) بداية من أول تمرد 1963 كان بعد الاستقلال مباشرة، مرورا بتمرد 1990 و 2006 وصولا إلى 2012.

*الثاني التأطير والهيكل : ونعني به الازدياد المطرد للأطر المهيكلية للحركة الانفصالية الطارقية وذلك لعدة أسباب أهمها اختلاف المشارب الفكرية، كالتوجهات الإسلامية لحركة أنصار الدين، والتوجهات العلمانية كحالة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وكذلك التشنجات القبلية كحالة قبائل "الإيفوغاس" و"الإيمغاد".

أشرنا في بداية العنصر الهجرة واحدة من أدبيات التكوين السياسي والنضالي، كل هذا دعم الرأس المال القيمي الذي يمتلكونه الطوارق، كمجتمع يتميز بنشئته بالحرية وعدم الخضوع وحب الإنعتاق، وقد بدأ ذلك في عهد الاستعمار الفرنسي برفضهم له ومواجهته (بالسيوف والرماح..)، وبعد الاستقلال لم يرضى الطوارق، بسلوك الحكومة المالية المطابق لسلوك الإدارة الفرنسية في تهيمشهم، فكان تمرد 1963، والذي حسم عسكريا لصالح الحكومة المالية، وذلك بالمساعدة المباشرة لأصدقاء مالي، الجزائر والمغرب¹، الأمر الذي أبقا على الأسباب الكاملة لإعادة التمرد قائمة، وهذا هو سر دورية النزاع في الشمال استفادت الحركات الأزوادية بالمهجر (الجزائر/ ليبيا) من خبرات عسكرية وحتى سياسية وتنظيمية فبعد عودة الشباب المهاجر في الجزائر إلى شمال مالي والمقدر عددهم بين 2000 و 25000 لاجئ²، بسبب الأزمة البترولية التي بدأت مع سنة 1986، بدأت عملية التنظيم والتنسيق، حيث تم تكوين خلايا نائمة في كل من كيدال، وتومبوكتو، تحت غطاء أنشطة تجارية³، اتفقت القبائل العربية والطارقية على الثورة مجددا ضد الحكم في مالي، والمطالبة باستقلال إقليم أزواد عن الدولة المالية، هذه العملية النوعية، نقلت النزاع إلى مستوى آخر، ففي الوقت التي كانت الحكومة العسكرية، تعتبر زعماء التمرد، بقطاع الطرق المدعمن من الخارج (وخاصة ليبيا)، جلست الحكومة كطرف مع الحركة الشعبية للأزواد " MPA " في 6 جانفي 1991، بتمنراست، للتوقيع على اتفاقية السلام، الذي حضره كل من رئيس الأركان القوات الحكومية لجمهورية مالي، و" إياد اغ غالي " كممثلا للحركة الأزوادية، وكذا وزير الداخلية الجزائري كوسيط، لكن ورغم محاولات التهدئة ووضع حد لحركة التمرد، إلا أنها استمرت تخفت وتندلع بشكل دوري، فقد انتهت الحرب بين الحكومة المالية والحركات المسلحة بالتوقيع على اتفاقية سلام أخرى، تم خلاله تسليم أسلحة المتمردين وإحراقها فيما عرف باسم " شعلة السلام " في مدينة تومبوكتو سنة 1996،

¹ Keita Modibo, « La Résolution De Conflit Touareg Au Mali Et Au Niger », **Groupe de Recherche sur les intervention de Paix dans les Conflits Intra-étatiques-CRIPCI-**, N 10 , (Juillet 2002),pp.1.30

² Ibid,p.10.

³ Mouhamadou El Hady Ba Et Pierre Amath Mbaye, « La crise Malienne Et Les Leçons Pour Le Sénégal », **Innovation Politique Et Démocratique, IPOD, Working Paper** ,N1,(2013),pp.1-25.

إلا أنّ الطوارق عادوا للتمرد ثانية سنتي 2005 و 2006 متهمين الحكومة المالية بالالتصّل من الاتفاقيات السابقة وعدم الوفاء بتعهداتها، وقد قاد جبهة التمرد حينها عدد من مساعدي إياد غالي بقيادة العقيد " إبراهيم أغ باهانغا " الذي توفي في 2011 في حادث سير قرب مدينة كيدال بشمال أزواد والعقيد " حسن أغ فغاغا" وهو من القادة العسكريين حاليا في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقد خاضوا هذا التمرد تحت اسم " التحالف الديمقراطي لـ 23 مايو من أجل التغيير في شمال مالي"¹، وقد انتهى القتال بوساطة جزائرية سنة 2006 برعاية رئيس الجمهورية مباشرة السيد عبد العزيز بوتفليقة.

بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي سنة في مارس 2011، تشكلت أهم الفصائل الطارقية، الحركة الأزوادية لتحرير أزواد « MNLA » في أكتوبر 2011، وحركة أنصار الدين في ديسمبر 2011. والتي ألحقت هزيمة استعراضية للجيش الحكومي في مالي في جانفي 2012.

2- تحوّل ديمقراطي لم يكتمل.

إن من أهم معاني الديمقراطية هي إدارة الخلافات السياسية بطريقة سلمية، عن طريق مؤسسة هذه العملية وفق هندسة مؤسسية تستجيب للعقد الاجتماعي المبرم بين النخب السياسية الحاكمة والشعب بشقيه المنظم (أحزاب سياسية ومجتمع مدني..)، وغير منظم مواطنين مستقلين، وهو ما بيّنه " جوزيف شومبيتر"، الذي أشار إلى أن (النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسسية، من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس عن الأصوات)². بالنسبة للدول الإفريقية بداية أزمة البناء السياسي كانت بعد الاستقلال، فبدل أن تشيد مؤسساتها السياسية على عقد اجتماعي بين النخب السياسية والمجتمع عن طريق شرعية شعبية، ذهبت هذه النخب للبحث عن شرعية أخرى نسجت من فضائل وإنجازات الاستقلال وهي الشرعية الثورية، لهذا نجد إن رؤساء الدول الإفريقية هم زعماء ثوريون، كتولي "موديبوكايتا"، ألاب الروحي للاستقلال، لأول جمهورية في مالي، هذه الشرعية بررت للنخب السياسية الاستفراد بالحكم.

في حالة مالي، طبع تركز السلطة وتجميعها، المشهد السياسي لما بعد الاستقلال، في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1992، أي الجمهورية الأولى والثانية، من خلال اعتماد نظام الحزب الواحد لإدارة شؤون الدولة المالية، فالبداية كانت مع حزب (الوحدة السودانية /التجمع الديمقراطي الإفريقي، US

¹ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، صص. 21- 23 .

² صامويل هنتغتون، ترجمة عبد الوهاب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (لندن: جامعة أوكلاهوما للإعلام، 1991، صص. 65 .)

(RDA /)، في عهد الرئيس "موديبو كايثا" الذي استمر إلى غاية 1968 (الجمهورية الأولى)،¹ بدأت الجمهورية الثانية بعد تولي "موسى تراوري" السلطة عن طريق الانقلاب على "موديبو كايثا"، رغم اعتماده على دستور، يسمح بالتعددية الحزبية، وممارسة السلطة التنفيذية - الرئاسة - عن طريق الانتخابات، وحدد العلاقة بين السلطات الثلاثة - التنفيذية والتشريعية والقضائية)، إلا أن المشهد السياسي ضبطته إيقاعات نظام الحزب الواحد، الذي يتزعمه الرئيس "موسى تراوري نفسه" - الإتحاد الديمقراطي من أجل الشعب المالي - الذي انتقل سريعا إلى خندق التسلمية.

يمكننا تفسير تعميق النهج التسلمية في مالي، على أنه سلوك لتأمين للاستمرار والبقاء في السلطة، المعرضة للتهديد بسبب مأزق الأداء، أو الفجوة الكبيرة بين التوقعات (الوعود والبرامج الحكومية والإنجازات)، الأمر الذي يضع الشرعية الثورية وجها لوجه أمام شرعية الإنجاز، أو كما عبر عنه " صامويل هنتغتون"، بدهور الشرعية ومأزق الأداء²، وينتج عنه عدم رضى المجتمع، وملاح تشكك رفض لسلوك الاستفراد بالسلطة رغم الفشل، وفعلا بدأت المطالب الديمقراطية تتشكل بطريقة سرية سنة 1977، مرتكزة على المهاجرين الماليين، وكذلك الطلبة الجامعيين المقيمين بفرنسا،³ لقد ساهمت الحركة الطلابية المالية بقوة في التعبير عن المطالب الديمقراطية، رغم إفشال تجربة الإضراب-1979-1980-⁴، والحصار الذي تعرضت له من طرف النظام العسكري، لكنها أعادة تشكيل نفسها وأسست جمعية التلاميذ والطلبة الجامعيين الماليين في 27 / أكتوبر 1990 -AEEM- Association des Elèves et Etudiants de Mali، واستمرت في نضالها الطلابي، إلى جانب قوى المجتمع المدني⁵ مشكلين إطار أكثر استيعاب وفعالية وهو لجنة التنسيق- Le Comité de Coordination - تحت إدارة الأب الروحي للثورة المالية لسنة 1991 المحامي " دامبا ديالوا" Demba Diallo *مطالبين السلطة المتمثلة بتوزيع السلطات من

¹ Patrice Gourdin, « Géopolitique de Mali : Un Etat Failli », *Revue Géopolitique*, (2012) pp.1-15, Disponible sur diploweb.com (02/02/2019),

² صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص.108.

³ Jacques Champaud, « Le Mali : La Transition :Le Sahel Et La Démocratie », *Revue Politique Africaine*, N°47,(October1992),pp.3-8.

⁴ Monique Bertrand, « Le Mali : La Transition : Un An De Transition Politique : De La Révolte A La Troisième République », *Revue Politique Africaine*, N°47,(October1992),pp.9-22.

⁵ DembaDiallo, *le Médiateur de la République*, disponible sur : www.mediateurdumali.com(10/01/2019)

* جاء تعبير الأب الروحي للثورة المالية في مداخلة الجنرال " امدو توماري توري " حول التحول الديمقراطي في مالي، " دامبا ديالوا" هو محامي وصحفي وكاتب، من مواليد 12 ديسمبر 1925 بجمهورية مالي - السودان الفرنسي في ذلك الوقت - مثل بلاده في عدة ملتقيات دولية أهمها مؤتمر باندونغ للدول الأفرو-آسيوية سنة 1961، كذلك تمثيلها في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز، محامي يرافع لصالح سجناء الرأي، دافع لصالح آيت أحمد سنة 1965، صحفي مدير جريدة أصداء، كاتب له كتاب - المسألة الإفريقية -.....

خلال اللامركزية في تسيير الدولة، واعتماد النهج الديمقراطي في تجديد النظام السياسي، إلا أن السلطة تعرضت للمطالب الديمقراطية بالرفض والاستعمال المفرط للعنف باتجاه المطالبين بالإصلاحات السياسية، والذي عرف منحى تصاعدي بداية من جانفي 1991، عنف، اعتقال، قتل، خسائر مادية، واستمرت هذه الوضعية إلى أوجها، يوم الجمعة 22 / مارس / 1991، الذي عرف (بالجمعة الأسود)¹، أمام حالة العنف المفرط من طرف النظام الدموي، 219 قتيل و 917 جريح، هذا حسب تقرير الجمعية المالية لحقوق الإنسان²، والفوضى العارمة التي حلت بالبلاد، قامت مجموعة (17 ضابط) من الجيش بقيادة العقيد " أمادو توماري توري " تحت اسم - المجلس الوطني للمصالحة - بالاستيلاء على السلطة في ليلة 25 إلى 26 مارس 1991، عقب ذلك أجمع المجلس الوطني للمصالحة الوطنية ولجنة التنسيق، وأسسوا - اللجنة الانتقالية لإنقاذ الشعب - (CTSP)le Comité de Transition pour Salut de -
Peuple- المكونة من (15 مدني و 10 عسكريين)، الذي تولى تسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية، أئتت " بألفا عمر كوناري " في عام 1992، الذي تجلت إرادته الديمقراطية في إنجاز مشروع التقسيم الإداري المتوازن (أنظر الجدول رقم 02)، والتحول من المركزية إلى اللامركزية la Décentralisation في التسيير المحلي، والذي يعد من المطالب الأساسية لسكان الشمال المالي، المرفوعة في أحداث 1990 . وهو ما ترجمه مضمون الميثاق الوطني للسلم الموقع مع الطوارق في 11 أبريل 1992³.

جدول رقم (02) : يبين تطور الكيانات الإدارية منذ الاستقلال إلى سنة 1999

المدة الزمنية	الأقاليم (Régions)	الدوائر (Cercle)	البلديات (Communes)
الجمهورية الأولى	0	7	8
الجمهورية الثانية	6	41	13
الجمهورية الثالثة	8	49	703

المصدر : Abdoulaye Sall, 1993 ; Mission de Décentralisation, 1993

¹ Intervention de Général Amado Tomari Touri, **L'expérience De La Transition Démocratique au Mali** (26 Mars 1991 – 8 Juin 1992), disponible sur : www.démocratie.froncophone.org/IMG/pdf/6toure.pdf.

² Monique Bertrand, **op.cit**, p.9.

³ **Loc.cit**.

يتبين لنا من الجدول، إن عدد البلديات عرف قفزة نوعية خلال الجمهورية الثالثة، بالمقارنة مع الجمهوريتين الأولى والثانية، وهو سلوك سياسي يهدف لتحقيق هدفين أساسيين:

- تعميق المسار الديمقراطي، الذي يعني إيجاد الملائمة الإدارية والمؤسسية مع مطالب وحاجيات المكونات المجتمعية المحلية، من خلال البلدية التي تعتبر نقطة ارتكاز هذه العملية.
- ترقية التنمية المحلية والجهوية، من خلال توفير إمكانات مالية وإدارية تسمح بإطلاق المبادرة، المتوافقة مع الاحتياجات والانشغالات المحلية.¹

واستمر مسار الانتقال الديمقراطي في ترسيخ الديمقراطية الناشئة عن طريق انتخابات دورية نزيهة، انتخابات 1997 التي جددت الثقة في الرئيس " ألفا عمر كوناري"، ثم انتخابات 2002 التي فاز فيها مدنيا الجنرال " امدو توماري توري"، ثم أعيد انتخابه ديمقراطيا لعهدة ثانية (2007-2012).

إلا أن النموذج الديمقراطي الواعد في مالي تعرض لصدمة قوية يوم 22 مارس 2012 عن طريق انقلاب عسكري، أي قبل أربعة أسابيع من موعد الانتخابات الرئاسية الدورية المزمع إجراؤها في 29 أبريل 2012، وفق أحكام الدستور المالي. وهذا ما تبينه المؤشرات التي نشرتها دراسة. "AfroBarometer" في فيفري 2013 حول عملية الديمقراطية في مالي، على أنه في ديسمبر 2012، أي بعد تسعة أشهر من الانقلاب العسكري، أن 62% من الماليين يفضلون النهج الديمقراطي على نظم سياسية أخرى، بعد ما كانت النسبة المئوية للديمقراطية 72% سنة 2008، أي نسبة الولاء إلى الديمقراطية انخفض بـ 10%²، في نفس الحقبة أشارت الدراسة إلى أن إدراك الماليين باحتمال اكتمال البناء الديمقراطي عرف منحي تصاعدي ما بين سنة 2000 و 2008، حيث عرفت هذه النسبة ارتفاع من 24% إلى 33%، لكنها تدرجت إلى 12% سنة 2012، أي بعد الانقلاب العسكري، وهنا نقف بشكل جلي على أن النزاع في مالي بنيوي، وهو مقاومة التغيير السياسي عبر المسارات الانتخابية لضمان استمرارية المؤسسات الدستورية، لأن المسارات الانتخابية الحقيقية هي التي تجسيد الوحدة الوطنية والاندماج، بمفهوم المشاركة والمقاسمة، فالمسارات الانتخابية هي القادرة على تحويل الولاءات الفرعية إلى الولاء المركزي وهو الدولة، وهي التي تعمق العقد الاجتماعي وتفكك في نفس الوقت العقد الزبائني.

¹ Attaher Ag Iknan, Colloque : Quelles Constructions Politique au Nord de mali Face Aux Crises Dans le Sahl ?, (Bilan Sommaire De La Décentralisation Au Mali, La France : Fondation Gabriel Péri , 19 juin 2012)
Disponible sur : <http://www.gabrielperi.fr/bilan-sommaire-la-décentralisation-au-mali.html> (15/02/2019)

² Massa Coulibaly and Michael Bratton, Crisis in Mali : Ambivalent Popular Attitudes On The Way Forward, (Afrobarometer briefing Paper, N.113 , February 2013).

المبحث الثاني: طبيعة النزاع الليبي.

النزاع الليبي الذي بدأت شرارته بعد حراك الربيع العربي الذي قفز من تونس إلى مصر ثم عاد إلى ليبيا في 17 فيفري 2011، ل تتميز هذه الأخيرة عن باقي الدول التي اجتاحتها أمواج الثورة العربية بطابعها العنيف، فليبيا هي النسخة الدموية لثورة الربيع العربي، وللوهلة الأولى يمكننا تسجيل خاصية مشتركة بين مظاهر الأزمة الليبية وهي السرعة فالانتقال إلى مرحلة متقدمة من النزاع :

-سرعة القضاء على ممثل هرم السلطة السياسية "معمر القذافي" في غضون ثمانية أشهر من بداية الثورة الليبية في أكتوبر من العام نفسه، وكانت نهاية دراماتيكية معبرة عن درجة الخواء المؤسساتي والهيكلية لدى المجتمع السياسي الليبي.

-سرعة انهيار مؤسسات الدولة، تغلبت القوى الكامنة الفرعية (قوة القبيلة) على القوة المتحركة المركزية (مؤسسات الدولة)، لأن هذه الأخيرة لم تكن تشكل محصلة القوى الفرعية بل كانت تقوم على عقد زبائني راكم قوة ذاتية مصدرها الاستبداد والاحتكار، فالدولة في الحقيقة هي محصلة مجموع الإرادات المجتمعية، ففي الحالة الليبية حسم التجاذب بين الدولة و القبيلة لصالح القبيلة في أول هزه لأركان النظام السياسي.

-الوتيرة المتسارعة للانقسامات المجتمعية التي حدثت داخل المجتمع الليبي تعطينا انطباع بان هذه المكونات المنفصلة كانت تحضر نفسها لهذه المرحلة منذ زمن بعيد.

-التهافت المحموم للقوى الدولية حتى خارج دائرة التأثير التقليدية المعروفة كإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة، بل لاحظنا حضور قوي لفواعل إقليمية من خارج الدائرة التقليدية، كتركيا والإمارات العربية، هذا الاكتساح الدولي قزم الإرادة المحلية والقومية، وسرّع تدويل الأزمة الليبية.

سنحاول عبر هذا المبحث أن نقف على جذور الانقسام المجتمعي الليبي في المطلب الأول، والمحطات الكبرى للتحويلات السياسية في ليبيا في المطلب الثاني، والإرهاصات التي أدت إلى ثورة 2011 في المطلب الثالث.

المطلب الأول: جذور الانقسام المجتمعي الليبي -مدخل تاريخي -

إن ما يسمّى اليوم بالدولة الليبية كانت في أغلب الفترات التاريخية عبارة عن أقاليم منقسمة سياسيا يخبرنا التاريخ " أن هناك موجة من شعوب البحر الأبيض المتوسط استقرت على امتداد ساحل شمال إفريقيا في فترة ما قبل التاريخ، وبات هؤلاء الناس يعرفون بالبربر الذين ظلوا حتى الفتح العربي الإسلامي يشكلون السواد الأعظم لسكان المنطقة، أما أسم البربر فقد أطلقه عليهم الإغريق كونهم لا يعرفون لغتهم، من بين تلك الشعوب كانت هناك قبيلة متواجدة على الحدود الغربية لمصر تسمى " ليبو " (lebu) ومنها اشتق اسم ليبيا، وفي الواقع أن الإغريق هم الذين أطلقوا على هذه البلد اسم ليبيا"¹.

تعرضت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي إلى عدة هجمات من عدة قوى استعمارية مختلفة ومتنافسة على مدار تاريخها السياسي، وكانت هجماتهم في الغالب عن طريق البحر وفي الحقيقة أن الصراع الذي كان يدور بين المستعمر وأهالي شمال إفريقيا عموما وليبيا على وجه الخصوص، إنما كان جوهره صراعا بين القاحل والأماكن الخصبة والساحل بمعنى أن المستعمر دفع أو حمل الأهالي للانتقال إلى الصحراء،² والسيطرة على الساحل من خلال منافذ متباينة بين الشرق والغرب، ف وقعت برقة شرقا تحت نفوذ اليونان وطرابلس غربا تحت نفوذ القرطاجيين والرومان، وانقسمت ليبيا تبعا لذلك وفق قوة ونفوذ المستعمرات إلى وحدتين سياسيتين منفصلتين، وتعمق هذا الانقسام عبر كل حملة استعمارية، وها نحن نعيش تداعيات هذا الانقسام اليوم، والذي شكل مقاومة كامنة لبناء الدولة الليبية الحديثة، ويفسر أيضا سرعة الانشطار ألمناطق التي أشرنا له سابقا والذي حدث مباشرة بعد اغتيال معمر القذافي وانهيار نظامه السياسي، وهنا تكمن أهمية المدخل التاريخي لتلمس التشكلات الأولى للهويات المتنازعة.

أول استعمار لليبيا كان على يد الفينيقيين عام 1000 ق.م، كان استعمار تجاري اقتصر على الساحل الليبي الذي فيه تتواجد المدن الثلاث المشكلة لإقليم طرابلس، في القرن 6 ق.م ضمت مستعمرة طرابلس الفينيقية إلى الدولة الفينيقية الكبرى في قرطاجة، وتقريبا في نفس الفترة سيطر الإغريق على إقليم برقة، وبهذا يظهر التقسيم الثنائي السياسي والثقافي بين إقليم طرابلس الواقع تحت نفوذ الفينيقيين القرطاج وإقليم برقة الواقع تحت سيطرة الإغريق، هذا التقسيم لليبيا سوف يستمر، لكن القوى المسيطرة هي التي

¹ هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكرا ابراهيم، (الجماهيرية الليبية: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981)، ص. 55.

² مجيد خوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، (بيروت: دار الثقافة، 1966)، ص. 13.

سوف تتغير، بحيث أصبح البطالمة المتمركزون في مصر يسيطرون على إقليم برقة في حين سيطرت روما على طرابلس.

لكن هذا الانقسام السياسي للأقاليم الليبية سوف ينتهي، لأول مرة سوف تتوحد أقاليم طرابلس وبرقة وفزان وتشكل وحدة سياسية وإن كان تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية، ولأول مرة تم إطلاق اسم ليبيا على هذه الوحدة الجغرافية المتكوّنة من الأقاليم الثلاث، هذه الوحدة كانت نتيجة إرغام البطالمة على تسليم إقليم برقة الليبي لروما عام 96 ق.م.¹

لكن رغم استمرار الوحدة السياسية بين أقاليم ليبيا لحوالي أربعة قرون إلا إنها عادت وانقسمت من جديد نتيجة انقسام الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) التي سوف تسيطر على إقليم برقة، والإمبراطورية الغربية التي سوف تسيطر على إقليم طرابلس.

نفس الأمر تكرر في القرن الرابع والخامس ميلادي عندما سيطرت مملكة "الفاندال" على طرابلس في حين سيطر "الساسانيون" على إقليم برقة وضموه إلى مصر التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية الفارسية الساسانية، إلا أنه في فترات لاحقة عادت بيزنطة لتسيطر على كافة أقاليم ليبيا وتوحيدها من جديد إلى غاية قدوم العرب والمسلمين.²

لقد نجح العرب في جذب السكان المحليين من حيث اخفق اليونانيون والرومان، وكان الإسلام هو المدخل للإقناع لأنه دين جامع ويستجيب للقواسم المشتركة بين كل الأمم.

لقد فتحت الجيوش العربية بقيادة عمر ابن العاص برقة في عام 642 م، وغربا طرابلس وفزان جنوبا، في الحملة الثانية بين عامي 644 م و645 م، ولم يحل القرن الحادي عشر (11) حتى أصبح الطابع العربي والإسلامي الكامل مسيطر على البلاد.³

هذا التقبل والانسجام بين البربر والعرب هو الذي سيساهم في تقبل الليبيين حكم العثمانيين في بلادهم، الذين استوطنوا البلاد بعد طردهم لفرسان مالطة سنة 1551 م، وشمل الحكم التركي كافة أجزاء ليبيا الحديثة وهي طرابلس غربا وبرقة شرقا وفزان جنوبا.⁴

¹ صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة الأمة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص.ص. 16-17.

² المكان نفسه.

³ حبيب، مرجع سابق، ص. 58.

⁴ المرجع نفسه، ص. 60.

تشير الدراسات التاريخية، أن الفترة التي عرفت فيها ليبيا نوعاً من الوحدة بين أقاليمها الثلاث (طرابلس وبرقة وفزان) هي فترة الحكم الإسلامي.

على المستوى الثقافي والاجتماعي تشكلت بعض التمايزات بين الإقليمين، في منتصف القرن 19 ميلادي كانت طرابلس الأكثر غنا وسكاناً إذ بلغ سكانها حوالي 750 ألف ساكن بينما لم يتجاوز في إقليم برقة 15 ألف، وفي حين كان إقليم طرابلس يشهد نوع من التمدن والانفتاح على أوروبا كان سكان برقة أكثر حفاظاً على التراث العربي الإسلامي والثقافة الصحراوية¹.

• مرحلة الاحتلال الإيطالي: (1911-1943).

كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية المشتركة في التوسع الاستعماري، بسبب انشغالاتها الداخلية التي توجت بتحقيق الوحدة عام 1870، وبالتالي لم تغتنم إيطاليا الفرص التي أتاحها إفريقيا للدول الاستعمارية.

فكانت ليبيا القطعة المتدركة بالنسبة لإيطاليا، بالإضافة إلى قربها الجغرافي² كل هذه العوامل عجلت بإعلان الحرب على ليبيا التي كانت تابعة لتركيا (الإمبراطورية العثمانية) في 29 سبتمبر 1911 م، بعد أن مهدت لذلك سياسياً ودولياً بالعديد من اتفاقيات الدولية التي أعطت الإشارة الخضراء لبسط يدها في طرابلس³. قاوم الليبيون الاحتلال الإيطالي بعد تسليم تركيا ليبيا لإيطاليا بموجب المعاهدة التي أبرمت في 18 أكتوبر 1912، ولكن ليس ككتلة بل بإقليمين منفصلين واحدة برقة الشرق بقيادة الحركة السنوسية، وطرابلس الغرب، الأمر الذي سهل من عملية المناورة للإيطاليين وترويض المقاومة تدريجياً، ففي عام 1920 حصل إدريس في برقة على وعود غامضة من الإيطاليين بهدف تهدئته مع أنصاره فانشأ مجلس إقليمي يضم ستين عضواً تنتخبهم القبائل، إما طرابلس فقد أعلنت نفسها جمهورية مستقلة في 16 نوفمبر 1918 وانشأ مجلس الجمهورية في "مسلاتة" وأعلن استقلال طرابلس الغرب⁴.

¹. حجال، مرجع سابق، ص. 20.

² حبيب، مرجع سابق، ص. 67.

³ مصطفى علي هويدي، الحركات الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، (الجمهورية الليبية: منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988)، ص. 25.

⁴ حبيب، مرجع سابق، ص. 67.

• القبيلة في النظام السياسي والاجتماعي الليبي :

تركيبية المجتمع الليبي تقوم على أساس القبيلة، والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، فإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة دون شرط الرابط الدموي، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أو عربي أو تركي أو إفريقي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة في ليبيا. تشير الإحصاءات إلى أن 90%¹ من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة، وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب (140) قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها (مصر وتونس والجزائر، التشاد النيجر) وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97 % بينما لا تتجاوز نسبة البربر 3 % .

من أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي هي:

- الأشراف: وتتمركز في مدينة (ودان) و (زويلة) وسط ليبيا، كما ينتشرون في كافة أرجاء ليبيا، وهم من سلالة علي كرم الله وجهه.
- الورفلة: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاثة قبل الوحدة.
- القذاذفة: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز في طبرق وبنغازي وسرت و فزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، وتعد هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية زكان يعتمد عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.
- المقارحة : وتتمركز هذه القبيلة في منطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي سنة 1993، وكذلك عبد الله سنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي وعبد الباسط المقرحي الذي اتهم في قضية لوكربي.
- ترهونة: وتضم عددا كبيرا من الفرعية، يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.
- زناتة: وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا فيولاية زنتان بمنطقة الجبل الغربي.

¹ منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مركز الدراسات دولية بجامعة بغداد، العدد 51، (جانفي 2012)، ص ص 31-52.

- الطوارق: قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتنوع بين عدة دول إفريقية، كالجزائر ومالي والمغرب، وفي ليبيا تتركز في مدينة "غات" بالجنوب.
- أولاد سليمان: وتتكون من قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى التشاد والنيجر.
- العبيدات والبراعصة والعواكير والمسامير: وتعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.
- قبائل التبو: وهي من أصول غير عربية أي أمازيغية الأصل، يتركز أفرادها في منقفة غدامس والقطرون في جنوب ليبيا، والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس.
- قبائل أولاد علي: قبائل عربية من الشراقة، يتركز وجودها على الحدود مع مصر، وتتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة سيوه والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح¹.

¹ المكان نفسه

المطلب الثاني: النظام الليبي من الملكية إلى الجمهورية إلى الجماهيرية.

1- المرحلة الملكية:

بعد انهزام إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى اعتبار أن إيطاليا هي الدولة المستعمرة لليبيا تركت فراغ استعماري في ليبيا، اختلف بشأنه المنتصرون في الحرب بريطانيا والولايات المتحدة من جهة وفرنسا من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة أخرى، ففرنسا كانت تريد الوصاية على جنوب ليبيا (إقليم فزان)، وباقي الأقاليم الشرقية والغربية تكون تحت الوصاية البريطانية، غير أن الإتحاد السوفياتي والكتل العربية والآسيوية رفضت هذه المقترحات لكن الأمم المتحدة حسمت الخلاف وصادقت على القرار رقم (289) في 21 نوفمبر 1949 القاضي بأن تكون ليبيا دولة مستقلة، وتم تعيين مساعد الأمين العام للأمم المتحدة " أدريان بلت" وتكليفه بإعداد مسودة دستور وهيكلي سياسي ومؤسسي يتناسب مع الدولة الجديدة، وبأشر هذا الأخير مهامه بفتح استشارات واسعة في الأقاليم الثلاثة المكونة لليبيا من خلال زعمائها، فعن إقليم برقة الأمير إدريس السنوسي، وعن إقليم طرابلس كان الشيخ 'محمد أبو الأسعاد'، وعن إقليم فزان فمثله أحمد سيف النصر، ونجح المبعوث الأممي " أدريان بلت" في هندسة الانقسام المناطقي دستوريا، وساعده في ذلك الخلاف الذي وقف عليه في النقاشات التي أدارها بين المناطق الرئيسية المكونة لليبيا، حيث كان التخوف أولا من سيطرت طرابلس على الحكم لأنها تمثل ثلثي السكان بـ 750 ألف نسمة مقابل 300 ألف نسمة في برقة و 20 ألف في فزان، فلتسوية هذه الخلافات خلصت المناقشات إلى اعتماد النظام الفيدرالي بعاصمتين واحدة في الإقليم الشرقي " برقة "، والثانية في الإقليم الغربي "طرابلس"، وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مسودة الدستور في 7 أكتوبر 1951، وبعدها تم إعلان الاستقلال بصفة رسمية في 24 ديسمبر 1951، تحت إمارة- الأمير إدريس السنوسي- تحت إسم الملك إدريس الأول، ملكا للمملكة الليبية المتحدة، بوصفها مملكة دستورية اتحادية ذات عاصمتين وثلاث حكومات لأقاليمها الثلاثة: طرابلس، وفزان، وبرقة¹، وبذلك أصبحت ليبيا بعد الاستقلال ملكية بنظام فدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان).

ليبيا شأنها شأن الدولة الإفريقية والعربية لما بعد الاستعمار لديهم مشتركات في المعوقات البنيوية لبناء الدولة الحديثة، فالملكية بقيادة إدريس السنوسي لم تنجح في تجذير عقد اجتماعي بين المكونات المجتمعية الليبية لتتمكن من بناء دولة حديثة تقوم على المواطنة.

¹ علي عبد اللطيف حميدة، " دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، مجلة تبين، ع1 (صيف 2012)، صص 167-169.

هناك محطات مفصلية في تاريخ ليبيا السياسي ما بعد الاستقلال وما قبل انقلاب 1969، بعد الاستقلال مباشرة واجهت المملكة الليبية وضع اقتصادي صعب، حيث بلغ معدل دخل الفرد فيها إلى 35 دولار سنوياً، فالمملكة السنوسية لجأت إلى حلفائها التقليديين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لطلب معونات ومساعدات مالية، تسمح لها بإدارة الدولة الحديثة، وهذا ما تم فعلاً ولكن بمقابل إنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، ووفقاً لذلك وقّعت المملكة الليبية المتحدة في 29 جويلية 1953 معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى مدّتها عشرون سنة، وهو الأمر الذي مكّن بريطانيا من امتلاك قاعدة عسكرية قرب طبرق، ثم تبعت هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى، أبرمت مع الولايات المتحدة، منحت بمقتضاها الحكومة الأمريكية حق إنشاء قاعدة "ويلس wheelus" الجوية قرب طرابلس وهي أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة، وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية سنة 9 سبتمبر 1954¹.

خلقت القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية فضاء جيوسياسي، مستفز للمد القومي العربي المتشبع بالقيم التحريرية المناهضة للاستعمار والداعمة لحق تقرير المصير، المتدفقة من الثورة المصرية 1952، وحرب السويس 1956، والثورة التحريرية الجزائرية 1954، والثورة العراقية 1958، وقد أثار هذا التوجه المناهض للمد العربي والثقافة القومية الجارفة، غضب قطاع واسع من النخب والطلائع الشابة من موظفين وضباط وعموما الطبقة الوسطى التي أفرزتها سياسات التحديث لما بعد اكتشاف البترول. منهم جيل معمر القذافي الذين خرجوا إلى الشوارع في الستينات من القرن العشرين، منتقدين الملكية والنخبة الأبوية، لخيانتها النضال الوطني الليبي الطويل من أجل الاستقلال بسماحهما للغرب بإقامة هذه القواعد العسكرية.

- اكتشاف النفط سنة 1959 م² وبداية تصديره سنة 1961 م شرعت الحكومة في القيام ببرامج تحديث في قطاعات التعليم والصحة والمواصلات والإسكان، الأمر الذي خلق طبقة وسطى جديدة تعيش على مرتباتها، وحركات طلابية، ونقابات عمالية... الخ. ومن انعكاسات اكتشاف النفط وتصديره، إيجاد وظائف مستقرة جذبت الكثير من المقيمين في

¹ المكان نفسه.

² حبيب، مرجع سابق، ص. 12.

المناطق الزراعية وانتقالهم إلى المدن الرئيسية كطرابلس وغيرها، حيث تزايد عدد سكان طرابلس من 130 ألف نسمة في 1951 م إلى 400 ألف نسمة لسنة 1970 م.¹

- المحطة الثانية وهي إلغاء النظام الاتحادي وإقامة النظام المركزي من خلال مرسوم أصدره الملك إدريس في 27 أفريل 1963 ألغيت بموجبه الإدارات الإقليمية الثلاث، وحلت محلها سلطة الحكومة المركزية الموحدة، وقسمت البلاد إلى عشرة وحدات إدارية تعرف بالمحافظات.

2- مرحلة الجمهورية:

إنهاء الملكية وإحلال الجمهورية في الفاتح من سبتمبر 1969، بآليات استبدادية تتعارض جوهرها مع أدبيات الجمهورية، عن طريق انقلاب العقيد معمر القذافي على الملك إدريس السنوسي، في الحقيقة كانت البداية صراع نخبوي بين الطبقة المتوسطة التي أنتجت سياسات التحديث التي باشرتها الملكية بعد اكتشاف النفط، هذه النخبة متمثلة في هيئة ضباط أحرار ينحدرون من مدن صغيرة ومناطق ريفية، ضد نخبة حاكمة متمثلة في شيوخ القبائل والأعيان ذوي الذهنية الأبوية، وهي نتاج استعماري، لأنها محصلة توافقات قوى استعمارية غربية منحتهم الاستقلال وإدارة البلاد وفق هندستهم الإستراتيجية، وبالتالي فالنخبة السياسية الليبية لا تستند على شرعية ثورية وتحررية ضد المستعمر، فليبيا شكلت الاستثناء ففي الوقت الذي تحصلت فيه على الاستقلال (1951)، كانت باقي الدول المغاربية والإفريقية والعربية في قلب المجابهة للمستعمرات الغربية إن على المستوى الميداني العسكري أو السياسي والدبلوماسي متمثلة في حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها التي انتشرت وعرفت ازدهارا في العقد الذي تلا نهاية الحرب العالمية الثانية.

مباشرة بعد سقوط النظام الملكي ونجاح الانقلاب العسكري، تم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد معمر القذافي، وفي 11 سبتمبر 1969 م، قام المجلس الأعلى بإصدار الإعلان الدستوري الذي سوف يحدد توجهات النظام الجديد في علاقاته الداخلية والخارجية، وشكل الدولة الليبية الحديثة. في الباب الثاني الخاص بنظام الحكم، يلاحظ بأن الإعلان الدستوري المؤقت مكن مجلس قيادة الثورة من تجميع وتركيز كل السلطات، أي شرعنة التسلطية في إطار مجلس قيادة الثورة، أو ما يمكن تسميته النسخة الليبية للحزب الواحد، حيث نصت المادة (18) على إن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الدولة، هو من يمارس أعمال السيادة والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة، كما نصت على أنه

¹ عبد اللطيف حميدة، مرجع سابق، ص. 171.

لا يجوز الطعن فيما يصدره المجلس من قوانين وقرارات من قبل أي جهة، أما المادة (19) فقد نصت على إن مجلس قيادة الثورة هو الذي لديه صلاحية تعيين مجلس الوزراء، مع صلاحيته في إقالتهم وإنهاء مهامهم، كما تكرر المادة (21) سيطرة مجلس قيادة الثورة، إذ نصت على أن الميزانية العامة للدولة لا تعتمد إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة، لم تقتصر السيطرة المسحية لمجلس قيادة الثورة على الشأن الداخلي فحسب، بل تعدت هيمنته على إخضاع السلوك الخارجي للدولة إلى إرادته، فقد نصت المادة (23) من الإعلان الدستوري على أن مجلس قيادة الثورة يتمتع بصلاحيات إعلان الحرب وإبرام المعاهدات الدولية، كذلك الشأن بالنسبة لتعيين ممثلين الدولة في الخارج كما هو مبين في المادة (24)¹.

لم يكتفي مجلس قيادة الثورة على بسط سلطته وهيمنته على دواليب الحكم بل امتدت هيمنته على القوى المجتمعية، فقد عمد إلى تأسيس "الإتحاد الاشتراكي العربي" في 12 جوان 1971 كهيئة سياسية تتكفل بالتعبئة السياسية وبدعم الثورة، كان يعول على تلك الهياكل التابعة للإتحاد أن تقوض أو تحد من الهويات والولاءات القبلية التقليدية التي يتميز بها المجتمع الليبي، وأن تساهم في بناء الأمة بالمفهوم السياسي الحديث، ولكن هي في حقيقة الأمر هي عملية مؤسسة التسلطية وتكريس الرؤية الوحيدة والاتجاه الواحد على حساب مؤسسات سياسية معبرة عن المكونات المجتمعية من مجتمع مدني وأحزاب سياسية تجسد جوهر العقد الاجتماعي للدولة من خلال المسائلة والمشاركة السياسية الدورية الكفيلة بتجذير سلوك المواطن وتمتين ركائز الدولة، في سياق هذا الهدف تم إصدار القانون رقم 17 لعام 1972 الذي يجرم إنشاء الأحزاب السياسية، و يجعل من الإتحاد الاشتراكي العربي التنظيم السياسي الوحيد، ويحضر أي نشاط سياسي خارج الإتحاد،² وينص في مادته الثالثة على عقوبة الإعدام لكل من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم حزبي³.

ولم ينص الدستور على أن الشعب مصدر السيادة، بل نص على أن السيادة لله وهي وديعة للأمة، وينقلها لشخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، وتم توزيع السلطات حينئذ بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية فاحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية،

¹ حجال، مرجع سابق، ص.77.

² المرجع نفسه، ص.79.

³ الحسين العلوي، بين صراعات الأزمة الدولية والانقسام الداخلي، مركز دراسات الجزيرة، ديسمبر 2020، ص.3.

3. مرحلة الجماهيرية:

لم تتعدى تجربة الحزب الواحد ممثلاً في "الإتحاد الاشتراكي العربي" في ليبيا سنتين (1972-1974)، رغم أنه النموذج السائد في معظم الدول العربية ذات التوجه التحرري والقومي، على غرار الجزائر ومصر، والتي كانت مصدر إلهام لثورته على الملكية، إلا أن "القذافي" ضاق ذرعاً بالبيروقراطية الإدارية لهذا النمط الذي تخلى عنه بعد خطابه الشهير في مدينة زوارة في 15 جويلية 1974 الذي طالب فيه بإحلال (اللجان الشعبية) للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل، إلا أن مبادرة القذافي هذه أدت إلى حدوث انشقاق داخل مجلس قيادة الثورة، حول دور وصلاحيات اللجان الشعبية، وكان الخلاف تقنوقراطي موضوعي، بمعنى كيف يمكننا أن نسند مهام إدارية فنية إلى فئات لم تتلقى تدريبات ولا تملك مؤهلات تسييرية، والتخلي على مكسب تراكمي في التسيير المؤسساتي وفق متطلبات الدولة الحديثة المنشودة، ومن هنا تمايز فريقين فريق مع المؤسسة التي تقوم على الكفاءة والتكوين والقدرة على التسيير البيروقراطي بقيادة عمر المحيشي وزير التخطيط¹، وفريق القذافي الذي يرافع من أجل التعبئة الإيديولوجية والولاء السياسي، وتعمق الخلاف بين الفريقين إلى ذروته حيث حاول جناح المحيشي الانقلاب على القذافي داخل مجلس قيادة الثورة غير أنه فشل، وأدى ذلك إلى إعدام 70 ليبي بعد اتهامهم بالتخطيط للانقلاب على الثورة 1975 وهم يمثلون نصف التنظيم الثوري الأصلي الذي قاد الثورة ضد الملكية².

وعمد في الحقبة نفسها إلى تغيير اسم الجمهورية العربية الليبية إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)، على أساس أن البلاد تحكم من قبل الجماهير. ونتيجة لذلك، تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت مكانها هيكلية مختلفة تماماً تحت اسم "سلطة الشعب" وقد كانت سنة 1977 السنة الفاصلة بين النمطين، ولقد نص إعلان قيام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية

¹ منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص. 34.

² عبد اللطيف حميدة، مرجع سابق، ص. 166.

ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها، وحسب تصورات وأفكار النظرية العالمية الثالثة المصاغة في الكتاب الأخضر¹.

أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في كتابه الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، أي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والإشتراكية، ومضمونها الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في (المؤتمرات الشعبية) و (اللجان الشعبية)، وهذا على حساب التنظيمات السياسية كالأحزاب السياسية، والتنظيمات الاجتماعية والمهنية والاتحادات الطلابية المكوّنة للمجتمع المدني، كما قوّض المؤسسات الأمنية بما فيها مؤسسة الجيش.

¹ حجال، مرجع سابق، ص.81.

المطلب الثالث : إرهابات ما قبل ثورة 17 فيفري 2011

1- على المستوى الاقتصادي:

لم يكن المستوى المعيشي هو الشرارة التي أشعلت الحراك في ليبيا لأن المؤشرات الاقتصادية ما قبل الحراك كانت في مستويات مقبولة جدا، ويمكننا الاطلاع عليها من مصادرها كتقارير الأمم المتحدة أو البنك الدولي ...، وحسب تقارير البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي لليبيا ارتفع من 35.98 مليار دولار عام 1999 إلى 74.77 مليار بحلول عام 2010¹، وحصة الفرد من إجمالي الدخل القومي وصل إلى 17.068 دولار وهي حصة مرتفعة وضعت ليبيا في المرتبة الأولى إفريقيا، والسابعة عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والكويت والسعودية، من حيث معدلات التنمية احتلت ليبيا المرتبة 53 من بين 169 بلد، حيث جاءت الأولى إفريقيا والرابعة عربيا².

كان الدينار في مستوى صحي حيث كان 1 دولار أمريكي يساوي 1.20 دينار ليبي سنة 2011 - ، انهيار بعد الثورة ليصل 1 دولار مقابل 7 دينار ليبي³، كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة تتمثل في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية، إضافة إلى غلاء في المواد الأساسية مع تراجع في المخزون الإستراتيجي لهذه المواد.

2- على المستوى السياسي:

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته القيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجات التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من دول الجوار من الدائرتين العربية والإفريقية،⁴ إلا أن العائق البنوي المزمّن الذي تعاني منه ليبيا، لا يزال قائما وهو الانشطار المناطقي بين القبائل الشرقية المحسوبة على المملكة، وهي منبت المعارضة خلال الحراك الليبي (2011)، وهذا يدل على الخط المستمر لأزمة الانقسام المناطقي، وحلقاته المتصلة التي تعود إلى ما قبل استقلال ليبيا، والقبائل الغربية المحسوبة على النظام القائم، وكما هو مسلم به في ليبيا أن القبيلة وحدة سياسية ليس بالمعنى التقليدي للقبيلة، لأن ليبيا المعاصرة أغلب سكانها من المدن، لكننا نقصد بالقبيلة في هذا المقام، هي القبيلة المبرمجة سياسيا والتي توظف للتأثير على ميزان القوى السياسي بالمعنى الزبائني، فلو أخذنا قبيلة "القذافة" كنموذج للتدليل

¹ البنك الدولي البيانات المتعلقة بليبيا تجدونها على الرابط التالي: <https://data.albankaldawli.org/country/libya?view:> 2022/08/15

² حجال، مرجع سابق، ص. 101.

³ فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟، (الأردن : مركز الدراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017)، ص. 5.

⁴ عمر فرحاتي، يسري أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2016)، ص. 80-82.

سنجد أنها قبيلة صغيرة بالنظر إلى القبائل الشرقية كقبيلة " بني سليمان " و " العواقر " و " العبيدات "، إلا أن النظام ثبتها كنواة لكل القبائل المساندة للنظام كقبيلة "المقارحة" و " ورفلة" الكبيرتين، وتشكلت علاقة زبائنية بين هذه المدارات والنظام، استفادت هذه الأخيرة بالامتيازات المادية والمعنوية مقابل التأييد السياسي والحماية السياسية وحتى الأمنية، على حساب تهميش وحرمان القبائل الشرقية – اللاعدالة في توزيع الموارد المادية والمعنوية-، هذا ما زاد من حدة الانقسام، وأضاف له أبعاد سياسية وثقافية، من حيث عدم تلقي الفئة المحرومة في المجتمع (شرق ليبيا) شعور أن الدولة هي كيان مشتركاً، لأنها لا تلبي لهم احتياجاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، فتولد بذلك شعور المشاركة والمقاسمة لكل الفئات المجتمعية، لكن حرمان فئة من هذا الشعور، سيؤدي إلى ضمور الولاء المركزي، ويتحول إلى الولاء المناطقي حيث يتقاسمون قيم التضامن والتهديد والإشباع الثقافي، والتطلعات السياسية، كل هذه القيم ستصبح محركات النزاع الكامنة، أي النزاع في حالته الكمونية الستاتيكية، وسينفجر في أول شرارة تلامسه لأنه في مرحلة النضوج، وهذا ما يفسر الاستقطاب السريع بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد سقوط نظام معمر القذافي، وأعطى انطباع لدى المتتبعين أن الاستقطاب السياسي والمناطقي ولد كبيراً .

2-العامل الخارجي:

لعب التدخل الخارجي دوراً حيوياً في إسقاط نظام القذافي، فقد دفع النظام الليبي ثمناً غالياً، لسياسته الخارجية المعادية لمراكز القوى الغربية، التي بدأت مع انقلابه على المملكة السنوسية في الأول من سبتمبر 1969، التي كانت تتهم بالعميلة للغرب، حيث اتخذ القذافي إستراتيجية التحرر من الهيمنة الغربية، والانسجام مع المد القومي العربي التحرري المتنامي مصدران لشرعية نظامه الجديد، لعل الفرصة لم تتوفر للقوى الغربية على مدى 45 سنة من حكم القذافي لضرب النظام الليبي المعادي للغرب، كما توفرت في خضم الثورة الليبية الحديثة 2011 ، حيث وفرت الأحداث الدامية البيئة المناسبة لبروز الحاجة للتدخل الإنساني، احتكاماً للقانون الدولي الإنساني، وساهمت دول الخليج في تهيئة هذه البيئة بعدة وسائل لإضفاء الشرعية للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي، وأعطوا انطباع للرأي العام المحلي والإقليمي والدولي أن النظام الليبي يقوم بجرائم حرب ضد شعبه، ومن ثم عملت على تمرير قرار بجامعة الدول العربية، الذي دعت فيه مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي وإقامة مناطق آمنة، وبناءً على هذا القرار وبدعم فرنسي وبريطاني تم تمرير قرار مجلس الدولي رقم 1973 لعام 2011، الذي ينص على التدخل العسكري لحماية المدنيين، أدى التدخل العسكري الأطلسي إلى إسقاط النظام الليبي، بمشاركة الإمارات العربية، وقطر، والسعودية

لإعطاء انطباع أن العملية ليست احتلال غربي أو حملة استعمارية. وبذلك تلقى النظام الليبي ضربة بمقدار محصلة قوى إقليمية ودولية.

في خلاصة هذا المبحث نعتقد أن العامل السياسي والخارجي كانا لهما الدور المركزي في إسقاط النظام الليبي بهذه الطريقة السريعة والمدمرة، على المستوى السياسي ترسب لدى القذافي ودائرته المقربة سلوك المعاداة للمأسسة، والمقاومة لكل ما هو توزيع للسلطة واستجابة للتخصص والتنظيم ..، من ناحية يدعي نظام القذافي أن إستراتيجيته هي إشراك الشعب في الحكم بطريقة مباشرة، لا تتوسطها الأجهزة البيروقراطية، لكنه في الحقيقة كان يبحث عن الحماية لتسلطه أفقياً أي عن طريق اللجان الشعبية، وخلق علاقات زبائنية بين وحدة صناعة القرار (مجلس قيادة الثورة) واللجان الشعبية بدل عقد اجتماعي يقوم على المواطنة. ومن هنا بدأ إضعاف المؤسسات الرسمية.

العامل الخارجي المتمثل في المواجهة مع الغرب كأسلوب جديد للنظام الجديد الذي قام على أنقاض الملكية السنوسية المتهمة بالعمالة للغرب، فقد حوّل "القذافي" هذا التوجه إلى مصدر بقاء لنظامه، لكن النقطة المثيرة التي من المفيد الإشارة إليها، هي أن سياسة التحرر من التبعية الغربية لم تقابلها انكباب على بناء مقومات - الدولة الأمة-، بل تم القفز على هذا المشروع، إلى فضاء عبر - وطني، وهو التكتل الإقليمي، سواء في حدود الدائرة العربية، أو الدائرة القارية الإفريقية، رغم جاذبية هذا المسعى ومنافعه، إلا أنه في الحقيقة هو هروب من الشرعية الداخلية وتعويضها بشرعية خارجية، لأن الشرعية الداخلية تتعارض مع عقيدة البقاء الساكنة في مدركات النظام السياسي الليبي، لأن الشرعية الداخلية قائمة على عقد اجتماعي، تمارس السلطة خلاله عن طريق مسار انتخابي حقيقي ودوري، يسمح بتحرير إرادة المشاركة السياسية لكل المكونات الاجتماعية الليبية، فلتجنب هذه المواجهة الحقيقية، لجأ نظام "معمر القذافي" إلى تحويل الدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية والإفريقية، والتهديد الغربي مصادر لاستمرار حكمه، وصناعة شرعية يستمد منها مبرر بقاءه في السلطة، على حساب بناء أسس دولة المواطنة القائمة على المشاركة والمقاسمة واعتبار الدولة كياناً مشتركاً يجب الحفاظ على استمراره.

المبحث الثالث: طبيعة النزاع في الصحراء الغربية

أدرجنا هذا المبحث في دراستنا، لأنه يشكل جزءا من المركب الأمني للمنطقة، ولطبيعته العلائقية بالعمل المغربي المشترك، وبالأمن الإقليمي برمته، لقد رصدنا تصريحات لمس-ؤولين من المملكة المغربية تتهم إيران بتمويل حركة البوليزاريو، وهذا دلالة عن الملامح التي بدأت ترتسم لتشكيل حلف مناهض لإيران في المنطقة هذا الحلف يتشكل من دول عربية وخليجية وغربية والأخطر من ذلك مشاركة الكيان الصهيوني ويتوقع أن تصمّم له أدوار مركزية في هذا التحالف والتكتل، ولقد عبرت عن هذا التوجه قمة النقب"المنعقدة في 27 و28 مارس 2022، التي جمعت الكيان الإسرائيلي إلى جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين، ومنه أصبح ملف نزاع الصحراء الغربية مصدر تجميع لقوى خارج المنطقة ذات نزعة تدخلية لها انعكاسات سلبية على المشهد الجيوسياسي للمنطقة المغربية والإفريقية، ويمكننا تفكيك هذه الفكرة كالتالي، أن عملية جذب فواعل دولية تقليدية وغير تقليدية ذات نزعة تدخلية، سيضعنا أمام مأزق تنازع* الدور بين المتدخلين على شأن إفريقي لا يخصهم، وهذا يؤثر بشكل سلبي كبير على العمل الإفريقي المشترك، الذي يعتبر أمل الأفارقة شعوبا ونخب سياسية في إعادة هندسة المشهد الجيوسياسي للمنطقة الإفريقية، بالشكل الذي يسمح للأفارقة بالتكفل بقضاياهم بأنفسهم، انطلاقا من أن الأفارقة أدرى بمشاكلهم، وأهل لحلها وتسويتها وفق منهجية متجذرة في ثقافتهم الأصيلة وهي الوساطة والحوار، وتبجيل روح الجماعة.

على المستوى العمل الجماعي المغربي، شكل ملف الصحراء الغربية النقطة الخلافية الجوهرية بين الجزائر والمملكة المغربية، وتطورت إلى الحد الذي أدت إلى تفكك للعمل المغربي المشترك، في أواخر الثمانينيات وعمق الخلاف إلى يومنا هذا، وبقدر ما كان ملف الصحراء الغربية مفكك للجماعة المغربية، كان عامل تجميع تقارب للقوى الخارجية التدخلية وعلى رأسهم الكيان الصهيوني، وهنا تبرز المفارقة لهذا أردنا أن نسلط الضوء في هذا المبحث على أبعاد النزاع في الصحراء الغربية في المطلب الأول، كما تناولنا في المطلب الثاني المسارات والتحديات التي أفرزتها ديناميات النزاع على الصحراء الغربية.

* سنتناول موضوع تنازع الدور الإقليمي، واستقواء المغرب بالخارج من أجل حجز دور في الساحة الإفريقية بشكل مفصل في الفصل الثاني

المطلب الأول: أبعاد النزاع حول الصحراء الغربية

1- البعد الجغرافي والاستراتيجي:

تتكون الصحراء الغربية من إقليمين هما "الساقية الحمراء" في الشمال و"وادي الذهب" في الجنوب والبالغة مساحتها 240 ألف كلم²، تقع بين ثلاث دول عربية مغربية، وهي الجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي والمملكة المغربية التي تحدها من الشمال الغربي وموريتانيا من الجنوب، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400 كلم¹.

إن موقع الصحراء البحري زاد من قيمتها في الخارطة السياسية، فالمعروف في الجغرافية السياسية بأن الأقاليم البحرية تحظى بمكانة خاصة....، وتمتاز بدفع مياها وغناها بالثروة السمكية التي تتيح لها الملاحة على طول السنة، كما أن أعماقها تؤهلها لأن تجوبها سفن مختلفة الأحجام وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد وإقامة قواعد بحرية.

2- البعد التاريخي:

في إطار التوسع الاستعماري الأوروبي بعد سقوط الأندلس 1492م، وصلت طلائع الأسبان إلى منطقة المغرب العربي، وكانت مدفوعة بغايات إستراتيجية تتمحور حول تأمين حركة النقل البحري المتجهة من أوروبا إلى القارة الإفريقية من ناحية وإلى الهند من ناحية أخرى، ولم يكن الوجود الإسباني قد تجذر إلا مع بدايات القرن العشرين، بعدما تقاسمت إسبانيا وفرنسا النفوذ في المنطقة من خلال أربع اتفاقيات (1900 إلى 1912) وقد كان آخرها معاهدة "قاس" التي جرى بموجبها فرض الحماية على المغرب.

إعلان إسبانيا ضم الصحراء في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، ومنح الاستقلال للمغرب سنة 1956، ورغم التداخل الحاصل بين موريتانيا والصحراء (الساقية الحمراء ووادي الذهب) إلا أن المغرب لم يعترف بالاستقلال الذاتي لموريتانيا سنة 1960، وتأكيد إسبانيا تبعا لموقف المغرب على أن الصحراء جزءا من الأراضي الإسبانية².

¹ جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي - دراسة في الجغرافية السياسية -"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4، (2004)، ص ص 674-684، منشور على الموقع التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/6d6261052db9f0e1>

² وليد عبد الحي: "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، مجلة سياسات عربية، ع.6 (يناير 2014)، ص ص 31-40.

في حين قضت محكمة العدل الدولية بأن الإقليم الصحراوي "مستعمرة" وليس أرضا إسبانية، رغم ذلك جرى التعامل مع القضية الصحراوية على أساس ملكية إسبانية منحها لكل من المغرب وموريتانيا بمقتضى اتفاقية مدريد 1975 مقابل تنازلات مغربية ويتعلق الأمر بمدينة "سبتة ومليلية"، وكذلك السماح لإسبانيا بالصيد قبالة السواحل المغربية والصحراوية، الاحتفاظ بنسبة بـ35 في المائة من منطقة "بوكراع" حيث مناجم الفوسفات، وتعويض المغرب 65 في المئة المتبقية، ووفقا لنفس الاتفاقية أعلنت إسبانيا موعد انسحابها في 26 نوفمبر 1976.

3- البعد الاقتصادي:

للأسف أن اكتشاف الثروات مصدر جذب للمستعمرات وتنافس القوى الكبرى، فخلفية تمسك إسبانيا بالصحراء الغربية هي الثروات الهائلة التي تتمتع بها الصحراء الغربية وأهمها¹:

• الفوسفات:

تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة "بوكراع" ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 ألف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31 % وهي أعلى نسبة في العالم، ويظهر بشكل طبيعي فوق سطح الأرض، وتم استغلال الفوسفات من طرف إسبانيا سنة 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة "العيون"، أكبر مدن الصحراء الواقعة على الساحل الأطلسي، وقد منحت السلطات الإسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات إسبانية وأخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات.

• الحديد:

يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن، وتوجد مناجمه في "ذميلة وغراسة" وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويتوقع في أنه توجد إمكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى 800 مليون طن².

4- خلفيات التوتر الحدودي بين المغرب والجزائر:

يعود التوتر الحدودي بين البلدين عقب استقلال الجزائر، حين أبدى المغرب رغبته إلى حدود ما يسميه "المغرب الكبير" القائم على أسس واعتبارات دينية أكثر منها سياسية أو جغرافية، إذ استند الطرح المغربي على ما يراه لنفسه من حق تاريخي يعود إلى ما قبل وصول الاستعمار إلى المنطقة، وتحديدًا إلى عصر الدولة السعدية (1545-1659) التي تزعم المملكة المغربية احتفاظ أرشيفها بوثائق البيعة

¹ جاسم شعلان، مرجع سابق، ص ص 674-684.

² المكان نفسه.

الواردة إلى السلطان المغربي "مولاي السعيد" من بلاد "شنقيط" (موريتانيا)، ومنطقتي "تندوف" ويشار الجزائريتين وأجزاء من شمال شرق مالي وشمال السنغال¹.

المغرب يستند على خلفيات تاريخية قديمة، والجزائر تستند على التاريخ المعاصر الذي صنعه مخرجات جيوسياسية أفرزتها تفاعلات الكفاح ضد الاستعمار ومكاسب الاستقلال ومبادئ القانون الدولي المعاصر، فالمغرب ومن خلال ملكه الحسن الثاني لم يترك المجال للجزائريين حتى لاسترجاع أنفاسهم من إكراهات الاستعمار والتمتع بنعيم الاستقلال، واستعجل في أول زيارة له للجزائر المستقلة في مارس 1963 طرح مسألة إعادة مراجعة الحدود المشتركة بين البلدين على الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة"، وبضرورة إرجاعها إلى طبيعتها التي كانت عليها قبل الاستعمار، استنادا على بروتوكول وقعه مع الحكومة المؤقتة في 6 تموز /يوليو 1961 يقضي بإمكانية التفاوض حول تعيين الحدود بين البلدين لاحقا أي في ظل جزائر مستقلة، لكن هذا الطرح لم تعتبره السلطات الجزائرية لما بعد الاستقلال قرار ملزم بل لا يعدو إلا أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد، وقال الرئيس "أحمد بن بلة" في هذا الصدد بأن "الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف" ويستند هذا الطرح على مبدأ قدسية الحدود الموروثة المتبنى في الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي وقعت عليه الجزائر والمغرب على حد سواء سنة 1963، وهي القاعدة القانونية المرجعية لكل تسوية حدودية في إفريقيا.

لم يهضم المغرب موقف الجزائر، ودخل في حالة هستيرية سياسية قفزت به من علاقات حسن الجوار إلى مستوى التدخل العسكري والتوغل بقواته المسلحة إلى عمق التراب الجزائري ليحتل في 1 أكتوبر 1963 منطقتي "حاسي البيضاء" و"تجوب" الجزائريتين الواقعتين على الحدود بين البلدين بنحو 500 كلم شمال شرق مدينة تندوف، وتوسعت المواجهات حيث قامت الجزائر بمحاصرة منطقة "الفجيج" المغربية واستمرت المواجهات وأخذت صفة حرب الرمال التي خلفت 850 شهيدا جزائريا ضحوا بحياتهم من أجل الحفاظ على السلامة الترابية لوطنهم الذي ساهموا قبل ذلك في تحريره² وانتهت في 2 نوفمبر 1963 بتوقيع اتفاق الهدنة في بامako، بعد كثير من المساعي العربية الإفريقية وكللت ذلك عن توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار في مدينة "افران" المغربية في 15 يناير 1969، التي تعهد فيها

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص. 229.

² وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، (البيان الرسمي حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية)، المنشور على الموقع:

<http://www.mae.gov.dz/Declaration-de-MAECNE-ar.aspx>

البلدان عن احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتم ترسيم الحدود بين البلدين بتاريخ 15 جوان 1972¹.

ما إن استقرت الأجواء السياسية والدبلوماسية بين البلدين حتى طفت إلى السطح، مسألة خلافية أخرى وهي قضية الصحراء الغربية التي أعادة المسار التقاربي إلى المربع الأول، بعدما اعترفت الجزائر بمعنية عدد من الدول الشقيقة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، قام المغرب بشكل فجائي في 1976 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر.²

في الحقيقة الخلافات بين الجزائر والمغرب مركبة، الأبعاد البارزة في هذا المركب هي التنافس مع الجزائر على موقع الدولة المحورية في المنطقة، والبعد الثاني هو الاصطفاف في المعسكر الأمبريالي الذي تقوده إسرائيل، على عكس الجزائر التي اكتسبت هوية دبلوماسية محدداها حرية تقرير المصير لكل الدول، محاربة الاستعمار في القارة، المساهمة في تسوية الخلافات والنزاعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول سواء داخل القارة أو خارجها عن طريق الوساطة، وتعمل الجزائر على تعبئة مواردها المعنوية القيمة والمادية من أجل إنجاز مساعي تسوية النزاعات في الجوار الإقليمي كخط والقارة بشكل عام، وتستهدف من هذه الجهود تعزيز العمل الجماعي الإفريقي، بخلاف المملكة التي حسمت خيارها في الاصطفاف مع القوى التي تتقاطع معها في إرادة الاحتلال، والمغرب يريد من هذا الاصطفاف أن يستقوي بالخارج لتعويض ما ينقصه من مقدرات معنوية ودبلوماسية ومادية، ليشكل بذلك ضغطا على الجزائر.

¹ لخضاري، مرجع سابق. 232.

² بيان وزارة الخارجية حول قطع العلاقات، مرجع سابق.

المطلب الثاني : المسارات والتحديات

1-المسارات:

انسجاما مع الهوية الدبلوماسية الجزائرية، التي يعتبر حق تقرير الشعوب لمصيرها وتصفية الاستعمار في إفريقيا أبرز ملامحها، فقد اتخذت الجزائر موقفا واضحا وفوريا، فبعد يوم واحد من الانسحاب الإسباني، اعترفت الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية، وقامت بضغط كثيف على "موريتانيا" وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها في مارس 1976 أي شهور قليلة بعد الإجراء الإسباني،¹ واستمر الضغط الجزائري إلى أن انسحبت موريتانيا من الأراضي الصحراوية والاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية في 27 فيفري 1984.

لكن القوات المغربية احتلت الأراضي التي انسحبت منها القوات الموريتانية، والجدير بالذكر إن المغرب لم يعترف باستقلال موريتانيا نفسها، والإدعاء بأنها جزء من الأراضي المغربية.

ومنذ ذلك الوقت بقي المغرب ومنظمة البوليساريو وجهها لوجه في ساحة القتال، وبدأ المغرب في إقامة الأسلاك المكهربة والسواتر الرملية على امتداد آلاف الكيلومترات وسيطرت على 85 في المائة من الأراضي الصحراوية، إلا أن المقاومة الصحراوية استطاعت تحت قيادة "البوليساريو" في إلحاق خسائر معتبرة في صفوف القوات المغربية، بالإضافة إلى تزايد الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية (68 دولة حتى عام 1987) كذلك قرار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1980، كل هذه المتغيرات دفعت بالمغرب إلى القبول بفكرة إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير الصحراء، وفي عام 1987 قامت بعثة من الأمم المتحدة بزيارة إلى الصحراء وقدمت تقريرا مفصلا إلى الأمين العام للأمم المتحدة وبناء عليه أعلن الأمين العام سنة 1988 عن مبادرة تدعو إلى إجراء استفتاء يحدد مصير الصحراء، وفي ظل تلك الأجواء ولأول مرة تمت مقابلة جمعت ملك المغرب بوفد من البوليساريو وذلك مطلع 1989.

لكن هذه الليونة لم تصمد وسرعان ما تجددت المواجهات المسلحة إلى غاية سبتمبر 1991 أين تم وقف إطلاق النار من الطرفين لتسهيل عملية الاستفتاء من طرف بعثة الأمم المتحدة المزمع إجراءه في

¹ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 31-40.

جانفي 1992 لكن التأجيل هو سيد الموقف بسبب الخلاف الجوهرى في تحديد من هم الذين لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء.

ويعود هذا الاختلاف إلى الإحصاء السكاني الذي أجرته اسبانيا سنة 1974 والذي تقرر بـ 74 ألف نسمة، وهو الرقم الذي شكك فيه المغرب ويدعي انه في عام 1958 وفي خضم الحملة التي قامت به اسبانيا و فرنسا هرب آلاف الصحراويين إلى شمال المغرب لم يشملها الإحصاء، وهذه الفئة وقدرها بـ 120 ألف، وبدأ المغرب فعليا نقلهم إلى الأراضي التي أحتلها من الصحراء عقب الجلاء الأسباني، عن طريق ما سماه المغرب بالمسيرة الخضراء وهي مناطق (الداخلة والعيون وسمارة) ليكونوا ضمن الذين سيشاركون في الاستفتاء¹.

أما الطرف الثاني " البوليساريو " فيعتمد على الإحصاء الإسباني لسنة 1974 كمرجع، ويقترح زيادة من 10 إلى 15 % ممن ولدوا بعد الاستفتاء، في نفس الاتجاه دعت الأمم المتحدة إلى اعتماد الإحصاء الإسباني كقاعدة مع إضافة العائلات الصحراوية التي أقامت فوق أراضي الصحراء 6 سنوات متصلة أو 12 سنة غير متصلة.

النزاع في الصحراء الغربية من 1976 - إلى 6 سبتمبر 1991 تاريخ وقف إطلاق النار والذي تبعه استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي.

موقف المغرب مرتبك بالنظر إلى المبدأ الإفريقي المشترك حول تصفية الاستعمار، فقد عمل المغرب قبل 1975 إلى جانب الدول الإفريقية والدول المناهضة للاستعمار للضغط على اسبانيا لتنظيم استفتاء لشعب الصحراء الغربية لتقرير مصيره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب تشكل جزءا من سيادته، فلماذا اقتسمها مع موريتانيا، ولماذا يصر على مشروع الاستقلال الذاتي، بالإضافة إلى بناء حائط يفصل الأراضي التي حررها "البوليساريو" بطول 2800 كلم²، كل هذه السلوكات تتناسب مع مدركات المستعمر وليس صاحب سيادة مفقودة.

¹. المكان نفسه.

² اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي - دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي -، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص. 217 .

2-التحديات:

الطريق نحو تسوية النزاع في الصحراء الغربية، تعترضه تحديات جيوسياسية تتعدى النطاق الجغرافي للنزاع إلى فواعل أجنبية، وهي من أهم أسباب تعقد النزاع، وأستغراقه هذا الحيز الزمني الطويل، ومن أبرز القوى التي لها علاقة بتعقد النزاع في الصحراء الغربية:

• فرنسا :

التي لم تخفي مساندتها للطرح المغربي منذ بداية النزاع سنة 1975، من خلال كل حكوماتها المتعاقبة، وهي بذلك تحمي مصالحها الكبيرة في المملكة المغربية، سواء منها الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، حيث تقارب استثماراتها في المملكة 70% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث تعتبر فرنسا أول شريك تجاري، وأول مستثمر في المغرب¹

• الاتحاد الأوروبي :

تبنى الإتحاد الأوروبي نفس الطرح الفرنسي، حتى وإن كان غير معلن، إلا أنه ضمنيا وعمليا متطابق مع الموقف الفرنسي، ذلك أن مصالحه تدفعه لتبني الموقف المغربي حيال النزاع في الصحراء الغربية ، فالإتحاد الأوروبي مرتبط باتفاق للصيد البحري في عرض السواحل المغربية والصحراوية ذات الثروة السمكية الهائلة، مع ما في ذلك من جوانب لا شرعية في الاستغلال، وهو ما بات يثيره ويشير إليه كثير من المنظمات الغير حكومية² .

• الولايات المتحدة الأمريكية:

الموقف الأمريكي في الحقيقة طبعه عدم الوضوح وعدم الحسم لصالح أي طرف، حيث لم يبدي تأييدا مطلقا للمغرب، رغم اعتباره حليفا موثوقا من بين الدول العربية، ولم يعطي دعما مبدئيا للصحراء الغربية، رغم تبني الولايات المتحدة لموقف حق تقرير المصير، كذلك الأمر بالنسبة للجزائر فبرغم من قرب المغرب إلى الولايات المتحدة من الجزائر، على أساس أن الجزائر كانت تربطها تاريخيا علاقات مع المعسكر الشرقي أكثر من الغربي، إلا أن الولايات المتحدة لم تبدي معارضة صريحة للطرح الجزائري،

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص ص، 236-237.
² المكان نفسه.

لاعتبارات جيوسياسية مهمة، كارتباطها مع الجزائر في مجال الطاقة ، وفي دور الجزائر المحوري في مكافحة الإرهاب في الساحل وشمال إفريقيا، من هنا اتسم موقف الولايات المتحدة بالغموض وعدم التحيز.

لكن المحاذير لأن تتحول المنطقة إلى ساحة أكثر توترا قائمة، ولها انعكاسات خطيرة على المحيط الجيوسياسي المغاربي، خاصة باستقواء المغرب بقوى دولية من خارج القارة من أجل حسم النزاع لصالحه، وكذا لعب أدوار إقليمية تلبي المصالح الإستراتيجية للقوى الداعمة له في القارة الإفريقية من جهة ، وتقليص الدور الإقليمي الجزائري في القارة من جهة أخرى، هذا ما سينعكس على العلاقة بين البلدين (الجزائر / المغرب) في اتجاه تعميق إحتتملات النزاع على حساب العلاقات التعاونية، وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل الثاني، وبالتحديد في مطلب تنازع الدور الإقليمي¹

¹ أنظر – الدور المغربي الإستقواء بالخارج للحصول على دور إقليمي ص.147.

الفصل الثاني

التداعيات العبر - وطنية لنزاعات

الجوار الإقليمي

تمهيد:

توصلنا في الفصل الأول إلى أن مصدر النزاعات الداخلية في إفريقيا بوجه عام، وفي مالي وليبيا بشكل خاص هو ضعف الدولة في أداء وظائفها، المتمثلة في إدماج كل الكيانات الاجتماعية من خلال عملية سياسية تسمح بممارسة الشعب للسلطة عن طريق التفويض (الانتخابات)، المتناسب مع العقد الاجتماعي المتفق عليه، وكذلك العجز في أداء وظيفة التوزيع العادل للقيم المعنوية والمادية، ووظيفة التغلغل التي تعبر عن السيادة التي تميزت بها الدولة - الأمة منذ مؤتمر "واستفاليا"، فتعطيل وظيفة التغلغل تؤدي ألياً إلى تآكل سيادة الدول الفاشلة على إقليمها، ويخلق بيئة محفزة للتدخل الخارجي، وفي هذا المنحى يجادل الكاتب "فرنسيس فوكوياما" (إن المشاكل الكثيرة التي تولدها الدول الضعيفة لنفسها وللدول الأخرى، تزيد بشكل كبير احتمال أن تسعى قوى أخرى في النظام الدولي إلى التدخل في شؤونها ضد مشيئتها لحل تلك المشكلات بالقوة)¹، لأنها دولة عاجزة على تأدية مسؤوليتها الوطنية والدولية، فالعجز في تأدية الوظيفة الوطنية المتمثلة في القدرة الإستخراجية وتعبئتها لخدمة التنمية الوطنية سيؤدي إلى ضعف التنمية، والذي بدوره سيؤثر على وظيفة التوزيع العادل للثروة التي ستدار وفق المعيار الزبائني، الأمر الذي يؤدي إلى التفكك والانقسام المجتمعي المؤدي إلى العنف الداخلي، والذي سيزيد في ضعف الدولة وتفقد مزيد من سيطرتها على إقليمها فتصبح مصدرة، لأزماتها خارج حدودها، ومختربة إلى داخل حدودها في نفس الوقت، الأمر الذي سيزيد من منسوب التهديد الأمني العابر للحدود وفي الدائرة الأولى دول الجوار الإقليمي والأمن الإقليمي ككل، وفي حالة النزاع في شمال مالي والذي له علاقة مباشرة ووظيفية بالنزاع في ليبيا كما سنبينه في هذا الفصل، نجد أن الجزائر تنصدر خط المواجهة الأول لتداعيات نزاعات جوارها الإقليمي من حيث التهديدات الصلبة واللينة وتكاليف تأمين حدودها المشتركة مع دول النزاع التي كان من المفترض أن تكون أعبائها مشتركة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري الذي له تأثير داخلي وخارجي، بالإضافة إلى التهديدات التي تصيب الأمن الجماعي الإفريقي من حيث عسكرة المنطقة، وتحولها إلى بؤرة جاذبة للتدخل الخارجي وتنازع الأدوار الدولية والإقليمية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على المشهد الجيوسياسي للمحيط الإقليمي، كل هذه الأفكار سنناقشها من خلال المباحث والمطالب المهيكلة لهذا الفصل.

¹ فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007)، ص. 170.

المبحث الأول : تداعيات النزاع الليبي على دول الجوار

سنختبر في هذا المبحث فرضية علائقية الظاهرة الأمنية كما يدّعي رواد المدرسة الأمنية الجديدة وعلى رأسهم "باري بوزان"، من خلال الاستقاضة في الجانب النظري المتعلق بالمفهوم الشامل للأمن في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتركيز على المركب الأمني الإقليمي الذي له علاقة وطيدة بدراستنا، وسنحاول دراسة تداعيات انهيار النظام الليبي، المسبب لانهيار المنظومة الأمنية للجماهيرية من منظور المركب الأمني الإقليمي، وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، وعلى تعميق النزاع في مالي، وعلى المشهد الجيوسياسي للجوار الإقليمي وخاصة على المستوى الأمني، حيث استفادة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، المستقرة في المناطق الرخوة في مالي والنيجر من مخزون الأسلحة التي راكمه العقيد "معمر القذافي"، عن طريق السوق الذي سيطرت عليه الميلشيات الليبية بعد سقوط النظام، الأمر الذي أدى إلى الإخلال بميزان القوة السائد، وارتفع منسوب التهديد إلى أعلى مستوياته، على كل دول الجوار الإقليمي بشكل عام. وعلى الأمن القومي الجزائري من خلال التهديدات الصلبة ممثلة في المنصة الإرهابية الدولية AQMI المستفيدة من المناطق الرخوة في شمال مالي كحديقة خلفية، ومن مخزون السلاح الليبي، وتتعرض الجزائر أيضا إلى التهديدات اللينة عبر موجات الهجرة الغير شرعية، واختراقات مافيا المخدرات... الخ، أما تداعيات انهيار النظام الأمني في ليبيا على النزاع في شمالي مالي فشكل نقطة انعطاف لصالح الحركات الانفصالية، التي استفادت من انضمام فيلق عسكري عائد من ليبيا على أعلى مستوى من التدريب العسكري ومدجج بالأسلحة، هذا الدعم العسكري النوعي أدى إلى سيطرة الحركات الانفصالية على اغلب المدن الرئيسية لشمال مالي، وتراجع القوات الرسمية إلى مشارف العاصمة باماكو.

المطلب الأول: مدخل حول تطورات مفهوم الأمن

مفهوم الأمن: الأمن هو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، وهو من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه ذو طبيعة مركبة ومتغيرة تبعا لمصادر التهديد المختلفة و المتنوعة، فالمفهوم التقليدي للأمن الذي تتبناه المدرسة الواقعية المرتكز على أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، فبتالي فالدولة هي مصدر التهديد الأساسي الذي يستهدف تهديد سيادة الدول الأخرى، انسجاما مع المعنى "الوستفالي" للسيادة أي الحدود الجغرافية وكيان الدولة وديمومتها. ومنه نستنتج أن الخلفية المفاهيمية للأمن بالنسبة لهذه المدرسة هي التحرر من التهديد العسكري المادي الصادر من دولة أو عدة دول، ومع التطورات التي عرفت العلاقات الدولية، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أفرزت فواعل غير دولانية، لها تأثير على الساحة الدولية، تشكلت في سياق تفاعلها مصادر تهديد جديدة ذات طبيعة لاتماتلية على الأمن والسلم الدوليين، وتتمتع هذه الأخيرة بخاصية تميزها بشكل بارز كونها تهديدات عابرة للحدود بنمطها اللين والصلب، كمنظمات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي مثلا، هذا فيما يخص التهديدات الصلبة، وأخرى مصادر تهديد غير عسكرية ذات طبيعة ليّنة تهدد امن الإنسان كوحدة منطلقية، كالأزمات والأوبئة، والهجرة وتجارة البشر والمخدرات والقرصنة وتدهور النظام البيئي... الخ، لم تعد للمفهوم التقليدي القدرة التفسيرية لمفهوم التحرر الكلي من كل أنواع الخوف و التهديد، كما يعرفه المفكر السياسي "باري بوزان" وتعريفه من أكثر التعريفات تداولاً في الأدبيات الأمنية¹، كما يعني الأمن في سياق النظام الدولي قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود،² ويعود الفضل في توسيع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أفقيا وعموديا، إلى أقطاب مدرسة "كوبنهاجن" وروادها "باري بوزان"، أول ويفر Barry Buzan, Ole Waever فعلى المستوى الأفقي توسع ليشمل كل أنواع التهديد التي تمس خمس قطاعات Sectors كما يسميها "بوزان" والتي تتمحور حول الجانب العسكري، والسياسي،

¹ barry buzan, **people, states and fear :the national security problem international relation**, (brighton: harvester wheat sheaf, 1990), p. 142 .

² Barry buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", **International Affairs** (1991), pp. 432-433.

والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعمقا في الاتجاه العمودي، أي الانتقال من مستوى التحليل من النظام الدولي إلى مستوى الدولة وصولا إلى مستوى الفرد وهو مستوى مرجعي عند "بوزان" (انظر الشكل أدناه).
الشكل رقم (05):توسيع وتعميق الدّراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن

توسيع الدراسات الأمنية (القطاعات الأمنية) « Sectors »	
تعميق المستويات التحليل الدراسات الأمنية Levels	العسكري السياسي الاقتصادي الاجتماعي البيئي
	النظام الدولي
	الدولة
	الفرد

المصدر: سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، ص.110

1-التهديد العسكري: تاريخيا يحتل موقع الأولوية الأمنية للدول، ذلك أن التهديدات العسكرية تستهدف كل مكونات الدولة، لأن هذا النوع من التهديدات يضع الدولة وجها لوجه مع اختبار، أمن وسلامة أراضيها مواطنيها، وهي الوظيفة المركزية للدولة، ومبرر وجودها وبقائها، وشكل هذا المفهوم شبه إجماع نسبي في حقل العلاقات الدولية على أنه حالة يغيب فيها الخطر والتهديد، وهو الاتجاه الذي تبنته الأمم المتحدة من خلال برنامج التنمية البشرية سنة 1994.

ويتقاطع هذا التوجه مع مفهوم الأمن الإنساني والذي يعني حسب ما جاء به "أميتاف أشاريا" Amitav Acharya (الأمن الإنساني يتكون من أبعاد ثلاثة هي: التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة و المعاناة في أوقات النزاعات)¹، وبذلك انتقل مفهوم الأمن وتطور من مفهوم " أمن الدولة " إلى مفهوم " أمن الفرد" ومن مفهوم " أمن السيادة على الحدود" إلى مفهوم "الأمن المركب" الذي يعني أنه لا يمكن النظر إلى أمن الدولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى المجاورة نظرا للطبيعة العبر-حدودية للأخطار والمهددات اللينة الجديدة.

¹ادريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ص.68.

2- مقارنة الأمن المركب الإقليمي : Regional Security Complex Approach

يعتبر العالم السياسي " باري بوزان " هو أول من استخدم هذا المصطلح وأعطاه دلالة علمية فيعرفه كالتالي (يتضمن مجموعة من الدول أو الوحدات ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة وكافية، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض)¹.

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، فجاءت مساهمة " باري بوزان " لتبين لنا أن الأمن ظاهرة علائقية Relational Phenomene، أي لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، ولا يمكن من الناحية العملية أن تصون أمنك الداخلي بمعزل عن أمن المحيط الجيوستراتيجي الذي تنتمي إليه تلك الدولة، ويرجع ذلك لعدة أسباب رئيسية:

-تغير طبيعة التهديدات الأمنية حيث لم تصبح تقتصر على التهديدات التقليدية، كالحروب والاعتداءات المادية التي تأتي من الدولة (أي حالة الدولة كمصدر للتهديد)، بل أصبحت تحمل خاصية عابرة للحدود، ويزداد معدل الأخطار في حالة الحدود الرخوة المخترقة، الناتجة عن مازق العجز الوظيفي للدول الهشة التي تعاني من أزمة تغلغل في نطاقها الجغرافي، فتتضاعف تكاليف حماية الحدود المشتركة، وليس في مقدور دولة منفردة أن تتحمل أعباء ذلك نيابة عن الدول المتسببة في الأزمة.

- من جهة أخرى لا يمكن التعامل مع الأزمات الأمنية للدول المجاورة، على أنها أزمات أمنية داخلية، تدخل ضمن نطاق سيادتها، لأن طبيعة الأخطار العبر -حدودية ستلحق الأذى بدولة الجوار، فمثلا استغلال الجماعات الإرهابية العجز الدولاتي في مالي والنيجر في السيطرة على إقليمهم، كشمال مالي، في إعادة هيكلة التنظيم الإرهابي واستعادة الجاهزية، لتنفيذ اعتداءاتها ليس على مالي فحسب، فكل العالم بالنسبة للجماعات الإرهابية هدفا، والبداية بدول الجوار، فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي Aqmi المنبثقة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال Gspc التي نشأت على أرض الجزائر وكان مخطط أعمالها ينفذ في الجزائر ضد أهداف قومية وحيوية، الاستهداف لم يتغير إنما تغيرت منصة انطلاق العمليات العدائية من فوق التراب الجزائري، الى منصات خارجية فوق تراب دول جوار تعاني أزمة تغلغل عميقة، والدليل اعتداءات "تغنتورين" في 2013 التي كان منطلقها من خارج الحدود.

¹ Barry Buzan and Ole Waever , **Regions And Powers The Structure Of International Security**, (london:Cambridge Studies International Relation,2003),p.43.

3-درجة الاعتماد المتبادل:

تستند مركبات الأمن الإقليمية، مثلها مثل النظم الإقليمية على عامل مركزي حاسم هو القرب الجغرافي، لأن درجة الاعتماد المتبادل أشد كثافة داخل مركب الأمن الإقليمي، مما هي عليه بين الفاعلين من خارج الإقليم، فغالبا ما يرتبط الأمن بالقرب الجغرافي، وتكون التهديدات أكبر كلما كانت المسافات أقرب.¹

توصل دارسي الشؤون الأمنية من أمثال "بوزان" Buzan و"لاك" Lake و"مورغان" Mourgane، أن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية وتحددها في السياق الإقليمي وليس العالمي²، من هذا المنطلق فإن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول التي ترتبط مع بعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي، ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم فقد استخدم "بوزان" Buzan مصطلح "المركب الأمني الإقليمي" Regional Security Complex للدلالة على: "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعا بمعزل عن بعضها البعض"³.

¹ عبد النور بن عنتر، غرب المتوسط مركبا أمنيا مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص59.

² سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور الأمن في العلاقات الدولية، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د س ن)، ص116.

³ المكان نفسه.

المطلب الثاني : سقوط النظام الليبي وتأثيراته على أمن الجزائر

انهيار السلطة الليبية بمجرد سقوط نظام معمر القذافي كان طبيعيا ومتوقعا فنظام معمر القذافي لم يسيطر فقط على أجهزة السلطة الرئيسية، الجيش والشرطة كما يفعل الحكام ذوي النزعة السلطوية، بل عمل على تقوية الكتائب الأمنية واللجان الثورية والقبائل المستفيدة من الربيع، على حساب المؤسسات الأمنية الدستورية (الشرطة والجيش)، وبالتالي اكتسبت هذه الكيانات الغير رسمية صفة السلطة الفعلية في البلاد وهي النظام ذاته.

بعد سقوط نظام معمر القذافي، أصبحت الأجهزة الرسمية (الجيش والشرطة شبه مشلولة)، فاسحة المجال إلى ميليشيات عملت على إسقاط النظام وكانت تتلقى تمويلا بالمال والسلاح من الدول الداعمة لإسقاط النظام، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى مخزون أسلحة النظام السابق، التي قدرتها تقارير الأمم المتحدة، بأن المقاتلين الليبيين كانوا يملكون لحظة إسقاط النظام ما بين 250.000 و 700.000 قطعة سلاح معظمها ذو طبيعة هجومية،¹ رغم أن انتقال الأسلحة خارج أطر الدول في غرب إفريقيا، قد عرف تطور ملفت منذ التسعينات من القرن الماضي، فحسب تقارير الأمم المتحدة فإن 8 ملايين² قطعة سلاح خفيفة تنتقل بحرية بين جماعات لا تملك صفة شرعية استعمال السلاح، وخارج الأطر الأمنية للحكومات. رغم دعوة الجزائر المجتمع الغربي والنااتو باستبعاد التدخل العسكري في ليبيا لما يفرزه من تداعيات خطيرة على الساحة تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي، ويصب في صالح التنظيمات الإرهابية، ويؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري، فبعد تدخل النااتو وسقوط نظام معمر القذافي في فيفري 2011، أصبحت تقارير صحفية واستخباراتية تتحدث عن مصير مخزون السلاح المعتبر للجيش الليبي، الذي أصبح خارج السيطرة، وأصبح الحصول على الأسلحة سهل وفي متناول الجماعات الإرهابية وكذا زعماء الجريمة المنظمة الناشطة في الفضاء الساحلي المخترق، ففي 12 جوان 2011 استطاعت قوات أمنية نيجيرية استرجاع سيارة رباعية الدفع تحمل 640 كلف من المتفجرات و 435 لغم (قنابل متفجرة)، 90.000,00 (تسعين ألف) دولار أمريكي كانت موجهة إلى التنظيم الإرهابي القاعدة AQMI³ في شمال مالي، وتجلت مصداقية المقاربة الجزائرية، وكانت الاستجابة سريعة حيث نشرت قيادة الجيش الجزائري

¹ حجال، مرجع سابق، ص.125.

² Zeine Moulaye, **La Problématique De La Criminalité Transnationale Et Le Contrôle Démocratique**, (bamako :Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014),p.7.

³ Salim chena, Antonin Tisseron, **op.cit**,pp.71-84.

6000 جندي لتأمين الحدود مع الليبية، ووضع ترتيبات عسكرية، وتسخير طائرات استطلاع عسكرية،¹ ضببطت قوات حراسة الحدود بمركز المراقبة الحدودي 'دبداب' في أوت 2011، 200 قطعة سلاح نوع رشاش -Mitrailleurs-، وصناديق للذخيرة، كذلك تم العثور على مخزون معتبر من الصواريخ المحمولة - Missiles Portable (Sam 7) - مدفونة تحت الرمل بناحية عين أميناس في فيفري 2012،² وبقت التهديدات العبر -حدودية تحق بالجزائر، رغم الاحتياطات الأمنية المتخذة، حتى جاء اعتداء "تيقنتورين" كتطبيق عملي لمقاربة الأمن الإقليمي، يوم 16 جانفي 2013 قامت جماعة إرهابية تحمل اسم "جماعة المرابطون"، وهي جناح تابع للقاعدة -AQMI-، بقيادة "مختار بلمختار"، باختراق الحدود الليبية الجزائرية، والهجوم على المركب الغازي "تيقنتورين"، والذي يقدر إنتاجه 10% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي، ومدا خيل يومية تقدر ب 5 ملايين دولار أمريكي،³ وخلف هذا الاعتداء مقتل جزائري واحد و 37 أجنبيا.

شكل هذا الهجوم نقطة تحول في التهديدات العابرة للحدود، ويتأكد خطورة هشاشة الدولة في المحيط الجغرافي التي تمنح للإرهابيين منصة انطلاق وبيئة منفلة من الرقابة الأمنية تسمح لهم بإعداد جهوزيتهم بكل اريحية، وأكد هذا الهجوم مصداقية مقاربة المركبات الأمنية التي تقوم على مسلمة انه لا يمكن بناء امن قومي بمعزل عن ديناميات المحيط الجغرافي، وان انهيار الأمن الجوازي سيعبر الحدود ويلحق خسائر مماثلة للدولة المجاورة .

هذا الحدث الذي دفع الجزائر إلى اتخاذ إجراءات أمنية احتياطية سريعة، فقامت الجزائر فوراً بعد أحداث عين اميناس "تقنتورين" بغلق الحدود مع ليبيا ومالي، والتركيز بشكل خاص على الحدود الليبية حيث تم نشر 100.000 جندي على الحدود الليبية، وهو على الأقل ضعف العدد المنتشر سابقاً، وتم استحداث منطقة عسكرية سابعة جديدة من طرف وزارة الدفاع الوطني، (اقتطاع جزء من المنطقة الرابعة والسادسة)، على طول الحدود عالية المخاطر مع ليبيا في الجنوب الشرقي، وفي أعقاب سيطرة مقاتلي الدولة الإسلامية على مدينة سرت الليبية في فيفري 2015، تعهد الجيش الجزائري على تدمير أي عربة

¹ Djalili Lounasse , « La Strategie Algérienne Face A Aqmi », Institut Français Des Relation International IFRI, **Revue Politique Etrangère** , (Mars 2013), pp.147-149.

² Afp, « Algérie : 43 Missile Enfouis Découverts », **Journal Le Figaro**, 20février2012, disponible sur : [http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2012/02/20/97001-20120220FILWWW00356-algerie-43-missiles-enfouis-decouverts.php,\(06juin2019\).](http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2012/02/20/97001-20120220FILWWW00356-algerie-43-missiles-enfouis-decouverts.php,(06juin2019).)

³ International Crisis Group(ICG), **L'Algérie et ses Voisins**, Rapport N°164,october2015,pp.5-7.

مجهولة الهوية تتقدم من الجانب الليبي، ومنح القائد العسكري للمنطقة السابعة الجديدة صلاحيات واسعة وموارد كبيرة لصد التهديدات الأمنية العبر -حدودية.

وتواصلت التهديدات الأمنية الصلبة على الجزائر من ليبيا، حيث تمكنت مفرزة للجيش الشعبي الوطني في ولاية الوادي شهر مارس 2016 من استرجاع (06) منظومات صواريخ من نوع "ستينغر" مضادة للطيران، و(20) مسدس رشاش من نوع كلاشينكوف، و(03) قاذفات صواريخ RPG-7، وبندقيتين (02) رشاشتين RPK، وبندقيتين (02) قناصتين، ومسدسين (02) آليين، و16 قذيفة خاصة بالقذف الصاروخي RPG-7، وأربعة قنابل يدوية، وحزامين (2) ناسفين، و(383) طلقة من مختلف العيارات، و(97) مخزن ذخيرة ومركبة رباعية الدفع، ونظارتين (02) ميدان، وجهازي (2) تحديد المواقع وهواتف وأغراض أخرى¹.

وفي نفس المدينة الوادي وهي مدينة قريبة من الحدود الليبية، تم اكتشاف مخبأ ثاني في 15 أبريل 2016 من طرف أفراد الشعبي الوطني وتحت إشراف قائد القطاع العملياتي لمدينة الوادي وباستعمال وسائل الكشف والتحري، تم العثور على كمية ضخمة من الأسلحة تتكون من (177) قطعة سلاح حربي وكمية كبيرة من الذخيرة، و(21) وسيلة اتصال تتمثل في ما يلي:

- (03) قذائف "هاون" عيار 60 و 82 ميليمتر، و(06) بنادق رشاشة نوع FM.
- رشاشين (02) واحد عيار 12.7 ميليمتر، والآخر 14.5 ميليمتر.
- (04) قواذف صواريخ من نوع RPG-7.
- (108) مسدس رشاش من نوع كلاشينكوف، و(04) بنادق بمنظار.
- الذخيرة الخاصة بأسلحة الهاون 95 قذيفة.
- (136) صاروخ من نوع RPG-7 مع 63 حشوة دافعة.
- 35014 طلقة رصاص من مختلف العيارات، 54 قنبلة يدوية دفاعية وهجومية.
- (06) لغم مضاد للدبابات، (10) أسرطة ذخيرة، 262 مخزن ذخيرة².

¹ فرحاتي، أوشريف، مرجع سابق، ص ص. 212-213.

² المكان نفسه.

المطلب الثالث : سقوط النظام الليبي وتأثيراته على النزاع في مالي

اعتمادا من نظرية المركب الأمني الإقليمي لـ "باري بوزان"، سوف نتتبع الأبعاد المتأثرة لجمهورية مالي بسبب انهيار النظام الأمني الليبي، انطلاقا من فرضية أن جمهورية مالي سيكون منسوب التأثير مرتفع قياسا مع باقي دول الجوار التي تدخل في المركب الأمني الإقليمي محل الدراسة، لأنها تعاني ابتداء من هشاشة أمنية واضحة نتيجة العجز الدولتي في تأمين الحدود، التي أصبحت رخوة وسهلة الاختراق، سنسعى لفحص مدى تضرر جمهورية مالي في الجوانب الأمنية والجيوسياسية والاجتماعية بسبب انهيار النظام الليبي.

*الجانب الأمني:

من أبرز المتغيرات التي كان لها تأثير كبير في قلب الموازين في النزاع لصالح الحركات الانفصالية في شمال مالي، هو عودة آلاف المجندين الطوارق من ليبيا مدججين بالأسلحة الخفيفة والثقيلة والمتطورة، الذين كانوا ينشطون ضمن فيلق اللواء الإسلامي لمعمر القذافي وبعض الميليشيات الأخرى، والأهم من ذلك إن قيادة أركان الحركة الوطنية لتحرير MNLA التي تولت العملية العسكرية الكبرى في جانفي 2012، ودفعت القوات العسكرية والأمنية للحكومة المالية على التراجع القهقري إلى محاور الدفاع عن العاصمة في جنوب البلاد، هي من فرقة النخبة لمقاتلي الفيلق الإسلامي الذي أسسه معمر القذافي الذي خاض به حروب ضد التشاد، على رأسهم "ابراهيم باهنگا Ibrahim Bahinga" الذي دخل من ليبيا بعد أحداث 2011 بعد قضاء حوالي ثلاث سنوات في ليبيا من بداية 2009، كذلك الأمر بالنسبة إلى معاونه "محمد أغن جيم Mohamed Agh Najim" وهو عقيد سابق في الجيش الليبي، غادر ليبيا باتجاه شمال مالي وبالضبط الى منطقة "زكاك" بكيدال، برفقة 400 مقاتل مدربين ومحملين بأسلحة نوعية (صواريخ أرض أرض BM21, BTR60) هؤلاء هم النواة الأولى التي أسست " الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA"¹،

لم تستغرق السيطرة الكلية على المدن الرئيسية في شمال مالي (كيدال، غاو، تومبوكتو..) أكثر من أربعة أشهر، وتم إعلان استقلال إقليم "الأزواد" في 6 أفريل 2012 من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA من جانب واحد، وذهبت أبعد من ذلك حيث طلبت من المجتمع الدولي الاعتراف بها،

¹ Salim Chena, Antonin, Op.Cit, p74

*الجانب السياسي :

نصف قرن من الهجرة وخاصة إلى بلدان مثل الجزائر وليبيا، لا بد أن تكون لها تأثير على تطور الوعي السياسي لدى الطوارق، وكافية لتعميق إحساسهم بهويتهم، فالمهجر بالنسبة لطوارق مالي الذي كان بسبب الإضطهادات التي تعرضوا لها بعد الاستقلال مباشرة (1963) من طرف الحكومة ذات الأغلبية "البامبارية-جنوب مالي-"، ذات التوجه الاشتراكي الذي أصطدم مع الطبيعة التحررية لنمط المعيشة الطارقية التي تعتمد على التحرك والتنقل الحر بحثا عن المراعي والتسويق، المحرك الثاني للهجرة ويتعلق بموجات الجفاف التي اجتاحت مالي في العقد السابع والثامن من القرن الماضي، والتي أحدثت أزمة غذائية حادة، إلا أن المهجر وفر لهم تربص سياسي طويل المدى، سمح بانتقال سقف المطالب لدى المهاجرين الطوارق من مستوى المطالبة بالمساواة والمواطنة إلى مستوى الانفصال والاستقلال بكيان سياسي يمثلهم، يتطابق حيزهم الجغرافي (شمال مالي)، مع حيزهم الثقافي والهوياتي (الإثنية الطارقية والعربية)، ويتطلعون لبناء الدولة الأمة التي تمثلهم، رغم أن هذا المطلب كان محل عرض المستعمر الفرنسي في الحقبة التي كانت الجزائر تخوض معركة التحرير وكان موقف الطوارق الرفض لإدراكهم لمغزى الاقتراح الهادف لضرب المخزون الإستراتيجي للجزائر "الصحراء" المحرك والمغذي للثورة ومصدر بناء الدولة مستقبلا. وهذا موقف يحسب لأعيان ونخب الطوارق في تلك المرحلة.

ويمكننا تلمس هذا الوعي أيضا من خلال تدخلات عدة ممثلين عن MNLA عبر القنوات الأوروبية مثل France 24 و Tv5 monde يرافعون لصالح عدالة القضية الأزوادية، ويطلبون بالاعتراف الدولي، ويتصلون من أي علاقة بهم مع الجماعات الإرهابية الكلاسيكية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI وحتى جماعة "أنصار الدين" الفصيل الذي له علاقة قديمة بالمدار النضالي للطوارق، واعتبرتهم MNLA كأعداء، وكذلك تفنيدهم لمواصلة الزحف نحو العاصمة والجنوب، بل أكدوا أنهم لا يتجاوزون المجال الجغرافي للأزواد المحتل من طرف الجمهورية المالية حسب زعمهم¹.

مؤشر آخر يدل على نضج الوعي السياسي لدى العائدون من ليبيا، هو أن كل الكيانات الأزوادية المكونة لتنسيقية الحركات الأزوادية CMA التي تولت المفاوضات مع الحكومة المالية في إطار مسار الجزائر (2014-2015) انبثقت من MNLA، وإن قيادات CMA أغلبهم من العائدون من ليبيا، وهي

¹ Moussa Ag Assarid, Porte Parole De MNLA En France , « le MNLA Proclame L Independance de l Azawad »,Publiée sur :www.tv5 monde.com.

نفسها القيادات التي وقعت كل الوثائق السياسية المرجعية مع الحكومة المالية خلال مسار الوساطة الجزائرية بداية بورقة الطريق 24 جويلية 2014 بالجزائر، وانتهاء باتفاق السلم والمصالحة الوطنية في 20 جوان 2015 بالعاصمة المالية " باماكو - .

*الجانب الإقتصادي:

كان لتدهور الوضع الاجتماعي في مالي حصته بسبب انهيار النظام الليبي الذي زاد في تعميق الأزمة في شمال مالي، من المعروف أن الاقتصاد الليبي مبني على العمالة الخارجية لما توفره الجماهيرية الليبية من فرص عمل كبيرة تتناسب مع وضعها الاقتصادي المريح بسبب العائدات البترولية، في هذا الاتجاه تشير بعض الإحصائيات إلى أن من بين 7 ملايين عمالة مستقرة ومقيمة بصفة دائمة على تراب الجماهيرية الليبية، يوجد 2 مليون منهم مهاجرين من الصحراء الكبرى لإفريقيا يعملون في ليبيا، ويرسلون الأموال التي يتقاضونها إلى أهاليهم في إفريقيا، خسروا هؤلاء العمال وظائفهم في ليبيا بفعل الحرب، وفقدت عائلاتهم مصدر عيش، وبالتالي سيتخرجون إلى خط الفقر.. وتشير إحصائيات 212331¹ مهاجر من إفريقيا الغربية من بينهم مائتين فروا من الحرب في ليبيا وفقدوا مصدر عيشهم، خسرت هذه المنطقة مليار أمريكي ككتلة نقدية كانت ترسل قبل النزاع أي في 2010 .

*البعد الجيوسياسي:

فشل الدولة وانهيارها سيولد تحديات جيوسياسية يمكن حصرها في تحديين رئيسيين ان الدولة تعجز عن أداء التزاماتها الوطنية والدولية².

إذا كانت أهم ميزة تتميز بها الدولة هي احتكار العنف الشرعي، حسب تعريف " ماكس فيبر"، فإذا عجزت الدولة عن تأدية هذه الوظيفة، ستتولاها نيابة عنها جماعات غير نظامية تملك القوة كالمنظمات الإرهابية، والمليشيات المسلحة ...، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الوظائف الأخرى للدولة المتعلقة بالتنمية والصحة... الخ هذا على المستوى الوطني، أما على مستوى المسؤولية الدولية فعجز الدولة في أداء وظيفة التغلغل والتحكم في حدودها الإقليمية سيؤدي إلى تصدير الأزمات الداخلية إلى خارج حدودها ، وتتحول الأقاليم المفقودة إلى مناطق رخوة يسهل اختراقها والسيطرة عليها من طرف القوى الغير نظامية

¹ Major Bakary Kone, L Impacte De L Effondrement De La Lybie Sur Le Mali, Collège Des Force Canadiennes (Canada : Ministère De La Défense Canadienne, 2020), p.17.

² Pascal Boniface, la Geopolitique les Relations Internationales, Troisième tirage, (Fance : Eyrolles, 2012), p.59.

، وتصبح منصة لانطلاق لأعمالها الإجرامية خارج الحدود، هذا التحليل يفسر انعكاسات أزمة انهيار النظام في ليبيا على المشهد الجيوسياسي لدول الجوار.

إن مخزون السلاح الذي راكمه معمر القذافي بشكل يتناسب مع طموحاته السياسية الإقليمية، تحول بعد انهيار نظامه إلى ارث تتقاسمه قوى غير نظامية، من بينهم طوارق شمال مالي العائدون من ليبيا، حيث تشير بعض التقارير أن عددهم 4000¹ من بينهم أقلية نيجيرية فقط، لكن الباقي من شمال مالي، وتتحدث نفس المصادر أنهم مجهزين بأسلحة ثقيلة وخفيفة منها الألغام المضادة للمركبات "PRB m3"²، وقافلات قوات مدرعة بالإضافة إلى سيارات رباعية الدفع 4*4، قاذفة الصواريخ من نوع "كاتيوشا"، وصواريخ "أرض - جو -"، بالإضافة إلى آلات أشغال عمومية لفتح الطرقات Bulldozers، وتتكلم مصادر أخرى عن أنهم نقلوا معهم طائرات "هيلكوبتر" مفككة.³

من بين المتغيرات الأساسية التي لها علاقة بانهيار النظام الليبي وتغيير المشهد الجيوسياسي في شمال مالي، هي استفادة الجماعات الإرهابية المتجذرة أصلاً في شمال مالي من سوق الأسلحة الليبية الحرة بشكل كبير، ليتناسب حجم التسلح مع التطور التنظيمي الذي انتقل من تنظيم محلي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) في 2004، إلى تنظيم دولي وهو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI وهو فرع من تنظيم القاعدة المطاردة دولياً، على المستوى المالي - عائدات الاختطافات للسياح الأجانب - ، على مستوى التجنيد استفادة الجماعات الإرهابية من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري الذي خلفه فقدان العائدون من ليبيا لوظائفهم، وذلك بإدارة حالة الإحباط والعوز والبأس اعتماداً على الأريحية المالية للتنظيم، وتحويلهم إلى منتج بشري جاهز للتجنيد والتنفيذ، كل هذه الأبعاد ساهمت في تشكيل فضاء جيوسياسي جديد في المنطقة بصفة عامة ومالي بصفة خاصة، حيث ساهمت هذه الجماعات في الهجوم الثنائي مع الحركات الانفصالية في جانفي 2012 على قوات الجيش المالي، ثم تطور سلوك الجماعات الإرهابية بسبب فائض القوة المكتسب الذي أشرنا إليه سابقاً، وتجراً على محاصرة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA، وخاصة بعد إعلان هذه الأخيرة استقلال الأزواد في 6 أفريل 2012 من جانب واحد، وفعلها استطاعت هذه الجماعات أن تجبر MNLA على التراجع وخسارة مواقع إستراتيجية، الأمر الذي

¹ Ministère De La Défense, **Les Rebellions Touarègues Au Sahel** , (la France : les cahiers de retext, janvier 2013),p.75.

² Conflict Armament Research, **Enquete sur les Transferts d'Armes Transfrontaliers dans le Sahel**, (Londres: Conflict Armament Research, Novembre 2016), p.18

³ Ministère De La Défense, **op.cit** ,p.81.

عجل بالتدخل الدولي من خلال العملية العسكرية الفرنسية " سارفال " في 16 جانفي 2013، لإضعاف القدرات المتنامية للجماعات الإرهابية.

خلاصة هذا الموضوع هو أن تأثير انهيار النظام الليبي على النزاع في شمال مالي كان عميقا، لأنه جاء في وقت كانت مالي تعيش هشاشة سياسية وأمنية واجتماعية، زادت الأزمة الليبية تفككا، وكأن البيئة السياسية الاجتماعية في مالي كانت تعيش الحلقة الأخيرة من كمون الأزمة، واحتقان بلغ إلى مستوى ما قبل الانفجار، فكان انهيار النظام في ليبيا وارتداداته، بمثابة الطلقة الأخيرة للانفجار الكبير، والانهيار الشبه الكامل لمؤسسات الجمهورية في مالي، وعليه يمكننا القول أن تداعيات انهيار النظام الليبي على شمال مالي، أدى إلى الإخلال بعلاقات القوة التي تحكم الحركات المسلحة والحكومة منذ بدايات المواجهات بينهم من 1963 مرورا باتفاقات الجزائر 1991 و2006، حيث كانت الحكومة تسيّر ملف الشمال وفق إستراتيجية المركز والمحيط، بالرغم أنه جرى الاعتراف بشمال مالي كخصوصية ثقافية ومناطقية، والإقرار بمنحها حق التسيير اللامركزي لمواردها منذ المصادقة على الميثاق الوطني سنة 1992، والذي جاء كنتيجة لاتفاق تمنراست 1991، إلا أن الحكومة كانت تستغل اختلافات الحركات الأزوادية وخاصة بين الحركات المنحدرة من قبائل الإفوغاس، والمنحدرة من قبائل "الإمغاد" ، والتي تعرف تنافسا تاريخيا حول زعامة وتمثيل الطوارق في الأقاليم الشمالية لجمهورية مالي، وعملت الحكومة على استمالة الحركات المحسوبة على "الإمغاد" لإضعاف الصف الأزوادي، هذا ما مكّن الحكومة من إدارة ملف أزمة شمال مالي بإستراتيجية المركز والمحيط طوال كل هذه الفترة، إلا أن انفجار الأزمة الأخيرة في 2012 أدى إلى فك الارتباط بعلاقة المركز بالمحيط، لأن ميزان القوة أتعج إلى صالح الحركات المسلحة بعد الدعم العسكري البشري واللوجستي الذي استفادت منه بعد سقوط النظام الليبي، المتمثل في الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وقوات النخبة من الطوارق العائدون من ليبيا الذين خبروا حروبا أكسبتهم خبرة قتالية صلبة، بالإضافة إلى معطى جيوسياسي جديد يضاف إلى ميزان قوة الحركات الأزوادية المسلحة ، وهو مشاركة القوى الإرهابية المتواجدة في شمال مالي منذ 2003، وبصفة تنظيم إرهابي دولي في 2007 المتمثلة في AQMI، في الهجوم على مواقع الجيش والقوات الأمنية للحكومة المالية في شمال مالي، هذه التقاطعات الضمنية الميدانية كانت لصالح الحركات المسلحة الأزوادية، وهذا ما يفسر سرعة سيطرة الحركات المسلحة على 2/3 من مساحة مالي، أي كل الأقاليم الرئيسية في شمال مالي .

المبحث الثاني: الأمن القومي الجزائري خط المواجهة الأول .

بحكم الجوار الجغرافي، وجدت الجزائر نفسها وجها لوجه أمام حزام أزماتي ملتهب مصدره بصفة أساسية النزاعين الليبي وشمال مالي، اللذان يشاركونها حدود برية على التوالي 982 كلم مع ليبيا، 1376 كلم مع جمهورية مالي،¹ وفقا لمقاربة الأمن الإقليمي فإن الدولة القومية تتأثر إيجابا أو سلبا بما يجري، في محيطها الإقليمي، حتى وإن كانت تستطيع الدولة التحكم في مستوى مقبول من أمنها الداخلي، لكنها لا تستطيع صون أمنها الخارجي لأنه يفترض أن تتقاسم كل الدول المعنية مهمة حماية الحدود المشتركة بينها وفق قاعدة الاعتماد المتبادل، فأى عجز وظيفي لدول ما، سيتحول آليا إلى عبأ وتكاليف إضافية للدولة الشريكة، ونظرا لعدم قدرة الدولة الواحدة لتعويض قدرات الدول أو الدولة العاجزة، سيبقى العجز قائما وستصبح الحدود رخوة وقابلة للاختراق، والنتيجة ستسهل عملية انتقال الاضطرابات والأزمات الأمنية الموجودة في الجوار الجغرافي إلى داخل الدولة المستقرة لتحدث اضطراب في أمنها الداخلي، لأن خاصية هذه التهديدات الجديدة أنها عابرة للحدود.

في هذا الاتجاه سنتناول في هذا المبحث التهديدات الصلبة واللينة التي تتعرض لها الجزائر، من المفيد أن نعطي دلالة لوصف أن الجزائر تأتي في الصف الأول لمواجهة التهديدات العابرة لحدود نزاعات دول الجوار الإقليمي، إن التنظيم الإرهابي " الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC " الذي كان ينفذ جرائمه داخل الجزائر، وبعد أن تلقى ضربات موجعة أدت إلى تفكيكه وفقدان القدرة على إعادة جمع أركانه في 2003، وجد ملاذا آمنا في المناطق الرخوة التي أنتجت النزاعات الداخلية، في شمال مالي والنيجر وليبيا لاحقا، وبذلك أصبحت العملية ما هي إلا تغيير منصة تنفيذ العمليات الإجرامية على الجزائر، كانت منصة الانطلاق داخلية ثم أصبحت خارجية فقط، بل ازدادت خطورة بعد انضمام GSPC إلى تنظيم القاعدة الدولي في 2007 ، وأصبح يعرف بـ " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI"، وأصبح يصرف فائض القوة الذي يجنيه من دعم التنظيم المركزي " القاعدة" وعائدات المخدرات ، في تنفيذ عمليات إرهابية داخل الجزائر وبأنماط عملياتية تحمل بصمة القاعدة، بالإضافة إلى تهديدات لينة متمثلة في الهجرة الغير شرعية وما تحمله من مخاطر، كذلك سوق المخدرات وتأثيراته الجسيمة على الأمن القومي الجزائري ، كل هذه المواضيع سنهيكلها عبر مطالب المبحث.

¹ فرحاتي، أوشريف، مرجع سابق، ص. 208.

المطلب الأول: التهديدات الصلبة العبر- وطنية

1- إعادة تهيكّل القوى الإرهابية والإجرامية

وَقَرَّ تقلص وظيفة تغلغل السلطات الرسمية، في كل من مالي والنيجر، الفرصة للقوى الإرهابية والإجرامية لشغل الفضاء وإعادة ترتيب هياكلها واستجماع قواها، لإعادة إدارة نشاطها الإجرامي العبر وطني من فضاءات محررة من الرقابة الحكومية، وكان لهذا النشاط انعكاس مباشر واستراتيجي على الجزائر، فضلا عن الطبيعة الانتقالية العبر حدودية للنشاط الإرهابي المدعومة بالانكشاف الأمني الناتج عن الفشل الدولتي.

ولعل فرار الجماعات الإرهابية من الحصار الذي فرضته عليهم القوات الأمنية الجزائرية في 2003، والانتقال إلى صحاري شمال مالي وما تعبر عنه هذه الوضعية من ضعف وتفكك لهذه الجماعات، ثم تحولت في فترة وجيزة 2007 إلى قوة إرهابية ذات بعد عالمي وتنفذ عملياتها الإجرامية في نطاق قاري، هو دليل عملي واضح يبين المكاسب التي تجنيها الجماعات الإرهابية من المناطق الآمنة التي توفرها ظاهرة الفشل الدولتي، على المستوى التنظيمي (إعادة البناء والهيكلة) وعلى المستوى اللوجستي (عائدات التنسيق مع قوى الجريمة المنظمة).

سنتدارس الجماعة السلفية للدعوة والقتال كنموذج على مستوى الارتباطات والتطورات والتداعيات على الأمن القومي للجزائر، فقيادة أركان الجماعة في الساحل المتاخم للحدود الجزائرية، لها ارتباط عضوي وهيكلي بالقيادات الإرهابية التقليدية المتمركزة في الجزائر، والتي تسعى لفك الحصار على كتائبها المحاصرة في الجبال الشمالية للجزائر،¹ عن طريق استحداث خطوط إمداد مادية وبشرية، الأمر الثاني الذي رفع مستوى التهديد هو انضمام هذا التنظيم الإرهابي بالقاعدة سنة 2007 والذي وتحول إلى ما بات يعرف بـ " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وكونه فرعا من تنظيم القاعدة الطريفة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب التي حملت المجتمع الدولي مسؤولية مكافحة الإرهاب ومطاردة فلوله، الأمر الذي جعل من الساحل الإفريقي ساحة حرب فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر² بسبب انفتاحها عليه جغرافيا، وحولت الجوار الجغرافي للجزائر إلى محور استقطاب لفواعل دولية تقليدية وصاعدة من خارج المنطقة.

¹ djalil lounasse, op.cit, p.151.

² لخضاري، مرجع سابق، ص.88.

2- من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تعرف الإرهابيون الذين كانوا ينشطون في إطار "الجماعة الإسلامية المسلحة"، المنشئة بالجزائر سنة 1992، على صحراء أزواد في شمال مالي منذ 1994 من خلال تنقلاتهم إلى النيجر من أجل شراء السلاح والدواء والعودة إلى الجزائر لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية، لكنهم لم يستقروا فيها إلا بعد تشكل التنظيم الإرهابي الجديد على أنقاض تنظيم GIA، والمسمى " الجماعة السلفية للدعوة والقتال " سنة 1998، بزعامة الجزائري مختار بالمختار والمعروف بلقبه "بلعور"، وبعد مطاردة عنيفة من طرف الجيش الجزائري بالطائرات والمروحيات سنة 2000، هرب الإرهابيون إلى صحراء "أزواد" كلاجئين وفارين من الملاحقة الأمنية الجزائرية، لكن يبدو أن استقرارهم هناك، والتعرف على جغرافيا شمال مالي و التركيبة البشرية وهشاشة الرقابة الأمنية، واختبار ضعف التغلغل السلطوي للحكومة المالية، أنضج فكرة تكوين ملاذا آمن في شمال مالي كقاعدة انطلاق لتجديد النشاط الإرهابي على أرض الجزائر، ولعل عودة زعيم GSPC، المختار بالمختار إلى الجزائر سنة 2002 لحضور اجتماعات الهيئات القيادية للتنظيم، كان المحطة التي حولت بوصلة التنظيم الإرهابي إلى الانتقال والاستقرار في صحراء أزواد وفعلا تم ذلك سنة 2004، بعدما تلقى التنظيم ضربات موجعة في مفاصله، وحوصرت معاقله بالجزائر، واستطاعت القوات الأمنية المشتركة في الجزائر أن تحد من تحركاته ومناوراته وأصبحت إستراتيجية التنظيم مكشوفة لدى الجيش الجزائري والقوات الأمنية المشتركة.

ففي النصف الأخير من عام 2004 قرر هذا الإطار الإرهابي العودة ثانية إلى صحراء "أزواد" في شمال مالي، لاعتمادها قاعدة خلفية لإعادة تنظيم هياكلها، مستفيدة من ضعف تغلغل الحكومة المالية في شمال مالي، والغياب التام للرقابة الأمنية، وحالة الإحباط والتفكك المجتمعي الذي يعيشه إقليم "أزواد" نتيجة فشل سياسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في مالي، وكانت واحدة من المواضيع الأساسية لمخرجات التسويات المنجزة بين الحكومة والفصائل الأزوادية منذ مطلع التسعينات (منذ اتفاق تمنراست 1991)، هذا الفراغ السلطوي وتفكك العقد الاجتماعي بين الشمال والحكومة المركزية، استغلته المنظمات الإجرامية بصفة عامة والتنظيم الإرهابي ذو المنبت الجزائري GSPC، وهذا ما صرح به مسئول الإعلام في الجماعة "ولد الخليل المكي"¹ (إن قدوم عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى صحراء "أزواد" شمال مالي جاء بعد دراسة وتقييم لما آل إليه الحال

¹ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص. 34-38.

في الجزائر، فحاول عناصر التنظيم بهذه الخطوة فك الطوق وإعطاء متنفس للعناصر - الإرهابية - في الجزائر عبر توسع جديد وانتشار على رقعة أكبر، وتوفير ملاذ آمن يستطيعون من خلاله توفير قاعدة لهم¹.

بعد استقرار التنظيم الإرهابي في شمال مالي في 2004 اعتمد إستراتيجية ذات بعدين ، الأول محلي (أي داخل محيط شمال مالي)، والثاني عبر -حدودي وخاصة موريتانيا الجارة الشمالية لمالي، والتي سيكون لها انعكاسات كبيرة على الاستقرار الأمني في المنطقة.

-على المستوى المحلي : اختراق المجتمع الأزوادي عبر المصاهرة.

-على المستوى العبر -حدودي: الانتشار الأفقي للنشاط الإرهابي.

الانتشار الأفقي يتمثل في التغلغل داخل النسيج الاجتماعي المحلي في شمال مالي والانتقال إلى الدول المجاورة التي تعرف نقص الرقابة الحكومية، وتعمل الجماعات الإجرامية على إدارة حالة الإحباط التي يعيشها سكان هذه الأقاليم، نتيجة عجز حكوماتها عن التغلغل فيها وإدماجها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فالجماعات الإرهابية تستغل كل الفراغات التي تتركها الحكومات الرسمية لإدارتها لمصلحتها، تملأ فراغ الفقر بالمساعدات المادية (مواد غذائية، أدوية ومعدات طبية)، الفراغ السياسي بالتعبئة الفكرية والإيديولوجية وخلق انتماء آخر يحقق لهؤلاء المحرومين إشباع لحاجات التقدير والاحترام والحاجة للانتماء....الخ.

-الانتشار الرأسي : وهي الانتماء إلى هيكل عالمي يعوّض لهذا التنظيم الإرهابي ما خسرته في الجزائر عسكريا (التحكم العملياتي للجيش الجزائري في مواجهة ديناميات الحركة الإرهابية)، وسياسيا النزيف البشري الذي تعرض له التنظيم، لأعضائه بفعل المصالحة الوطنية .

¹المكان نفسه .

2-1. التمدد داخل موريتانيا:

بعد استقرار التنظيم الإرهابي في أقل من سنة، أي في منتصف 2005، نفذ GSPC هجوما على ثكنة للجيش الموريتاني في بلدة "لمغيطي" بولاية تيرس زمور شمال البلاد وهو أول هجوم إرهابي خارج الجزائر لـ GSPC، وقد قتل في هذا الهجوم 17 عسكريا موريتانيا، بينهم قائد الثكنة وهو ضابط برتبة نقيب ، كما استولوا على سيارات عسكرية وذخائر ومعدات، وقد اصطحب زعيم التنظيم معه في الهجوم عناصر من جنسيات موريتانية من بينهم الحاج ولد عبد القادر المكنى "أبو يونس الموريتاني" وكانوا ينادونه بـ "يوسف الأفغاني" نسبة لنشاطه في أفغانستان، ويذكرنا هذا العنصر لدوره المستقبلي في التنظيم ، كونه أول قناة اتصال بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI لم يكتفي التنظيم بتنفيذ عمليات إجرامية على الأراضي الموريتانية انطلاقا من شمال مالي، بل لجأ إلى تأسيس نواة للتنظيم في موريتانيا تحت اسم "أنصار الدين المرابطين في بلاد الشنقيط" لتجنيد الموريتانيين وتضطلع بعمليات التمويل والقتل دون اللجوء إلى المركز (شمال مالي)، وفعلًا فقد نفذ تنظيم "أنصار الدين المرابطين في بلاد الشنقيط"، عمليتين نوعيتين بعد تأسيسها، تمثلت في التعرض لناقلات الأموال العمومية الموريتانية واستولوا على 56 مليون أوقية موريتانية (ما قيمة آنذاك حوالي 300 ألف دولار أمريكي)، أما العملية الثانية فكانت تنفيذ هجوم على السفارة الإسرائيلية في نواكشوط مطلع شهر فيفري من عام 2008¹.

2-2. التمدد داخل نيجيريا:

في إطار سياسته التمددية في محيط مالي، عمد زعيم التنظيم الإرهابي مختار بالمختار إلى ربط الاتصال مع جماعة "طالبان نيجيريا" التي تحولَ أسماها لاحقا إلى جماعة أهل السنة والتوحيد والجهاد وعرفت إعلاميا باسم "بوكو حرام"، فأوفد إليها بعض النيجيريين المنظمين إلى التنظيم الإرهابي سافا وتدريبوا في معسكراته ومن أبرزهم المسمى "خالد برناوي" (نسبة إلى ولاية برونو في شمال شرق نيجيريا) وهو المسؤول عن اختطاف وقتل الرهينتين البريطاني "كريستوفما كمانوس"، والإيطالي "فرانكولامولينار" اللذين اختطفا في 15 مايو عام 2011 واحتجزا في مدينة "سكونو" شمال نيجيريا قرب الحدود مع النيجر، وقد تولى زعيم التنظيم الإرهابي المفاوضات بشأن تقرير مصير الرهينتين، وكان عل وشك إتمام اتفاق يقضي بإطلاق سراحهما مقابل فدية مالية قدرت بخمسة ملايين يورو، وتحرير بعض السجناء

¹ المرجع نفسه، ص ص. 45-49.

المحتجزين من أفراد التنظيم الإرهابي، وفعلا قبض التنظيم مبلغ مليون ومائة ألف يورو في النيجر كدفعة أولى، لكن الأمور بعد ذلك أخذت مجرى آخر عندما اقتحمت فرقة مخابراتية نيجيرية بريطانية مكان احتجاز الرهينتين، لكن للأسف لم تتمكن من تحريرهما، وتم إعدامهم من طرف الإرهابيين.

2-3. الإنضمام إلى AQMI :

في 25 جانفي 2007، انتقل الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC، إلى القاعدة التنظيم العالمي بمباركة وموافقة زعيمها أسامة بن لادن،¹ وسيصبح الدرع الرابع للتنظيم المركزي " القاعدة" بعد فروعها في اليمن والعراق وأفغانستان، ولم يكن انضمام GSPC بالأمر البسيط، بل استغرق مفاوضات طويلة حول التكيف الهيكلي والإيديولوجي والنمط العمليتي الذي يتطابق مع تنظيم القاعدة المركزية، وبموجب هذا الانضمام سينتقل GSPC على المستوى العمليتي من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، تماشيا مع أدبيات التنظيم الإرهابي الدولي " القاعدة"، التي تستهدف حسب قولها كل أعداء الإسلام في الصفوف الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على رأسها فرنسا... الخ، وكذلك الذين يوالونهم من المسلمين، في الحقيقة التنظيم الإرهابي GSPC بدأ في استهداف الأجانب قبل الانضمام إلى القاعدة في 2007، فقد نفذ التنظيم الإرهابي عملية اختطاف سنة 2003 لـ 32 سائح أجنبي على الصحراء الجزائرية، وكانت اول عملية يقوم بها GSPC بعد الحصار والخسائر الذي تكبدها في الشمال الجزائري. بالرجوع إلى حجم التهديدات المتوقعة حسب تقدير صانع القرار الجزائري، وهي إعادة ترتيب البيت الإرهابي في المناطق الخارجة عن الرقابة الحكومية لدول الساحل وخاصة شمال مالي، الأمر الذي سهّل عليه عملية التوسيع وتجميع مصادر القوة من خلال الانتماء إلى التنظيم الإرهابي الدولي القاعدة، هذا الانتماء أعطي مكانة للتنظيم الإرهابي الجديد القديم (AQMI/GSPC) الذي استغلها في ضم التنظيمات التي تنشط في الجوار الجغرافي، كالجماعة الإسلامية المغربية للقتال (GICM)، الجماعة الإسلامية الليبية للقتال (GICL)، والجماعة الإسلامية التونسية للقتال (GICT)، بخلاف GSPC الذي تم تأسيسه في الجزائر، فإن هذه التنظيمات الإرهابية لم يتم تأسيسها فوق أراضي بلدانها، بل تأسست في باكستان بالقرب من القيادات المركزية للتنظيم الإرهابي الدولي.

¹ Mehdi Mekdour, *Al Qida au Maghreb Islamique : Une Menace Multidimensionnel*, (groupe de recherche et d information sur la paix et la securité-GRIP-, 2011), p.3.

يبدو أن إستراتيجية الجزائر في معالجة الظاهرة الإرهابية ذات المسارين المتوازيين، (اليد الممدودة /واليد الحديدية في نفس الوقت)، اليد الممدودة ممثلة في الهدنة والمصالحة الوطنية، واليد الحديدية في المواجهة العسكرية النوعية والفعالة، هي التي أجبرت التنظيم الإرهابي في الهرولة للانضمام إلى تنظيم القاعدة الذي يمثل بؤرة المطاردة الدولية للإرهاب الدولي، وذلك لوقف النزيف البشري الذي لحق به، ففي نفس السنة التي انظم فيها التنظيم GSPC إلى القاعدة 2007، سلم قائد التنظيم السابق حسان حطاب نفسه مع 300 عنصراً¹ إلى السلطات الأمنية الجزائرية في إطار سياسة الهدنة والمصالحة الوطنية.

3- عودة الاعتداءات الإرهابية على الجزائر من طرف AQMI :

بعد أقل من خمسة أشهر من انضمام GSPC إلى AQMI، حتى وضعت القاعدة بصمتها في الجزائر، وذلك باستيراد نموذجها الإجرامي العمليات الانتحارية الذي اعتادته خارج الجزائر وخاصة في العراق، فكانت أول عملية انتحارية لـ AQMI فوق أرض الجزائر في 11 أبريل 2007 في العاصمة استهدفت قصر الحكومة القلب النابض للسلطة الجزائرية (السلطة التنفيذية)، مخلفا 33 قتيلا و 222 جريح، بعد عشرة أشهر من الاعتداء الإرهابي، استطاع التنظيم الإرهابي AQMI تنفيذ عملية ثانية أكثر دموية ووحشية عن الأولى وهي الهجوم على مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي خلف 62 قتيل بينهم 16 موظف تابع للأمم المتحدة، و 177 جريح²، اختطاف رعايا ايطاليين وأسبان سنة 2011 يعملون في إطار منظمات إنسانية في مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف.³ عودة هذه الأعمال في الجزائر، فيها من الرمزية الاستعراضية ما فيها أي أن التنظيم المنهزم الذي فر بجلده مقطع الأوصال، هاهو قد رمم أشلائه وعاد بأكثر قوة لينفذ عمليات إجرامية بتاكتيك جديد. وأكثر من ذلك القدرة على استهداف المصالح جزائرية في الخارج، وشاهدنا ذلك في اختطاف دبلوماسيين جزائريين في القنصلية الجزائرية في مدينة "غاو" بعد سيطرة الفصائل الجماعات الإرهابية على شمال مالي في 2012، حيث تم احتجاز سبعة (7) دبلوماسيين بما فيهم القنصل العام من طرف التنظيم الإرهابي المسمى حركة الدعوة والجهاد في شمال إفريقيا « MUJAO » ، في 01 سبتمبر 2012، وتم إعدام نائب القنصل العام. و من جهة أخرى الاعتداءات الإرهابية العبر - وطنية على الجزائر ، وبجسمها الاعتداء الإرهابي على المركب الغازي " تغنورين " في جانفي 2013 جنوب الجزائر الذي كلف

¹ Djalil Lounasse, Op-Cit,p.149.

² Mehdi Mekdour,Op.Cit,p.6.

³ salim chena ,L Algérie et son Sud Quels Enjeux Sécuritaires ?, (Bruxell,institut français des relations internatinal-lfri-,2013),p.14.

الجزائر امنيا ودبلوماسيا واقتصاديا الذي بلغت الخسائر 2 مليار أورو¹، هذه التهديدات تضع الجزائر في معادلة صعبة بين تقيدها بمبادئ عدم التدخل عسكريا خارج حدودها وبين صون أمنها القومي من الأخطار القادمة من خارج الحدود، ولعل التعديل الدستوري الذي جاء في دستور 2020² هو استجابة لهذه المعادلة الصعبة، حيث نصت المادة 31 في الفقرة الثالثة " يمكن للجزائر في إطار مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم "، لأن الجزائر من أكثر الدول تحسسا لتداعيات الإرهاب، وأعرف بديناميكياته وهذا راجع لما خبرته مع هذه الظاهرة خلال العشرية السوداء (1990-2000)، كبذنتها أكثر من 150000 ضحية، ومئات المفقودين، هذه الخبرة الأليمة أصبحت أرضية تقف فوقها الجزائر لقراءة ما وراء الأحداث، ومصدر ترشيد لمدرجات صناع القرار في الجزائر للتفاعل ببرغماتية وفاعلية تتناسب مع تعقيدات الأزمة الساحلية عامة والنزاع في مالي على وجه الخصوص، ويمكننا تلمس السلوك الأمني والدبلوماسي المقيد بمبادئ عدم التدخل من خلال سلسلة الإجراءات المتخذة عقب أحداث "تقننورين" و"غاو".

*تعيين رمطان العمامرة كوزير للخارجية الجزائرية وهو رجل إفريقيًا -africaniste-، وشغل منصب أمين عام مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهو شخصية تكنوقراطية وصاحب ملفات، والذي سيتولى مواكبة الأحداث في مالي دبلوماسيا، من خلال إعادة بعث الوساطة الجزائرية.

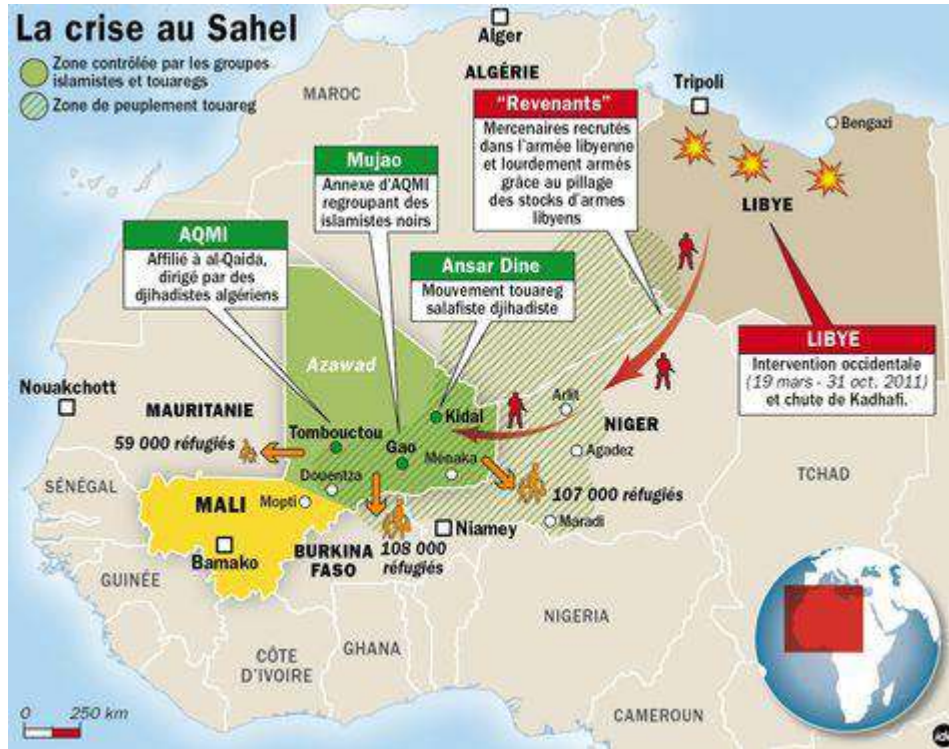
*- استحداث منصب نائب وزير الدفاع لأول مرة وإسناده لقائد الأركان الفريق قايد صالح، من أجل إعطاء حرية أكثر للتحرك، التي تسمح بالتفاعل المباشر مع الأحداث المتسارعة.

*- إنشاء قاعدة جوية في "برج باجي مختار" مع الحدود الليبية لمراقبة تحركات المنظمات الإرهابية، ولقطع خطوط الإمداد بين الجنوب والشمال الجزائري المحاصر من طرف قوات الأمن والجيش، فالانتقال من خارج الحدود الجزائرية وتنفيذ عمليات إرهابية وإجرامية أصبح أمر واقع، فكانت أول عملية اختطاف قامت بها GSPC سنة 2003، تمت فوق التراب الجزائري، وعملية الحجز والمفاوضات مع الدول الأوربية، وتحصيل عائدات صناعة الاختطاف تمت في شمال مالي.

¹ Louisa Dris Ait Hamadouche, I Algérie et Sécurité au Sahle : lecture Critique d une Approche Paradoxe, Harmattan,N90,(mars 2014), pp.105.121.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

خريطة رقم (05) التواجد الإرهابي في الساحل وأماكن سيطرته



المصدر : http://www.liberation.fr/monde/2012/09/25/iran-mali-et-rdc-au-programme-de-l-assembly-general-de-l-onu_848493

[programme-de-l-assembly-general-de-l-onu_848493](http://www.liberation.fr/monde/2012/09/25/iran-mali-et-rdc-au-programme-de-l-assembly-general-de-l-onu_848493)

اعتقد انه أصبح من الواضح بمكان أن مأزق الفشل الدولتي وخاصة العجز في أداء وظيفة التغلغل، هو أهم مصدر من مصادر التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وقد سهلت علينا مقارنة الأمن المركب، تتبع مسار الوصول إلى هذه الحقيقة، وما حدث للتنظيم الإرهابي " الجماعة الإسلامية للقتال GIA " من تحولات له دليلا قوي على ذلك، هذا الأخير الذي خرج من الجزائر مفكك الأوصال، وفي وضع منهار لوجيستيا وبشريا، إلى قوة حققت انتشار أفقي في أغلب دول الساحل، بالإضافة إلى انضمامها إلى تنظيم القاعدة العدو الأول للمجتمع الدولي لما بعد 11 سبتمبر، هذا التطور الذي حقق للتنظيم الإرهابي فائض قوة ، تم صرفه على أرض الجزائر بأعمال إجرامية ذكرناها سابقا، وهي رسالة إلى الدولة الجزائرية الطاردة للفلول الإرهابية التي تحولت إلى نواة لتنظيم إرهابي عالمي، وهي دليل امبريقي لدور تآكل سيادة الدول الفاشلة التي تتحول إلى مكسب للجماعات الإرهابية والإجرامية، واعتمادها كملاد آمن لإعادة البناء وترتيب البيت واستجماع القوى، ونستطيع أن نقول أيضا أن دخول القوى الإرهابية في معادلة النزاع في شمال مالي ممثلة في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI غير

المشهد الجيوسياسي، ليس فقط على مستوى التهديدات الصلبة المباشرة على دول الجوار، بل الأخطر من ذلك أنه عرّض المنطقة كلها إلى التدخل الخارجي، لأنه أصبح يهدد السلم والأمن الدوليين، أصبح قوة مقاومة لجهود التسوية والوساطة التي تهدف في النهاية إلى بناء دولة يتقاسمها كل المالبيين، ونلمس ذلك في الهجوم المعاكس الذي شنته القوى الإرهابية على مناطق MNLA، بعد إعلانها استقلال "الأزواد" في 6 أفريل 2012، لأن التقاطعات الميدانية بين القوى الإرهابية والحركات المسلحة التي تمثلت في الهجوم الثنائي على ثكنات الجيش ومواقع أمنية حكومية في شمال مالي مطلع سنة 2012، كانت تقاطعات مؤقتة تحمل اختلافات جوهرية على مستوى الإيديولوجية وعلى المستوى الثقافي والانتماء، والأهداف المجتمعية، لأن الحركات الأزوادية تحمل مشروع مجتمع، تسعى من خلاله إلى إعادة بناء دولة في مالي فوق أرضية عقد اجتماعي عبر-ثقافي جديد يمنح الجميع حق المشاركة والمقاسمة لقيم الدولة في مالي، والحركات الإرهابية تحارب أي إرادة لتجميع القوى الوطنية المختلفة، لأن محصلة هذه القوى ستعيق مخططات العمل الإرهابي، وستعيد رسم خريطة القوى لصالح الدولة، اختراق آخر حققته القوى الإرهابية في جسم الحركة الأزوادية وهو أن القوى الإرهابية، استطاعت أن تجذب فصيل له باع تاريخي في النضال من أجل القضية "الأزوادية" وهي الجماعة التي تعمل تحت قيادة "إياد آغ غالي"، أحد المؤسسين للقضية "الأزوادية"، والمفاوض الرئيسي في سبيلها منذ 1991 (اتفاق تمنراست) في إطار الحركة الشعبية الأزوادية MPA.

بسبب خلافات مع قيادات MNLA حول الزعامة تارة، وحول خلفيات إيديولوجية أحيانا أخرى، لأن "إياد آغ غالي" يطمح لإقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية، على عكس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد المنشئة بتوجهاتها العلمانية القومية، وعليه تحولت جماعة "إياد آغ غالي" إلى "حركة أنصار الدين" وانشقت عن MNLA في 2011، وانضمت إلى الجماعات الإرهابية لتزيد في ميزان قوتهم من جهة، وتحدث شرخا في الجسم الأزوادي بصفة خاصة والمجتمع المالي بصفة عامة من جهة أخرى، لأنه سيتمنح امتدادات اجتماعية للإرهاب الدولي داخل النسيج المجتمعي المالي العريق، كل هذه المعطيات ستصعب الأمر على كل القوى التي لها علاقة بتسوية النزاع في مالي، وعلى رأسها الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، من هنا يتبين لنا أن الجزائر وجدت نفسها وجها لوجه مع هذا التنظيم الإرهابي الدولي على صعيد الأمني الاعتداءات الإجرامية، وعلى الصعيد الدبلوماسي يشكل مقاومة لجهود الوساطة والتسوية السلمية للنزاع في شمال مالي ونزاعات الجوار الإقليمي، لأن الوساطة الدولية عزلته عن القضية الأزوادية شكلا ومضمونا.

المطلب الثاني: التداعيات اللينة.

1-الهجرة الغير الشرعية :

تدهور الوضع الإنساني في مالي، دفع بالعديد من الأسر إلى الفرار من مدنها وقراهم تاركين كل ما يملكون ورائهم خوفا من أن تطالهم أعمال العنف التي تقع بين الحين والآخر نتيجة الصراع المسلح الدائر في شمال البلاد منذ 17 جانفي 2012، بين الحكومة المالية والفصائل المتمردة في شمال مالي. فحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها الذي يغطي الفترة الذي انفجر فيها النزاع أي من 17 جانفي 2012 إلى غاية 30 جوان 2013 وصل أعداد النازحين واللاجئين إلى قرابة أربع مائة وخمسة وسبعون ألف (475.000) مابين نازح ولاجئ 300.000 داخل مالي، و 175.000 فروا إلى خارج مالي إلى دول الجوار¹ تقع الجزائر في خط المواجهة الأول لموجات ألاجئين المتدفقة من مناطق نزاعات جوارها الإقليمي، وهذا لعدة اعتبارات أهمها.

- شساعة الحدود المشتركة مع الجزائر والانكشاف الأمني الذي تعانيه هذه الدول.

- تعتبر الجزائر بلد استقرار لفئات معتبرة من أفارقة الجوار، وبلد عبور لفئات أخرى.

ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة المنفلتة من الاحتكام لضوابط الانتقال من بلد إلى آخر وما تتطوي عليه من أخطار تهدد عمق الأمن القومي نلمس هذا في تصريحات المسؤولين السياسيين والقيادات الأمنية من أعلى مستوى، حيث أكد وزير الداخلية السابق "اليازيد زرهوني" في تصريح نقلته عنه جريدة Liberté الجزائرية في عددها الصادر في 13 مارس 2008 بقوله (كان من الضروري تجريم الهجرة الغير شرعية التي تعتبر طريقا مفتوحا على جميع طرق انتقال الأمراض المعروفة والغير متوقعة، فضلا عن أخطار الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود)، وفي نفس المنحى وفي الشق العملياتي جاء تصريح المنقول عنه من الجريدة الجزائرية La Tribune في عددها الصادر في 9 جويلية 2008 العقيد على تونسي المدير العام للأمن -الوطني (جميع أجهزة الدولة مجتدة لخوض هذه المعركة التي تكلف الجزائر كثيرا).

¹ Nation Unies, **Rapport du Haut Commissaire des Nation Unies pour les Refuges**, (New York : Assemblée Générale Documents Officiels, la période 1^{er} janvier 2012 au 30 juin 2013), p.5.

ولتأطير عملية التحكم في الظاهرة مؤسسياً تم إنشاء " الديوان الوطني لمكافحة الهجرة الغير شرعية" الذي تشرف عليه وزارة الداخلية والمدعوم ميدانياً بثلاث فرق جهوية للتحريات حول مكافحة الهجرة غير الشرعية في كل من مدن جانت ومغنية وسوق أهراس.

من بين الإحصائيات المتاحة مطالعتها في شأن عدد المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة الموقوفين في الجزائر، نرصد ما قدمته مصالح الأمن عن وجود 3224 موقوفاً، من بينهم 2244 موقوفاً طردوا إلى خارج الحدود الوطنية في السداسي الأول من عام 2005، وهي أرقام غير معبرة عن الحقيقة بحسب باحثين، ويرون أن حجمها أكبر من الإحصاءات المقدّمة من مصالح الأمن¹.

1.1. الجزائر منطقة عبور:

استهداف المهاجرين للجزائر كمعبر للاستقرار في الدول الأوروبية هو تحدي أكثر تعقيداً من الاستقرار فوق التراب الوطني، ذلك لارتباطه بسياسات أوروبية يتصدر ملف الهجرة الغير شرعية و اللاجئين أولوية أجندة اجتماعاتها واهتماماتها، وتشكلت تبعاً لذلك مقارنة تقوم على استخدام الدول المغاربية كحاجز وقائي لكسر الموجات المتدفقة للمهاجرين الأفارقة، وهو الطرح الذي نابت فيه بريطانيا وإيطاليا عن الدول الأوروبية عام 2004، بعد أن أبدأنا رغبتهما واستعدادهما لتمويل مشروعات انجاز مراكز عبور لتجميع المهاجرين الغير شرعيين في دول شمال إفريقيا بغرض إرجاعهم إلى بلدانهم، لكن الجزائر رفضت هذه المبادرة من خلال تصريح وزير الخارجية "عبد العزيز بلخادم" في تصريح له منقول عن جريدة Liberté في عددها الصادر 21 جويلية 2004: "صرحت الجزائر بعدم قبولها احتضان أي من الدول المغاربية على أراضيها مراكز تجميع للمهاجرين الغير شرعيين في انتظار تسوية ملفاتهم في بلد أوروبي"²، وأوضحت الجزائر رؤيتها ومقاربتها لهذه المسألة الحساسة التي ترتبط بمسببات بنوية تشكل مصادر إنتاج لهذه الظاهرة.

يدعو الطرح الجزائري في مواجهة الهجرة الغير شرعية إلى ضرورة النظر في أسبابها للوصول إلى حلول أنجع لها، فالجزائر تركز على أهمية تفعيل مسار التنمية في الدول الإفريقية، التي يدفع الفقر وعدم الاستقرار بأبنائها إلى الهروب من واقعهم والتطلع نحو أحلام كثيراً ما اضمحلت على طريق الوصول إليها، فهي تنظر إلى الظاهرة من مقارنة ثقافية وسوسيو-اقتصادية تقوم على اعتبار التوزيع اللامتناهوي

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 89-91

² المكان نفسه.

والتحويل الغير الشرعي للثروات بين دول الشمال والجنوب السببين الفعليين لها، بعد أن تحولت افريقيا إلى أغنى القارات ثروات وأفقرها تنمية.

لأجل ذلك نظمت الجزائر في أفريل 2006 ندوة للخبراء الأفارقة في شأن الهجرة لتمرير مقاربتها التنموية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية واعتبارها ظاهرة لا مشكلا قائما بذاته، وهي الندوة التي مهدت لـ (مؤتمر طرابلس) الذي عقد في نوفمبر 2006 برعاية المقاربة الجزائرية برعاية الأمم المتحدة. يشير مفهوم الهجرة الغير شرعية إلى " الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة، من الدولة المستقبلية، أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية، المتعارف عليها دوليا".¹

تصنف الهجرة الغير شرعية مع التهديدات الأمنية الجديدة، رغم ما تحمله من أبعاد إنسانية، لأنها توظف باحترافية من طرف منظمات الجريمة المنظمة سواء في بيع المخدرات، تجارة البشر، الدعارة...، حيث يؤكد المختصون في ملف الهجرة الغير شرعية، أنه من غير المنطقي عبور الآلاف من المهاجرين البحر الأبيض المتوسط دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب مرتبطة ببعضها البعض، وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين المهربين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود،² ويدلل على ذلك أيضا الأموال المحصلة من عملية التهريب فحسب تقرير وكالة الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة office des Nations Unies Contre La Drogue Et Le Crime (Onudc)- أن عائدات التهريب قدرت بسبع (07) مليار دولار سنويا،³ وهو رقم أعمال منعش للجريمة المنظمة.

وتواجه الجزائر تحدي موجات المهاجرين القادمين من مناطق النزاع في الساحل وخاصة مالي والنيجر، حيث تحولت في السنوات الأخيرة إلى بلد استقرار للمهاجرين، بعدما كانت بلد عبور إلى أوروبا،

¹ غرهام إيفانز وجيفري نوبنهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الهجرة الغير شرعية) (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط1، 2004) ، ص.330.

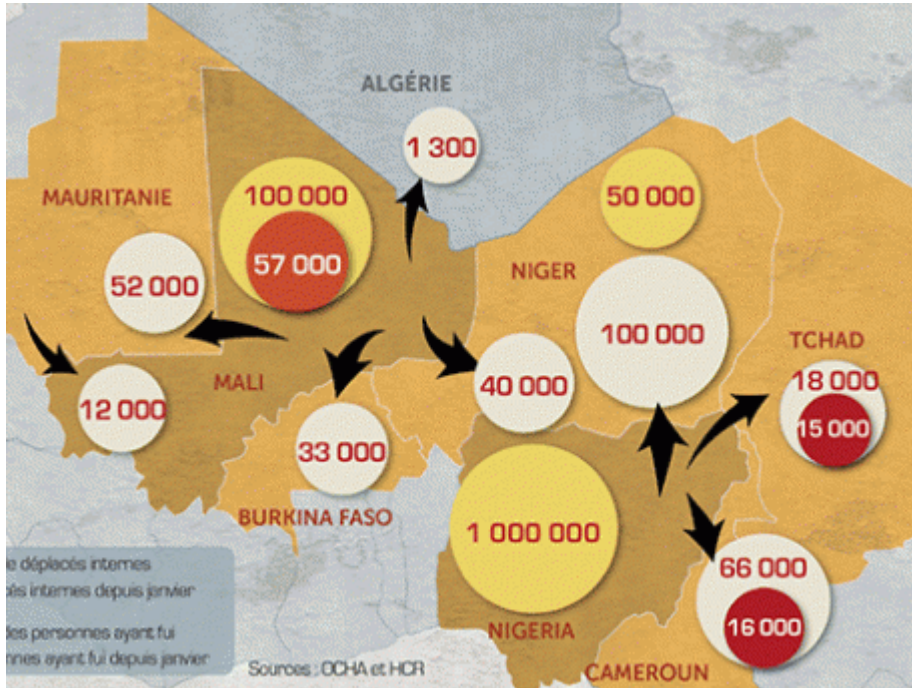
² ضريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010، ص 96.

³ Laetitia Méchaly, « L Immigration Rapporte Plus de Sept Milliards de Dollars par An aux Réseaux De Passeurs », **Journal le Figaro**, (07 /10 /2014), Disponible sur : <http://www.lefigaro.fr/International/2014/10/07/01003-20141007ARTFIG00321-l'Immigration-Rapporte-Plus-de-Sept-Milliards-de-Dollars-par-An-aux-Reseaux-de-Passeurs.Php>, (03/05/2019).

فحسب تقديرات الشرطة القضائية الجزائرية، أن 70% من المهاجرين يفضلون الاستقرار في الجزائر،¹ وهذا ما يشكل عبئاً على الجزائر، لأنهم يصطحبون معهم أخطار أمنية وصحية.

خريطة رقم (6) تبين طرق الهجرة الغير شرعية من الساحل الإفريقي إلى شمال إفريقيا و

أوروبا



المصدر: (HCR) Haut Conseil des Réfugiés

2- كارتل المخدرات : مصدر ديمومة النزاعات والاستقرار في الجوار الإقليمي

على مدى العصور كانت الإمبراطوريات المتعاقبة على مالي وإفريقيا الغربية عموماً من إمبراطورية غانا و"الماندي" و"الصانغاي" و"مالي"، تتحكم ممرات في تجارة الملح والذهب، لتصبح ممراً للمخدرات الصلبة والليينة في القرن الواحد والعشرين.

في 5 نوفمبر 2009 وجدت طائرة من نوع "بوينغ Boeing 727" قادمة من فنزويلا محملة بالكوكايين على إحدى المهبط التقليدية في مدينة "غاو" في شمال مالي، بعد تضررها لم يستطيع

¹ Malik kebour , « Racisme, Algérie Terre D Accueil Pour Les Immigrants Saharienne » , **jeune Afrique** , (21/05/2014) , disponible sur : <http://www.jeuneafrique.com/53661/societe/racisme-l-alg-rie-terre-d-cueil-pour-les-migrants-sahariens/vuele>: (09/03/2020).

المهريون على إعادة الإقلاع فقاموا بحرقها للتخلص من آثار الجريمة، وذلك بعد إفراغها من الحمولة المقدرة بالقناتير ونقلها عن طريق سيارات رباعية¹.

أصبحت المخدرات مصدر من مصادر تغيير ميزان القوى، بين أطراف في النزاع في الساحل عامة وفي نزاع شمال مالي بصفة خاصة، لأن عائدات المخدرات بكل بساطة ستتحول إلى أسلحة متطورة و معدات كالسيارات وأجهزة الاتصال بين الجماعات الإرهابية، وكذا الفصائل المتنازعة، فبعدما وقرّ الفضاء الصحراوي الساحلي الغير مراقب دولتيا بديلا آمنا، لعصابات الكارتل "الأمريكو-لاتيني" لتجارة المخدرات العالمية، بعد التضييق على المنافذ التقليدية عبر الولايات المتحدة وكندا، أصبحت الكوكايين، الأمريكي-لاتينية، تشحن بحرا وجوا من أمريكا اللاتينية (البلد المنتج) إلى الساحل الإفريقي عن طريق المدن الساحلية، غينيا وموريتانيا مرورا بشمال مالي ثم إلى الجزائر لتشن بحرا إلى السوق الاستهلاكية أوروبا،² وتأخذ مسارا آخر من شمال مالي إلى ليبيا فمصر في حالة سوق الاستهلاك الشرق أوسطية، وعليه أصبحت شمال مالي نقطة تقاطع طرق (Carrefour) لتهريب المخدرات، حيث تشير بعض الأرقام إلى أن بين 22 إلى 55 طن من الكوكايين تم تمريرها سنة 2009³.

ويقدّر ثمن الكيلوغرام الواحد 40000 دولار،⁴ كذلك يوجد مصدر آخر للمخدرات، لا يقل من المصدر اللاتينو-أمريكي، ويشكل خطر اكبر على أمن واستقرار المنطقة وهو المغرب أو بالأحرى "الريف المغربي" حيث يوجد مصدر "القنب الهندي-Canabis"، وتقدر مصادر أمنية موريتانية أن 300 طن من القنب الهندي القادم من المغرب⁵، تمر على الممرات الصحراوية وخاصة شمال مالي والنيجر، وتستفيد من عائداته الجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء مهمة من شمال مالي وخاصة القاعدة في بلاد

¹ Christophe Boisbouvier, « Mali, le Boeing de la Coke », **Jeune Afrique**, N° 2550, (26 novembre 2009)
Publie sur : <https://www.jeuneafrique.com/199826/archives-thematique/mali-le-boeing-de-la-coke/> vue 04/03/2022

² International Crisis Groupe , « Mali :Sécuriser , Dialoguer ,Et Réformer En Profondeur », **Rapport d'Afrique**, N°201,(Bruxell : ICG , avril 2013), P.27

³ Grégory Giraud, « Cinquante Ans De Tensions Dans La Zone Sahélo-Saharienne », dans Michel Gali, Preface Bertrand Badie, **La Guerre Au Mali Comprendre La Crise Au Sahel Et Au Sahara : Enjeux Et Zone D Ombre**, (Paris : Editions Découverte,2013),P.32

⁴ Christophe Boisbouvier, **Op.Cit,P.**

⁵ Jean- Luc Peduzzi, **Le Meghreb Dans Son Environnement Régional Et International-Physionomie Et Enjeux Destrafics Dans La Bande Sahélo-Saharienne**, (bruxell :institut français des relations international-IFRI-2010),P.6.

المغرب الإسلامي AQMI، وذلك من خلال اقتطاع حق المرور، ويقدر ثمن الكيلوغرام 800 أورو في البلد المنتج المغرب، ويصل إلى المستهلكين في مصر والشرق الأوسط مثلاً مروراً بمالي وموريتاني بـ 4000 أورو، بمعنى أن ثمنه تضاعف خمس مرات ويرجع ذلك لاقتطاعات المرور التي تأخذها الجماعات المسيطرة على شمال مالي سواء الفصائل الطارقية، أو الجماعات الإرهابية Aqmi.

يجب أن ننبه إلى تأثير الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات على الديناميكية السياسية والتنمية في شمال مالي كبيراً، ويفسر هذا العامل أحد خبراء التنمية في ناحية "كيدال" بالقول "عندما يعرض أحد بارونات المخدرات 30 مليون فرنك نقداً-cash- على أحد سكان شمال مالي، مقابل عملية نقل بضاعة "كوكايين"، كيف له أن يهتم بمشروع تنموي حكومي، بثلاثة مليارات فرنك يمتد إلى ثلاثة سنوات"¹.

أستطاع تجار المخدرات مطلع سنة 2000 في الساحل ومالي على وجه الخصوص في نسج علاقات وظيفية معقدة على مستويين متناقضين:

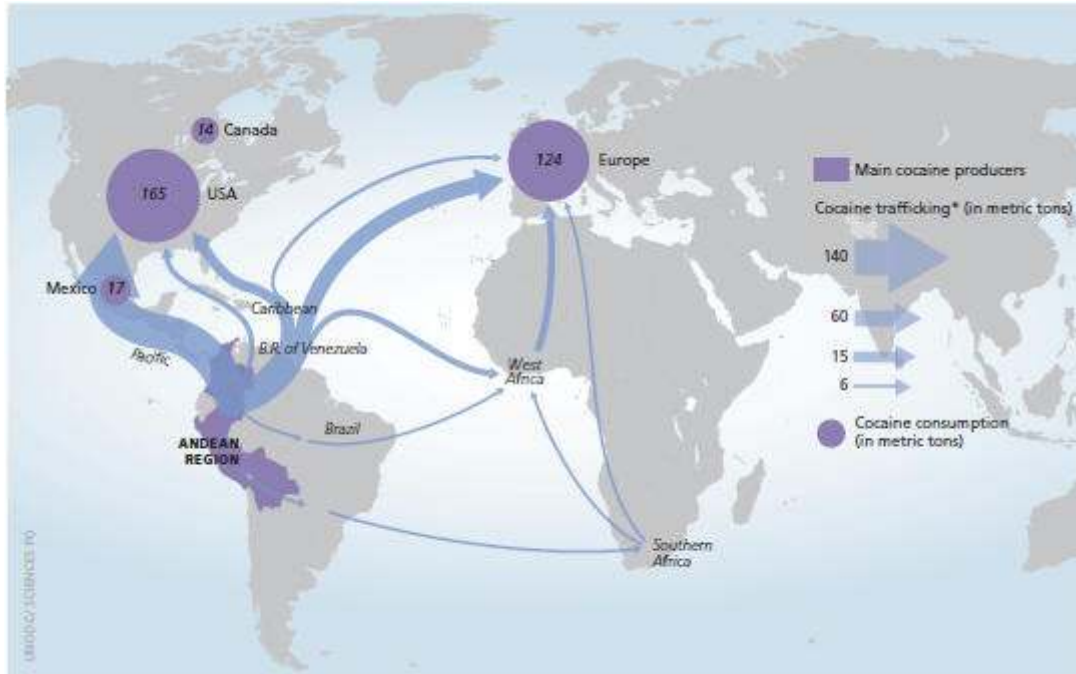
- المستوى الرسمي الشرعي كالحكومات ويتمثل في تبييض عائدات تجارة المخدرات إلى استثمارات شرعية قانونية ففي حالة جمهورية مالي استثمرت هذه العصابات في قطاعات النقل والبناء وسوق العقارات، بمعنى أن بارونات المخدرات تحولوا إلى نخب اقتصادية في شمال مالي، وانتقلوا من نشاط عصابات الشوارع الضيقة، إلى مستوى أرحب وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي. وتكمن خطورة هذا الاختراق على مستويين، الأول محلي قومي والثاني إقليمي ودولي.
- على المستوى المحلي (كينونة الدولة): يؤدي إلى تعميق عجز الدولة، لأن الدولة أو الحكومة تفقد أكثر فأكثر من قوتها المركزية الشرعية، بسبب الفساد الذي يستشري في دواليب السلطة من خلال التعامل مع بارونات المخدرات، الأمر الذي سينعكس على القرارات السياسية وتكون لصالح البارونات، ومن جهة ثانية العمل على تقوية أطر ما تحت الدولة من أجل إضعاف القوة المركزية للدولة في مالي، كالفصائل الطارقية والعربية المتنافسة فيما بينها من جهة والمتنازعة مع الحكومة المركزية من جهة أخرى، لأن عصابات المخدرات تلعب على المتناقضات لخلق مناخ من التدافع بين القوى الفاعلة في النزاع المالي، فالكل يسعى لتعديل ميزان القوى لصالحه، ويقدم المهربون أنفسهم الممومنين، فمع تجدد التمرد سنة 2006 طلب التحالف الديمقراطي من أجل التغيير (L Alliance Démocratique Pour Le

¹ International Crisis Groupe , « Mali :Sécuriser, Dialoguer Et Réformer En Profondeur », op.cit ,p.27.

(Changement)، الذي تزعم التمرد المساعدة من بارونات المخدرات الناشطة في إقليم "كدال"، كذلك الأمر بالنسبة لأزمة 2012 في شمال مالي حيث كان للمهربين دور بارز في دعم MNLA.¹

- على المستوى الإقليمي والدولي: يساهم اختراق بارونات المخدرات المؤسسات الشرعية للحكومة المالية في عزلها عن محيطها الإقليمي الإفريقي وحتى الدولي، ويتمظهر ذلك في إضعاف إرادة العمل الجماعي الإفريقي على المستوى الأمني المعلوماتي والعملياتي، وحتى الاقتصادي لأنه يستهدف مصالح البارونات مباشرة ويقوّض من سلطتهم، لأن نشاطهم يتلاءم مع البيئة الغير نظامية والغير مراقبة.

خريطة رقم (07) توضح الخطوط الرئيسية للكوكايين 2008



المصدر : التقرير العالمي حول المخدرات 2010 UNODC

2.2. تداعيات التهريب الدولي على الأمن القومي الجزائري:

يمكننا إعطاء مؤشر كمي لدخول المؤثرات العقلية والمخدرات إلى الجزائر، أما تداعياته فهي ذات بعد أمني اجتماعي، اقتصادي واستراتيجي، وهي تداعيات معيارية تتسحب على كل الدول بنفس الأثر.

¹ International Crisis Groupe, «Narcotrafic, Violence Et Politique Au Nord Du Mali », **Rapport Afrique**, N°267 (bruxell : ICG, 13 Decembre 2018), pp.10-13

الجدول رقم (3): كمية المخدرات والمؤثرات العقلية المحجوزة في الجزائر في الفترة (2012/2021)

نوع المخدرات الأعوام	المخدرات اللينة: (القنب الهندي، الأفيون)	المخدرات الصلبة) كوكايين هروين، كراك..)	المؤثرات العقلية بكل أنواعها	قضايا التهريب الدولي لكل أنواع المخدرات المذكورة في الجدول
2011	القنب: 53363.00 كلغ 1019 نبتة القنب الأفيون 850 غ	10906.72 غ	262074 قرصا 10 قارورات و 98 كبسولة 56 علبة	عدد القضايا الأجانب 91 123
2012	القنب 157382.643 كلغ	188930.35 غ	937660 قرصا 36 قارورة و 42 علبة	155 136
2013	211512.737 كلغ	4658.78 غ	1175974 قرصا 3410 انبولة للحقن 127 قارورة و 02 علبة	298 96
2014	181942.901 كلغ	1584.73 غ	1050612 قرصا 13 قارورة	228 183
2015	126685.774 كلغ	90908.85 غ	637961 قرصا 328 قارورة	156 129
2016	109089.130 كلغ	60503.23 غ	1072394 741 قارورة و 32 كبسولة	130 226
2020	88719.581 كلغ	34725.82 غ	6045289 قرصا 385 قارورة	718 194
2021	71439.422	514836.958 غ	5267694 قرصا 304 قارورة 29545 كبسولة	1217 181

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها

[https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2012\].pdf](https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2012].pdf)

المبحث الثالث: التداعيات الجيوسياسية

شهد القرن الواحد والعشرين حركية متسارعة ومعقدة على مستوى العلاقات الإفريقية الخارجية، فقد أصبحت إفريقيا مركز جذب لقوى خارج الدائرة المعتادة للقوى التقليدية الغربية، حيث نجد أن الصين واليابان وروسيا مثلا قد بدأت تعزز حضورها في السنوات القليلة الماضية في القارة، إضافة إلى الحضور اللافت لقوى إقليمية شرق أوسطية غير تقليدية كقطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإسرائيل مشكلة محاور لفواعل جديدة متدافعة على لعب أدوار فاعلة في إفريقيا في مشهد مماثل لتدافع القوى الاستعمارية على إفريقيا في القرن التاسع عشر، ولعل النزاع في ليبيا يمثل النموذج الأكثر تعبيراً على التدخل الخارجي، وكأننا استعدنا مشهد وضعية ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية، والفراغ الاستعماري أن صح التعبير التي وجدت ليبيا نفسها فيه بعد الهزيمة النكراء التي منيت بها مستعمرتها الإيطالية، فأصبح مستقبل ليبيا بين أيدي المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، بين فرنسا التي ترغب في الوصايا على إقليم فزان، وبريطانيا الحليفة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية تريد الوصايا على الإقليمين الشرقي والغربي أي برقة وطرابلس، في حين رفض الإتحاد السوفياتي ودول عربية وأسيوية، المشهد يتكرر اليوم ويبدو أن "الحل الليبي الليبي" الذي تسعى إليه الجزائر وليبيا ودول الجوار يواجه مقاومة ميدانية كبيرة من طرف الفواعل الخارجية المتضاربة في ليبيا.

إن دراسة تفاعلات الأدوار الخارجية في المنطقة، له علاقة بالمكانة الجيوسياسية للجزائر ودورها المحوري في المنطقة وهو كيف يمكنها أن تسيّر هذه التفاعلات لصالحها، وهذه المسئلة يقرأها خبراء الجيوسراتيجية بأن إحدى مشكلات الأقاليم السياسية في العالم هي التنافس الحاد بين دول كل إقليم على احتلال موقع "الدولة المركزية Core State" في الإقليم نظرا إلى أن الوصول إلى موقع هذه الدولة يجعل كل تفاعلات العالم مع الإقليم تمر عبر إرادتها ويمكنها من تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها، وتتغير قوة التنافس تبعا لميزان القوى بين المتنافسين، ويشد التنافس عندما تكون موازين القوى متقاربة، ويستقر لصالح القوى الكبرى في حالة التفاوت الواضح في ميزان القوى¹.

¹ وليد عبد الحى، العلاقات المغربية الجزائرية : العقدة الجيوسراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 2، كانون/يناير 2014، ص ص 33-40.

المطلب الأول : تنازع الأدوار الدولية

1. الدور الفرنسي: فرنسا تنظر للمنطقة وخاصة الدول التي تعاني هشاشة في ركائز بناء الدولة كمالى و النيجر ... كإرث استعماري، يمنحها حق الامتياز لاستغلال ثرواته وتتمتع بحق طبيعي لمواصلة ممارسة النفوذ الذي يصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول المستقلة. قامت فرنسا بإخراج وتصميم أطر بديلة عن أبجذبات الاستعمار التقليدي، والانسجام مع مقتضيات عالم ما بعد الاستعمار، من أهم هذه الأطر :

- اتفاقيات الدفاع المشتركة .
- التعاون العسكري التقني .
- اتفاقيات احتكار المواد الإستراتيجية و استغلالها.

كما تمكنت من أن تحافظ حتى الآن على وجود وحداتها العسكرية في تشاد وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار ومالي ... ليشكل لها ذلك التصعيد في وتيرة الأعمال الإرهابية وخاصة اختطاف الرهائن من بينهم الكثير من الفرنسيين، وهذا بحد ذاته محفزا لإعادة تبرير التدخل العسكري بدعوى تأهيل ألقوات المسلحة لدول المنطقة.

على الصعيد الاقتصادي تشكل دول الجوار لفرنسا منطقة نفوذ اقتصادي بامتياز ، لأنها تؤمن لها حاجاتها الطاقوية المتعددة، فهي تحتكر استغلال اليورانيوم في النيجر الذي فيها أكثر من 249 مليون طن، يمثل المصدر الرئيس لبرنامجها النووي.

أن استئثار فرنسا بالنفوذ في مستعمراتها الإفريقية السابقة التي تدخل في نطاقها دول الجوار الجزائري، يجعلها تنظر إلى تدخل اقتصادي لدولة أخرى تعدى على حق الاحتكار المحجوز سلفا¹ هذا التجذر الإستراتيجي لفرنسا في الساحل، عرف اهتزاز خاصة بعد العقد الثاني من هذا القرن 2020 لكن هذا الاهتزاز له تراكمات صنعة شعور 'الرفض الفرنسي le sentiment anti-français " وهذا على عدة مستويات.

-على المستوى السياسي : بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر السوفياتي، ركبت فرنسا الموجة الثالثة للتحويل الديمقراطي ورياحه التي تجاوزت البحر الأبيض المتوسط إلى الضفة الأخرى، استغلت

¹ . لخضاري، مرجع سابق، ص.93.

فرنسا هذا الظرف لتلعب دور أخلاقي قيمى بعيدا عن صورة النمطية " للمستعمر الكولونيالى السابق"، فقد اشترطت مساندتها للدول الإفريقية بمدى التزام الأنظمة بعملية الديمقراطية " La Démocratisations"، لكن سنرى أن فرنسا ستتخلى على مناصرة القيم الديمقراطية لصالح عمقها الاستراتيجي ومصالحها، سوف تغض الطرف عن الانقلابات العسكرية، ولا تقف مع الحكام الذين تولوا السلطة ديمقراطيا ودستوريا، ومن بينهم" امادو توماري توري" أب الديمقراطية في مالي سنة 2012،" مامادو تانجا" في النيجر سنة 2010،" بليز كومباوري Blaise compaoré " في "بوركيما فاسو" سنة 2014،" ابراهيم بوبكر كايتا" في مالي سنة 2020¹، هذا الأخير تلاه انقلاب موالى بعد أربعة أشهر فقط والذي عرف انقلابيين، وكانت نهاية سياسية مؤلمة لكل الجهود الدولية الموجودة في مالي من اجل إعادة بناء مؤسسات متجذرة في مالي بما فيهم فريق الوساطة الدولية ممثلا بلجنة تنفيذ الاتفاق، لكن فرنسا تصدرت موجة شعور الكره لدى الشعوب في المنطقة ومالي على وجه الخصوص .

-على المستوى الأمنى : رغم النجاح الأولي الذي حققته عملية " سرفال" في 13 جانفي 2013 التي عطلت الاجتياح الإرهابي نحو العاصمة وجنوب مالي، وأرغمتهم إلى التراجع القهقري، وساهمت عملية "سارفال" العسكرية حتى في انجازات سياسية وذلك من خلال تهيئة الشروط الأمنية للخروج من المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانقلاب العسكري في مارس 2012 ، والدخول في مرحلة دستورية عن طريق الانتخابات الرئاسية التي أفرزت "ابراهيم ابو بكر كايتا " في 2013.

استمر التواجد الفرنسي من خلال عملية "بارخان" في 2014، والتي لم تكن لها أهداف تتعدى الأمن السلبي بمفهوم « Johane Galtung » إلى المفهوم الإيجابي للأمن وهو العمل على معالجة الأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى الأزمة العميقة في مالي وهذا الرهان الصعب بالنسبة لفرنسا، وهي لا تريد في الحقيقة لأنه يتناقض مع إستراتيجية خلق الحاجة الدائمة لها في المنطقة، وهنا عامل أيضا من عوامل تنامي شعور الكره الإفريقي و شعب مالي بصفة خاصة لفرنسا الرسمية ويمكننا تلمس هذا التوجه في عنصرين :

-أنها تفضل إن صح التعبير أوربة « Européanisations » المقاربات الأمنية على حساب المقاربة الإفريقية الأصلية، وخاصة المقاربات التي تقودها الجزائر، ومسألة التخلي عن قيادة الأركان لدول الميدان « CEMOC » التي تأسست في الجزائر، والتي وجهت فرنسا لها انتقادات لاذعة، وقامت بكولسة

¹ Laurent Bansept et Elie Tenenbaum, **Après Barkhane Repenser La Posture Strategique Francaise En Afrique De L Ouest** , (La France : IFRI , N°109, mai 2022), p.20.

نشطة من أجل استبدالها بما يسمى المجموعة الخامسة G5 التي لا تشمل الجزائر،¹ كذلك الأمر بالنسبة لـ MISMA هذه البعثة الدولية لمساندة مالي تحت القيادة والإدارة الإفريقية التي تأسست في 2013 .

-إن فرنسا لا تريد القضاء النهائي على الإرهاب في الساحل، وهذا الموضوع اخذ مساحة كبيرة من النقاش في مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى الدول الإفريقية المعنية، وكذلك الطبقة السياسية، ويمكن قراءة ذلك في تصريح وزير الدفاع لبوركينا فاسو "مومينا شريف Moumina cherriff" في 2019 قال: (نحن نطرح أسئلة كثيرة على أنفسنا، إذا كانت عندهم رغبة وإرادة حقيقية، فإنهم بإمكانهم سحقهم ، ولكن لديهم أولويات أخرى)²، بمعنى أن فرنسا تريد أن تترك هذه الدولة في الحدود الدنيا لحالة الحرب « Etat de Guerre »، لتبرير الرقابة السياسية والأمنية على الدول الساحلية ومواردها.

في اعتقادي هذه عوامل أساسية أدت إلى نمو الشعور المتزايد ضد التواجد الفرنسي في الساحل وفي مالي بالتحديد، ولعل الأزمة الدبلوماسية الغير مسبوقة التي بدأت بطرد السفير الفرنسي في جانفي 2022، وانسحاب قوات " بارخان" في 15 أوت 2022، بالإضافة إلى الأزمة المعلوماتية التي أدت إلى تعليق نشاط "راديو فرنسا الدولي RFI"، وقناة فرانس 24،³ وكذلك الشكوى التي تقدمت بها "بامكو" إلى مجلس الأمن ضد الاعتداء الفرنسي على السيادة المالية⁴، هذه النتيجة حقيقة تصب لصالح شرعية أولوية العمل الإفريقي المشترك.

2. دور الولايات الأمريكية المتحدة:

تعود أولى بوادر اهتمامها بأفريقيا إلى عام 1958، حين أنشئ في 2 سبتمبر من العام نفسه مكتب شؤون إفريقيا الخارجية بتوصية من ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور"، في عقب زيارة قادته إلى غانا، وتبعت ذلك خطوات دبلوماسية ترجمة التقارب المراد إحداثه بين الإدارة الأمريكية وإفريقيا بفتح سفارات أمريكية في البلدان الإفريقية الحديثة الاستقلال، تجسيدا لما بات يروج في الأوساط السياسية الأمريكية من أن (الولايات المتحدة الأمريكية تزم إقامة علاقات مباشرة مع أفريقيا، ولن تتعامل معها بعد ذلك الوقت من خلال حلفائنا الأوروبيين)،⁵ لكن ذلك لم يكن يعني تصدر الدول الإفريقية لسلم

¹ تتكون مجموعة الخمسة G5 من مالي، النيجر، التشاد، بوركينا فاسو.

² Laurent Bansept et Elie Tenenbaum, **Op.cit**, p.31

³ Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, **La Russie au Mali Une Presence Bicéphale**, (paris : IRSEM , N°97, septembre 2022,p.2

⁴ LE Point « le mali demande une réunion d urgence du conseil de securité sur les actes d agression francais »,18/08/2022, publiée sur : <https://www.lepoint.fr/societe/le-mali-demande-une-reunion-d-urgence-du-conseil-de-securite-sur-les-actes-d-agression-francais-18-08-2022>, consulter le : 11/08/2023

⁵ خيربي عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية جديدة لأفريقيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، (شتاء 2009)، ص.89.

أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بل كانت على هامش أولوياتها، ولا سيما منطقة الساحل الإفريقي التي طالما اعتبرت منطقة نفوذ فرنسي، ومنطقة المغرب العربي (شمال إفريقيا) التي لم تستأثر بالاهتمام الأمريكي الخاص، إذ (حتى بداية التسعينات لم يكن للولايات المتحدة سياسة جهوية خاصة بالمغرب)¹. لكن الهزة القوية التي دفعت بالشأن الإفريقي والساحل على وجه الخصوص، إلى تصدر أولويات الإدارة الأمريكية، هي أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث كان المدخل أمنيا تبعا لارتجاجات الهزة، وتميز هذا المسار بالبعد الإجرائي العملياتي حيث بدأ بمبادرات متتابعة.

*مبادرة عموم الساحل (PSI) :

أعلن عن تأسيسها سنة 2002، وضمت كل من التشاد وموريتانيا ومالي والنيجر والجزائر كمراقب، وتتمثل مهامه في تأهيل القوى الأمنية الإفريقية لمواجهة استراتيجيات الإرهاب الدولي، وسريعا ما توسعت من حيث الهيكل والوظائف لتصبح مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

*مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) :

أنشأت في جويلية 2005، فبالإضافة إلى أعضاء مبادرة عموم الساحل توسعت لتشمل الجزائر و المغرب وتونس والسنغال، ورصدت لهذه المبادرة ميزانية محترمة قدرت بـ 100 مليون دولار سنة 2011 بالنظر لميزانية التأسيس التي لم تتجاوز 16 مليون دولار سنة 2005، تتولى هذه المبادرة التنسيق المعلوماتي والعملياتي، وتصميم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة آفة الإرهاب العبر دولية، كما تضطلع بمهام التدخل الإغاثي والإنساني.

*أفريكوم :

وهو الإطار المؤسسي المحصلة لكيلا المبادرتين السابقتين، ويعكس إنشاء القيادة الأمريكية الجديدة في إفريقيا "أفريكوم AFRICOM" في فيفري 2008 الاهتمام الأمريكي المتزايد لإفريقيا، على غرار القيادات الإقليمية الأخرى، كالقيادة الأمريكية في أوروبا (EUCOM)، والقيادة الأمريكية المركزية (CENTCOM) المسؤولة عن الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، والقيادة الأمريكية في الأطلسي (PACOM)، رغم الأهداف التعاونية والتدعيمية المعلنة اتجاه القارة من طرف الإدارة الأمريكية إلا أنها قبلت برفض إفريقي لإرساء مقر لها في بلدانها، كنيجيريا والجزائر ومجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC)، وقد عبرت الجزائر عن رفضها انطلاقا من خلفية سيادية صرفه من خلال تصريح وزير خارجيتها محمد

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص 94.

بجاوي في تصريح له منقول عن وكالة الأنباء الجزائرية: (الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية على ترابها مهما كان البلد الذي تنتسب إليه.... لأننا نعتبر أن وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق وسيادتنا الوطنية واستقلالنا).

ويعزز الموقف الجزائري الأبعاد الإستراتيجية لهذا المشروع الذي سيزيد في عسكرة المنطقة، لأنه مصدر جذب وتعبئة للنشاطات الإرهابية¹.

لكن تواجد الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، ليس من أجل محاربة الإرهاب الدولي و الحد من امتداداته رغم حقيقة هذا التوجه وموضوعيته، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت هذه الحملة كغطاء لخلق مبررات موضوعية للتواجد في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ أوروبية، والبعث برسائل متعددة التوجهات لأصحاب النفوذ التقليدي أولاً، وبشكل مركز للمنافسين التقليديين لأمريكا، روسيا والصين تالياً، إلا أن الهدف الإستراتيجي من وراء الحملة الدولية على الإرهاب، هو تأمين الإمدادات النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا، التي ستكون مصدر يلبي حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة للنفط، فوفق التقرير الذي أعده "ديك تشيني Dick Cheney" نائب الرئيس الأمريكي السابق، و الصادر في ماي 2001، فإنه في غضون الأعوام العشرين القادمة سيزداد نسبة استهلاك الولايات المتحدة من النفط بـ 33 %، كما شدد التقرير على التقليل من الاعتماد على نفط الخليج العربي، الذي يمثل 20% من الواردات الأمريكية، والتوجه نحو المصادر الإفريقية التي تعرف احتياطات هائلة، بعد الاكتشافات الأخيرة، منها حقول برية في كل من (التشاد وساحل العاج وموريتانيا)، واكتشافات أخرى لحقول بحرية ، وخاصة قبالة ساحل أنغولا، نيجيريا، وغينيا الإستوائية، وتشير تقارير بأن التشاد مثلاً لم تباشر إنتاجها النفطي إلا في عام 2002، وصل إلى سقف إنتاج 210 مليون برميل سنة 2006 الأمر الذي جعلها ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد نيجيريا ، ولقد قُدرت الاحتياطات المؤكدة لتشاد بـ 900 مليون برميل مقابل 100 مليون برميل لساحل العاج الذي تعد ثالث أكبر ونتاج في المنطقة، هذا وقد أنظمت موريتانيا إلى نادي منتجي النفط في شهر فيفري من عام 2006، وقُدرت احتياطاتها النفطية المؤكدة بمليون برميل، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الواقعة في غرب إفريقيا، والتي تملك أكبر الاحتياطات النفطية . وفي هذا السياق أصبحت الشركات الأمريكية أكثر نشاطاً في إفريقيا، فقد تجاوزت صادرات النفط الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 85 مليار دولار، ومن أهم شركاتها "اكسون موبيل Exxon

¹ المرجع نفسه، ص ص. 95-96.

Mobil " ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، ولقد ورد في تقرير هذه الأخيرة لعام 2012 وفقا للتقديرات والتوقعات المبنية على بيانات بما فيها وكالة الطاقة العالمية أن النفط سيظل مصدر الطاقة الأول مع آفاق 2040 .

3-الدور الصيني:

تغلغل الصين في إفريقيا والساحل، اخذ منحى مغايرا لمسار القوى التقليدية في المنطقة، فاختارت المدخل الاقتصادي والبرغماتي الهادئ، المبني على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة المتاحة، التي توفر بيئة الاعتماد المتبادل، لتحقيق مكاسب وفق قاعدة (رابح-رابح). على سبيل المثال فقد ساهمت الصين في تمويل عمليات السلام التي كانت يقوم بها الإتحاد الإفريقي في إطار الأمم المتحدة ، ب 15% من الميزانية الإجمالية لسنة 2019¹.

فالنمو اللافت للاقتصاد الصيني، يتطلب استهلاك متزايد للطاقة عموما والنفط خصوصا وهذا في ما يثير مخاوف الندية بالنسبة للأمريكيين، وهذا ما تبينه مؤشرات استهلاك الصين للنفط التي برأي خبراء قد ترتفع إلى حدود 20 بالمائة في سنة 2030 بعدما كانت 8.2 بالمائة في 2008، الأمر الذي سيدفع الصين للاستثمار في كثير من مناطق اكتناز الطاقة النفطية في العالم، كالجزائر وخليج غينيا وإفريقيا السوداء والشرق الأوسط².

فالدور الصيني الذي يتبنى المقاربة الاقتصادية إلا أن بعض المتتبعين للشأن الإفريقي ينظر إلى الصين على أنها قوة استعمارية جديدة تستخدم إستراتيجية فخ الديون، فبعض الدول مثل أنغولا وإثيوبيا وكينيا أرهقت من ثقل سداد قروضها للصين، والتي تدفعه على شكل إمدادات نفطية، أو عبر التخلي عن موانئ بحرية أو مطارات هامة لصالح المستثمرين الصينيين، يتضح مما سبق أن الصين تتطلع للتغلغل في المنطقة من خلال المقاربة التجارية وفتح أسواق إفريقية، الأمر الذي سيتحول إلى تحدي جيوسياسي لفرنسا التي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إرثا استعماريًا وخزان استراتيجي للطاقة (اليورانيوم والنفط). فالنيجر مثلا تملك احتياطي نفط يقدر بـ 324 مليون برميل، كذلك الأمر لمالي التي تملك النحاس وخام الحديد واليورانيوم، والفوسفات وإنتاج القطن الذي يعتبر مصدر تصديرها الأساسي نحو الخارج، وحافظت مالي على مكانتها القديمة في إنتاج الذهب إذ تعتبر ثالث دولة في أفريقيا في هذا المجال.

¹ Oumnia Boutaleb, « Impact des Nouveaux Acteurs Régionaux sur les Dynamiques Africaines », Policy Brief,N.38, (Mai 2022), p.3.

² لخضاري، مرجع سابق، ص.99.

4- الدور الروسي:

يبدو أن الوضع الجيوستراتيجي لإفريقيا، هو مصدر معاناتها بالتدخلات الأجنبية على مر تاريخها، ولم تخرج القارة عن هذا السياق ألتجاذبي، بل تكرر أكثر في فترة الحرب الباردة، حيث عرفت صراعا حقيقيا بين القطبين الغربي ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بالإتحاد السوفياتي، اللتين حاولتا تصريف صراعهما الإيديولوجي، فانشطرت القارة الإفريقية تبعا لذلك إلى شطرين كل مرتبط بمعسكره.

غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الأخير من القرن العشرين، ستضطر روسيا إلى الانسحاب من القارة الإفريقية، في فترة الرئيس "يلتسن" التي عرفت انكفاء داخلي، والإنكباب على معالجة التصدعات التي خلفتها الهزة القوية المفككة للإتحاد السوفياتي.

إن العلاقات الروسية الإفريقية تمتد الى العصور الوسطى، لكن التواجد المؤسسي في إفريقيا بدأ مع نهاية القرن الثامن عشر (18)، وكان دبلوماسيا بالدرجة الأولى من خلال فتح قنصليتين في مصر ، الأولى في القاهرة والثانية في الإسكندرية، وواصلت تغلغلها بنسج علاقات دبلوماسية مع اثيوبيا، وجمهورية " الترנסفال" جنوب افريقيا الحالية سنة 1898 م¹.

تواصلت العلاقات الروسية إفريقيا جنوب الصحراء، بعد الثورة سنة 1917، على نطاق ضيق في البداية، بعد الحرب العالمية الثانية توجه الاتحاد السوفيتي بشكل لآفة إلى إفريقيا، فرسخ ما قد بدأه مع نهاية القرن 18، (اثيوبيا وجنوب إفريقيا)، وأصبحتا الحليف الاستراتيجي للإتحاد السوفيتي في أوج الاستقطاب الإيديولوجي، واستمر في دعم الدول حديثة الاستقلال من خلال السماح لعدد من الدول الإفريقية بالانخراط في الأممية الاشتراكية، والانتقال إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (URSS) ، من أجل التكوين السياسي (البناء الفكري والإيديولوجي)، وداعم لحركات التحرر الإفريقية المناهضة للإمبريالية والاستعمار، وتظهر هذا الدعم في أروقة الأمم المتحدة ، على اعتبار أن الإتحاد السوفياتي عضو دائم فيه ويتمتع بحق " الفيتو"، فبمبادرة من الإتحاد السوفيتي واقتراح منه، تبنت الأمم المتحدة سنة 1960، في بيانها التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بالرغم من اعتراض الدول الغربية الكبرى، إذ صوت لصالح هذا الإعلان 89 دولة مقابل 9 دول اعترضت عليه

¹ هشام صميض، روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات و الأبعاد، (منشورات مركز خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، العدد.7، 2017)، صص 1-2، تجدونه على الرابط: <https://revues.imist.ma> ، شوهدي: 25 افريل 2023.

وهي: استراليا، بلجيكا واسبانيا، أمريكا وفرنسا، البرتغال وجمهورية الدومينيكا، بريطانيا، فباستثناء استراليا وجمهورية الدومينيكا، فباقي الدول الأخرى كانت دول استعمارية، وهو ما يفسر سلوكها من الإعلان، وبعد نيل الشعوب الإفريقية استقلالها رافق الإتحاد السوفيتي هذه الدول في مرحلة بناء الدولة الحديثة لما بعد الاستقلال، فخلال فترة السبعينات عمقت علاقاتها مع حلفائها وخاصة على المستوى الاقتصادي والعسكري، كما هو الشأن لموزمبيق واثيوبيا وأنغولا، ومصر والجزائر وليبيا في شمال إفريقيا، عقد الثمانينات عرف وتيرة سريعة في هيكلة وتنشيط العلاقات الروسية الإفريقية، تمثلت في 37 اتفاقية للمساعدة التقنية، و 42 اتفاقية تجارية، كما تم تكوين أكثر 2500 طالب إفريقي في المعاهد والجامعات السوفياتية، بالإضافة إلى تكوين 200000 خبير إفريقي من طرف مستشارين سوفيات، نفس الوتيرة أيضا في الجانب العسكري فقد تخرجت في الأكاديميات العسكرية السوفياتية الآلاف من الأفارقة، الذين تشكلت منهم فيما بعد طلائع النخب السياسية والعسكرية التي حكمت بلدانهم، أمثال Mbeki thabo في جنوب إفريقيا، و Jose Dos Antos في أنغولا، Ahmadou Toumani في مالي، وهو ما زاد في تعميق العلاقات بين هذه البلدان والاتحاد السوفيتي في فترات حكمهم¹.

في الحقيقة كان الإتحاد السوفياتي في الفترة ما بين (1950-1985) مخربا لتكوين النخب الإفريقية على المستويات السياسية والإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية، لكن تفكك الإتحاد السوفيتي في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين (1989)، شكل منعرجا حاسما في تاريخه وخاصة في مجال نشاطه وتصرفه الخارجي الذي عرف انحصارا واضحا، متأثرا بخسارته لربع مساحته، و كذا المأزق الاقتصادي الذي وقع فيه، جراء الحصار التكنولوجي واستخدام سلاح الغذاء وتصعيد سباق التسلح من طرف الدول الغربية، بالإضافة إلى تخصيص الإتحاد السوفياتي لموارده العلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية وغيرها للأغراض العسكرية، على حساب حاجات الاقتصاد وهو الأمر الذي كان له انعكاسات على بيئته الداخلي، فكان من مخرجاته انهيار الإتحاد وتفككه.

في الحقيقة ملامح المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية عامة، وتندرج معها إفريقيا، جاءت مع تولي الرئيس " بوتين " الحكم مع بداية القرن الواحد والعشرين، ويعرف عن هذا الزعيم السياسي أن فكرة ضرورة بناء نظام دولي متعدد الأقطاب تسيطر على مدركاته، وأن تكون روسيا لاعبا أساسيا فيه، لكن

¹ Alexandra Arkhangelskaya, le Retour de Moscou en Afrique Subsaharienne ? Entre Héritage Soviétique , Multilatéralisme et Activisme Politique, **Book Supérieure** ,N° 248,(avril 2013), pp.61-74.

ما يميز هذه المقاربة هو محدداتها الجديدة الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية التي تصدرت الأولويات على حساب المحدد الإيديولوجي التقليدية، هذه الإرادة السياسية عبر عنها عالم السياسة " ايفكيني فولك EVGUENI VOLK " بأن روسيا تحاول إعادة طبع الصورة النمطية التي بصمتها سابقا، كقوة تقليدية حاضرة في البناء الدولي، عبر تطوير علاقاتها مع كل العالم خاصة أمريكا اللاتينية، وشرق جنوب آسيا، وإفريقيا)¹.

ولعل المدخل الاقتصادي والعسكري سيكوّنان القاطرة التي ستعيد ثقل روسيا إلى أفريقيا، ونلمح ذلك في الدينامية المتسارعة في التغلغل إلى مفاصل محركات الاقتصاد الإفريقي، والدليل على ذلك انعقاد القمة الخامسة لمجموعة "البريكس" في جنوب إفريقيا سنة 2013 .

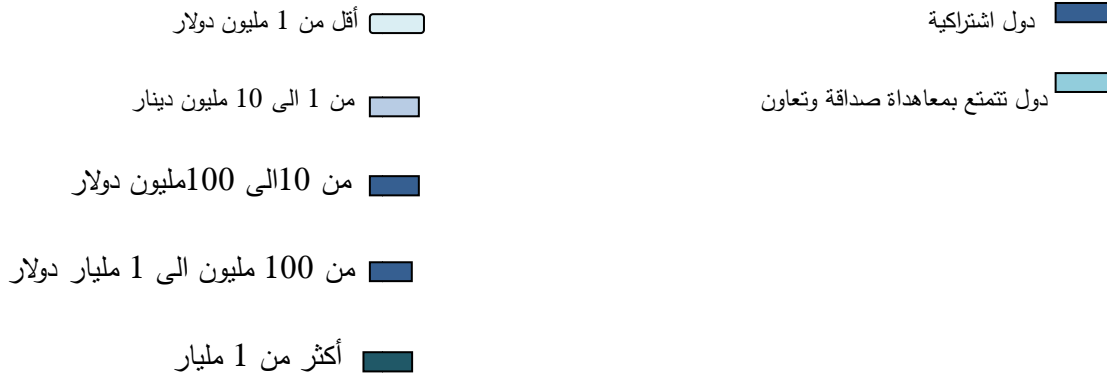
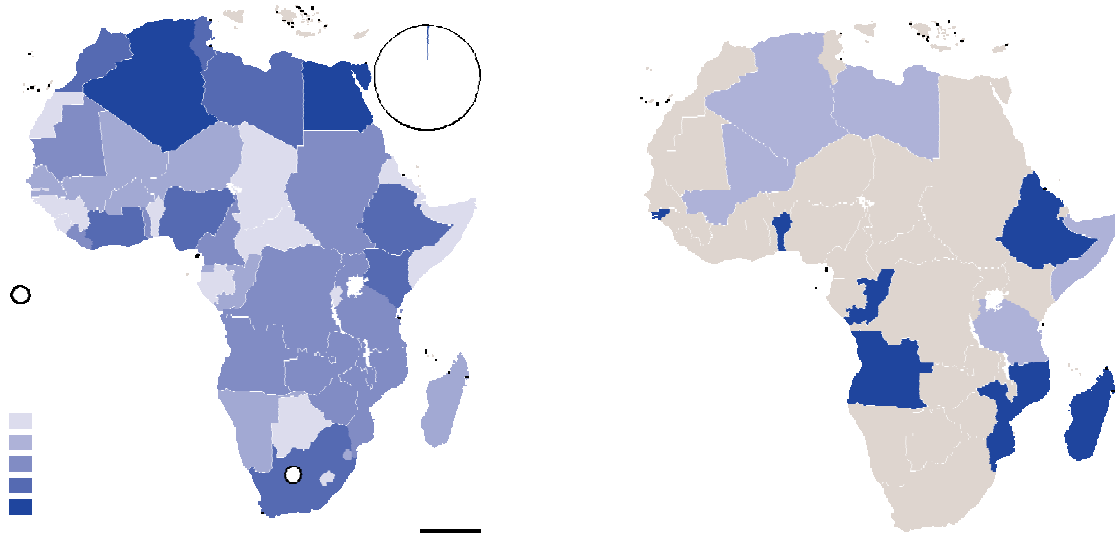
وقد كانت هناك تمهيدات للتغلغل الاقتصادي، تختصره الخريطين التي تبين تطور العلاقات الإستراتيجية بين روسيا وإفريقيا قرابة أربعين سنة أي في المدة الممتدة من 1970 أوج الاستقطاب الإيديولوجي إلى سنة 2011 عقد الأول من سياسة الانفتاح وإعادة التوقيع الروسية .

¹ هشام صميض، مرجع سابق، ص ص. 6-7.

نحو عودة تنشيط الشراكات القديمة بين روسيا وإفريقيا

حجم التبادلات التجارية سنة (2011)

ذروة النفوذ السوفياتي في إفريقيا (1970)



المصدر: Le Retour De Moscou En Afrique Subsaharienne

Entre héritage soviétique, multilatéralisme et activisme politique
Afrique contemporaine, pp.61-74

صحيح انه في الغالب لم تكن روسيا تتدخل كفاعل في النزاعات الداخلية للدول الإفريقية، وكانت تلتزم الحياد ، وخاصة أن الصراعات الداخلية الإفريقية انفجرت بعد نهاية مرحلة الاستقطاب الدولي التي كانت روسيا احد أقطابه، إلا أن النزاع في الساحل الإفريقي وشمال مالي بشكل خاص شكّل الاستثناء بالنسبة لروسيا، معروف أن أول حكومة في مالي كانت حكومة اشتراكية برئاسة " موديبو كايثا" سنة 1960، أي بعد شهر واحد من الاستقلال، وهذا على غرار كثير من الحكومات الإفريقية الأخرى، وفي الحقيقة ما نريد إبرازه هو التواجد الروسي في مالي في المرحلة الراهنة، من خلال مؤسسات أمنية خاصة كان لها

تأثيرات على المشهد الجيوسياسي في مالي ومنطقة الساحل ككل، ويتعلق الأمر بالمؤسسة الأمنية " فاغنر wagner"، وتعتبر جمهورية مالي هي خامس بلد في المنطقة تنتشر فيه قوات " فاغنر" في جانفي من سنة 2021، بعد ليبيا و السودان وجمهورية الصحراء الوسطى سنة 2018، والموزمبيق 2019، تواجد قوات " فاغنر" في مالي جاء في مناخ أمني وسياسي مضطرب شكلته عدة عوامل، أهمها انسحاب القوات الفرنسية التي كانت تعمل في مالي في إطار عملية " بارخان"، لترك فراغا أمنيا أمام تهديدات القوى الإرهابية المتربصة والمقاومة لبناء الدولة في مالي، كذلك الأزمة السياسية والدستورية التي خلفها الانقلابين المتتاليين في مالي 2020 و 2021، الذي أدى إلى خلع الرئيس الشرعي " إبراهيم أبوبكر كايتا"، وتنصيب سلطة انتقالية، النقطة الأساسية التي يجب أن نبرزها أن هذه الشركة الأمنية الخاصة لا تمثل روسيا الرسمية بأي شكل من الأشكال وان كل التصريحات الرسمية الروسية تنفي وجود قوات روسية على الأراضي المالية،¹ كما اشرنا منذ البداية أن روسيا لا تتدخل في النزاعات الداخلية في افريقيا بقواتها الرسمية، لكن المستجد أنها تتدخل بثقل يوازي قوات أممية بشكل غير مباشر.

هناك نقطة مشتركة لسلوك الشركة الأمنية الخاصة "فاغنر" في دول الساحل، هي دعمها للقوى الانقلابية، تكلمنا على مالي، رأينا دعمهم "للمشير حفتر" المعارض للحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس، وكذلك دعمهم الضمني للانقلابيين في النيجر في انقلاب 26 جويلية 2023. وهذا يؤشر على دعم طرف على حساب طرف وخاصة في الجانب العسكري المرتبط مباشرة بتعديل ميزان القوة لصالح طرف معين، وهذا لا يخدم المسارات السياسية والدبلوماسية بتاتا.

ما يمكن قوله في الدور الروسي وتأثيراته على الأمن الإقليمي هو تعميق بيئة التنافس الخارجي، خاصة مع الغرب، وهذا ما لاحظناه في تزامن انسحاب قوات "بارخان" الفرنسية وانتشار قوات "فاغنر"، واستحسان العملية من طرف السلطات الانتقالية المسيرة لمرحلة ما بعد الانقلابيين العسكريين في مالي، وكأن العملية تخضع للمسلمة الاقتصادية التي تقول أن العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة من السوق، تجلت هذه الحقيقة أيضا في أحداث الانقلاب الأخير الذي وقع في النيجر في 26 جويلية 2023، حيث أن القوى التقليدية تتوجس من الدور الروسي من خلال المؤسسة الأمنية لفاغنر، رغم اللغة الدبلوماسية التي تحلت بها الولايات المتحدة التي ذكرت انه ليس هناك دليل أن لفاغنر دور في هذا الانقلاب، لكن يمكن أن يستغل هذا الانقلاب من طرف فاغنر؟؟؟؟، بعكس فرنسا التي تشير بصراحة على أن هناك

¹ Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, **op.cit**,p.31.

علاقة بين أحداث الانقلاب ومؤسسة "فاغنر"، وهذا محاكاتا للنموذج المالي، ويرتكز تحليل فرنسا على أن الانقلابيين لا يملكون القوة الكافية لمواجهة التدخل العسكري الذي تلوح به منظمة 'الأكواس'، فهي بحاجة للمساعدة الأمنية والعسكرية والاستعانة بخدمات "فاغنر" احد الخيارات المتاحة والسهلة، يندرج في نفس السياق الدعم الذي تلقاه الانقلابيين من مالي وبوركينا فاسو الذين اعتبروا أن التدخل العسكري في النيجر هو بمثابة إعلان حرب عليهم، بالنتيجة كل هذا بالنسبة للجزائر كدولة محورية في المنطقة يصب في زيادة عسكرة المنطقة، ويحرك إرادة التوازنات الدولية في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع منسوب التهديدات الأمنية على دول الجوار، وعلى العمل الإفريقي الجماعي، وسيؤدي إلى تحفيز القوى الإرهابية ويخلق لها جدول أعمال يتناسب مع أجندة الفواعل الدولية التي تخشى من إرادة ورغبة روسيا في إعادة رسم خريطة التوازنات في إفريقيا، والبحث عن مجد روسيا الضائع، كل هذا التدافع الدولي يشكل تهديدات أمنية ماثلة على الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي الإفريقي، وعلى مستقبل العمل الإفريقي المشترك، لأن التدخل الخارجي هو عملية استنزاف للجهود القارية الجماعية.

المطلب الثاني: تنازع الدور الإقليمي

بروز فواعل جديدة من خارج الإقليم، تتطلع لأداء أدوار إقليمية تحركها مصالح متضاربة، كالمحور التركي القطري، والمحور الإماراتي المصري الذي فيما يبدو انه في توسع غير معهود، حيث شكلت "قمة النقب" المنعقدة في 27 و28 مارس 2022، التي جمعت الكيان الإسرائيلي إلى جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين، إشارة قوية لتشكيل محور موسع يتطلع للعب أدوار أفرو-شرق أوسطية¹.

1- الدور التركي

يعود التاريخ التركي في إفريقيا إلى القرن السادس عشر، عندما دخل العثمانيون القارة لأول مرة عبر شمالها، وقد ظل العثمانيون في أفريقيا قوة حاكمة لأربعة قرون، وأسسوا خمسة إدارات منفصلة تركزت في الجزائر وتونس و مصر وليبيا واريتريا.

وإذا ما استثنينا هذه الحقبة التاريخية الطويلة، فإن الاهتمام التركي بإفريقيا بدأ مع بداية القرن الواحد والعشرين، وبالضبط سنة 2005 تزامنا مع إعلانها "سنة إفريقيا"، ومنحت تركيا في نفس السنة صفة عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، ثم أصبحت شريكا استراتيجيا للاتحاد الإفريقي عام 2008 قبل عقدها أول قمة للشراكة الإفريقية التركية في اسطنبول في نفس العام، واستمرت هذه القمم بصورة منتظمة من أجل المتابعة والتقييم فكانت آخرها القمة الثالثة للشراكة التركية الإفريقية في ديسمبر 2021²، رافقت الحركية الاقتصادية نقلة دبلوماسية نوعية فمن 12 سفارة سنة 2008 إلى 43 سفارة سنة 2021 الأمر الذي وفر بيئة أعمال سمحت للاستثمار المباشر التركي في إفريقيا يلامس 10 مليار دولار، وتعتبر زيارات الرئيس التركي لأفريقيا، الأعلى لزعيم غير إفريقي، حيث وصلت إلى 30 زيارة في 15 سنة الماضية، لم يقتصر التواجد التركي في الاستثمارات الاقتصادية والحضور الدبلوماسي فحسب، بل تعدى العتبة بعد إحداث الربيع العربي للعب أدوارا إقليمية حساسة، على المستوى الأمني والجيوستراتيجي، فعلى المستوى الأمني فإن القوات التركية تنفذ برامج تدريبية للقوات المسلحة الوطنية، في كل من ليبيا و الصومال ، وفي هذا الاتجاه قامت تركيا ببناء مركز تدريب عسكري، في العاصمة الصومالية مقديشو تحت مسمى TURCSO بلغت تكلفته 50 مليون دولار، ويقدم هذا المركز خدماته للجيش الصومالي

¹ سرحات اوراكشي، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022). ص.3.

² المرجع نفسه، ص.5.

ولبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال المكلفة بمحاربة التنظيمات الإرهابية، كما أنظمت القوات التركية لبعثات حفظ السلام في مالي، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، إضافة إلى دعمها لمجموعة الساحل G-5 1-1. دوافع تركيا للعب دور في ليبيا:

- دوافع اقتصادية:

حيث تعتبر ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 48 مليار برميل من النفط¹، بالإضافة إلى احتياطات الغاز التي تقدر بـ 1,5 تريليون متر مكعب، الأمر الذي يساعد تركيا في تأمين حاجاتها الطاقوية المتعلقة بالغاز والنفط، والتحرر النسبي من أعباء الإمدادات الروسية والإيرانية، كما يعطيها الفرصة لتعزيز مكانتها كمركز عالمي لنقل الطاقة، من خلال تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه الطاقة الإستراتيجية، ناهيك عن المشاريع المنتظرة لفترة ما بعد النزاع المتعلقة بإعادة بناء البنى التحتية واستثمارات قاعدية أخرى، وهذا ما تأكده حجم العقود التركية العالقة في ليبيا التي تقدر بـ 18 مليار دولار².

- دوافع جيوسياسية

استخدام الملف الليبي كورقة ضغط تستخدمها لمواجهة دول أوروبا، كرد على استخدام أكراد سوريا ضد تركيا وخاصة فرنسا، وفي نفس الاتجاه الترويج لصناعاتها الدفاعية والعسكرية.

2- الدور الإماراتي : من القوة الناعمة إلى الصلبة

هناك تطورات بارزة على سلوك الإمارات العربية المتحدة الخارجي، ويتعلق الأمر في قفز المقاربة الأمنية بمعنى القوة الصلبة لأداء أدوار إقليمية وذلك من خلال مدخل محاربة الإرهاب الدولي، على حساب القوة الناعمة التي كانت هي المدخل الرئيسي في سياستها الإقليمية والدولية، حيث أنشأت " مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات " في أبريل 2014، وأعلنت أن من أهم أهدافه " تفعيل سياسة خارجية متكاملة تعزز مكانة الدولة إقليمياً و دولياً، وتزيد من احترامه ومحبتها بين شعوب العالم"³ بالرغم من عدم امتلاكها لمقومات تاريخية لتوظيفها كعنصر في القوة الناعمة، على اعتبار أنها حديثة النشأة إلا أنها استطاعت أن تصنع صورة ذهنية ايجابية، من خلال الاقتصاد والإعلام والثقافة (الدراما والموسيقى)، إضافة إلى الأعمال الخيرية وتوظيفها كأدوات للقوة الناعمة، وينمذج التدخل الإماراتي في النزاع الليبي

¹ طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة و الدور، (مصر: المعهد المصري للدراسات، 19 يونيو 2020)، ص. 24.

² جلال حرشواوي، المضاعفات الإقليمية الناجمة عن الحرب الجائرة بالوكالة في شمال إفريقيا، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، على الموقع <https://carnegie-mec.org/diwan/80814>

³ دياب، مرجع سابق، ص. 20.

مدى انغماس الإمارات في المقاربة الأمنية، والبداية كانت في مشاركتها العسكرية مع الناتو في "عملية الحامية الموحدة" التي أطاحت بنظام معمر القذافي ما بين مارس وأكتوبر 2011¹، وتطور الحضور الإماراتي إلى التمويل اللوجستي لطرف في النزاع غير معترف به من قبل الأمم المتحدة، وهو المارشال "خليفة حفتر" في مواجهة الحكومة الشرعية (حكومة الوفاق) المعترف بها دولياً، ورغم حظر إدخال السلاح المتبنى الذي قرره الأمم المتحدة إلا أن تقارير تؤكد التمويل اللوجستي الإماراتي لفصيل "خليفة حفتر"، وتترك الإمارات جيداً إنها تنتهك بذلك قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا، كما تعرف أيضاً أنها تنتهك العقود التي اشترت بمقتضاها هذه الأسلحة، والتي تنص على حظر توريدها إلى طرف ثالث بدون موافقة المنتج أو البائع الأصلي، فقد زودت "حفتر" بأسلحة مصنوعة في الولايات المتحدة، وروسيا والصين وغيرها، تتضمن طائرات مسيرة عن بعد بدون طيار، وصواريخ أرض - جو، وأنظمة دفاع جوي، ومدفعية وعربات مدرعة... الأمر الذي دفع بأعضاء من داخل الكونغرس الأمريكي للمطالبة بتعليق صادرات السلاح إلى الإمارات، وفتح تحقيقات في إمداد قوات حفتر بصواريخ "جافلين" الأمريكية المضادة للدبابات التي عثر عليها مقاتلوا حكومة الوفاق في مقر قيادة قوات "حفتر" في مدينة "غريان" بعد سقوطها، وكانت الإمارات قد اشترت هذه الصواريخ من الولايات المتحدة سنة 2008.²

2-1. دوافع الإمارات في ليبيا :

- التحكم في الموانئ الليبية من خلال إدارتها عبر شركات موانئ دبي العالمية، وهو ما يؤمن لها ممر جيواقتصادي حيوي خاصة لنقل الطاقة النفطية والغازية من ليبيا إلى أوروبا وبقية مراكز الاقتصاد العالمي.
- اتخاذ ليبيا كمعبر حيوي إلى الفضاء المتوسطي، والشمال الإفريقي أين توجد للإمارات فيه مصالح إستراتيجية.

3- تضارب المصالح التركي الإماراتي وانعكاساته:

أدى التضارب التركي الإماراتي إلى حد كل منهم يدعم طرف في النزاع الليبي، والدخول المباشر لتركيا والإمارات في خريطة موازين القوى في النزاع الليبي، من حيث التمويل اللوجستي والدعم العسكري والسياسي، حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، في مواجهة الجنرال "خليفة حفتر" ومنذ 2019 والدور التركي في ليبيا في تصاعد، خاصة مع توقيعها لمذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق

¹ كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية : تحولات القوة والدور، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 8 يوليو 2017)، ص.3.

² إبراهيم نوار، الدور الإماراتي في ليبيا: ما خفي كان أعظم، جريدة القدس العربي، 6 يوليو 2019، تاريخ الاطلاع 1 أوت 2022.

الوطني في نوفمبر 2019، إحداهما تتعلق بالتعاون العسكري، والتي استند عليها الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" في إرسال قوات إلى ليبيا ودعم لوجستي عسكري في مقدمته طائرات "درونز" المعروفة باسم "برقدار"، والتي ظهرت في سماء طرابلس للمرة الأولى في يونيو 2020¹، لمنع سقوط العاصمة طرابلس على يد القوات التابعة لخليفة حفتر، حيث كانت حكومة الوفاق تعاني تهديد "أزمة البقاء". في المقابل تدعم الإمارات العربية قوات الجنرال "خليفة حفتر" في مواجهة حكومة الوفاق.

4- الدور المغربي: الاستقواء بالخارج للحصول على دور إقليمي

تتطلع المملكة المغربية أن تملأ كل الفراغات المتاحة لمنافسة الدور الجزائري التقليدي والمتجذر في إفريقيا، وتصل درجة المنافسة إلى الإقصاء والعرقلة والالتزامات المتبادلة، فالجارتان تعيشان ما يشبه الحرب الباردة مركزها تنازع الدور القاري، فمثلا يرى البعض في المغرب أن يدا جزائرية وراء عدم دعوة بلادهم إلى المشاركة في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية، مطلع عام 2020 ، وكأن الجزائر العائدة للتو للساحة الليبية، لها من النفوذ ما يكفي لإقصاء المغرب من مؤتمر تنظمه ألمانيا².

كذلك تمددت تداعيات المنافسة إلى مستوى فضاء الساحل الأفريقي الذي تبحث المملكة فيه عن موقع مؤثر، في ظل المستجدات الأمنية في المنطقة على رأسها محاربة الجماعات الإرهابية المتمثلة في القاعدة المستهدفة الأولى للإدارة الأمريكية، وبذلك تزيد حظوة المملكة المغربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بانخراطها في مسارات الحرب الدولية على الإرهاب، سعيا منها لمنافسة الجزائر على الدور المركزي في الساحل، هذا الفضاء الذي لا تنتمي إليه المملكة جغرافيا وتحول بينها وبينه الصحراء الغربية، لذلك يسعى المغرب للانخراط في الأطر الأمنية التعاونية المتعلقة بالساحل لإعطاء انطباع الانتماء للفضاء الساحلي تمهيدا لشحن الدعم لمقاربتة حول القضية الصحراوية، وهذا ما يصطدم مع الطرح الجزائري القائم على أن الجغرافيا استبعدت المغرب من الانتماء إلى هذا الفضاء الجيوسياسي، إلا في حالة التسليم بالطرح المغربي الذي يدعي بـ "مغربية الصحراء الغربية" على اعتبار أن الجمهورية الصحراوية هي المنفتحة على هذا الفضاء طبيعيا، وليس المغرب ، لأنه غير مطل على الصحراء الإفريقية الكبرى، ولأن تركيبته البشرية لا تحوي قبيلة من القبائل المستوطنة في هذا الفضاء الجغرافي ، ولأنه لا يملك حدود مع موريتانيا أيضا، بيد أنه جرى في وقت لاحق قبول انضمامه إلى آليات تنسيق المسائل الأمنية في الساحل الإفريقي على هامش "مؤتمر الساحل" الذي عقد في بروكسل في 8 ديسمبر

¹ دياب، مرجع سابق، ص.25.

² عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية، توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات (2020). ص.3.

2010 بعد إقرار انفتاح (دول الميدان : الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر) على دول ومنظمات أخرى فيما عرف بـ "الشركاء من خارج الإقليم" (منها: المغرب وتونس وليبيا والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بمسائل الأمن والتنمية)¹، ما نريد تأكيده وهو ما يتصل بجوهر موضوعنا ليس دور المنافس الند للجزائر بالدرجة الأولى، لكن نحن بصدد تسليط الضوء على الانعكاسات العبر -حدودية لسلوك المغربي، على الأمن القومي الجزائري وعلى الأمن الجماعي الجوي والإقليمي ويمكننا الإشارة بعض الانعكاسات: *تعطيل اطر التعاون البيئي المغربي، وتعكس ذلك نسبة التبادلات التجارية 1.3 % من مجموع المبادلات المغاربة الخارجية، وهو ما يعتبر أحد أبرز معدلات التبادل الإقليمية انخفاضا في العالم ، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الاقتصادي والاجتماعي المغربي.²

* الحرب الباردة التي تشكلت بين الجزائر والمغرب وما تحمله من تهديدات كامنة متبادلة دفع البلدين إلى الدخول في سباق التسلح الطي له تداعيات سلبية على الأمن الجماعي.

ذلك أن المملكة المغربية تتقاسم مع جيرانها حدود مشتركة وتتقاسم مع أعضاء قارتها المبادئ والأهداف، لكنها لا تتقاسم معهم نفس المفهوم للتهديدات الأمنية المحدقة بالمنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالتواجد العسكري الخارجي في المنطقة، فهو لا يمثل لها مصدر تهديد لأمنها القومي والأمن الإقليمي، فهي تروج وتشارك في مناورات الأسد الإفريقي جنب إلى جنب مع الكيان الصهيوني بقيادة أمريكية وغربية على الحدود الجزائرية، وهذا ما يخالف الإرادة الجماعية الإفريقية، بالإضافة إلى كمية المخدرات المتدفقة من المغرب إلى الجزائر، المغرب لا يرى في الكيان الصهيوني محتل لأرض عربية، فهو لا يمثل له مصدر تهديد قومي بل يتقاسم معه منصة النضال على المستوى الأممي لمحو صفة المحتل المشتركة بينهم على اعتبار أن المغرب يحتل أكثر من 85 % من الأراضي المحتلة، وتعرف العلاقات الجزائرية المغربية قمة التوتر الذي وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية من طرف الجزائر في أوت 2021³، وهذا ناتج عن تراكم الخلافات بينهم فيما يتعلق بمواقف الجزائر المبدئية حول الصحراء الغربية، المبنية على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ تصفية الاستعمار وفق القرار الأممي رقم 1514 لعام 1960، تدرج السلوك الدبلوماسي المغربي إلى حد مطالبة ممثل المملكة بالأمم المتحدة بحق تقرير

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص.240.

² Yahia Zoubir, *Le Conflit Sahraoui Occidental : Enjeux Régional Et Internationaux*, (Paris: Ceri SciencePo, 2010),P.2, Publié sur : http://www.ceri-sciences-po.org/vue_le 21/6/2022.

³ وكالة الأنباء الجزائرية ، تصريح وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج حول قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، نشر على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/111617-2021-08-24-18> ، شوهدي في 2022/07/17

المصير جزء من الكتلة الموحدة للشعب الجزائري وهذا تصريح وصفه البيان الرسمي للجزائر بالانحراف الخطير والاستفزاز الذي بلغ ذروته، حيث جاء فيه (والأخطر من ذلك قيام أحد المفوضين للمملكة بانحراف خطير جدا وغير مسئول من خلال التطرق إلى ما سماه " حق تقرير المصير لشعب القبائل الشجاع" في مواجهة هذا الاستفزاز الذي بلغ ذروته، أبانت الجزائر عن ضبط النفس من خلال المطالبة علنا بتوضيح من سلطة مغربية مختصة ومؤهلة¹.

بالإضافة إلى أدوات المنافسة التي يستعملها المغرب، كتعظيم قدراته العسكرية أدخل عامل آخر وهو الإستقواء بالخارج لتعديل ميزان القوى لصالحه، واللجوء لنسج محور جديد في المنطقة وذلك بإقحام فواعل من خارج جغرافيا الإقليم كالإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كل هذا من أجل مساحات تحرك جديدة في المحيط الإقليمي على حساب التضييق على الدور الجزائري، والرفع أيضا من منسوب التهديد على امن الجزائري. بهذا أصبح المغرب مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري، والأمن الجماعي الإفريقي.

لم يكتفي المغرب بتعبئة الأدوات السياسية والأمنية لاستفزاز الجزائر، بل لجأ لتوظيف رموز دينية ذات سمعة عالمية لدى المسلمين، ممثلة في شخص الداعية "احمد الريسوني" الذي أدلى بتصريح إلى قناة تلفزيونية مغربية يوم الاثنين 15 أوت 2022، استعمل فيها مفردات كالجهاد بالنفس، والمال والزحف إلى تندوف ووو... هذا التصريح يصب في السعي لتحريك المخيلة الجيوبولتيكية للنخب والشعب المغربي المبنية على مملكات غابرة في التاريخ تجاوزها التاريخ الحديث وتجاوزتها أيضا مرجعيات القانون الدولي والحقائق الجيوبولتيكية الراهنة، هذه التصريحات اعتبرت دعوة للمواجهة المباشرة مع الجزائر، لأنها تدعو لاحتلال جزء من أراضيها " ولاية تندوف"، لهذا تعرض التصريح وصاحبه إلى موجة من الاستنكار والاستهجان من طرف المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم العربي والإسلامي والجزائر وموريتانيا على وجه الخصوص²، كون التصريح صدر عن عالم من علماء الشريعة، يشغل حاليا منصب رئيس الإتحاد العام للعلماء المسلمين خلفا للمرحوم الداعية الدكتور "يوسف القرضاوي".

¹ المرجع نفسه.

² وكالة الأنباء الجزائرية، تصريحات الريسوني على الجزائر: " رعاء"و" أراجيف خسيصة "لا علاقة لها بوحدة الصف الإسلامي، (الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 17 أوت 2022)، منشور على موقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/130520-2022-08-17-19-07-36> شهود يوم الخميس: 2022/08/18.

5-التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية:

يبدو للوهلة الأولى أن هذا العنصر ليس له علاقة بموضوعنا، كونه لا ينتمي لنفس الفضاء الجيوسياسي محل دراستنا وهو الجوار الجغرافي والإقليمي للجزائر ومالي، إلا أننا نزعم أن تغلغل الكيان الصهيوني في القارة الإفريقية، قلّص من الاعتبار الجغرافي، ولو أن طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته سنة 1948، لم يكن يتحكم فيه المحدد الجغرافي فقط بل تعداه إلى محددات أخرى ذات أبعاد قيمة وحضارية، لهذا أصبح التواجد الإسرائيلي في المنطقة الإفريقية يهدد الأمن الجماعي الإفريقي، ويهدد الأمن القومي الجزائري لأن تمددات الكيان الصهيوني وصلت إلى الحدود الغربية الجزائرية وبنشاطات عسكرية تعكس صلابة التهديدات الأمنية، لكن هذا الوضع لم يترتب بالصدفة والعشوائية بل سبقته اختراقات ناعمة، للمنطقة الإفريقية رغم القطيعة الدبلوماسية التي أعلنتها بعض الدول الإفريقية بعد حرب أكتوبر 1973م، لكن الاتصالات من وراء الستار لم تنقطع، فقد نسجت إسرائيل علاقات دبلوماسية في فترة أقل ما يقال عنها أنها قصيرة، إذا ما أخذنا في عين الاعتبار ثقل الإرث التحفظي حتى لا نقول العدائي للدول الإفريقية اتجاه الكيان الصهيوني، وعرف النشاط الدبلوماسي للكيان الصهيوني كثافته في ظل رئاسة "نانتياهو" ففي نوفمبر 2017م سافر "نانتياهو" إلى نيروبي لحضور حفل تنصيب الرئيس الكيني "أوهورو كينياتا". ونتيجة لهذه الجولة فُتحت أربع سفارات إفريقية جديدة في إسرائيل، وفي سبتمبر 2018م، قرّر "ننتياهو" والرئيس الرواندي "بول كاجامي" بدء الرحلات الجوية المباشرة بين تل أبيب وكيغالي، وفتح بعثات دبلوماسية في كلا البلدين.

وفي يناير 2019م، أقامت إسرائيل علاقات مع تشاد في أعقاب زيارة "ننتياهو" للعاصمة "إنجامينا". ولا شك أن العودة الإسرائيلية لإفريقيا تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لفتح مكاتب تمثيل دبلوماسية، ولذلك نجد أنه منذ زيارة "ننتياهو" في يوليو 2016م، فتحت إسرائيل مقرًا دبلوماسيًا واحدًا فقط في إفريقيا: وهو سفارتها في كيغالي، عاصمة رواندا، وبذلك يصل عدد السفارات الإسرائيلية في الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى 11 دولة. وتتمتع إسرائيل بعلاقات دبلوماسية على الورق مع 41 دولة إفريقية. وتُعد زيارة ننتياهو لأوغندا في فبراير 2020م ذات أهمية بالغة في سياق الترويج لصفقة القرن والبحث عن حلفاء جدد، وهو ما يتضح من خلال أمرين مهمين، أولهما حثّ أوغندا على فتح سفارة لها في القدس مقابل قيام إسرائيل بفتح سفارة في كمبالا.

وقد وعد الرئيس "موسيفيني" بدراسة العرض الإسرائيلي، كما وافق على بدء تسيير خط طيران مباشر بين كمبالا وتل أبيب.

أما الأمر الثاني فهو لقاء "عنيتيبي" بين ننتياهو ورئيس مجلس السيادة السوداني الفريق عبدالفتاح البرهان، والاتفاق على تطبيع العلاقات بين البلدين.

ولا شك أن لقاء "عنيتيبي" يعيد إلى الأذهان قمة الخرطوم العربية في أعقاب نكسة 1967م، والتي عُرِفَتْ بقمة اللاءات الثلاث التي وردت في البيان الختامي على النحو الآتي: "لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل". ولا شك أن المسافة التاريخية بين قمة الخرطوم العربية عام 1967م وقمة "عنيتيبي" السودانية الإسرائيلية 2020م، قد تم اختزالها بالمسافة الجغرافية لتعكس صدمة التحولات في المواقف والأهداف في النظامين العربي والإفريقي.¹

انعكاس تنازع الدور بالنسبة للكيان الإسرائيلي على الأمن القومي الجزائري والجوار الإقليمي، يتمثل فيما ينسجه هذا الكيان من علاقات إستراتيجية مع المملكة المغربية ودول عربية تتطلع للعب أدوار في إفريقيا، أي في غير فضاءها التقليدي هذه الإرادة عبرت عنها قمة النقب "المنعقدة في 27 و28 مارس 2022، التي جمعت الكيان الإسرائيلي إلى جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين،² إشارة قوية لتشكل محور موسع يتطلع للعب أدوار أفرو -شرق أوسطية. كل هذه المتغيرات تعتبر تحديات للعمل الإفريقي المشترك، وللدور الإقليمي التقليدي للجزائر، لأن المغرب يبحث عن دور كقائد بتفويض من فواعل دولية لا تنتمي إلى الفضاء الإفريقي، والأسوأ من ذلك تميزها بالنزعة التدخلية العالية، وهذا يضر بتطلعات الدول الإفريقية نخب وشعب، في سعيها لتأسيس عمل جماعي فعال، يتمتع بهوية إفريقية ثقافية وسياسية بديلة عن ثقافة العجز والهولة للاستجد بالآخر الذي تحركه إلا مصالحه قبل أي اعتبار وعلى حساب أي مكسب يتعارض مع مصالحه.

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، إسرائيل وهجومها الناعم على إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2020/02/05، متوفر على الموقع: <https://qiraatafrican.com/2428>، شوه 2021/03/1.

² شبكة الجزيرة الإخبارية، اختتام قمة النقب "غير المسبقة" بمشاركة 4 وزراء عرب، 2022/03/28، نشرت على موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/politics/2022/3/28> شوه في 2022/03/30.

المطلب الثالث: تحديات العسكرة والانفصال الهوياتي.

أولاً: تحديات الانفصال الهوياتي على الجنوب الجزائري.

تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي العبر وطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق على الساحل الإفريقي، فالطوارق الجزائريون لهم علاقات عائلية وقبلية مع طوارق مالي "الإيفوغاس"، وزادت هذه الأواصر متانة بعد استقرار مجموعات كبيرة منهم في عاصمة "الهقار" تمرست بعد الأزمة الغذائية التي ضربت مالي سنوات 1970 و 1980 من جراء سنوات الجفاف¹.

لكن وضعهم السياسي والاجتماعي في الجزائر، يختلف عن باقي الدول الأخرى التي تعاملهم على أساس عرقي، وهو ما أكدته "لحاج محمود اقامة" احد أكبر أعيان الطوارق الجزائري، في مقابلة أجراها مع الباحث نبيل بويبية بقوله: " ما أراه شخصيا من معاناة الطوارق في مالي، والنيجر لا ينطبق بتاتا لما هو في الجزائر، لأن الطوارق في النيجر ومالي يعيشون في عنصرية بين أسود وأبيض، الحكم في يد السود يمارسون الميز العنصري ضد البيض وهم الطوارق و العرب"².

فبينما ينظر صانعو القرار الجزائري بتعاطف وتفهم لقضية الطوارق في مالي، إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالبهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي، لذلك لم يكن من المفاجئ موقف الجزائر السلبي، بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA، عن استقلال إقليم أزواد عن دولة مالي في أبريل 2012، هذا الموقف ينسق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية، أو أي تكتل آخر سواء كان سياسي، أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الترابية، المعترف بها دوليا لدول المنطقة³.

فالتداخل الاجتماعي لطوارق مالي مع طوارق الصحراء الجزائرية، والاتصال المتواصل بينهم يحمل تحديات هوياتية كامنة، قد تتفجر في حال تطور مسار الحركة الانفصالية، وهذا يعتبر تحدي سياسي كبير لأنه يهدد منطقة إستراتيجية للجزائر، وهي شريان حياة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل شبه كامل على البترول والغاز الصحراوي 98 % من عائدات الجزائر الخارجية.

¹ salim chena ,op.cit ,p.6.

² لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 86-87.

³ يحي زوبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الإرهاب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص.3.

خريطة رقم (08) انتشار الطوارق في دول الجوار



المصدر : wikiliks

ثانيا: عسكرة المنطقة وأعباء زيادة الإنفاق:

انعكست أزمات الجوار الإقليمي (ليبيا ومالي) على الموازنة العسكرية، لأن عجز هذه الدول على مراقبة حدوده وضبط الأمن فوق أقاليمها يخل بآلية الاعتماد المتبادل في تأمين الحدود المشتركة، ويحول هذه الأعباء على الجزائر، وبالتالي تتحمل الجزائر أعباء مضاعفة لتأمين حدود شاسعة تعاني من اختراق أممي حاد، الأمر الذي سينعكس سلبا على الموازنة الاقتصادية العامة، ويكون ذلك على شكل إنفاق عسكري إضافي وغير مبرمج، على حساب قطاعات حيوية كالصحة والتعليم و الفلاحة ...، وفي هذا الشأن أعلن عن خطة للرفع من جاهزية القوات البرية من حيث التدريبات، ومن جانب المعدات والأجهزة المتطورة لمراقبة الحدود، ومن أجل ذلك تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية فقد تضمن قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه البرلمان الجزائري سنة 2012، إلى رفع ميزانية الدفاع الوطني إلى 723 مليار دينار، وهو ما يعادل 9 دولار، وميزانية وزارة الداخلية إلى 425 مليار دينار أي ما يعادل 6 مليار دولار، أي بـ 15 مليار دولار مجتمعة بين الوزارتين، أي بزيادة 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام 2011، لتواصل ارتفاعها (وزارة الدفاع) تبعا

لتوترات الجوار الجغرافي، ففي 2013 ارتفعت إلى 826 مليار دينار لتصل إلى 956 مليار دينار سنة 2014 ، أي ما يعادل 7% من الدخل الوطني الخام.

يشكل إنفاق الجزائر العسكري، نحو نصف الإنفاق العسكري لشمال إفريقيا ونحو ربع الإنفاق العسكري الإفريقي، ومع ذلك انخفض إنفاق الجزائر العسكري بنسبة 5.2 بالمائة ووصل إلى 10.1 مليار دولار في عام 2017، تلك كانت المرة الأولى التي انخفض فيها الإنفاق منذ عام 2003 والمرة الثانية منذ عام 1995، يمكن إرجاع انخفاض الإنفاق في عام 2017، إلى تدني أسعار النفط، وإلى استمرار تراجع العائدات الحكومية من استخراج المواد الهيدروكربونية، وهو ما أبقى عجز الموازنة مرتفعاً واستنزف المدّخرات الوطنية الجزائرية (التي انخفضت من 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 4.6 % سنة 2016)، وعلية زاد الاقتراض المحلي زيادة كبيرة ودفع إلى تقليص الإنفاق العام الذي تدنى إلى 5.8 % في عام 2016¹.

¹ مركز دراسات الوحدة العربية، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، (بيروت:معهد ستوكهولم

لأبحاث السلام الدولي sipri، الكتاب السنوي 2018)، ص.202.

الجدول رقم(04) يبين تطور الإعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع للسنوات 2011-2021

الأعوام	الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الدفاع الوطني (الدينار الجزائري)	النسبة المئوية مقارنة بالعام السابق
2011	516.638.000.000	
2012	723.123.173.000	16.80
2013	825.860.800.000	6.70
2014	955.926.000.000	7.3
2015	1.047.926.000.000	4.5
2016	1.118.297.000.000	3.30
2017	1.118.297.000.000	0.00
2018	1.118.297.000.000	0.00
2019	1.230.000.000.000	4.70
2020	1.230.330.000.000	0.10
2021	1.230.000.000.000	-0.10

المصدر: قوانين المالية للفترة الممتدة ما بين 2011-2021، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

استطعنا أن نعرف مدى انعكاس ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري على الموازنة العامة سلبيًا فهي قد تؤدي إلى ضرورة تقليص إنفاقات هامة وإستراتيجية كالصحة والتعليم، وخاصة في أوقات الأزمات كانهخفاض عائدات البترول كحالة الجزائر مثلاً، هناك ظاهرة أخرى تبرز كنتيجة لتنازع الأدوار الدولية ونمو العلاقة الاعتمادية بين المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وهي عسكرة المنطقة الساحلية والتي سيكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية على الجزائر ودول الجوار على حد سواء، فمع غلق الحدود الجزائرية الليبية عقب أحداث "تقننورين" في 16 جانفي 2013، تسبب هذا الغلق في أزمة

غذائية في المدن الحدودية للبلدين، وتبعاً لذلك تجمع محتجون في مدينة جانت الجزائرية التي تقع مع الحدود الجنوبية الشرقية للتنديد بالأزمة الإنسانية التي أفرزها غلق الحدود.¹

وكلف الخزينة حوالي 44 مليون دولار إعادة تأمين محيط المجمع الغازي وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد،² تحول القوس الساحلي المتاخم للحدود الجزائرية إلى منطقة عسكرية، نظراً للطابع المسلح الذي تحمله الإستقطابات الموجودة على الأرض.

فالحركات الانفصالية هي حركات مسلحة النشاط، والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، نشاطها المشترك في إطار الاعتماد المتبادل يعتمد على العمل المسلح، وتعامل الحكومة المالية لمواجهة التحديات السالفة الذكر، يتطلب المواجهة العسكرية .

وحتى النشاط الاقتصادي، أنطبع بالعمل المسلح، فتجارة الاختطاف والمخدرات لا يمكن أن تسيرها إلا مجموعات مسلحة، فضلاً عن تجارة السلاح نفسها التي تعد منطقة الساحل، ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، فحسب تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية، ومالي والنيجر بدرجة أخص،³ هذا الوضع يصطدم مباشرة مع جوهر المقاربة الجزائرية المبنية على تغليب الخيار السياسي السلمي، ويتبلور هذا التعارض في صورتين.

الأولى : أن التدهور الأمني يخلق بيئة هشة سهلة الاختراق، تفرز أزمات إنسانية واجتماعية كتدفق اللاجئين على المناطق الآمنة في دول الجوار أو في البلد نفسه، الأمر الذي سيؤدي إلى اختلالات على مستوى الأمن الصحي والغذائي... الخ، من جهة أخرى قد توفر البيئة الأمنية الهشة ملاذاً آمناً لقوى إرهابية وإجرامية دولية، تحول المناطق المختربة إلى منصات انطلاق الأعمال الإجرامية العابرة للحدود، هذا التدهور الجيوسياسي سيدفع بالمعالجة الأمنية بتصدر أولويات حكومات دول الجوار، ويخلق مبررات لعدة فواعل دولية وإقليمية للتدخل بحجة أن الأمن والسلم الدولي مهدد، بل قد تطلب بعض دول النزاع العاجزة عن التحكم الأمني بالتدخل الخارجي وهذا ما يزيد الوضع تدهوراً، لأن القوى الخارجية غير معنية بنجاح العملية السلمية بالقدر الذي يتطلع إليه الأفارقة المتمثل في تحويل الأمن إلى أرضية للتنمية

¹ International Crisis Group, *L'Algerie et ses Voisins* , Rapport N°164, (Bruxelles :ICG , octobre2015), p.6.

² فرحاتي ، أوشريف، مرجع سابق، ص.223.

³ بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص.3.

السياسية والاقتصادية، القوى الخارجية معنية بضبط النزاع في مستويات تتناسب مع أجندتها التدخلية، وهنا تتجلى الخطورة البنوية، التي لها تداعيات على مقاربات العمل الإفريقي المشترك المعني الحقيقي بنجاح العملية السلمية، وعلى مسار الوساطة الدولية في مالي التي تتبنى المقاربة الجزائرية المبنية على المزوجة بين الأمن والسلم والتنمية.

الثانية : التهديدات الصلبة واللينة العابرة للحدود، ستدفع بالمقاربة الأمنية لتتصدر أولويات الحكومات على حساب مقارنة التنمية السياسية والاقتصادية، وستتحول اعتمادات مالية كانت مخصصة لتلبية حاجات صحية وتعليمية علمية، واجتماعية كالسكن ومنشآت قاعدية، إلى دعم ميزانية الدفاع وهذا ما يسمى زيادة الإنفاق العسكري والأمني على حساب القطاعات الحيوية الأخرى، هذا الأمر يضر بالتوازنات الداخلية لدول جوار دولة النزاع ، وهو شكل من أشكال التهديدات الأمنية العبر-وطنية

الفصل الثالث

دور الوساطة الدولية في مالي

جدلية المقدّرات والأداء

تمهيد:

الوساطة الدولية الجماعية هو سلوك يستجيب لمنظومة الأمن الجماعي الذي تدارسناه في الفصل الثاني، وهو استجابة أيضا للتحديات التي تجابه المفاوض أو الوسيط في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، متمثلة في تزايد أعداد وأنماط اللاعبين الدوليين، وهي تتدرج كما يراها Talbott ضمن التحديات والتهديدات المتنامية التي أفرزتها العولمة، وهذا ما أظهر الحاجة الملحة للدبلوماسية الجماعية، أو دبلوماسية متعددة الأطراف، والتي قوامها التحرك المشترك بين العديد من الدول والمنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، لمجابهة مثل هذه التهديدات، كالصراعات العرقية وغيرها من الأنماط الصراعية التي اتسع نطاق انتشارها خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة.¹

سنحاول في هذا الفصل أن نتدارس المساران المهيكلان لجهود الوساطة الدولية الجماعية في مالي منذ انفجار النزاع في 2012، وهما مسار واغادوغو بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الاكواس" سنة 2013 ، ومسار الجزائر الذي بدأ حول تصميم وتبني ورقة طريق للمفاوضات في جويلية 2014- وانتهى باتفاق للسلم والمصالحة الوطنية في 20 جوان 2015.

وستتناول بالفحص الدور الجزائري كقائد للوساطة الدولية لحل النزاع في مالي، على مستوى التناسب بين إدراك الدور الناتج عن المقومات المادية المعنوية التي تملكها الجزائر وتؤهّلها للعب دور قيادي في محيطها الإقليمي، وإدراك الدور وهو السلوك المتناسب مع تصور الدور، في هذا المقام سندرس المقومات المعنوية والمادية للجزائر كمصادر لأدراك الدور، مثل الرصيد الدبلوماسي والتاريخي، والإنجازات ذات البعد القيمي كالمصالحة الوطنية...الخ، والمادية المتمثلة في المقدرات الاقتصادية والجيوسراتيجية، العسكرية...الخ ، وندرس بالمقابل أداء الدور الجزائري من خلال قيادتها للوساطة الدولية من أجل تسوية النزاع في مالي، لأن الدور الإقليمي في النهاية هو مخرجات إدارة المقومات المادية والمعنوية وتوظيفها.

وسندرس في هذا الإطار مسار تطور المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي ، بداية باتفاق

تمنراست 1991 مرورا باتفاق 2006 وصولا إلى اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في 2015

¹ محمد وهبان، مرجع سابق، ص. 19-21.

المبحث الأول : الوساطة الدولية في مالي -نموذج للوساطة الجماعية-

استطاعت الوساطة الدولية أن تحتل مساحات كبيرة في حقل بناء السلم والأمن وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما تشير إليه بعض الدراسات الأمبريقية، التي بينت أن نسبة تدخل الوساطة حقق 20 % في إدارة النزاعات في الفترة الممتدة من 1945-1962، و 34% في الفترة ما بين 1963-1989، وقفزت النسبة بعد نهاية الحرب الباردة إلى 64% في الفترة ما بين 1990-1996¹، في نفس الاتجاه تولي هيئة الأمم المتحدة أهمية قصوى للوساطة، حيث تحصى دائرة النشاطات السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، 240 خبيراً ينحدرون من 70 دولة، 37% منهم من النساء، يتمتعون بتكوين عالي في مجال الوساطة، ويتوزعون على عدت تخصصات ومجالات تخص عملية الوساطة².

تدخلات الوساطة الدولية في تسوية النزاع في مالي الذي انفجر بعد جانفي 2012، كانت عبر محطتين أساسيتين، المحطة الأولى ضمن مسار "واغادوغو" بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الأكواس" سنة 2013 أي مع بداية الأزمة، والمحطة الثانية على مستوى مسار الجزائر 2014-2015، لكن لا يمكن القفز على فواعل أخرى تلعب دور مكمل ومساند لجهود الوساطة الدولية، وهي البعثة الأممية المتعددة الأبعاد من أجل مالي MINUSMA، الإتحاد الإفريقي من خلال بعثاته MISMA و MISAHLE، وسنكتشف أهمية هذه البعثات الدولية والإقليمية في مساندة ودعم ومرافقة فريق الوساطة الدولية، وخاصة توفير البيئة الأمنية والميدانية المناسبة لتنظيم جهود الوساطة الدولية.

¹ Jacques Faget, « Les Métamorphoses Du Travail De Paix, Etat Des Travaux Sur La Médiation Dans Les Conflits Politiques Violents,» **Revue Française De Science Politique**, Vol.58,(Février2008),pp.309-333.

² Brusil Miranda Metou, « la médiation de l'union africaine dans la résolution des crises internes de ses états membres, » **Revue Québécoise de droit international** ,Volume 32,N°2,2018,PP.40-69.

المطلب الأول: الوساطة الدولية في مالي بقيادة الإكواس" -الأسس والمبادئ-

أنصبت جهود الوساطة الدولية بقيادة "الإكواس" على توفير المناخ الملائم لتنظيم انتخابات رئاسية في مالي للخروج من الحالة الاستثنائية التي أوجدتها الأحداث الأمنية في 2012، والانتقال إلى الحياة السياسية الدستورية، واعتمدت "الإكواس" على الانتخابات كمدخل لفتح حوار بين الحكومة والفصائل، ثم توسيعه ليشمل كل الفاعلين في المشهد السياسي في مالي، ولعل عنوان الاتفاق يلخص هذا التوجه المسيطر "الاتفاق الأولي للانتخابات الرئاسية والمحادثات السلام الشاملة في مالي"

– Accord Préliminaire a l Election Présidentielle et aux Pourparlers Inclusifs de Paix au Mali –

يتكون فريق الوساطة الدولية بقيادة "الإكواس" في مالي، من الوسيط المشرف على إدارة عملية الوساطة الرئيس البوركينابي "بليز كومباور Blaise Compaore" ممثلاً عن "الإكواس"، وكذلك الوسيط المشارك "كودلاك ابل جوناتان Goodluk Ebel Jonathan"، إضافة إلى الإتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى فرنسا وسويسرا، ودول الجوار الجزائر موريتانيا والنيجر.¹

1- الأسس المرجعية والمؤسسية للوساطة لمنظمة "الإكواس":

1-1 المؤسسات

نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً باسم "الإكواس"، بموجب اتفاقية "لاجوس" التي وقعت في 15 دولة في 28 ماي 1975²، كمنظمة اقتصادية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي، كانت البدايات الأولى تتطلع لتحقيق إنجازات اقتصادية جماعية إقليمية، لكن الواقع الميداني بين مدى تأثير المناخ الاقتصادي سلبي وإيجاباً بالوضع الأمني، وبالنظر للوضع الأمني الغير مستقر في الدول الإفريقية عامة ودول غرب إفريقيا بصفة خاصة، دفع منظمة "الإكواس" للانخراط الاضطراري في مسارات تسوية النزاعات، سعياً منها لتوفير المناخ الملائم للاستثمار، إلا أن جانب تدخلاتها في تسوية النزاعات طغى على نشاطها الاقتصادي المتوقع، وتضم الجماعة 15 دولة كما تبينه الخريطة رقم (09) أدناه.

¹ Cedeado, Accord Préliminaire A L Election Présidentielle Et Aux Pourparlers Inclusifs De Paix Au Mali,(ouagadougou le 18 juin 2013) Publie sur :

https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ML_130618_AccordElectionsDialogueInclusif.pdf

² بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا -نموذج الإكواس-، (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2009)، ص.65.

خريطة رقم(09) توضح الدول الأعضاء للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"



المصدر : Niagalé Bagayoko, l'Architecture Institutionnelle de Paix et de Sécurité en Afrique de l'Ouest,p.5

وتحتل الدبلوماسية والوساطة الوقائية مركز الثقل في الهندسة الأمنية المعتمدة من طرف جماعة "الإكواس" من أجل تحقيق السلم والأمن في غرب إفريقيا.

ومعروف أن الوساطة الوقائية "la Médiation Préventive" هي تدخل استباقي من طرف وسيط أو وسطاء فور ظهور المؤشرات الأولى لبداية التوتر، وهنا تبدأ إدارة الوساطة الوقائية وتنتهي بتخفيض درجة التوتر وتوقيف الخط البياني التصاعدي للنزاع، وعلى العموم تدخل الوساطة الوقائية في إطار الميكانيزمات الوقائية لمنع نشوب النزاع وانتشاره الذي يقوم به مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ويقوم بتفويض هذه المهام وفق المادة 52 من الميثاق إلى منظمات إقليمية تابعة لها أو حتى تحت إقليمية "sous-régional" كحالة الإكواس، استجابة للحاجة الملحة لحضور فريق متخصص بصفة

مستمرة من أجل الت رصد المتواصل لمعرفة واكتشاف الأسباب الكامنة للنزاع وملاحظتها،¹ وهذا يشكل الأرضية التي تعتمد عليها عملية الإنذار المسبق لتدخل الوساطة الوقائية، وقد تدخلت "الإكواس" كوسيط لحل النزاعات في إفريقيا، في عدة دول كانت البداية مع "غينيا بيساو" في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010، وفي "الكوت ديفوار" بين (2010-2011)، وفي جمهورية مالي - محل دراستنا - في (2012-2013)، وتجدد تدخلها كوسيط مرة أخرى في "غينيا بيساو" سنة 2015، وفي "بوكينا فاسو" سنة 2014، و "غامبيا" في (2016-2017)، وفي جمهورية مالي سنة 2020 بعد تدهور الوضع الأمني والسياسي بعد الانقلاب العسكري.

ما تتميز به تدخلات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، يختلف عن الوساطة الكلاسيكية المعروفة، إذ أن لديها إطار عسكري للتدخل في النزاعات وهو « ECOMOG » الذي يرافق عملية الوساطة، في حال فشل مساعي الوساطة، تلجأ "الإكواس" إلى تدخلات عسكرية لإنهاء الاقتتال، بالموازاة مع جهود الوساطة والمفاوضات التي تسعى لتثبيت وقف إطلاق النار، وتهيئة مناخ حفظ السلام. وقد أنشأت جماعة "الإكواس"، سنة 1990 الـ « ECOMOG » بعد فشل عملية الوساطة التي قامت بها اللجنة الدائمة للوساطة (CPM)، لوضع حد للحرب الأهلية في "ليبيريا"،² فكان هذا السبب الرئيس في إنشاء الـ « ECOMOG » وعرفت هذه الأخيرة تطورات على عدة مستويات، على مستوى المورد البشري، حيث انتقل عدد أفرادها الذي كان لا يتعدى بعض المئات، عند تأسيسها مع بداية الحرب في ليبيريا، ليصل في نهاية العقد (1999) إلى 20.000 عنصر. وعلى المستوى التنظيمي تم تأسيسها في إطار بروتوكول ميكانيزم 1999.

مع نهاية الثمانينات (80)، وبداية التسعينات (90)، كانت بدايات تدخل الجماعة "الإكواس"، كوسيط ومفاوض ومتدخل عسكري (ECOMOG) في نفس الوقت لحل النزاعات، البداية كانت مع اندلاع النزاع في "ليبيريا" في 24 أوت 1990، ثم إلى "سيراليون" حيث تدخلت سنة (1991)، من أجل وضع حد للحرب الأهلية، وصولاً إلى "غينيا بيساو" (1998) و "الكوت افوار" (2002)، بالإضافة لاشتراكها في عمليات أمنية مشتركة مع قوى دولية من أجل تثبيت وقف إطلاق النار، وعمليات حفظ السلام التي تتبع المعاهدات السياسية الأولية .

¹ Brusil Miranda METOU , « La Médiation Préventive des Communautés Economiques Régionales dans les États Membres: le Cas de la CEDEAO », **Lettre Des Médiation** ,N 10,(Printemps/été 2021),p p.6-12

² Bagayoko Niagali, **L'Architecture Institutionnelle de Paix et de Sécurité en Afrique de l'Ouest**, (ghana :African Security Sector Network , Août 2020) , p.9.

• قوات الاستعداد للإكواس: « CEDEAO » les Forces en Attente de la

في الحقيقة جاء في إنشاء هذا الهيكل، مع تبني الاتحاد الإفريقي للهندسة الإفريقية للسلم والأمن مطلع سنة 2000، ففي هذا السياق الإقليمي القاري، الذي أصبحت الحاجة ملحة لإدخال البعد الإقليمي في كل الخطط الأمنية والإستراتيجية، في هذا الاتجاه تبلورت فكرة استبدال « ECOMOG » بقوات الاستعداد التابعة للإكواس « FAC »، وذلك في جوان 2004، ويعتبر هذا الهيكل قوة متعددة التخصصات تتألف من الجيش والشرطة والمدنيين من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتوفر أفراداً لمهام وعمليات دعم السلام الإقليمية والقارية¹، وبذلك أصبحت لـ « FAC » خامس مجموعة إقليمية المكونة لقوات الاستعداد الإفريقية « FAA » التابعة للمنظمة القارية.

1-2 المرجعيات القانونية لتدخل "الإكواس" لحل النزاعات .

تستند الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، في تدخلها كوسيط لحل النزاعات التي تقع في نطاقها الجغرافي، على عدة مرجعيات قانونية أهمها:

- بروتوكول عدم الاعتداء (Non-Agression)، المعتمد في لاقوس-نيجيريا- في 22 أبريل 1978.
- بروتوكول التعاون المتبادل في مجال الدفاع، المقرر في "فريطاون"، في 29 ماي 1981، بسيراليون.
- إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعتمد في 06 جويلية 1991 بـ "أبوجا" -نيجيريا-
- معاهدة "الإكواس" المعدلة التي تم تبنيها في 24 جويلية 1993 في "كوتونو" بالبنين.

الحروب الأهلية التي اندلعت في ليبيريا (1989)، وفي سيراليون (1991)، والتي خلفت تدفق كبير للاجئين، وانتشار واسع للأسلحة الخفيفة، وتسلسل المتمردين عبر الحدود، وتدهور الوضع الإنساني في المناطق التي يحدث فيها النزاع، وجدت الجماعة نفسها أمام جيل آخر من النزاعات، وهي النزاعات الداخلية التي تتفرد بمميزات وتداعيات تختلف عن باقي النزاعات التقليدية السابقة (النزاعات بين الدول)، أمام هذا الوضع كان لابد للجماعة (الإكواس)، أن تتفاعل مع هذا الوضع، على المستوى القانوني والتنظيمي والإجرائي كمرحلة أولى، في هذا السياق جاءت المعاهدة المعدلة، والتي انصبت مجملًا على تأكيد الأمن الجماعي والإقليمي، والتشديد والاهتمام بالأمن الوقائي، ونلمس هذا التوجه في الفصل

¹ Bagayoko Niagali, Op-Cit,p.15.

الخامس، من المعاهدة المعدلة، خاصة المادة 58 (2) المتعلقة بالأمن الإقليمي، وحصول إجماع بين الدول الأعضاء باستخدام الوساطة كأداة لحل وتسوية النزاعات داخل أو بين الدول الأعضاء¹. البروتوكول الذي يحدد آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Le Mécanisme de Prévention, de Gestion et de Règlement des Conflits, de (Maintien de la Paix et de la Sécurité de la CEDEAO 1999) تعتبر المعاهدة المعدلة (1993)، أول معاهدة واجهت النزاعات الجديدة التي تحدث داخل الدول نفسها ، سواء بين مكوناتها المجتمعية، أو الإثنية أو السياسية... الخ، إلا أن "الأكواس" أراد أن يتفاعل قانونيا مع هذه الظاهرة من زاوية أوسع، وهي اعتبار أن الحوكمة والحكم الراشد، ودولة القانون والتنمية المستدامة هي عوامل رئيسية لتحقيق السلام والوقاية من النزاعات². ويمكننا ملاحظة هذا التوجه في المادة الثالثة من البروتوكول، التي تركز على العمل الوقائي وإدارة النزاعات الداخلية، وتشدد على ضرورة التنسيق بين الدول الأعضاء على تفعيل الإنذار المبكر، وعمليات حفظ السلام، ومحاربة الجريمة العابرة للحدود.

1-3. الهيكل المؤسسي لإدارة الوساطة الوقائية لـ "الأكواس":

تتوزع وظيفة الوساطة على أهم الأطر العملياتية الذي يحددها بروتوكول آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات، الذي يحدد في فصله الثاني الأطر الأساسية التي تسيّر عملية حفظ السلام وتسوية النزاعات.

• مجلس الوساطة والأمن³ (CMT) : Conseil de Médiation et de Sécurité

يتكون من تسعة أعضاء ينتخبون من طرف 15 دولة عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ويتجدد انتخابها كل سنتين، وتضطلع باتخاذ القرارات في كل ماله علاقة بحفظ السلم، وإدارة النزاعات، والتدخلات السياسية والعسكرية في مناطق النزاع.*

* دائرة الشؤون السياسية والسلم والأمن لـ "الأكواس" Département des Affaires Politique de la paix et de la Sécurité de Sedeao

¹ Commission de La Cedeao, **Guide de la Cedeao pour la Médiation**, (Négiria : Crisis Management Initiative, 2018), p. 11.

² Ibid, p. 16.

³ Niagali Bagayoko, **op.cit**, p. 10.

* لأكثر تفاصيل أنظر المواد من 8 إلى 15 من البروتوكول الموجود على الرابط :

http://ecowas.akomantoso.com/_lang/fr/doc/_iri/akn/ecowas/statement/protocol/1999-12-10/C_PROT_12_99/fra@/!main

هذه المؤسسة تضم أيضا ثلاثة مديريات فرعية من بينها مديرية الشؤون السياسية التي تشمل قسم خاص بالوساطة، فضلا عن المديريات المتبقية، كمديرية حفظ السلم والأمن الإقليمي، ومديرية الإنذار المبكر.

• لجنة الدفاع والأمن la Commission de Défense et de Sécurité

تتكون اللجنة أساسا من قيادات أركان الدول الأعضاء في الجماعة، ومسؤولين من الأمن الداخلي وكذا خبراء وزارات خارجية الدول الأعضاء، ما يلفت الانتباه هنا هو هذه اللجنة بالرغم من طابعها الأمني الطاعي، إلا أنها على علاقة بعملية الوساطة، فنجد أن رئيس اللجنة هو الذي يتولى اختيار أعضاء مجلس الحكماء المكلف أساسا بالوساطة، ويدعو أيضا للاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك.

• مجلس الحكماء Conseil des Sages :

يتكون من الشخصيات البارزة التي تتمتع بخبرة سياسية ودبلوماسية وحضور اجتماعي، ويشكل الزعماء التقليديون والشخصيات الدينية والنساء الفئة الغالبة ضمن المجلس، تتمثل مهمة المجلس في أداء دور الوسيط بين أطراف النزاعات التي قد تحدث في النطاق الجغرافي لجماعة "الإكواس".

2-المبادئ الرئيسية للوساطة لدى "الإكواس":

ذكرت مطبوعة " دليل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا Guide de la Cedeao pour la Médiation

جملة من المبادئ التي ترسم مسار الوساطة الوقائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا¹:

1.2. التدخل السريع وفي الوقت المناسب (إعطاء الأولوية للعمل الوقائي)

الأولوية تعطى للعمل الوقائي قبل اندلاع النزاع، وبصفة خاصة للدبلوماسية الوقائية التي تمثل مركز ثقل عمل الإكواس، هذه الحساسية والأهمية صنعتها كلفة إدارة النزاع من كل النواحي، كلفة قوات حفظ السلام على الأرض، وكذا العمل الإغاثي والمساعدات الإنسانية، كلفة إعادة الأعمار، وقد أعطت الجماعة مساحة واسعة لاتخاذ القرار، وتحرير القادة المعنيين (من الضغوطات والتقييدات البيروقراطية لتفعيل العمل الوقائي).

2.2. تدخل متعدد الأبعاد Intervention Multidimensionnelle

بالنسبة لـ"الإكواس" الدبلوماسية الوقائية (الإستباقية)، وتدخلات الوساطة، تستوجب تعبئة كل هياكلها، ابتداء رئيس لجنة الدفاع و الأمن، ومجلس الوساطة والأمن، مجلس الحكماء، دائرة الشؤون السياسية والسلم والأمن بالإضافة للوسطاء المعيّنين من طرف الجماعة، فحسن التنسيق العمودي والأفقي بين هذه الهياكل يزيد من كفاءة تدخلات الوسطاء.

¹ Commission de la Cedeao, Op.Cit, pp.44-60.

3.2. الاعتماد على الاحترافية والخبرة والدعم والمرافقة في مجال ممارسة الوساطة:

الوساطة بالنسبة لـ "الإكواس"، لا تنحصر في تكليف شخصية تتمتع بثقل تاريخي وخبرة في مجال المفاوضات فحسب على الرغم من أهمية هذا الأمر، إنما الوساطة أعمق من ذلك بالنسبة للجماعة، فهي من جهة مسار يتكون من مراحل، تبدأ بالتحضيرات اللوجيستية مرورا، بالخطط والإستراتيجيات وصولا إلى كتابة وصياغة بنود الاتفاق.

4.2. التوافق Consentement :

ترى الجماعة " الإكواس " انه من الضروري أن تتحصل على تفويض رسمي من طرف المتنازعين او الذين لهم علاقة بالنزاع، من اجل التدخل كوسيط، لأن هذا يعطى مصداقية للتدخل وهو مصدر قوة له، لأنه يعبر عن توافق مسبق بين أطراف النزاع.

5.2. الحياد Impartialité Et Neutralité

الحياد هو المحدد المركزي للوساطة بشكل عام، والجماعة تتبناه كركيزة في سلوكها كوسيط، وتقف على مسافة واحدة من أطراف النزاع، وتشجع أطراف النزاع لابتكار حلول تستجيب للمصالح المشتركة .

6.2. المبادرة والمشاركة:

أن لا يقتصر مشاورات على أطراف النزاع، والنخب السياسية، بل يتوسع إلى إشراك منظمات المجتمع المدني، الشخصيات الدينية والزعامات التقليدية، الأحزاب السياسية، والجمعيات النسوية... الخ.

7.2. التناغم مع القواعد الدولية، ومبادئ الجماعة "الإكواس"

التقيد في تحركها بميثاق الأمم المتحدة وكذا المبادئ الأساسية للإتحاد الإفريقي، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتناغم مع المبادئ المنشأة لـ "الإكواس"

8.2. لتكامل والتعاون

تتأسس العلاقة التكاملية والتعاونية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، على أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي، وتعتبر "الإكواس" واحدة من الركائز الأساسية للهندسة الأمنية الإفريقية للسلم والأمن.¹

¹ Organisation De L Union Africaine, **Protocole Relatif A La Creation Du Conseil De Paix Et De Sécurité De L Union Africaine**, (Durban : La Première Session Ordinaire De Conférence De L union Africaine, 2002), Publier sur : <https://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-fr.pdf>.

المطلب الثاني : مسار "واغادوغو" مدخل لإعادة البناء السياسي والأمني في مالي

على الرغم من الانتقادات التي قدمت "للأكواس" وخاصة على مستوى فاعلية جهاز الإنذار المسبق، والدبلوماسية الوقائية التي لم تفعل رغم أن مؤشرات تدهور الوضع السياسي والأمني في مالي، التي برزت في بحر سنة 2011، إي قبل الاجتياح المسلح المزدوج (الحركات المسلحة الانفصالية والتنظيمات الإرهابية) على شمال مالي، وبالتالي أصبح تدخل الجماعة متأخرا وفق المکانیزمات التي تكلمنا عليها سابقا، وهذا تقييم موضوعي وحقيقي، إلا أن هذا لا يخفي الدينامية السريعة التي تحركت بها بعد الانقلاب العسكري الذي أعقب الاجتياح (مارس 2012)، والإجراءات العملية السريعة التي أعادت بها النظام المدني (السلطات الانتقالية) خلال شهر واحد بعد الانقلاب.

في 17 جانفي 2012، تمكنت الحركات الانفصالية، والحركات الإرهابية من تنفيذ عمليات عسكرية نوعية ضد القوات الأمنية لحكومة جمهورية مالي، والتي بدأت بالاعتداء على ثكنة عسكرية تابعة للقوات العسكرية لجمهورية مالي تقع في بلدة "كلهوك Aguelhok" تابعة لإقليم كيدال، من طرف MNLA المدججة بالأسلحة الثقيلة التي تعود لمخزون السلاح الليبي، ومهيكله بأفراد عائدين من اللواء الإسلامي لمعمر القذافي، الذين يتمتعون بدرجة عالية من التدريب العسكري، وشارك في هذا الاعتداء أيضا التنظيم المسلح "أنصار الدين" الذي يرأسه "إياد آغ غالي" الذي أسس تنظيم خاص به بعد خلافات إيديولوجية مع قيادات MNLA، حيث يعتبر "إياد آغ غالي" من المؤسسين لـ MNLA، فأعلن عن تنظيم "أنصار الدين" في ديسمبر 2011 بعد شهرين من تأسيس MNLA¹، وتم خلالها إعدام مئات من العسكريين المتحصنين بالثكنة، تمت السيطرة الكلية على أهم المدن الرئيسية لشمال مالي (كيدال، غاو، تومبكتو...) من طرف MNLA كإطار جامع لأغلب الفصائل الأزواوية 1991*، وأعلن بناء على ذلك استقلال "دولة أزواد" في 6 أبريل 2012².

¹ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص ص. 113-116

* ماعدا "إياد آغ غالي" الذي انشق عن التنظيم في 2011 وأسس تنظيم "أنصار الدين" ذو إيديولوجية لاتتوافق مع التوجه العلماني MNLA، وبذلك انتقل "إياد غالي" من مركز أول مناضل طارقي من عائلة نبيلة من عوائل الإفوغاس وقع على اتفاق تنمرست الذي أعطى للنضال الطارقي شرعية إقليمية وهو واحد من المؤسسين لـ MNLA، تدرج من هذا الموقع السياسي الرفيع إلى برائن الأعمال الإرهابية المشرعة باسم الجهاد الإسلامي

² Conseil de Sécurité des Nations Unies, **Rapport du secrétaire général sur la situation au**

mali, N/s/2012/894, 28 novembre 2012, publier sur : <https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/reports-submitted-transmitted-secretary-general-security-council-2012>

هذا الانهزام الأمني الحكومي جاء موازيا للتضعف السياسي الناتج عن الانقلاب العسكري في مارس 2012، من طرف مجلس عسكري يمثل " اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة " بقيادة النقيب " احمدو سانونغو"، أدى الانقلاب إلى تنحية الرئيس "امادو توماري توري" وتعطيل الدستور وحل المؤسسات الحكومية، وبذلك تلقت جمهورية مالي ضربات قاسمة على المستوى الأمني والسياسي والمؤسساتي، بعد هذه الأحداث مباشرة تدخلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الاكواس" على مستويين سياسي وأمني:

1. على المستوى السياسي :

بدأت عملية الوساطة تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" مباشرة بعد الانقلاب العسكري في أقل من أسبوع، أي في 27 مارس 2012¹ من أجل احتواء الوضع، والعمل على الرجوع السريع إلى النظام الدستوري للدولة، تم تعيين رئيس بوركينا فاسو " بليز كومباوري" وسيط ممثلاً " للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. الاكواس."، وفعلاً توصلت "الإكواس" إلى اتفاق إطار في 6 أبريل 2012 مع المجلس العسكري، من أجل استعادة النظام الدستوري، عن طريق آلية التفكيك وإعادة البناء، وذلك بقبول استقالة الرئيس "امادو توماري توري" بطريقة قانونية ودستورية، وحل "المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وبناء الدولة" الذي قام بالانقلاب العسكري وعدم الاعتراف به ككيان قانوني في الفترة الانتقالية²، وتنصيب سلطات انتقالية لتسيير المرحلة الانتقالية، وتم بموجب ذلك تعيين رئيس الجمعية -- الوطنية" ديونكوندا تراوري" رئيساً مؤقتاً في 12 أبريل من نفس السنة، و"شيخ موديبو ديارا" رئيساً مؤقتاً للوزراء، وإنشاء حكومة انتقالية ذات سلطات تنفيذية تحت رئاسته،³ ووضع خارطة طريق سياسية مفصلة تتضمن خطوات انتقالية ملموسة وأطر زمنية محددة من أجل الوصول إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مع حلول شهر افريل 2013،⁴ في مناخ ملائم من الناحية الأمنية والسياسية تنهي المرحلة الانتقالية.

¹ Loc.Cit.

² مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2056 المؤرخ في 05 جويلية 2012 المتعلق بالسلام والأمن في إفريقيا، المنشور على الموقع <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/406/11/PDF/N1240611.pdf?OpenElement>

³ Conseil de Sécurité des Nations Unies, **Rapport du secrétaire général sur la situation au mali**, 28 novembre 2012, **Op.Cit.**

⁴ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2085 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بالأزمة في جمهورية مالي، المنشور على الموقع <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/660/65/PDF/N1266065.pdf?OpenElement> شهود يوم 30 /04/ 2022 .

رغم الانقلاب العسكري الثاني الفاشل الذي قامت به قوات النخبة التابعة للحرس الرئاسي المعارضة للمجلس العسكري في 30 افريل، إلا أن العملية السياسية لم تتوقف بفضل التنسيق والمتابعة بين الإكواس والسلطات المؤقتة، وتجسدت هذه الحركية السياسية والأمنية، في إصدار مرسوم في 8 أوت 2012 عين فيه الرئيس المؤقت "ديونكوندا تراوري"، النقيب "سونوغو" برئاسة (اللجنة العسكرية لمتابعة إصلاح قوات الدفاع والأمن)، وفي 20 من نفس الشهر أعلن رئيس الوزراء عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤلفة من 32 عضو.¹

2. على المستوى الأمني:

قامت بتفعيل القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقية قوامها 3000 جندي لاستخدامها، في حالة رفض المتمردين قبول حل سلمي للنزاع في الشمال. لكن الأحداث الأمنية أخذت منعرج آخر بعد أحداث Aguelhok، وهو سيطرة الجماعات الإرهابية AQMI و MUJAO على أهم مراكز الشمال، "غاو" و "تونيكتو"، وسيطرة حركة أنصار الدين على مدينة كيدال" وهذا بعد فشل الجزائر في إقناع إباد غالي إلى عدم الانخراط والتحالف مع القوى الإجرامية (AQMI / MUJAO) على اعتبار انه مناضل ومؤسس للحركة النضالية في شمال مالي ودبلوماسي سابق،² لكن المفاوضات من اجل الانضواء تحت جبهة نضالية أزواذية واحدة ترفض العنف وتتخبط في مسار سياسي تحت رعاية الإكواس فشل، يبدو ان ظاهر الخلاف إيديولوجي، لكن جوهره هو انجذاب جماعة "أنصار الدين" إلى فائض القوة الذي أصبحت تتمتع به الحركات الإرهابية المنضوية تحت تنظيم القاعدة الدولي، وانعكس على امتداد القوى الإرهابية على مناطق نفوذ MNLA في شمال مالي واستهدافها، واستمرت بالزحف نحو الجنوب الأمر الذي دفع المجتمع الدولي للتحرك، حيث صنف مجلس الأمن الوضع في مالي بأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين في قرار أصدره مجلس الأمن 2056 الصادر في 5 جويلية 2012، فأصدر تبعا لذلك مجلس الأمن قرار رقم 2080 الصادر في 20 ديسمبر 2012، والمتضمن نشر بعثة دعم دولية في مالي (MISMA) بقيادة افريقية، لفترة أولية مدتها عام واحد، وذلك من أجل دعم وتعزيز القدرات الأمنية والقتالية للمؤسسات الأمنية والعسكرية في مالي، لوقف الزحف الإرهابي نحو العاصمة "باماكو، وفي

¹ Conseil de Sécurité des Nations Unies, **Rapport du secrétaire général sur la situation au mali**, 28 novembre 2012, Op.Cit.

² Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **un Processus en Quête de Paix : Les Enseignements Tirés de L Accord Intermalien**, (New York : International Peace Institute –IPI-, janvier 2018), p.11–14.

نفس السياق جاء التدخل العسكري الفرنسي بعملية "سرفال" في 11 جانفي 2013، والذي استهدف إضعاف القدرات القتالية للقوى الإرهابية وإرغامها على التراجع والتحصن بجبال "الإفوغاس"، واستطاعت القوات الأمنية والعسكرية في مالي استرجاع المدن الرئيسية (غاو، تومبوكتو وكيدال) بمساعدة القوات التشادية المنتشرة في إطار MISMA. كان رد فعل MNLA مدعم للتدخل العسكري الفرنسي وللبعثة الدولية MISMA وذلك بعد الخسائر التي تكبدها من طرف التحالف الإرهابي الثلاثي (أنصار الدين و AQMI (MUJAO).

بعد الإنجازات الأمنية المحققة من خلال عملية "سرفال" وانتشار قوات MISMA، واستعادة القوات الأمنية في مالي لنشاطها وعودة الحركات الأزوادية التي لا تربطها علاقة بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وتدعم هذا المسار بالبعثة الدولية المتعددة الأبعاد من أجل استقرار مالي MINISMA التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 الصادر في 15 أبريل 2013، وباشرت نشاطها الميداني في مالي في 01 جويلية 2013، والمتمحور حول تدعيم المسار السياسي، واستعادة الاشتغال بالنظام الدستوري من أجل تسريع الانتقال إلى وضع سياسي مستقر، يسمح ببناء مؤسسات سياسية جديدة عن طريق الانتخابات وغلق المرحلة الانتقالية¹.

في نفس الاتجاه السياسي نجحت الوساطة الدولية بقيادة "الأكواس" في إبرام اتفاق تمهيدي بين الحكومة المؤقتة في مالي والفصيلين MNLA و HCUA في 18 جوان 2013، يقضي هذا الاتفاق الذي سمي بـ "اتفاق واغادوغو" بتنظيم انتخابات رئاسية والدخول في محادثات شاملة، لا تقتصر على الحركات التي شاركت في المفاوضات فقط ، بل تشمل جميع الفاعلين في المشهد السياسي وذلك بموجب المادة 24 من "اتفاق واغادوغو".

3. اتفاق واغادوغو محصلة وساطة عسيرة:

كانت وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مدخلا لعملية سياسية وأمنية عقب الانقلاب العسكري مباشرة 27 مارس 2012، فبعدما نجحت الوساطة في تنصيب السلطات الانتقالية، بالتالي تحديد الطرف الأساسي والشرعي في المفاوضات الذي يمثل السلطات المالية، إلا أنها اصطدمت مع صعوبة تحديد الطرف الثاني الحركات الانفصالية، لأن هذه الجبهة (الحركات الانفصالية)، عرفت اختراقات كبيرة من طرف الجماعات الإرهابية المطاردة عالميا كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي « AQMI » الذي أسس قواعده الأولى في شمال مالي سنة 2007 والتي ورثها من الحركة السلفية للدعوة

¹ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، قرار رقم 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013

والقتال المتواجدة في شمال مالي منذ 2003 وعرف AQMI تطورا هيكليا سريعا بفضل مصادر التمويل المتنوعة، منها اختطاف السياح والدبلوماسيين ومقايضتهم بالعملة الصعبة، والعلاقة الاعتمادية مع الجريمة المنظمة كمصدر تمويل من عوائد المخدرات والهجرة الغير شرعية، هذا التطور أسس لعلاقات القوة مع الجماعات الانفصالية الأخرى والمتمثلة أساسا في الحركة الأزوادية لتحرير الأزواد MNLA ، الهيكل المرشح للتفاوض معه كحركة انفصالية مسلحة تمثل محصلة المسار النضالي الأزوادي، لكنها عرفت تفكك صب هو أيضا في رصيد ميزان قوة الحركات الإرهابية المنضوية تحت AQMI، وهو انفصال "إياد غالي" احد مؤسسي الحركة النضالية الأزوادية عن MNLA ضربة قاسمة للحركات الانفصالية الشرعية، لكنها بقيت معنية بالحوار الذي تتبناه "الإكواس" في بادئ الأمر، وقد ذكرت بالصفة في القرار الأممي 2056/ 2012 الفقرة رقم 10 الذي يدعو كل الجماعات في شمال مالي، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأنصار الدين والمحاربون الأجانب على أراضي مالي، إلى نبذ جميع الانتماءات التي تتنافى مع السلام والأمن وسيادة القانون وسلامة مالي الإقليمية¹، وقد سعت الجزائر لعلاقتها مع زعيم الحركة إياد غالي لمنع من الالتحاق بتيار الحركات الإرهابية الجارف في تلك المرحلة إلا إنها فشلت، في خضم ذلك بدأ يتشكل اتجاه مخالف لاتجاه إياد غالي، وهو اتجاه معتدل له استعدادات للانخراط في النهج السلمي، وينافس تيار "إياد غالي" الذي انجر في اتجاه ميزان القوى الساحب للجماعات الإرهابية التي سيطرت بشكل لافت على المدن الإستراتيجية في شمال مالي، بما فيها "كيدال" معقل MNLA التي تعرضت للتضييق والمحاصرة من طرف الجماعات الإرهابية القاعدة AQMI وحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO التي أدرج اسمها كحركة إرهابية في القرار الأممي 2085 الفقرة². لكن حركة أنصار الدين لم تدرج كحركة إرهابية وبقيت المفاوضات معها جارية وحديثة من طرف الجزائر ومنظمة "الإكواس" من أجل فك الارتباط مع تنظيم القاعدة و"حركة الوحدة والجهاد لدول غرب إفريقيا"، هذا من أجل تحديد هيكل تمثيلي للمفاوضات بين الحكومة والمتمردين من طرف الأكواس، فكانت هذه النقطة الأساسية التي عطلت دينامية مسار الوساطة إلى غاية 4 ديسمبر 2012³، حيث

¹ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 2056، مرجع سابق.

² قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 2085 ، مرجع سابق.

³ Au Mali , Le Groupe Ensar -Edine se Divise Face aux Pionnages , **Liberation** , 24 janvier 2013, publie sur ; https://www.liberation.fr/planete/2013/01/24/au-mali-le-groupe-ansar-dine-se-divise-face-aux-pionnages_876377/ , vue le 30/03/2023

انطلقت المفاوضات مع MNLA والجناح المعتدل في حركة أنصار الدين بزعامة " العباس آغ انطالا"، والذي أسس لاحقا " الحركة الإسلامية للأزواد MIA" والانفصال النهائي عن حركة أنصار الدين، وانخراطه غير المشروط في المسار السياسي والسلمي لحل الأزمة في مالي مع تخليه المبدئي عن العنف والتطرف،³ ويعتبر هذا اللقاء بداية المفاوضات الحقيقية حيث تم تحديد اتفاق إطار يتكون من المبادئ التالية:

- اعتماد الحوار والمفاوضات لتسوية سياسية عادلة ودائمة للأزمة.
- احترام الوحدة الوطنية والترايبية لكل أقاليم مالي.
- احترام الطابع الجمهوري واللائكي للدولة.
- احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والحريات الأساسية والدينية.
- حماية التراث الثقافي.
- احترام التنوع الإثني والمساواة بين كل الماليين.
- رفض كل أنواع التطرف الإرهاب.

تبعا لذلك تم إدراج حركة أنصار الدين وزعيمها "إياد آغ غالي" في قائمة الإرهاب من طرف المجتمع الدولي وجاء ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 2013/2100⁴، وبالتالي تعتبر الحركة مقصية من كل برامج الحوار والمشاركة السياسية في بناء مالي الجديدة.

بعد هذا القرار أصبح MIA والذي تحول إلى (المجلس الأعلى من أجل وحدة الأزواد) HCUA في ماي 2013، وهو الفصيل ذو التوجه الإسلامي الذي يفاوض إلى جانب MNLA مع السلطات الانتقالية في "واغادوغو" تحت إشراف "الإكواس" ورعاية ودعم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ودول الجوار الجزائر وموريتانيا والنيجر، وقد حددت الوساطة الدولية في هذا الاتفاق أهداف قصيرة المدى تتمثل في وقف إطلاق النار الذي سيسمح ويهيئ الطريق إلى تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية،¹ ويتوخى أيضا إعادة وضع مؤسسات الخدمات العامة الأساسية الإدارية والإنسانية حيز الخدمة في الشمال، كما نصت المادة

³ Loc-Cit

⁴ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 2100، مرجع سابق.

¹ Arthur Bouttelis Et Marie ,OP.cit,p.12.

12 من الاتفاق،² وخاصة في مدينة "كيدال" التي شهدت تدهور كبير وغياب كلي للسلطات الحكومية خلال سيطرت المتمردين والحركات الإرهابية.

كذلك يستهدف الاتفاق جذب أكبر عدد ممكن من الفصائل الأزدادية للانخراط في المسعى السلمي وهذا ما أشارت إليه المادة 24 على أن الاتفاق يفتح الإنضمام للجماعات الأخرى الغير موقعة على الاتفاق، وهذا من أجل التمهيد إلى حوار وطني شامل.

1.3. وقف إطلاق النار:

ويندرج تحت محور توفير الشروط المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية، حيث حثت المادة 5 على الدخول في تطبيق وقف إطلاق النار ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق، وفي نفس الاتجاه تم في اليوم الموالي من التوقيع إنشاء لجنة تقنية مختلطة للأمن CTMS بموجب المادة 7 و8، تتولى الإشراف على تطبيق إجراءات توقيف إطلاق النار وكل الأعمال المرتبطة بها، كإجراءات التحقيق في خروقات وقف إطلاق النار التي قد تحدث.

تتكون اللجنة CTMS من:

- 4 ممثلين عن القوى الدفاع الأمنية للحكومة المالية .
- 4 ممثلين عن المجموعات المسلحة الموقعة على الإتفاق.
- (1) ممثل واحد عن MISMA/MINISMA .
- (2) ممثلين عن الوساطة CEDEAO .
- (1) ممثل واحد عن الإتحاد الإفريقي.

وتضمنت إجراءات عملية وقف إطلاق النار كما نصت عليه المادة 10 من الاتفاق ما يلي:

- توقيف كل العمليات العسكرية.
- التوقف الفوري على السيطرة على مواقع جديدة على الأرض.
- انتشار قوات MISMA/MINISMA في المدن الشمالية وخاصة كيدال.
- الانتشار التدريجي للمنظمات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان.

2.3. عودة الخدمات الإدارية والإنسانية:

² Cedeao, *Accord Préliminaire a l Election Presedentielle et aux Pourparlers Inclusifs de Paix au Mali*, (

Ouagadougou le 18 juin 2013) publie sur :

https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ML_130618_AccordElectionsDialogueInclusif.pdf.

يعمل الأطراف على تسهيل عودة الخدمات الإدارية، والخدمات الاجتماعية القاعدية وهذا وفقا للمادة 12. وكذا تسهيل عمل منظمات الإغاثة الدولية والمؤسسات التي تقدم خدمات إنسانية وخاصة إعادة استقبال اللاجئين العائدين إلى مدنهم، الذين اضطروا لمغادرتها عقب اجتياح القوى الإرهابية التي استدعت مواجهات عسكرية مركزة من طرف القوى الدولية المشتركة MISMA، أو من طرف القوات الفرنسية في إطار عملية "سرفال".

3.3. تنظيم الانتخابات الرئاسية:

تم الاتفاق بين كل الأطراف بموجب المادة الثانية (2)، على تنظيم انتخابات رئاسية فوق كل التراب المالي في أواخر جويلية 2013، وضرورة تهيئة الظروف المناسبة لإنجاز انتخابات ذات مصداقية من حيث الشفافية وتمكين الأغلبية على التعبير عن مواقفهم، وفي هذا المنحى تأتي إجراءات بناء الثقة كمفتاح عملي لتشجيع العمل السياسي والإداري لتهيئة مناخ الانتخابات، في هذا المسعى دعي الاتفاق في المادة 18 إلى إطلاق سراح الموقوفون بسبب أعمال العنف المتعلقة بالنزاع محل التسوية وذلك بعد بداية سريان وقف إطلاق النار، ويتوقع أن تتبثق حكومة بعد الانتخابات الرئاسية تضطلع بفتح حوار سياسي شامل .

أشرفت على تنظيم الانتخابات الرئاسية لجنة المتابعة والتقييم التي أنشئت بموجب المادة 16 من الاتفاق والمتكونة من الأطراف الموقعة والشركاء الدوليين والإقليميين ودول الجوار، وجرت الانتخابات الرئاسية على دورتين، الأولى في 28 جويلية، والثانية في 11 أوت 2013، وجرت في ظروف وصفت بالعادية والمقبولة رغم تهديدات الجماعات الإرهابية والإكراهات المرتبطة بالمناخ الأمني بشكل عام، هذا ما عبرت عليه نسب المشاركة، حيث 49% بلغت في الدور الأول، و45.73% في الدور الثاني، هذه اعتبرت مقبولة جدا لدى الملاحظين، بالنظر إلى نسب المواعيد السابقة التي كانت تسجل نسب ضعيفة جدا¹.

انتهت الانتخابات بتقديم المترشح "إبراهيم بوبكر كايتا" على منافسه "إسماعيل سيسسي" بـ20 نقطة في الدور الأول، و70% من الأصوات المعبر عنها في الدور الثاني، وبذلك أصبح "إبراهيم بوبكر كايتا" رئيسا شرعيا للجمهورية الرابعة في مالي، وهو رجل سياسي له حضور في الساحة السياسية، فقد شغل منصب وزير أول في عهد الرئيس "ألفا عمر كوناري" في الفترة (1994-2000)، وهو رئيس سابق

¹ International Crisis Group, Mali : Réformer ou Rechuter ,Rapport d'Afrique, N.210,(Bruxelle : ICG , Janvier2014),p p.4-7.

للمجلس الشعبي (البرلمان)، تحت رئاسة الرئيس "امادو توماري توري" في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، خلال الأسابيع الأولى من انتخابه كرئيس عمل "ابراهيم ابوبكر كايتا" بتركيز من أجل غلق الفترة الانتقالية بصفة نهائية، فقد تم تحديد تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية في أول لقاء لمجلس الوزراء، التي حددت في 24 نوفمبر و 15 ديسمبر 2013، انبثق عن العملية برلمان مكون من 147 مقعد، تحصل فيها حزب الرئيس "التجمع من أجل مالي - le Rassemblement pour le Mali-RPM" على 65 مقعد حتى إن هذه النتيجة لا تعطيه الأغلبية، إلا أن الرئيس استفاد من تحالفات أكسبته الأغلبية بـ 115 مقعد، وبهذا أصبح الرئيس "ابراهيم بوبكر كايتا" يتمتع بشرعية سياسية مريحة تعزز موقعه على حساب الانقلابيين، وفعلا فقد مضى الرئيس "كايتا" في عملية تعميق المسار الدستوري، بتضييق دائرة نفوذ الانقلابيين وذهب في هذا الاتجاه إلى الحد الذي تم اعتقال زعيم الانقلاب النقيب "سونوغو Sonogo" في 27 نوفمبر 2013، وقام بتغييرات مهمة على أعلى هرم المؤسسة العسكرية¹، ولعل من بين التعيينات الملفتة للانتباه هو تعيين قائد الأركان الجديد "مهمان توري Mahamane Touré" المفوض السابق المسؤول عن الشؤون الخارجية والسلام والأمن في منظمة الإيكواس، وهذا له دلالة سياسية أيضا، تكمن في بصمة وتأثير الوساطة الدولية في العملية السياسية لما بعد الانتخابات الرئاسية، وعلى العموم يعتبر نجاح العملية الانتخابية، انجاز جوهري للوساطة الدولية بقيادة الإيكواس، لأنها نقلت الحياة السياسية من الوضع المؤقت والانتقالي إلى الوضع الدستوري والشرعي.

4.3. فتح حوار شامل:

يدعو الاتفاق من خلال المادة 24 إلى انضمام التنظيمات الغير موقعة على الاتفاق والتي ترفض مبدئيا العنف كوسيلة للتغيير السياسي، إلى الانخراط في مسار التسوية السياسية من خلال حوار شامل، وهذا تماشيا مع مضمون المادة الأولى من الاتفاق التي تدعو كل الأطراف إلى فتح حوار قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها، ويكتسي الحوار بعد الانتخابات الرئاسية أهمية سياسية ودستورية، لأنه سيكون مع حكومة شرعية وليست مؤقتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يتسع إلى التشكيلات الغير موقعة على الاتفاق، وسوف يشمل مواضيع تتعلق بمستقبل مالي على خلاف الحوار ما قبل الانتخابات الرئاسية الذي كان حول مواضيع محددة تتعلق بالخروج السريع من الوضع السياسي المؤقت إلى الوضع الدستوري، في هذا السياق تدعو المادة 21 من الاتفاق إلى البدء في حوار شامل بعد الانتخابات الرئاسية، أي بعد ستين (60) يوم من تنصيب الحكومة الجديدة. وقد انخرطت لاحقا بعد التوقيع على

¹ Loc.cit.

الاتفاق " الحركة العربية للأزواد MAA" وميليشيات الدفاع الذاتي المسماة " تنسيقية الحركات و قوى المقاومة الوطنية CMFPR".¹

¹ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar.**Op.Cit**,p.12.

المطلب الثالث: دور البعثة القارية والأممية في تسوية النزاع في مالي

لعبت البعثة القارية التابعة للإتحاد الإفريقي MISAHEL، والبعثة الأممية التابعة للأمم المتحدة MINUSMA أدواراً متعددة الأبعاد، شملت الجانب الأمني المتمحور حول حفظ السلام، ومرافقة الورشات الأمنية الكبرى التي جاءت بها الوساطة الدولية عبر اتفاق الجزائر، وتتصدر هذه الورشات عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج DDR لعناصر الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر 2015، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والإنسانية، ويمكننا وصف علاقة MISAHEL و MINUSMA مع الوساطة الدولية، بأنها علاقة مركبة لأنها هي جزء من فريق الوساطة الدولية من حيث العضوية، ومساند ومنسق ومساعد للوساطة الدولية على المستوى العملي.

1- البعثة القارية: بعثة الإتحاد الإفريقي لمالي والساحل (MISAHEL)

من المفيد أن نسلط الضوء على التتابع المؤسسي في المنظمة القارية الإفريقية فيما يخص جهود الوساطة كآلية وإستراتيجية وخيار.

1.1. الوساطة من المنظمة إلى الإتحاد الإفريقي

لم يغفل ميثاق المنظمة، عن مأسسة الوساطة وإعطائها مكانتها في الهندسة الأمنية والسياسية الإفريقية، فتم أدرجها في المادة 19 من الميثاق، واعتمادها كجهاز في الهيكل التنظيمي للمنظمة. رغم حداثة استقلال أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة، إلا أن مصممي ميثاق المنظمة كانوا مدركين للأفخاخ التي زرعها المستعمر، وخاصة المشاكل الحدودية، والإختلالات في موازين القوى على مستوى النخب السياسية، من هنا يمكننا القول أن بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، المتبنى في يوليو 1964 في القاهرة¹، هو خطوة استباقية نصب في إطار الأمن الوقائي.

2.1.1. مجلس السلم والأمن الإفريقي:

مجلس السلم والأمن الإفريقي هو امتداد وبديل عن آلية منع وإدارة تسوية النزاعات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، والتي كانت بدورها بديلاً عن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بداية من 1993، فمجلس السلم والأمن هو الإطار المؤسسي المسير للوساطة وهندسة السلم والأمن في إفريقيا²،

¹ عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي - رؤية مستقبلية - (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2007)، ص.30.

² Mara Jorge, les Défis de la Mediations de l'Union Africain, **Thinking Africa**, N9, (31 juillet 2013), p.3.

ويمكننا تلمس المساحة التي تحتلها الوساطة ضمن مبادئ وأهداف والهياكل التنظيمية لمجلس السلم والأمن الإفريقي¹.

من حيث المبادئ كالتسوية السلمية للخلافات والنزاعات، من حيث الأهداف تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، من أجل خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، من حيث الهيكل التنظيمي هيئة الحكماء التي تتكون من خمس شخصيات إفريقية من مختلف فئات المجتمع، لها إسهامات بارزة في قضية السلام والأمن والتنمية في القارة الإفريقية، تقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود مجلس السلم والأمن ومنع النزاعات، من خلال جهود الوساطة التي تعرض عليها أو تطلبها. بالرجوع إلى صلب موضوعنا النزاع في مالي الذي اندلع في جانفي 2012، كان تدخل الإتحاد من خلال بعثة الإتحاد الإفريقي لمالي والساحل MISAHEL .

2.1. بعثة الإتحاد الإفريقي لمالي والساحل (MISAHEL)

قرر الإتحاد الإفريقي ابتداءً من 1 أوت 2013 إنشاء بعثة الإتحاد الإفريقي لمالي والساحل Misahel مقرها باماكو²، أي شهر واحد من تحويل البعثة الدولية (MISMA)، التي كانت تعمل تحت إشراف وقيادة إفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي MINUSMA (01 جويلية 2013)، فجاءت البعثة لتعويض MISMA، والدليل على ذلك أن رئيس بعثة MISAHEL السيد (بيار بيويا Pierre buyoya)، هو الذي كان يترأس البعثة الدولية MISMA³ التي كانت تحت إدارة إفريقية وهذا بموجب القرار الأممي رقم 2085، ويهدف إنشاء البعثة أيضا إلى تعزيز التواجد القاري ومراقبة الهياكل الأخرى للاتحاد ك"الأكواس" في إيجاد حل للأزمة في شمال مالي بشكل خاص و مساندة دول الساحل بشكل عام، على مواجهة التحديات الأساسية، الأمنية منها، والسياسية (الحكامة السياسية)، والتنمية، وفي الحقيقة هاته المحاور الثلاثة مدرجة ضمن إستراتيجية الإتحاد الإفريقي الموجهة للساحل، وهو بمثابة تفويض من الإتحاد إلى (MISAHEL)، الأمر الذي دفع هذا الأخير لرسم إستراتيجية تقوم على أربعة ركائز أساسية: المسار السياسي، والقانون الإنساني، بالإضافة إلى الأمن والتنمية.

¹ عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص ص. 384-389.

² بهلول نعيم، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل و الصحراء، في بوشنافة شمسة، " إستراتيجية الإتحاد الإفريقي من أجل الساحل الفرص و القيود"، (الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2015)، ص ص. 439-461.

³ Rapport N°58 Sur le Conseil de Paix et de la Sécurité sur Misahel, (Institut D études De Sécurité, Mai 2014), Publié Sur : https://www.files.ethz.ch/isn/180316/Pscmay_2014_FR.Pdf.

وتسعى MISAHEL إلى أداء دور مركزي يتمثل في تنسيق جهود كل المتدخلين من أجل حل النزاع في مالي، كونها إطار يتسع لدول لها تأثير على الأزمة في مالي لكنها لا تملك العضوية في منظمات تحت إقليمية مثل "الإكواس" التي تلعب دور أساسي في النزاع في مالي، من بين هذه الدول، ليبيا والجزائر، هذه الأخيرة رافقت النزاع في مالي منذ بدايته أي أكثر من نصف قرن.

وتعمل MISAHEL أيضا على دمج المسارات السياسية والأمنية والتنمية والإنسانية وفقا لإستراتيجيتها، فكونها المنسق الإطار لمبادرات الوساطة الموجهة لحل النزاع في مالي (تقويض من طرف الإتحاد الإفريقي)، وذلك لخلق نوع من التناغم في الجهود والمسارات بين الفواعل المتدخلة في حل النزاع في مالي، وتجنبهم الوقوع في مأزق تصادم المنافع، وتسعى أيضا MISAHEL بشكل متوازي على توفير إطار لتجسيد مسار نواكشوط (مارس 2013) في مجال التنسيق الأمني والإستخباراتي، للحد من تمدد الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة في الساحل.

2- البعثة الأممية: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

MINUSMA

في 05 جويلية 2012 وصف مجلس الأمن الدولي الأزمة في مالي من خلال القرار الأم رقم 2056، بأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين، مع تدهور الوضع الأمني والإنساني في شمال مالي، وأمام ضعف المؤسسات الأمنية والسياسية في مالي، وتعرثر مهمة السلطات الانتقالية في استعادة المسار الدستوري، واستجماع القدرات الأمنية، طلب ممثل جمهورية مالي لدى الأمم المتحدة من مجلس الأمن، إن يرسل إلى مالي قوة دولية تدعم القوة الأمنية وترافق المسار السياسي المتوقع انجازه مع الفصائل الطارقية الراضية للعنف والمنفصلة عضويا عن الجماعات الإرهابية، وتدعم هذا الطلب من طرف الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، رغم تفضيلهما للحل السياسي والحوار الشامل، إلا أنهما يتفقان بأن هذا المسار يجب أن يتدعم بإرسال قوات دولية، تكون تحت قيادة إفريقية مكاملة للدور السياسي المتوقع انجازه، من خلال ورقة الطريق التي تشرف على تنفيذها "الإكواس" مع السلطات الانتقالية والمجلس العسكري، من أجل الخروج من المرحلة الانتقالية، والدخول في مفاوضات مع الجماعات الطارقية الراضية للعنف تكون مخرجاتها حكومة وحدة وطنية، والعودة إلى المسار الدستوري، وفعلًا استجاب مجلس الأمن في 20 ديسمبر 2012 إلى طلبات جمهورية مالي، والإتحاد

الإفريقي، و"الإكواس"، وأصدر قرار رقم 2085 المؤرخ في 2012¹، يتضمن نشر بعثة دعم دولية في مالي (MISMA) بقيادة إفريقية، لفترة أولية مدتها عام واحد، وذلك من أجل انجاز المهام التالية:

- المساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية .
- دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، والحد من التهديد الذي تشكله.
- دعم السلطات المالية في تهيئة بيئة آمنة من أجل عملية إيصال المساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين.

لكن الواقع الأمني في مالي يتطلب تدعيم الجهود الدولية بشكل أكثر، رغم التدخل العسكري لقوات "سرفال"، وانتشار قوات "الإكواس"، و"ميسما" و"ميساهيل" إلا أن الحاجة بقيت ملحة لتدعيم قوات حفظ السلام، لتثبيت أركان الاستقرار الأمني والمحافظة على مستوى من الأمن يسمح بالسير في معالجة الأزمة العميقة في شمال مالي، هذه الحاجة تبلورت مؤسساتياً بطلبات رسمية وجهت إلى الأمين العام المتحدة من طرف مفوضي الاتحاد الإفريقي لشؤون السلم والأمن، الجماعة الاقتصادية 'الإكواس'، في شهر مارس 2013، بتحويل بعثة الدعم الدولية في مالي إلى بعثة لتحقيق الاستقرار في مالي تابعة للأمم المتحدة،² فكانت الاستجابة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2100 الصادر في 25 أبريل 2013، الذي يقضي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي "MINUSMA"، على أن تنتقل الصلاحيات بصفة كاملة وعملية من البعثة الدولية "MISMA" إلى البعثة المتكاملة في الفاتح من جويلية 2013، بما فيها دمج الأفراد العسكريين والشرطة التابعة للبعثة الدولية في هياكل البعثة المتكاملة بما يتناسب ومعايير الأمم المتحدة وحدد القرار مدة أولية بـ 12 شهر، وبالتالي سيكون 1 جويلية 2013 البداية العملية والتنفيذية لـ MINUSMA بدلا عن MISMA .

يقضي القرار الأممي رقم 2100، بأن يكون قوام البعثة المتكاملة MINUSMA 11200 من الأفراد العسكريين، و 1440 من أفراد الشرطة³.

¹ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 2085 ، مرجع سابق.

² مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 2100، مرجع سابق.

³ المكان نفسه.

وقد حدد القرار المنشأ للبعثة المتكاملة MINUSMA في فقرته 16 المهام المنوطة بها في مالي، في الحقيقة المهام عكست صفة متعددة الأبعاد، فقد توزعت المهام على محاور أساسية، أمنية وسياسية وإنسانية تصب كلها في توفير الشروط الموضوعية لبناء الدولة :

• الجانب الأمني:

- دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعادة بناء الأمن في مالي، وبخاصة الشرطة والدرك عن طريق المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والعمل في مواقع مشتركة.
- مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، عن طريق التدريب وأشكال الدعم الأخرى، في الإجراءات المتعلقة بالألغام ، وفي إدارة الأسلحة والذخيرة.
- مساعدة السلطات الانتقالية في وضع وتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات، ومجموعات الدفاع عن النفس، بما يتلائم مع مقتضيات المصالحة الوطنية ، هذا الموضوع الحساس هو جوهر العملية الأمنية في مالي، وما زال يعرف عقبات كبيرة إلى حد الساعة.
- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها ومعداتنا، وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة.

• الجانب السياسي:

- تحقيق الاستقرار في جميع المراكز الأساسية بما فيها التي توصف بالمحركة من طرف الجماعات الإرهابية، وبسط سلطة الدولة في كل أرجاء البلد وخاصة في شمال مالي.
- مساعدة السلطات الانتقالية في مالي على تنفيذ خارطة الطريق في آجالها المحددة، وذلك من أجل استعادة النظام الدستوري.
- دعم تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة وحرّة ونزيهة وشفافة، بكل الوسائل المتاحة، منها توفير مساعدة لوجيستية وتقنية مناسبة.

• الجانب الإنساني:

- رصد أي تجاوزات لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء، وبشكل أوسع كل الانتهاكات التي تمس الأمن الدولي الإنساني التي ترتكب في كل أنحاء مالي.
- الإسهام في تهيئة بيئة آمنة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المستهدفة بذلك، كما تعمل MINUSMA على تسهيل عملية عودة اللاجئين والمشردين من جراء أعمال العنف.

* دورها الميداني في حفظ السلام في شمال مالي:

تولت MINUSMA عبر ضباطها رئاسة اللجنة التقنية المختلطة للأمن « la Commission technique Mixte de Sécurité », المتكونة من كل الفاعلين، من قوات الأمنية الحكومية، ومن الحركات الأزوادية الموقعة على الاتفاق، وممثلاً عن "قوات سرفال الفرنسية"، وممثلاً عن الوساطة "الأكواس" والإتحاد الإفريقي، والتي من المتوقع أن تباشر مهامها بعد التوقيع على الاتفاق، وقد حددت المادة 7 من نص "اتفاق واغادوغو"¹ مهامها الرئيسية المتمحورة في تسيير كل الإجراءات التي تتطلبها عملية وقف إطلاق النار، ثم واصلت مهامها في إطار مسار الجزائر، ضمن فريق الوساطة الدولية، وكان لها دور مركزي من بداية التحضير لورقة الطريق في 24 جويلية 2014، وخاصة توفير المناخ المناسب لتوسيع المشاورات والنقاشات إلى المجتمع المدني وكل الفواعل، فمثلاً تكفلت MINUSMA بنقل عن طريق الجو ممثلين عن اللاجئين، وزعماء واعيان قبائل ورجال دين، وممثلين عن جمعيات تسوية وشبابية²، وتجلى دورها أكثر في مرحلة ما بعد اتفاق 20 جوان 2015، ويتعلق الأمر بالمرافقة والمشاركة الفعالة في تحويل بنود الاتفاق من إجراءات إلى ورشات كبرى، وخاصة في المجال السياسي والإداري، المتمثل في تنصيب السلطات الانتقالية ووضعها حيز الخدمة، تمهيدا للانتقال إلى النظام الدستوري، كذلك الأمر بالنسبة إلى الورشة الأمنية الكبرى المتمثلة في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج DDR، لعناصر الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر في الأجهزة الأمنية الحكومية.

¹ Cedeao, Accord Préliminaire a L Election Présidentielle et aux Pourparlers Inclusifs de Paix au Mali, **Op.Cit.**

² Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **Op.Cit.**, p.16.

المبحث الثاني: مصادر إدراك الدور الجزائري كقائد للوساطة الدولية في مالي

سنعمل في هذا المبحث على إبراز العلاقة بين قوة الدولة الإقليمية والدور الإقليمي، من حيث أن القوة تعبر عن المقومات المادية والمعنوية التي تملكها دولة ما تؤهلها لأن تكون فاعلة، ومؤثرة في محيطها الإقليمي، أما الدور فيعبر عن المخرجات المترتبة عن إدارة هذه المقومات والإمكانات، وهنا تبرز العلاقة بينهما، في هذا الإطار سندرس الجزائر كدولة محورية في محيطها الإقليمي، وقائد الوساطة الدولية من أجل حل النزاع في شمال مالي.

سنستعرض مصادر أدراك الدور للجزائر المعنوية، كرصيدها التاريخي والدبلوماسي في لعب أدوار إقليمية دولية في مجال الوساطة، ولعل أبرزها على المستوى الدولي تسريح الرهائن الأمريكيين لدى السفارة الأمريكية، مصدر قيم آخر يجب الوقوف عنده وهو قيمة مضافة للمصادر المعنوية للجزائر، وهو منجز المصالحة الوطنية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية الخطيرة، أو كما يحلو أن يسميها البعض بالعيشية السوداء، هذا المنجز له فضائل وطنية وعبر-وطنية، وطنيا ما حققه من استقرار وترسيخ لقيم التعايش المشترك، عدم تكرار الأخطاء المؤدية للعودة إلى الأزمة، هذه القيم ترسبت أفقيا وعموديا في المجتمع الجزائري، أما الأثر العبر-وطني هو تسويق التجربة والنفع بها عبر الوساطة الدولية في نزاعات الجوار الإقليمي، وحالة اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي المنبثق عن مسار الجزائر (2015) نموذجاً عملياً لذلك، لهذا يُنظر إلى مصادر الدور كمتغيرات مستقلة تؤثر في أداء الدور كسلوك في المحيط الخارجي للدولة وهذا ما تفسره نظرية الدور لـ "هولستي"، بالإضافة إلى مصادر إدراك الدور المادية المتمثلة في المقدرات الديمغرافية والجغرافية التي تتمتع بها الجزائر، كذلك المقدرات الجيوسياسية فيما يتعلق بالطاقة النفطية مثلاً، عمليات التحديث الاقتصادي، القوة العسكرية... الخ، كل هذه المتغيرات تشكل صورة لإدراك الدور لدى النخب السياسية وصناع القرار، وتنعكس حتى على المزاج العام الداخلي والإقليمي والدولي، بأن الدولة التي تملك كل هذه المصادر المعنوية والمادية لا بد لها من أن تلعب دوراً يتناسب مع مكانتها الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : المقدرات المعنوية

1. المنطلقات المرجعية :

تشكل مبادئ حسن الجوار بالنسبة للجزائر أرضية انطلاق ومحدد أساسي في سلوكها الخارجي الجوّاري، وتتميز الجزائر في هذا الشأن بإعطاء بعد حركي وديناميكي لمبدأ حسن الجوار، بمعنى الانتقال من الحالة الستاتيكية التي تكتفي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فحسب، إلى التعاون وخلق شبكة من المصالح المشتركة التي توسع فضاء التعاون والتقارب، وتقلص بؤر التوتر، وهو ما اصطلحت عليه الجزائر بحسن الجوار الإيجابي، المعبر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمم بتاريخ 20 ديسمبر 1981، والذي جاء فيه (إن الجزائر تسهر على تحقيق حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء، وتقادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار، ولابد من إعطائه بعدا إيجابيا للقضاء على أسباب التوتر عن طريق بناء علاقات تعاونية وتكاملية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والثقافية)¹، وفي المجمل مبادئ حسن الجوار يحددها الدستور الجزائري لسنة 1976، ضمن مبادئ السياسة الخارجية المندرجة تحت الفصل السابع من الباب الأول².

تبرز لنا المادة 88 إرادة الجزائر المشبعة في اندماجها في فضاءها الإفريقي، فلم تقتصر رغبتها في العمل السياسي والأمني المشترك على المستوى العمودي، بل تعدت إلى المستوى الأفقي والرغبة في تحقيق الوحدة بين شعوب القارة، أما المواد 89 ، 90 ، 93، فرسمت محددات تفاعل الجزائر مع محيطها الخارجي بشكل عام، والإفريقي والعربي بشكل خاص.

-المادة 89:تمتتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ، من اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

- المادة 90: وفقا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من اجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة : كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011)، صص. 27-28.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية العدد 94 المؤرخة في 24/11/1976.

المادة 93 : يشكل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية¹.

حافظت هذه المبادئ على تجذرها عبر كل التعديلات الدستورية المتعاقبة، بداية من النقلة

الدستورية الكبرى سنة 1989، التي أسست للتحولات الهيكلية على المستوى السياسي الاقتصادي في الجزائر، و تزامنت مع التحولات الدولية الكبرى الناجمة عن نهاية الحرب الباردة لصالح المعسكر الغربي الليبرالي على حساب الأممية الاشتراكية، رغم التخلي عن بعض المواد المدرجة في الفصل السابع من الباب الأول المتعلقة بالسياسة الخارجية الذي كان يحتوي على 8 مواد، فكان التخلي عن المواد المشبعة بالقيم الإيديولوجية فقط، وبقيت ثلاث (3) مواد (25،26،27)، التي تركز التعاون الدولي والالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يمسسها طوفان التغيير، لأنها تعبر عن العقيدة الدبلوماسية الجزائرية وتستجيب للمرحلة الجديدة التي انتقلت إليها الجزائر داخليا وخارجيا، وبقيت هذه المواد صامدة حتى خلال التعديلات اللاحقة.

تحرص الجزائر أن يكون سلوكها الخارجي منسجم مع إرادة المجتمع الدولي ولا سيما المؤسسة الكونية للأمم المتحدة، تدلل على هذا المادة 27 من دستور 1989² " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون لدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"³، من هنا يتضح لنا المرجع الدولي للوساطة الجزائرية الذي توضحه المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة وهذا نصها " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم، والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا، حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية...".⁴

¹ المكان نفسه.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989، مرسوم رئاسي رقم 88-18 المؤرخ 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية رقم 09 مؤرخة في 01 مارس 1989.

³ المكان نفسه.

⁴ عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص.354.

2. الأدوار التقليدية

يعتبر "هولستي"¹ إن تراكم الأدوار التقليدية لدولة ما، هو مصدرا مهما لتكوين إدراك الدور الوطني، وقدم لنا في دراسته أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة ضمن وحدات الساحة الدولية كل حسب مكانتها، ومصادر إدراكها كما تناولناه في الجانب النظري، وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي: دور دعم التحرر (Leberator supporter)، القائد الإقليمي (Regional leader)، الحامي الإقليمي (Regional protector)، الوسيط (Mediator)، مناهض للإمبريالية (Anti-imperialist).

1.2 دور المناهض للإمبريالية وداعم للتحرر:

تستند الجزائر على رصيد تراكمي من الإنجازات الدبلوماسية التي تمتد جذورها إلى الثورة التحريرية²، كنضالها الدبلوماسي التحرري المبكر ضد الاستعمار، والمطالبة بحق تقرير المصير لكل الشعوب، عبر بعثة جبهة التحرير الوطني (FLN) التي شاركت في مؤتمر "باندونغ" في أفريل 1955، وتعتبر هذه المشاركة بمثابة ميلاد للدبلوماسية الجزائرية، والتي توجت بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للأمم المتحدة، ثم واصلت في نفس النهج الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA)، بداية من 19 سبتمبر 1958³، ولعبت دور قلعة الأحرار بعد الاستقلال بدعمها لحركات التحرر في العالم وإفريقيا بشكل خاص، فالجزائر فتحت أبوابها لحركات التحرر المناهضة للاستعمار والإمبريالية والمتطلعة للاستقلال والتحرر مثل "الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر" بزعامة "أملكار إبرال" الذي وصف الجزائر بـ "مكة الأحرار"، لأنها وفرت لهم تمثيلات دائمة بالجزائر، كما وفرت التدريب العسكري لكوادرهم، وانتهى هذا الزخم النضالي إلى اعتراف القانون الدولي بالشخصية القانونية لحركات التحرر الوطنية وبالتالي إضفاء الشرعية الدولية لأنشطتها بصفتها شخص من أشخاص القانون الدولي.⁴

وقبله الثوار بعد الاستقلال، ويدلل على ذلك، اختيار الجزائر لعقد القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز سنة 1973، الذي يعد اعتراف بمكانتها الدولية، وتدعيما لوجهة نظرها في مفهوم عدم الانحياز، ودعوة الجزائر في هذا المؤتمر لقيام نظام اقتصاد عالمي جديد، وهي نفس الدعوة التي تقدمت بها الجزائر للجلسة الخاصة للأمم المتحدة من خلال نص الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس السابق هواري

¹ Holsti, Op-Cit, pp.233-309.

² Nicole Grimand, *la Politique Extérieure de l'Algérie 1962-1978*, (Algérie :Rahma,1994), p.09.

³ منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص.22.

⁴ المرجع نفسه، ص.46-48.

بومدين، في 10 أبريل 1974 بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويبدو جليا أن إعلان الأمم المتحدة الخاص بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في ماي 1974، عكس وجهة النظر الجزائرية كما عبر عنها الخطاب الافتتاحي للرئيس بومدين.¹

لا تتردد الجزائر في إبداء سلوكها التضامني مع قارتها، من أجل ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية، جديرة بلعب دور ريادي في إفريقيا، فقامت بإعفاء ومسح ديون عدة دول افريقية من بينهم دول ساحلية، قدرت قيمة هذا المسح بـ 3 مليار دولار في 2012، و 900 مليون في 2013²

• الحياد في الوساطة الجزائرية

من أهم خصائص الوساطة الحياد، ويعتبر شرط مسبق لنجاح الوساطة، فالحياد يعني أن للوسيط علاقة متساوية البعد بالنسبة للأطراف بمعنى أن أحد الأطراف ليس مفضلا على الآخر.³ من جانب آخر تهيب صفة الحياد، القدرة لكل الأطراف على طرح قضاياها بالطرق التي تراها ملائمة . تكمن أهمية الحياد في الأبعاد التالية :

(أ)-الحياد كمحدد للحصول على ثقة الأطراف المعنية، ودرجة قبولها للوسيط، إن قبول الأطراف للوسيط والثقة التي تمنحها إياه تعتمد بالأساس على إدراكها لحياد الوسيط بالنسبة لمصالحها.

(ب)-ليس شرطا أن يكون الوسيط طرفا خارجيا، أي خارج دائرة الصراع، بل قد يكون الوسيط ذو علاقة سابقة مع أطراف النزاع أو له مصالح مستمرة في النزاع ونتائجه⁴، وهذا ما يتطابق مع الوساطة الجزائرية في النزاع المالي.

ظلت صفة الحياد لصيقة بالدبلوماسية الجزائرية، التي ورثتها من النضال التحرري للحركة الوطنية في فترة ما قبل الاستقلال، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية، وحافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم

¹ بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات"، في بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية، مرجع سابق، ص. 212.

² Salim Chena , L Algérie et son Sud Quels Enjeux Sécuritaires, op.cit , p.7.

³ عبد الحفيظ شنان، مرجع سابق، ص. 366.

⁴ منير محمود بدوي، "الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثامن، (يوليو 2003)، ص.ص. 104-75.

تخض في الخلافات العربية - العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، وواصلت نشاطها الدبلوماسي في إطار دول حركة عدم الانحياز وهذا ما أكسبها هبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، دفع دول محورية كالولايات المتحدة الأمريكية تطلب وساطتها لحل قضية الرهائن الأمريكيين في السفارة الإيرانية، هذا فضلا على وساطة الجزائر لحل نزاعات وخلافات عربية العربية، بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تنتم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تنتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش، ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن تم كسبت عداة إريتريا، الدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها للجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الأرتيرية هي حركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تخرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تخرج نظام مقديشو، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر. إذن فسمّة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال¹.

¹ سليم العايب، مرجع سابق، ص ص 39-40 .

فمضامين صفة الحياد ومبادئ حسن الجوار أعطت الدبلوماسية الجزائرية سلوكا نمطيا يميزها في الساحة الإقليمية والدولية.

2.2 دور القائد الإقليمي:

رغم حداثة استقلال الجزائر وما يتبع ذلك من أعباء هيكلية، تتطلب إنكباب وتركيز داخلي من أجل إعادة بناء الدولة الوطنية، إلا أن ذلك لم يحد من نشاطها الإقليمي الريادي، فقد ساهمت في صياغة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي أقرته قمة أديس أبابا في ماي 1963، هذه القمة التي اعتبرتها الجزائر أول نوفمبر لكل القارة السمراء¹، واستمر هذا الدور حتى بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي، ويمكن ملاحظة بصمة الجزائر في تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن من خلال تولي الجزائري السيد سعيد جنيت منصب مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي مباشرة عقب تأسيس المجلس سنة 2002، واستمر فيه إلى غاية 2008، وخلفه الجزائري "رمطان العامرة" إلى غاية 2013، ليحل مكانه إسماعيل شرقي، وما يزيد الدور الجزائري تأثيرا هو تولي الرئيس الجزائري الأول، "أحمد بن بلة" لرئاسة لجنة حكماء أفريقيا والممثل الوحيد لدول الشمال فيها، حتى وفاته في العام 2012، هذه الهيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الإفريقي².

لعل من أهم العوامل التي دعمت الدور الإقليمي للجزائر مع مطلع القرن الواحد والعشرين، هو النجاح النموذجي الذي حققته في مجال مكافحة الإرهاب، وتوظيفه باحترافية دبلوماسية عالية في تسويق رؤيتها وخبراتها الميدانية إقليميا ودوليا، وتبلور ذلك من خلال انجازات عبر وطنية دبلوماسية وعملية.

2.2 على المستوى الدبلوماسي:

وظفت الجزائر ألتها الدبلوماسية لحشد الدعم لمقترحها " تجريم دفع الفدية"، الذي أقتعت به الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتبنيه، فكانت الجزائر وراء هندسة قرار مجلس الأمن الصادر في 17 ديسمبر 2009 تحت رقم 1409، القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين .

¹ سفيان صخري، السياسة الخارجية الجزائرية من الديناميكية الى التراجع، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة، (الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية التابع لجامعة الجزائر 03، 28-29 أكتوبر 2014)، ص ص، 66-82.

² بن جامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي، (واشنطن : مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2014).

وفي هذا الاتجاه يرصد تصريح وزير الخارجية مراد مدلسي على هامش انعقاد الجمعية للأمم المتحدة في سبتمبر 2010 (العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى الشبه إقليمي وإفريقي وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتخريب على الإرهاب)، لأنه يوقف مصادر مالية ضخمة تضخ لإنعاش النشاط الإجرامي، وهو ما أشار إليه مستشار رئيس الجمهورية عبد الرزاق بارة (تحصل ما بات يعرف "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على أكثر من 50 مليون أورو من مجموعات الفدية، التي تدفعها الدول الغربية نظير إطلاق سراح رعاياها المختطفين، فضلا عما يزيد على 100 مليون أورو حصلتها على شكل خدمات وهبات غير مباشرة)¹، على مستوى الجوار الإقليمي نجحت الدبلوماسية الجزائرية بناء رؤية مشتركة لدى دول الجوار حول المنطلقات والسياسات لمواجهة التهديدات الآنية العابرة للحدود، هذا الانجاز تم تأسيسه من خلال إنشاء لجنة الأركان العملية المشتركة لدول الميدان - CEMOC - (الجزائر، مالي النيجر، وموريتانيا)، في 21 أفريل 2010 في مدينة تمنراست التي أصبحت مقرا لها، وجاءت هذه اللجنة لتسد النقص في مجالات التنسيق المعلوماتي والعملياتي والاستخباراتي الذي يسمح للتصدي المشترك للتهديدات الأمنية العابرة للحدود.

3.2 دور الوسيط الإقليمي والدولي:

شدت انتباهي فكرة الأستاذ "هولستي"² التي تقول أن النشاط في إطار حركة عدم الانحياز والحياد الدولي يخلق بيئة منتجة لدور الوسيط كتحصيل حاصل، هذه الفكرة تنطبق على أداء الجزائر لدور الوسيط الإقليمي والدولي، وهي في أوج نشاطها في إطار حركة عدم الانحياز، وهذا الدور شدّ اهتمام خبراء الوساطة الدولية مثل "وليام زارتمان وسعدية توفال" في مقالهم الشهير سنة 1970 "حول الوساطة الدولية: حل النزاعات وسياسات القوة" (International Mediation : Conflict Resolution and Power Politics) ، حيث درس عشرة حالات للوساطة الدولية، حالتين منها تتعلق بالوساطة الجزائرية، الأولى في حل النزاع بين العراق وإيران سنة 1975، والثانية في تسريح الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى إيران في الفترة ما بين (1980-1981)³، كذلك الوساطة بين تونس وليبيا عام 1974، الوساطة بين إيران والعراق 1975، الوساطة بين مصر، وليبيا 1977، الوساطة بين الفصائل الإيرانية 19مريكيين والسلطة الجديدة

¹ لخضاري، مرجع سابق، ص.154.

² Holsti, Op.Cit, pp.233-309.

³ Zartman, Touval, Op.Cit, pp.27-45.

- ما بعد الشاه- في إيران، الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية بالاستعانة بطرف ثالث، لحل أزمة الرهائن، وبعد فشل المحاولة الألمانية في 9-12 سبتمبر 1980، لجأت الولايات المتحدة إلى طلب المساعدة من الجزائر عن طريق الوفد الجزائري في نيويورك، وكلّ هذا المسار العسير والمعقد بالنجاح، وهو ما يؤشر على قدرات الوساطة الجزائرية في حل أزمة دولية على هذا المستوى، وهذا باعتراف رئيس الفريق الأمريكي المفاوض "وارن كريستوفر" (إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر)¹.

3. المصالحة الوطنية الجزائرية:

المصالحة الوطنية الجزائرية هي محصلة حلقات متصلة من جهود مضنية (تصميما وتنفيذا)، من أجل وضع حدا للأزمة الأمنية الداخلية في الجزائر.

فالبداية كانت مع مسعى الوفاق الوطني الذي أشرف عليه الرئيس زروال بمعية قيادة جبهة الإنقاذ التي أطلق سراحها لتسهيل الاتصالات من أجل إيجاد حل للأزمة، على الرغم من استغراقها سنة كاملة إلا أنها لم تتجح في تحريك الملف الأمني الشائك، ومُنيت بالفشل ولعل سيطرة المقاربة الأمنية هي السبب الرئيس في فشل هذا المسعى، لأن المقاربة الأمنية عموما تسعى إلى فرض خيار الحلول الصفرية لصالح طرف على حساب الخسارة الكلية للطرف الآخر.

جاء بعده قانون الرحمة الذي أطلقه الرئيس زروال نفسه صاحب مبادرة الوفاق، تحت الأمر الرئاسي 95/12 المؤرخ 1995/02/25،² والذي أعطي انطبعا حتى في تسميته "الرحمة" انه يتضمن لمسه إنسانية، من خلال التدابير التي تتيح للأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب الذين يسلمون أنفسهم، العودة إلى المجتمع بعد نبذ العمل المسلح، في مقابل استفادتهم من العفو أو من عقوبات مخففة، لكن هذا القانون يبدو انه صدر وفق مخلفات مقاربة أمنية لا تزال تسيطر على مدركات صانع القرار، لهذا لم تكن نتائجه ذات وزن معتبر، إلا أنها كانت دفعا لبداية مسار التصالح، أو نستطيع أن نعتبره بداية تأسيس لمسار المصالحة.

بعد استقالة الرئيس زروال قبل نهاية عهده بسنتين، وانتخاب عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 1999، استمر في نفس النهج، فعرض مشروع الوثام الوطني الذي أخذ عمق شعبي أكثر من سابقه بمروره على الهيئات التشريعية ليأخذ حصانته القانونية، ثم مرر للاستفتاء الشعبي ليتحصن بإرادة شعبية تكسبه عمق

¹ يحجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات"، في يحجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية، مرجع سابق، ص ص 223-227.

² الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة، والمكاسب"، سياسات عربية، العدد 34، (سبتمبر 2018)، ص ص 40-54.

مجتمعي، لهذا كان أثره أعمق من قانون الرحمة ففي الفترة التي حددها قانون الوثام المدني المقدرة بستة أشهر التي تبدأ من يوليو 1999 إلى يناير 2000، شهدت هذه الفترة عودة آلاف المسلحين، وانقطاعهم النهائي عن العمل المسلح، كذلك بدأت الدولة الجزائرية من استرجاع مكانتها الإقليمية والدولية، حيث أعادت معظم السفارات الأوروبية فتح أبوابها، وتكثف النشاط الدبلوماسي لإبراز الوجه الجديد لجزائر الوثام، وهو ما أثمر عودة الكثير من الاستثمارات الأجنبية وتحسن وضع الجزائر وصورتها على الصعيد الدولي عموماً¹، فقانون الوثام المدني أفرز واقع امني وسياسي ودبلوماسي اقرب الى تطلعات المجتمع الجزائري في طي صفحة الأزمة الأمنية العميقة، من هنا يمكننا تسمية هاته بمحطة النضج المتبادل بين كل الأطراف والفئات، لولوج رحاب وآفاق المصالحة الوطنية.

أنهى الجزائريون مأساتهم الوطنية وعشرية مؤلمة من تاريخهم السياسي المعاصر بميثاق للسلم والمصالحة الوطنية، عبر فيها 97.38% من الجزائريين عن طيهم لصفحة الاقتتال الداخلي، وكذا رفضهم لمقاربة الكل الأمني، والتوجه نحو رحاب العيش المشترك القائم على الرحمة والتسامح والوثام المدني، وعقد العزم على عدم الرجوع إلى تكرار هذه المأساة وهو ما يتطابق مع أدبيات ومسائل النزاع و السلام في العالم حيث تعرّف المصالحة بأنها : سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخهم الحديث، ويتبدى مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل بالسماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تالياً بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية.³

إن الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، أنتجت قيماً تقاسمتها الأمة أفقياً وعمودياً، وهي ضرورة العيش المشترك، والتحسس من كل الأسباب المؤدية لتكرار الأزمة، وشرطية توفر الأمن والسلم لكل الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

المصالحة الوطنية هي أرضية القيم المشتركة المكتسبة على المستوى النفسي والفلسفي والهوياتي (ونقصد هنا المشتركات العبر الثقافية المؤهلة للعيش المشترك في رحاب المواطنة)، والسياسي من أجل الانطلاق في العمل التنموي والمصالحة أيضاً عقد مجتمعي على عدم تكرار المأساة وإزالة الأسباب البنيوية التي أدت إلى المأساة.

¹ سعود، المكان نفسه.

² لخضاري، مرجع سابق، ص. 14.

³ سعود، مرجع سابق، ص ص. 40-54.

وكان لمكاسب المصالحة الوطنية الأثر العميق على مدركات صناع القرار في الجزائر، حيث ترسخت لديهم قناعة قصور المقاربة الأمنية الصرفة، ونجاعة مقاربة الأمن والتنمية، وامتدت تداعيات مكاسب المصالحة الوطنية إلى خارج الجزائر، وذلك من خلال توظيف هذه القيم على مستوى تصميم خطط الوساطة، والإستراتيجيات العملية للوساطة والمفاوضات التي تعمل عليها الجزائر لتسوية النزاع في مالي الذي يعرف انفجارات دورية رغم أن مسار النزاع عرف عدة محطات تسوية، فالجزائر ومن ورائها الفريق الجماعي للوساطة الدولية من الأسرة الدولية ودول الجوار، يتطلعون إلى فرص نجاح هذه الوساطة المبنية على تشخيص عميق لأسباب النزاع في شمال مالي، ومعالجة متعددة الأبعاد تهدف لترسيخ قيم العيش المشترك، والإصرار على عدم تكرار الأخطاء المؤدية للأزمة، وهذه هي روح المصالحة الوطنية التي تسعى الجزائر لتجسيدها في تسوية نزاعات محيطها الإقليمي وعلى رأسها " اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي المنبثق عن مسار الجزائر".

المطلب الثاني : المقدرات المادية والإستراتيجية

1-المكانة الجيوبوليتيكية للجزائر:

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة، وفي رسم معالم سلوكيات دول أخرى اتجاهها وتعرف هذه المعالم وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية « Géopolitique »¹.

فالنظريات الجيوبوليتيكية هي تلك النظريات التي تحلل التفاعلات السياسية في العلاقات الدولية بناء على العامل المكاني كعامل ثابت في علاقته بمجموعة من العوامل المتغيرة من مناخ وثروة وسكان وتكنولوجية وأن هذه العوامل المتغيرة، هي التي تضفي قيمة على الحيز الجغرافي،² الجزائر واحدة من الدول التي توصف بالعلاق الجيوبوليتيكية، بناء على الإمكانات التي تملكها والأرقام تتكلم عن نفسها فهي تملك أكبر مساحة في إفريقيا بعد انقسام السودان، ومحيطها يقدر بـ 2381741 كم، وبشريط حدودي يشمل سبعة (7) دول بطول 6343 كم، وعلى شريط ساحلي 1660 كلم من تونس شرقا إلى المغرب غربا³ وتتميز بموقعها المحوري، فهي قلب المغرب العربي وجسر يربط البحر المتوسط بالصحراء، أنتج موقعها الذي يتوسط المجال بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي الإسلامي، فضاءات جيوسياسية متنوعة انعكست على انتماءاتها الحضارية والثقافية وهذا ما لخصته ديباجة دستور 1996 (إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية تعتر بإشعاع ثورتها...)⁴، كل هذه الامتدادات والتقاطعات ترسم محورية الدور الجزائري اتجاه محيطها الجغرافي الإفريقي، كما تتميز بتنوع التضاريس بين سهول متيجة وعنابة، وسهوب المدينة والجلفة، إلى جبال جرجرة والبابور، إضافة إلى المعطى الديمغرافي المهم الذي تتميز به حيث يبلغ عدد سكانها 43.9 مليون نسمة 70 % منهم شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة، إضافة إلى موقع الجزائر الإستراتيجي فهي تعتبر

¹ حسين بوقارة، السياسة الخارجية - دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل-، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.77.

² بن سلطان، مرجع سابق، ص.222-223.

³ عطية، مرجع سابق، ص.142-143.

⁴ ديدان مولود، مرجع سابق، ص.213.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، معلومات حول الجزائر، موقع الرئاسة: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/intro>

شوهذ: 2022/10/18.

بوابة إفريقيا، ومفترق الطرق بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي¹، كل هذه المؤهلات تدفعها لأن تكون قوة محركة في المنطقة ويسمح لها بالحصول على عدة أدوار للوساطة.

1- القدرات الاقتصادية

تشمل الثروات الطبيعية والطاقوية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، فبرغم من انتشار إستراتيجية الاعتماد المتبادل بين الدول لعديم قدرة الدولة الواحدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بمفردها، إلا إن هيمنة بعض الدول على موارد طبيعية أو نفطية أو خدمات أو مقدرات صناعية يقلص من تبعيتها ويوسع من هامش تحركها الخارجي، وكلما زادت حدة هذه التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية وفي تحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية.²

الجزائر دولة نفطية، وتأتي في مقدمة الدول المصدرة للبترول، فالجزائر تحتل المرتبة الثالثة (03) على مستوى إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عربيا بعد السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية وليبيا، واحتلت المرتبة 10 عالميا سنة 2009 على مستوى الدول، منفردة بطاقة إنتاج قدرت بـ 1811 مليون برميل يوميا، مقابل استهلاك لم يزد على 331 مليون برميل، لتحقيق فائضا قدره 1480 مليون برميل يوجه للتصدير³، كما تعتبر الجزائر الممّون الثالث للإتحاد الأوربي بالغاز بعد روسيا والنرويج، وقد أدى الارتفاع المطرد لأسعار البترول بين 1998-2012 من 13 دولار إلى 140 دولار (أنظر الشكل رقم 2) إلى إنعاش ميزانية الدولة وزيادة احتياطي الصرف من 140 مليار دولار في 2008 إلى 190 مليار دولار في 2012 هذا النمو التصاعدي قدرته منظمة صندوق النقد الدولي FMI بمعدل 3 % سنويا، وطبقا لنفس المنظمة فإن الجزائر الأقل مديونية لعشرين دولة إفريقية وشرق أوسطية بنسبة 2.4 % لسنة 2012،⁴ واستمرت وتيرة النمو التصاعدي للسنوات التالية 2.8 % في سنة 2013 إلى 4 % سنة 2014 عامل من العوامل التي ساهمت في خروج الدبلوماسية الجزائرية من مرحلة الانكفاء إلى مرحلة المبادرة والمبادأة.

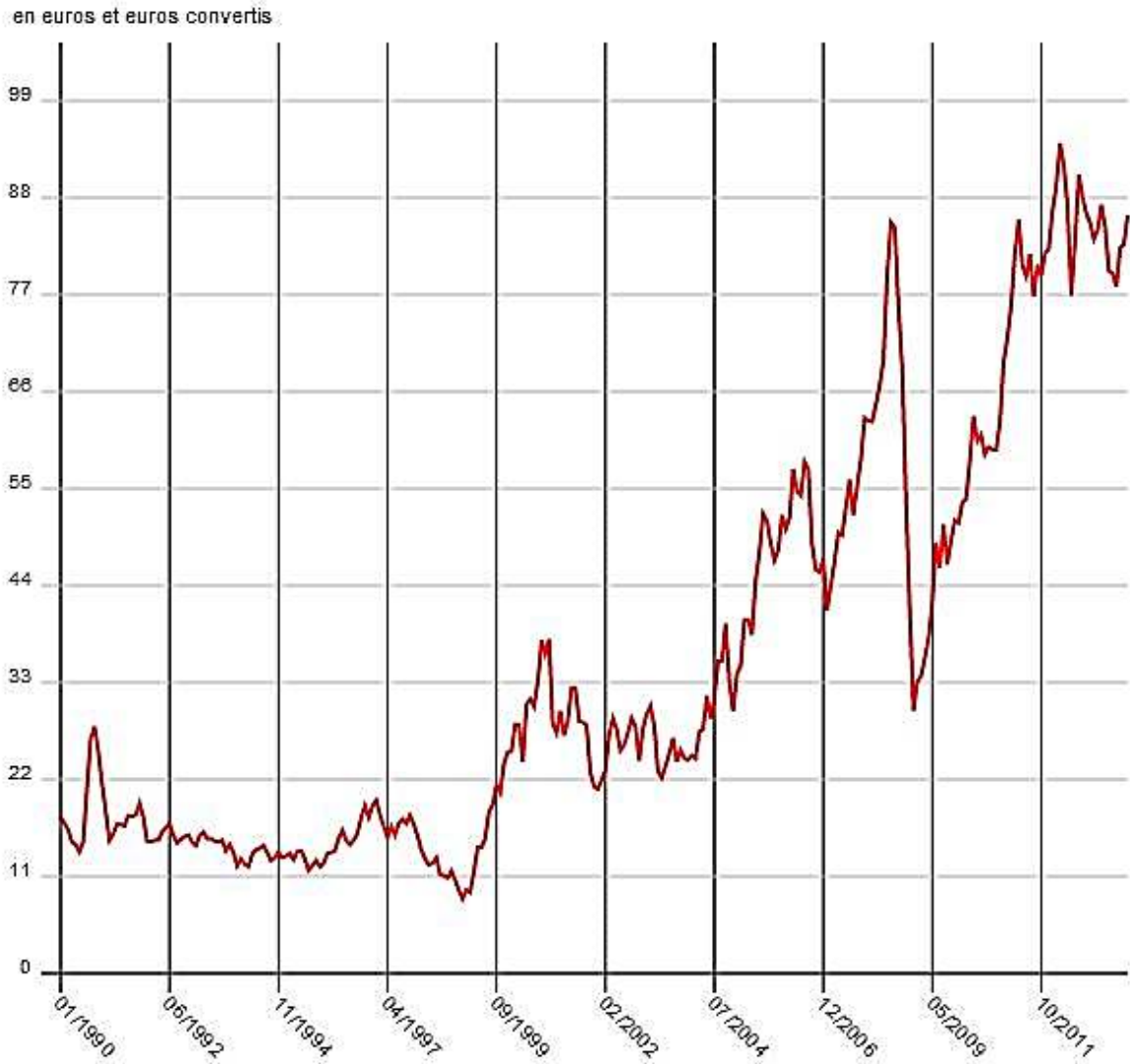
¹ Abderrahim Kourima, « Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie », Revue de Géopolitiques 2008, disponible sur : <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/> (12 septembre 2021).

² يوقارة ، السياسة الخارجية - دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، مرجع سابق، ص. 81 .

³ لخضاري، مرجع سابق ، ص.65.

⁴ Mahdi Lazar et Sidi Mohamed Nihad « Vers une Nouvelle Algérie », Revue géopolitique, (8décembre2013), pp. 1-15, disponible sur www.diploweb.com/vers-une-nouvelle-Algerie.html, (08novembre2015).

شكل رقم 06 : تطور سعر البترول الخام طبقا لبورصة لندن



المصدر

Bourse de Londres, « Cours des matières premières importées – Pétrole

Brut (Brent)– Pris en Euro par Baril », disponible sur :

<http://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie/3892-prix-du-petrole-brut-brent-depuis-1990.html>

إن "حيوبوليتيك النفط" عامل دعم للقدرات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة المباركة وبعد الاستقلال، فبعدما كان رمز للقوة الدبلوماسية التفاوضية للجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي،¹ على اعتبار أن النفط تم اكتشافه من طرف المستعمر في بداية الخمسينات ودخل حيز الاستغلال في تلك الفترة، وبعد الاستقلال تم استرجاعه لتصبح الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز من خلال (مدغاز Medgaz)، وهو أنبوب بحري ينطلق من بني صاف بغرب الجزائر إلى "الماريا" بإسبانيا (Alemaria de L'Espagne)، كذلك عملية نقل Transmed التي تربط حقول الإنتاج بقواعد حاسي الرمل إلى إيطاليا مروراً بتونس فالبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المشروع العابر للصحراء بطول 4000 كم الذي يشمل الجزائر ونيجيريا والنيجر هذا المشروع الواعد له إمكانية تصدير 10 مليار متر مكعب في السنة.²

من المفيد أن نشير ونحن بصدد التكلم على النفط والغاز كقوة تدعم السلوك الخارجي للدولة، إلى الكيفية التي يشغل بها النظام المتداخل للمركز الجيوبوليتيكي الجزائري، ولعل الأزمة الأخيرة بين الجزائر وإسبانيا تتمزج الحالة، فقد بدأت الأزمة عقب التحول الجوهري في الموقف الإسباني حيال قضية الصحراء الغربية في 18 مارس 2022، حيث عبّرت الحكومة الإسبانية عن تأييدها للرؤية المغربية الداعية إلى الحكم الذاتي الداخلي، وهذا تجاوز للشرعية الدولية وتكريس لإرادة المحتل كما تراه الجزائر تعتبرها الجزائر مبدئية تتعلق بالمبادئ التأسيسية للقانون الدولي وللمجتمع الدولي الحديث وهي الحق في تقرير المصير ومحاربة الاستعمار بكل أنواعه و التي انتهت في 08 جوان 2022 بالتعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بتاريخ 08 أكتوبر 2002 بين الجزائر وإسبانيا وبعدها بيوم واحد تم تجميد عمليات التجارة الخارجية والمنتجات والخدمات من وإلى إسبانيا.³

وتملك الجزائر معادن استراتيجية أخرى يمكنها إنعاش الناتج القومي الخام للبلد، فمنجم الحديد بغار جبيلات مثلاً يحتوي على احتياطي يقدر 4.5 مليار طن، كما تملك احتياطي 100 مليون طن في المنجم التاريخي المعروف "ونزة" و"بوخضرة" بتبسة، كما تحتوي على مناجم للفوسفات، هذا المعدن الإستراتيجي الذي له علاقة مباشرة مع الأمن الغذائي، والحديث يقودنا للمكنم الكبير للمعدن في منطقة جبل عنق في بئر العائر بتبسة، أين تتواجد 5 مناجم، ومن أبرزها منجم كاف سنون، ويتم منه استخراج نحو 1,6 مليون

¹ صايح مصطفى، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، (2014)، ص 9-18.

² Oumansour Ibrahim, « Algérie face aux nouvelles reconfigurations géopolitique : Opportunités et défis, »

Revue Geostrategiques, N°58, 2022, pp.149-157.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تعلق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا، الجزائر، 2022/06/8.

طن سنويا ونصدر منه حوالي 1 مليون طن والاحتياطي بالحقل يقدر ب 300,16 مليون طن ونملك احتياطات هائلة منه، ولكن التحدي الأكبر العمل على تحويل الفوسفات الخام لاستخدامه في الأسمدة، والعملية ستمكن من الاستفادة من مداخل كبيرة، إذ أن 1 طن من الفوسفات الخام يقدر ثمنه ب 240 دولار، والفوسفات الصالح للاستعمال في الأسمدة يصل سعره ل 900 دولار لـ 1 طن، والاستثمار في تحويله إلى أسمدة سيفتح آفاق كبيرة للتصدير في مجال الفوسفات والأسمدة¹.

3- القدرات العسكرية والأمنية:

هناك انسجام وتساند بين العقيدة العسكرية للجيش الشعبي مع التوجهات الدبلوماسية، خلال فترة الثورة التحريرية المباركة وحتى بعد الاستقلال، وتجلى هذا التساند حتى في أحلك مرحلة عاشتها الجزائر أمنيا، ودبلوماسيا (عزلة دبلوماسية دولية).

خلال معركة التحرير كانت العقيدة العسكرية الجزائرية في مرحلة التشكل والتكوين من خلال تفاعلها مع مقاومة المستعمر ومحاربه لاسترجاع السيادة والكرامة للجزائريين، والتفاعل مع المحيط العربي والإفريقي وفق القواسم المشتركة المتمثلة في الانتماء الحضاري والتاريخ والمصير المشترك، وقيم الحرية والإنعتاق، وحق تقرير المصير. يبدو أن هناك نوع من التطابق في هذه المرحلة، لكن ما نريد إبرازه هو التساند بعد الاستقلال أي في مرحلة بناء الدولة التي تتسم بالتباين الوظيفي الذي تتميز به الدولة الحديثة، رغم صفة العسكرية التي تلتصق بمصطلح العقيدة العسكرية، إلا أنها تتجاوز الأبعاد العسكرية والأمنية، وتمتد إلى متغيرات متعلقة بالجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فالعقيدة العسكرية هي بناء تصور عام تتأسس عليه كل الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأمن الوطني الشامل، بناء على هذا يمكننا أن نكشف عن العلاقة التساندية القائمة بين العمل الدبلوماسي والمقومات العسكرية للجزائر، ذلك أن القدرات العسكرية كقوة صلبة تساند الدبلوماسية كقوة ناعمة للتصدي معا، لكل أنواع للتهديدات التقليدية منها " التماثلية"، والغير تقليدية " اللاتماثلية " العابرة للحدود، ولعل المادة 25 من دستور² 1989 توضح بشكل جلي التساند بين العقيدة العسكرية والدبلوماسية، حيث يوضح نص المادة على أن " تمتع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها... وتبذل جهدها لتسوية العلاقات الدولية بالوسائل السلمية"، في حين توضح المادة التي قبلها التمسك الصارم بالوظيفة الوجودية

¹ إسعد مولود، الجزائر بلد الحديد والفوسفات يجب التركيز عليها، جريدة الرائد، نشر في 17 جويلية 2022، نشر على موقع :

<https://elraed.dz/155803>

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، مرجع سابق.

للجيش الشعبي الوطني، وهو ضمان سلامة التراب الوطني، من خلال المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع على السيادة الوطنية، كما يضطلع عن الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري و الجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

يتكأ الجيش الجزائري على رصيد تاريخي صلب وهو ثورة التحرير المضفرة التي خاضها ضد الاحتلال الفرنسي (1954 - 1962)، المتوجة باستعادة الحرية والكرامة والأرض للشعب الجزائري، وقد تعدى إشعاع الثورة التحريرية، المحيط الإقليمي وأصبحت مصدر إلهام كل أحرار العالم، الأمر الذي أكسب الجيش الجزائري سمعة ومكانة محترمة لدى شعوب وحكام العالم على السواء .

إضافة إلى الخبرة التي اكتسبها في حربه ضد الإرهاب خلال الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين - العشرية السوداء - حيث خاض الجيش والقوات الأمنية حرب وجود ضد الإرهاب الذي كان يهدد انهيار الدولة .

لقد كان لنجاح تجربة الجيش الجزائري في محاربة الإرهاب دور أساسي في رجوع الجزائر إلى الساحة الإقليمية، عبر استضافتها للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999، والتي تزامنت مع انتخاب رئيس جمهورية جديد وهو الدبلوماسي العارف بالشؤون الإفريقية السيد عبد العزيز بوتفليقة، هذه القمة التي حضرها 45 رئيس دولة من مجموع 53 دولة وهو رقم لم يتحقق منذ سنتين على الأقل¹ والتي توجت باتفاقية الجزائري لمكافحة الإرهاب، والتي كانت بمثابة تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب.

أما على الصعيد الدولي فقد ساهمت التجربة الرائدة للجيش الجزائري من إخراج البلاد من عزلتها الدولية المفروضة من طرف الدول الغربية والمنظمات الحقوقية التي وصلت إلى حد مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لبيع الأسلحة للجزائر، لكن أحداث 11 سبتمبر 2011 أكدت مصداقية المقاربة الجزائرية التي مضمونها أن الإرهاب لا دين ولا جغرافيا له وأنه لا توجد دولة بمنأى عن امتداداته، وكخطوة عملية للاعتراف بنجاعة المقاربة الجزائرية قامت الولايات المتحدة برفع الحظر عن بيعها الأسلحة للجزائر سنة 2002،² في هذا السياق استغلت الجزائر صلابة الإرادة الأمريكية في جملتها الكونية لمحاربة الإرهاب الدولي، من أجل إعادة ترتيب احتياجات الأمن والسياسة الخارجية في الجزائر مع الاحتياجات الأمريكية³، حيث انتقلا البلدان إلى مرحلة متقدمة من التنسيق في محاربة الإرهاب الدولي، وأكدت الجزائر حضورها

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.82.

² International Crisis Group, Mali : L Algérie et ces Voisin, Rapport Afrique, n° 164. Bruxelles:ICG.12

October 2015, p.2.

³ بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي، (واشنطن : مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أكتوبر 2012)، ص.14.

في المحافل الدولية كالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي،¹ وأصبحت الجزائر تلعب دورا مهما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل منذ مبادرة عموم الساحل لسنة 2002 وعلى المستوى الإقليمي أيضا تستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصال FLU .

عامل آخر يضاف إلى رصد القوات العسكرية والأمنية الجزائرية، عملية التحديث التي باشرتها القيادة السياسية والعسكرية في السنوات الأخيرة إن على مستوى تكوين الأفراد أو تحديث الأجهزة والأساطيل البرية الجوية والبحرية، ورصدت لذلك ميزانيات ضخمة ففي سنة 2014 رصدت 11.8 مليار دولار، و 13.10 مليار دولار لسنة 2015،² هذا ما يفسر ترتيبه المتقدم، فحسب تقرير الموقع الأمريكي المتخصص في الدراسات العسكرية Global Fire Power جاءت الجزائر في المرتبة 27 من حيث القوة العسكرية من بين 126 دولة وتأتي في المرتبة الثانية عربيا بعد مصر،³ بقي الجيش الجزائري على المرتبة الثانية إفريقيا، وسادس أكبر الدول الأكثر تسلحا (شراء الأسلحة) في العالم في الفترة مابين 2015-2019 حسب تقرير المركز الدولي لأبحاث السلام بسنكهولم (Sipri).⁴

هذا الانتقال النوعي في المجال الأمني والعسكري ذو الأبعاد الإستراتيجية وظفته الجزائر لصالح دبلوماسيتها وأكدت عودتها لأداء دورها الريادي في محيطها القاري.

¹ Yahia. Zoubir, "The United States and Algeria: the Cautious Road to Partnership", *The Maghreb Center Journal*, Issue 1,(spring/summer 2010),pp.1-17.

² Pierre Francois Naudé , « Algérie Hausse de 10% Du Budget Militaire a 13 Milliards de dollars » *jeune Afrique* , 09september2014, disponible sur : <http://www.jeuneafrique.com/44991/politique/alg-rie-hausse-de-10-du-budget-militaire-13-milliards-de-dollars/> (31/10/2021).

³ Countries Ranked By Military Strength , **the complete global firepower list puts the military powers of the world into full perspective**, www.globalfirepower.com/countries-listing.asp(15/11/2021).

⁴ Oumansour Ibrahim, *Op.Cit*,PP.149-157.

المبحث الثالث: الجزائر ودور الوسيط الإقليمي لتسوية النزاع في مالي.

سنتناول في هذا المبحث مرافقة الجزائر كوسيط لأهم محطات النزاع الدوري في شمال مالي، بداية من اتفاق تمنراست 1991، مروراً باتفاق كيدال 2006، وصولاً إلى اتفاق الجزائر 2015، كل هذه المحطات كانت الجزائر الوسيط فيها بصفة فردية كاتفاق "تمنراست" و"كيدال"، أو في إطار جماعي متعدد الأطراف كقائد للوساطة الدولية.

ونتدارس السياقات التي كانت محيطة بكل محطة، وانعكاساتها على شكل ومضمون كل تدخل للوساطة الجزائرية، حيث تعرضنا في المطلب الأول إلى انتقال الوساطة الجزائرية من المقاربة الأمنية التي عالجت بها اتفاق تمنراست 1991، وتأثرها بسياق الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، من حيث الموضوع، أو حتى الأطراف حيث اشرف على إدارة المفاوضات من الجانب الجزائري وزير الداخلية، وهذا له دلالة أمنية ملفتة، التدخل الثاني للوساطة الجزائرية جاء في سياق مختلف، حيث خرجت الجزائر من أزمتها الأمنية بمنجز قيمى وهو المصالحة الوطنية بين الجزائريين في 2005، والذي انعكس على المقاربة الجزائرية لإدارة النزاعات، حيث كانت سياقات تبلور مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية ودخوله حيز التنفيذ بمثابة إرهابات ميلاد مقارنة تلازمية الأمن والتنمية في حل النزاعات الجوار الإقليمي، ويمكننا تلمس ذلك في اتفاق الجزائر 2006، مع تجدد اندلاع المواجهات بين الحركات المسلحة مع الحكومة المالية في شمال مالي مطلع 2012، في ظل معطيات جيوسياسية جديدة أفرزتها دينامية ثورات الربيع العربي، ولعل سقوط النظام الليبي أبرز حدث كان له تداعيات مباشرة على النزاع في مالي من حيث علاقات القوة بين أطراف النزاع في مالي حيث استطاعت الحركات المسلحة أن تسيطر على 3/2 من مساحة مالي أي كل المدن الرئيسية لشمال مالي، هذه المعطيات دفعت بالجزائر وكل الأطراف المعنية بحل النزاع لإعادة تقييم المقاربات والتجارب السابقة للنزاع الدوري في مالي، واستقرت الأفكار على اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تنطلق من معالجة الأسباب البنيوية العميقة للنزاع، وهذا ما يمكن الوقوف عليه في ورقة الطريق الموقعة في الجزائر في 24 جويلية 2014، بين الحكومة والحركات المسلحة، وهذا ما تناولناه بالتفصيل في المطلب الثالث .

المطلب الأول: الانتقال من أحادية المقاربة الأمنية إلى ثنائية الأمن والتنمية.

جاء اتفاق تمناست 06 جانفي 1991، في سياق أمني خاص طبعته الأزمة الأمنية في الجزائر (العشرية السوداء)، وحالة العنف في مالي، الأمر الذي انعكس على مضمون وشكل الاتفاق، فمن حيث المضمون أعطاه طابع أمني صرف، فنجد أن أغلب بنوده تهدف بشكل أساسي إلى وقف الأعمال العدائية، وإقرار ترتيبات أمنية على الشكل التالي:

1. وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.
2. انسحاب المتمردين إلى معسكراتهم.
3. تخفيض التواجد العسكري في الشمال وفي إقليم "كيدال" على وجه الخصوص.
4. التخلي وفك ارتباط الجيش بالإدارة المدنية في الشمال .
5. إزالة ورفع بعض المواقع العسكرية التي تعتبر تهديدا للمجتمع الطوارق.
6. دمج عناصر الحركات المسلحة في الجيش المالي ، وفي مراتب يتم الاتفاق عليها.
7. تسريع وتيرة مسار اللامركزية الإدارية.
8. ضمان تخصيص 47.3% من تمويل الاستثمارات الوطنية المتعلقة بالهياكل القاعية إلى شمال مالي.¹

ومن حيث الشكل نلاحظ أن كل الأطراف المشاركة والموقعة على الاتفاق، يحملون صفات ومواقع أمنية، فحكومة جمهورية مالي كانت ممثلة من طرف العقيد "عثمان كوليبالي"، أما الحركة الشعبية الأزواوية MPA، والجبهة الإسلامية العربية الأزواوية FIAA فكانت ممثلة من طرف "إياد أغ غالي"، والوسيط الجزائري ممثلا في وزير الداخلية السيد محمد صالح محمدي.²

رغم أنه تم بموجب الاتفاق تحقيق عدة إنجازات كإدماج 2500 مقاتل من الحركات الشمالية في صفوف القوات الأمنية الحكومية، وحصول 9500 على منح مالية،³ كما تم التوصل إلى ميثاق وطني مع الرئيس الجديد "أما دو توماري توري" في 1992، كأرضية جامعة منبثقة عن مضامين اتفاق تمناست السياسية والإدارية والأمنية والتنمية، ويعود الفضل إلى اعتماد تسمية الأزواد وإعطائها بعدا ثقافيا

¹ Rudolph Atallah, *op.cit* , p.69.

² Zeidane Ag Sidalamine, *op.cit*.

³ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, *Op.Cit*, p6

وجغرافيا وسوسيو-اقتصادية كخصوصية تميز شمال مالي هو الميثاق الوطني، الذي أعطى شمال مالي بصفة إجمالية وضعاً خاصاً Statu Particulier، وتدارك الميثاق أيضاً الإقصاء الذي لمس بعض الحركات من "تومبوكتو" و"غاو" * في اتفاق تمنراست، فأشرك كل الحركات الأزوادية تحت تحالف "الحركات والجبهات الموحدة للأزواد" والتي كانت طرفاً مقابلاً للحكومة في الاتفاق المفضي إلى توقيع الميثاق الوطني في 11 أبريل 1992¹، إلا أن العملية السياسية ما بعد الاتفاق، اكتفت بمعالجة العنف المباشر بين الحكومة والجماعات المتمردة، أي وقف الاقتتال والأعمال العدائية وهو ما يسميه "جوهان غالتونغ johane galtung" بالسلام السلبي، ولم تتعدى إلى معالجة العنف الغير مباشر الذي يولده الظلم الاجتماعي، وعدم تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية منها والاجتماعية والدينية وحتى الادبيولوجية والثقافية.

ومعالجة هذا النوع من العنف ذا الطابع البنيوي، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، وإشباع الحاجات الأساسية للناس وهو ما يسمى بالسلام الإيجابي بتعبير نفس الكاتب²، وهذا ما يفسر عدم صمود اتفاق تمنراست لأنه تجاوز الأسباب البنيوية للنزاع، فتجددت المواجهات المسلحة بين الفصائل والحكومة في 2006، وهو ما يؤكد محدودية وقصور الاعتماد على المقاربة الأمنية وحدها، من أجل حل نزاع متجذر كالنزاع في شمال مالي.

تجددت المواجهات بين الفصائل والحكومة في ماي 2006، بعد انسحاب القوات العسكرية المالية من شمال مالي، قامت قوات تنشط تحت لواء "التحالف الديمقراطي 23 ماي من أجل التغيير" تحت قيادة "إياد آغ غالي" و"ابراهيم أغ باهانغا" و"حسان آغ فقاكا" المتحكمين في مدن إقليم "كيدال" و"مينাকা" وتجددت معها استدعاء دور الوساطة الجزائرية من طرف الحكومة المركزية في مالي، والفصائل "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير ADC"، لكن هذه المحطة جاءت في سياق سياسي جزائري مختلف، شكلته مخرجات المصالحة الوطنية التي كان لها الأثر العميق على مدركات صناع القرار في الجزائر، حيث ترسخت لديهم قناعة قصور المقاربة الأمنية الصرفة، وفعالية تلازم الأمن والتنمية، وهذا مواكبة للمفاهيم

* الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد FPLA، والجيش الثوري للأزواد ARLA، الجبهة الإسلامية العربية للأزواد FIAA

¹ La Republique de Mali, **Pacte National Conclu Entre le Gouvernement de mali et les Mouvements et Fronts Unifiés de l'Azawad Consacrant le Statu Particulier du Nord du mali**, Decret N 92-121/P-CTSP, Signé a Bamaco, le 11 Avril 1992

² Galtung johan, « Cultural Violence », **Journal Of Peace Research**, vol.27, (Aout.1990), pp.291-305.

الجديدة للأمن والتنمية، فإذا كان الأمن يعني التحرر من كل تهديد،¹ أي كل ما يهدد حياة الإنسان المادية (التغذية، منع التعدي والعنف، الرعاية الصحية، السكن...)، والمعنوية (الاستقرار، التعليم، المشاركة السياسية، أداء دور المراقبة والمسائلة السياسية...)، فإن التنمية أيضا تعمل بشكل متعاقد ومتساند مع الأمن لتجفيف منابع التهديد عن طريق إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فالتنمية هي تعميق لأبعاد الأمن، ويجسم هذا المعنى قول أحد الاقتصاديين "إذا كان نصف العالم لا ينامون من شدة الجوع، فعلى النصف الآخر أن لا ينام خوفا من الذين لا ينامون من الجوع". فالتسليم بصلابة العلاقة الاعتمادية بين الأمن والسلم وتنمية التي تشكل قاعدة المقاربة الجزائرية الجديدة، سبقتها إرهابات أخرى محطة المصالحة الوطنية بين الجزائريين، فقد جاء في ديباجة مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (... لقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه، من دون عودة السلم والأمن، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه.... وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن، لامناص من أن نخوض اليوم مسعى جديدا قصد تحقيق المصالحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية).²

فعبرت بذلك الديباجة على نضج مدركات إرادة العيش المشترك بين الجزائريين، والتلازم الشرطي للتنمية والأمن والسلم، وهذا على المستوى الأفقي الشعبي والمستوى العمودي السلطوي.

فكانت هذه المحطة بمثابة ميلاد لهذه المقاربة الجديدة، والتي انعكست بدورها على أداء الدور الجزائري كوسيط لإدارة النزاع في مالي، ونستطيع تلمس هذا البعد في محتوى احد بنود الاتفاق الذي ينص على "التأكيد على الحرص على السلام، والاستقرار، والأمن في البلاد، والتفرغ لمهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال".³

منح اتفاق الجزائر 2006 استقلالية سياسية اكبر للشمال، ورصد ميزانية معتبرة للتنمية قدرت بـ 48.6 مليون أورو،⁴ وهذا استجابة للمقاربة الجديدة التي تقوم على أقطاب الأمن والتنمية والحكامة، ولكن

¹ Barry Buzan, People, States And Fear :The National Security Problem International Relation, op.cit, p.142.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية" الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية : <https://www.el-mouradia.dz/ar/home>

³ نبيل بويبية، "التنمية، والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الأروادية في مالي: مسار الى أين"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية (جامعة الجزائر 3 : مخبر البحوث، والدراسات في العلاقات الدولية، 28-29 أكتوبر 2014)، صص. 101-134.

⁴ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, Op.Cit, p7.

المطلب الثاني: إرهابيات انتقال الوساطة الدولية من مسار "واغادوغو" إلى مسار الجزائر

قبل تدارس مضمون أرضية ورقة الطريق المفضية لاتفاق الجزائر 2015، لابد أن نقف على السياق الأمني والسياسي، الذي أنضج ضرورة إرجاع ملف إدارة النزاع في مالي إلى الجزائر، بعد آخر محطة وهي وساطة "الإكواس" المفضية لاتفاق "واغادوغو، 2013"، فكانت البداية بمفاوضات ورقة الطريق في 24 جويلية 2014، تحت تأطير فريق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر. الذي حددها المحور السادس(06) من ورقة طريق، يتكوّن فريق الوساطة الدولية من : الجزائر كقائد للفريق -Chef de File-، و CEDEAO المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، MINUSMA بعثة الأمم المتحدة من أجل مالي، OCI منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بوكينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، والتشاد¹.

بعد انفجار الأزمة الأمنية الرئيسية في شمال مالي في جانفي 2012، كانت المصالح الجزائرية هدفا حيويا في بنك أهداف الجماعات الإرهابية في شمال مالي، حيث تعرضت القنصلية الجزائرية في غاو إلى اعتداء إرهابي أدى إلى اختطاف سبع دبلوماسيين جزائريين بينهم القنصل العام الجزائري، وجعلهم رهائن عند جماعة إرهابية تسمى نفسها حركة الدعوة والجهاد في شمال إفريقيا « MUJAO »، وبعدها تم إعدام نائب القنصل في سبتمبر 2012، رغم هذا الاعتداء المستفز إلا أن السلطات الرسمية الجزائرية، لم تتسرع في الرد العسكري وهي قادرة عليه، لكن رسوخ مقاربة متلازمة الأمن والتنمية جعلتها ترجح الحلول الحوارية والسياسية، وأكدت الجزائر هذا التوجه عبر تصريح وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي (نحن لا نريد الحرب في جوارنا المباشر، يجب أن نعطي كل الفرص للحلول السياسية التي نستطيع من خلالها ضمنن الوحدة في مالي، وإرساء مؤسسات على كل الإقليم، لكن الحلول العسكرية لا يمكنها تحقيق هذه القيم)²، بعد أحداث القنصلية بسنة أي 2013 جاء الاعتداء الإرهابي العابر للحدود على المجمع الغازي الجزائري "بنقنتورين" وما يحمله من دلالة أمنية واقتصادية وجيوسياسية، والضجة الدبلوماسية التي أحدثتها مع الدول المتضررة من هذا الاعتداء، رغم ذلك بقت الجزائر متمسكة بالخيار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي وفي كل نزاعات جوارها الإقليمي المباشر.

¹ Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d'Alger », 24 juillet 2014, vue le 14/06/2022, Publié sur : www.peaceagreements.org/viewdocument/2063.

² Djallil el Ouannas , op.cit, pp.147-148.

هذه الأحداث دفعت المراقبين لديناميات النزاع في مالي والمعنيين بالأمن الإفريقي الجماعي وعلى رأسهم الجزائر، إلى إعادة تقييم مضامين الاتفاقات السابقة، وقراءة المشهد الجيوبوليتيكي المستجد بعمق، لأن الطابع الدوري لانفجار النزاع في مالي، رغم التسويات المتوصل إليها، يدفعنا للتفكير في مدى استجابة مضامين الاتفاقات السابقة لطبيعة النزاع والوقوف على الأسباب العميقة له، والمكاسب المتوقعة لأطراف النزاع، ومدى التكيف مع المتغيرات المستجدة، وعلى رأسها اتفاق "واغادوغو" صمم لتحقيق أهداف قريبة المدى كوقف إطلاق النار تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية وفتح حوار شامل مع كل الفاعلين في المشهد الأمني والسياسي في شمال مالي وكل الإقليم بشكل عام، وفي الحقيقة حقق مسار "الأكواس" الهدف الرئيس من الاتفاق وهو غلق الفترة الانتقالية والانتقال إلى المسار الدستوري بسلطات منتخبة، والرجوع التدريجي للدولة في المناطق التي عرفت سيطرة القوى الغير حكومية، وتقديم خدمات سياسية وإدارية واجتماعية بصفة مستمرة، كمؤشر على استئناف الدولة لوظائفها الأساسية في التغلغل والتوزيع، لكن تعقيدات المأزق الأمني في شمال مالي، أدى إلى تصدعات في عملية البناء الناشئة، وتؤشر على ذلك الصدمات الأمنية التي كانت تحدث بين فترة أخرى، خلال عملية تثبيت السلطات الأمنية والإدارية في المدن الشمالية، وبصفة خاصة كيدال، ولعل زيارة رئيس الوزراء المالي في 17 ماي 2014 إلى كيدال هي نقطة التحول في المشهد الأمني والسياسي في مالي، فرغم نصائح المجتمع الدولي بإلغاء الزيارة، تحسبا لإنزلاقات أمنية خطيرة خلال الزيارة، بناء على مؤشرات الاحتقان التي كانت واضحة، بداية من المطار الذي كان يتوقع النزول فيه الذي عرف مظاهرات غاضبة، في هذا الموضوع شرح الوزير الأول في حوار مع جريدة "Le jeune Afrique" أن عند نزول الهيلوكبتر التي كانت تقله في القاعدة التابعة للقوات الأممية "MINUSMA" كان الاستقبال جد فاتر له وللمرافقين، وعلق الوزير الأول بأن أعضاء البعثة الأممية كانوا ينظرون إلينا على أننا شباب متهورون،¹ لأنهم قدموا لنا نصائح بعدم زيارة المدينة في ظل هذا التشنج، إلا أن الحكومة كانت تريد أن تظهر بأنها استعادة سيطرتها على أكبر معقل للمتمردين الانفصاليين، رغم التقارير التي تدل على أن كدال تسيطر عليها القوى الموقعة على الاتفاق (MNLA/ HCUA)، وهذا يدل على أن الاتفاق بدأ يتعرض للاهتزاز، ورغم من التحذيرات التي قدمت للفريق الوزاري بعدم مغادرة معسكر MINUSMA، إلا أن الوزير أصّر على

¹ fatoumata diallo, Mali « le jour ou je suis rend a kidale », (jeune afrique, 22mai2022), publié sur :

<https://www.jeuneafrique.com/1336483/politique/mali-le-jour-ou-je-me-suis-rendu-a-kidal-par-moussa-mara>.

ركوب المغامرة، من أجل إبراز السيادة الحكومية على كدال، وذلك بزيارة معسكرات قوى الجيش المالي "FAMA"، والمقر الولائي، لأن "كيدال" الإقليم الصانع لكل الحركات والديناميات التمردية والانفصالية على مدى التاريخ السياسي الحديث لشمال مالي، هو رسالة نجاح قوية للحكومة، إلا أن الموكب الذي كان محروس برا وجوا من طرف القوات الأممية والقوات الفرنسية التابعة لعملية "سرفال" وقوات الجيش المالي، تعرض لاعتداء مسلح أدى إلى مقتل 6 موظفين مدنيين يعملون في الحكومة¹، وقام المتمردون بإزالة العلم المالي من على مبنى المقر الولائي الحكومي، وفتحوا النار على الموظفين وأعضاء المجتمع المدني الذين كانوا ينتظرون وصول الوفد الحكومي²، فحدثت مجزرة يأتّم معنى الكلمة في صفوف أفراد الجيش والأمن المالي وكذا المدنيين، وسيطرة كلية للانفصاليين (MNLA, HCUA) على المقر الحكومي ومعسكرات الجيش المالي، كانت هذه الأحداث بمثابة ضربة قاسمة لاتفاق "واغادوغو" الذي ترعاه "الإكواس"، ومرور سريع للمواجهة المسلحة بين الحكومة والانفصاليين، فكانت المحصلة الرجوع إلى المربع الأول.

سيطر على الرئيس "إبراهيم بوبكر كايتا" شعور الفشل والإخفاق في تحقيق أهدافه التي أعلن عنها في حملته الانتخابية، حتى أنه أقدم على تقديم الاستقالة أمام مجلس الوزراء المجتمع لإدارة الأزمة لأنه كان يحبذ خيار العمل على توقيف النار وليس المواجهة العسكرية الصرفة التي كان يتجه إليها رئيس الوزراء ووزير الدفاع³، لكن كان لتدخل المجتمع الدولي، والاتحاد الإفريقي بصفة محددة ممثلا في الرئيس الموريتاني "محمد ولد عبد العزيز"، والممثل الخاص للأمين العام في مالي الدور المركزي في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بعد فترة قصيرة من بداية الأحداث بين الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق واغادوغو والسلطات الحكومية في 24 ماي 2014⁴، بالإضافة إلى التصادم والتنافس الواقع بين "الإكواس" و MINUSMA وبدرجة أقل الاتحاد الإفريقي، من أجل تسيير الوساطة الدولية⁵ كل هذه المعطيات قلّصت من إمكانية إطلاق مفاوضات جديدة من طرف "الأكواس" أو MINUSMA أو الاتحاد الإفريقي.

¹ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **Op.Cit**, P.13.

² Fatoumata Diallo, **Op.cit** .

³ **Loc.cit**.

⁴ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة : القرار رقم 2164 المؤرخ في 25 جوان 2014، موجود على الموقع:
file:///C:/Users/Riad/Downloads/S_RES_2164(2014)-AR.pdf

⁵ International Crisis Group, « Mali : Dernière Chance A Alger », **Brefing Afrique**, n°104. Bruxelles:ICG.18

Novembre 2014,p.6.

ما يمكن قوله في مسار الإكواس ومخرجات اتفاق "واغادوغو" انه حقق الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدستورية عبر شرعية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإعطاء مضمون سياسي للتدخل العسكري الفرنسي من خلال عملية "سرفال"، بالمختصر كان لاتفاق "واغادوغو" أهداف قصيرة المدى تنتهي بإنجاح الانتخابات الرئاسية، لكنه لم ينجح في تحقيق الشرط الثاني من الاتفاق المتعلق بتوسيع وتعميق الحوار والمحادثات مع كل المكونات السياسية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المالي، لأنه المدخل الرئيس لبلورة الحل الحقيقي الذي يستجيب للأسباب الهيكلية للنزاع الدوري في شمال مالي.

هذا التقييم دفع بالرئيس " ابراهيم بوبكر كايتا" إلى التقدم في جانفي 2014¹ بطلب إلى الجزائر بالتدخل كوسيط، على أساس أنها الدولة المحورية في المنطقة، العارفة بديناميات النزاع في شمال مالي من بدايته من جهة، ومن جهة أخرى تمتع الجزائر بمقاربة عميقة تتجاوز الحلول الشكلية للنزاع، بل تقوم على الاعتمادية الوظيفية التبادلية بين الأمن والتنمية، وهي مقاربة نتاج لتقييم لمسارات تسوية سابقة وطنية وإقليمية،

¹ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **Op.Cit**, P.14.

المطلب الثالث: المقاربة المتعددة الأبعاد (ورقة طريق في إطار مسار الجزائر 2014)

هذه المقاربة هي ثمرة تقييم التسويات السابقة وخاصة اتفاق 1991 إلى غاية اتفاق "واغادوغو" بقيادة "الإكواس" سنة 2013، واستجابة للمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة وعلى رأسها "جيبوليتكية الإرهاب"، إذ شغل التنظيم الإرهابي العابر للحدود "القاعدة في المغرب الإسلامي" حيزا مهما في ديناميكية المواجهة ضد القوى الحكومية وعكر صفو الحركة المطلوبة للأزواد

الإعلان المشترك لكل الأطراف عن إرادة التوجه نحو المفاوضات في 14 جوان 2014 بالجزائر هو تعبير عملي على لحظة نضج النزاع -Ripe Moment- كما يعبر عنها "وليام زرتمان" لبداية الوساطة، وإن كل الأطراف تملك استعدادات للتنازل للخروج من مأزق الجمود، والألم المتبادل جراء التصدعات التي لحقت باتفاق "واغادوغو" بسبب أحداث كيدال 17 ماي 2014 من جهة، وإدارة النزاع بإستراتيجية المركز والمحيط من طرف القوى الأمنية الحكومية من جهة أخرى، متجاهلين المعطيات الجيوسياسية الجديدة، التي أسستها موازين القوى الموجودة على الأرض، المشكّلة من طرف الحركات الأزوادية (MNLA ,HCUA)، وبذلك انتقلت الوساطة الدولية من مسار "واغادوغو" إلى مسار الجزائر بهيكل ومقاربات جديدة.

-1.2 من حيث الهيكلية :

• فريق الوساطة الدولية :

ترأست الجزائر فريق وساطة دولي وإقليمي، وهو في الحقيقة كان فعّال في المشهد السياسي والأمني منذ بداية الأزمة في 2012 ورافق مسار الوساطة التي أشرفت عليها الإكواس، المعروفة باتفاق " واغادوغو" ممثلين عن الأمم المتحدة MINUSMA، والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Cédéao)، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، الجديد هو توسيع الفريق إلى دول الجوار التي لها علاقة بالنزاع ونتائج من الناحية الجيوسياسية، وهي موريتانيا، التشاد، وبوركينا فاسو والنيجر، ونيجيريا¹، ويمثل الجزائر وزير خارجيتها السيد "رمطان لعامرة"، الذي شغل قبل هذا المنصب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، هذا من جانب فريق الوساطة الدولية.

¹ Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du

Processus d Alger », 24 juillet 2014, vue le 14/06/2022, Publié sur :

www.peaceagreements.org/viewdocument/2063.

• 1.1.2 أطراف النزاع : تتكون من:

1- الحكومة المالية ممثلة في السلطات الشرعية المنتخبة المؤهلة، وهي زيدة مسار اتفاق "واغادوغو"

2- الحركات الأروادية : بعد أحداث كدال في ماي 2014 وما تبعها، تمايزت مجموعتين من الحركات الأروادية، وتأسست في إطارين تنظيميين وهما كالتالي¹ :

أ. تنسيقية الحركات الأروادية CMA :

تتكون من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA، والمجلس الأعلى للوحدة الأروادية HCUA، والحركة العربية الأروادية - تنسيقية - MAA، التي تأسست في نوفمبر 2013.

ب. الأرضية La Plateforme :

تأسست في 14 جوان 2014، وشملت الحركة العربية الأروادية MAA - الأرضية-، و"التحالف الشعبي من أجل الأزواد CPA"، التي انشقت من MNLA في 18 مارس 2014، كذلك CMFPR بالمختصر هو أن الأرضية لها جذور تمتد إلى المكونات المنطقية للطوارق وهي قبائل "الإمغاد" التي عرفت تباينات مع الحركات الأروادية المنحدرة من قبائل "الإفوغاس"، وكانت البداية مع أول اتفاق بين الحكومة والحركات الأروادية في تمنازست 1991 مع الحركة الشعبية للأزواد MPA التي كان يتزعمها إياد آغ غالي" وهي حركة تمثل قبائل "الإفوغاس"، واستمر هذا التباين يطفو أحيانا ويختفي أحيانا أخرى إلى أن أخذ هذا الشكل الأخير الأرضية²، المقابلة للتنسيقية CMA وهي مجموعة من الحركات لأروادية منحدرة من قبائل "الإفوغاس"، وتتميز بمناهضتها للحكومة وقد عرفت صدامات مسلحة معها في محطات مختلفة، أما الأرضية فهي حركات تنحدر من قبائل "الإمغاد" وتتميز بمساندتها للحكومة، ولم تعرف تصادمات مسلحة مع الأجهزة الأمنية الحكومية.

إذا أردنا أن نستخلص العبر من تجارب التسويات السابقة ، ونحولها إلى خطط وأهداف تتوخاها

الوساطة الدولية برئاسة الجزائر في مسارها لحل النزاع في مالي وهي:

- أن يستهدف مسار الوساطة الدولية برئاسة الجزائر كسر علاقة المركز والمحيط، ويؤسس لعلاقة الشريك المفضية للمكاسب المتوازنة على قاعدة رابح رابح.

¹ سوف لن نفصل كثيرا في عملية التفكك وإعادة التشكل في هذا العنصر لكن تفصيلاته ستكون في الفصل الرابع.

² Adib bencherif, *de la Question Touarègue aux Mémoire des Conflit : pour une Réconciliation*

Malienne, (Québec, Bibliothèque et Archive National de québec, 2018), pp.18-20.

• أن يستهدف أيضا معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع لتحقيق أهداف بعيدة المدى من أجل بناء سلم دائم في شمال مالي.

بدأت المفاوضات في 16 جوان 2014، وانتهت بالتوقيع على ورقة طريق في 24 جويلية 2014

مفاوضات في إطار مسار الجزائر، كمرجع وخطة متكاملة¹ تتكون من ثلاثة مراحل يحددها في المحور

السابع (7) الذي يحدد فيه الجدول الزمني لمفاوضات السلام " Chronogramme Des Négociation de

Paix"، استغرقت مرحلة تصميم ورقة الطريق تسعة ايام وهي مدة المرحلة الأولى، التي تمخضت عنها أرضية، أرضية توافقية بين أطراف النزاع، تعبّر حقيقة عن إرادة كل الأطراف للغوص إلى عمق الأزمة، وتحديد الأسباب البنيوية للنزاع، ومحاولة بلورتها كورشات للنقاش والإثراء وهذا وما جسده ورقة الطريق. من السهل جدا ملاحظة أن تصميم ورقة الطريق هو منتج منبثق عن المقاربة الجزائرية المتعددة

الأبعاد، هذه الأخيرة التي اسندت إليها مهمة تسيير فريق الوساطة الدولية لحل النزاع في مالي، وتتأسس هذه المقاربة على مسلمة انه لا يمكننا تجاوز العلاقة الاعتمادية بين الأمن والتنمية، بمعنى انه لا يمكننا تحقيق امن وسلم دائم في مالي دون ترشيد الحكم من خلال هندسة سياسية تقوى على تعبئة كل الفواعل المجتمعية في المشاركة والمتابعة السياسية وبالتالي تحقيق تنمية سياسية، هذه المقاربة تقوم على تشخيص عميق لأسباب النزاع، وترمي إلى معالجة كل أبعاد الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فقد جاء في محور الثاني لورقة الطريق تحت عنوان "المبادئ الموجهة لسيرورة المفاوضات" أن المفاوضات تستهدف وضع أسس المسار السلمي، المبني على عمل معمق "Un Travail de Fond"، هذا العمل المعمق الذي يجب أن يعالج كل أبعاد النزاع بما فيها التي تصنف بالحساسية).

بالإضافة إلى المبادئ الموجهة، ركزت الورقة على المبادئ والمرجعيات القاعدية (Les Principes Et Les

Références De Base)، التي تعتبر الأرضية الصلبة التي ينشأ فوقها بناء السلم الدائم، فبقدر التقيد بها

واحترامها، تعطي حياة أطول للسلم، وبقدر رسوخها نبتعد عن هشاشة الدولة ونقترب من صلابتها،

وتمحورت المبادئ والمرجعيات القاعدية حول الالتزامات المشتركة الغير مشروطة والغير قابلة للمراجعة

مع الزمان أو المكان بين أطراف النزاع في مالي وتتمثل في:

- احترام الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي.

- احترام الطابع الجمهوري واللائكي لدولة مالي.

¹ نبيل بويبية، " التنمية، والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الأزوادية في مالي: مسار إلى أين"، مرجع سابق، ص. 101-134.

- إعادة تأكيد الالتزام والتمسك بالحل السلمي للنزاع، واستعدادهم للحوار والمفاوضات واعتمادها كوسيلة وحيدة لتسوية خلافاتهم.

- التوجه بإرادة وقناعة راسخة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها الشروط الموضوعية لتحقيق السلم الدائم والنهائي للنزاع¹.

وتعتبر ورقة الطريق كإطار مرجعي وتوجيهي للمفاوضات حلقة متصلة، بالإنجازات المرجعية السابقة التي رسمت مسار العلاقة التنازعية بين الحكومة والجماعات الأزوادية، بداية من اتفاق تمنراست 1991، والميثاق الوطني 1992 مروراً باتفاق 2006، وصولاً إلى "اتفاق واغادودو 18 جوان 2013 "برعاية "الإكواس"، وما أحاط به من قرارات أممية لاسيما القرار 2100 المؤرخ في 25 أفريل 2013، وبعده القرار الأممي 2164 المؤرخ في 15 جوان 2014، بالإضافة إلى البيانات السياسية المرجعية المعبرة عن الإرادة السياسية لبداية المفاوضات في إطار الوساطة الدولية برئاسة الجزائر، سواء التي سبقت أحداث ماي 2014 كالبيان الختامي لزيارة الرئيس المالي "ابراهيم بوبكر كايتا" إلى الجزائر 18 و19 جانفي 2014، وبعد أحداث ماي 2014، كإعلان الجزائر 09 جوان 2014، والأرضية الأولية للجزائر 14 جوان 2014، وأخيراً البيان الختامي للمشاورات الثلاثية عالية المستوى حول مسار المفاوضات².

لم تمر المرحلة الأولى من المفاوضات (16-24 جويلية) بسهولة كما قد يبدو للوهلة الأولى، كونها مرحلة ركزت على رص المشتركات المبدئية والمرجعية، التي تعتبر كمسلمات لبناء الدولة، لكن في حقيقة الأمر، عرفت هذه المرحلة من المفاوضات صعوبة كبيرة في الوصول إلى تثبيت جوامع منطلقية بين أطراف النزاع، فقد تمت معارضة اعتماد الدستور المالي كمرجع أساسي من طرف التنسيقية (CMA)، على اعتبار أن التنسيقية تضم تنظيمات متباينة في توجهاتها وأدبياتها، فنجد معارضة على الطابع اللائكي للدولة من طرف HCUA، على أن هذا الأخير ينحدر من جماعة "أنصار الدين"، كذلك الشأن بالنسبة لـ MNLA التي عارضة اعتماد الوحدة الوطنية كمبدأ غير قابل للنقاش، لأنه حسبها يتعارض مع جوهر كيائها وأدبياتها المتمثلة في الاستقلال، والنظام الفدرالي، الحكم الذاتي³.

¹ Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d'Alger », Op.Cit.

² Loc.Cit.

³ Arthur Bouttelis Et Marie -Joelle Zahar, Op.Cit, p.15

رغم حدية الاختلافات إلا أن مرحلة نضج النزاع ساعدت فريق الوساطة الدولية لجميع الفرقاء على أساسيات بناء الدولة، وتجاوز هذه المرحلة إلى المرحلتين المواليتين التي حددتها الوساطة الدولية في ورقة الطريق، المرحلة الثانية المخصصة للمفاوضات حول المسائل المعقدة (I Etape de La Négociation des Questions de Fond).

والتي تبدأ في 17 أوت إلى نهاية سبتمبر أو بداية أكتوبر، وتتمحور حول أربع مواضيع محورية تم التوصل إليها من طرف الوساطة الدولية انطلاقا من تحليل معمق للأسباب البنيوية للنزاع ، وتتمثل في:

- معالجة المسائل السياسية والمؤسسية Politico-institutionnel :
- الدفاع والأمن Défense Et Sécurité :
- تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية: Développement Economique, Social et Culturel :
- المصالحة، والعدالة والمسائل الإنسانية Réconciliation, Justice Et Les Questions Humanitaires :

المرحلة الثالثة وهي المرحلة النهائية (I Etape de Finalisation de l'Accord) والتي يتوقع أن تستغرق أربعة أسابيع حسب رزنامة ورقة الطريق، والتي يتم خلالها بلورة مخرجات المفاوضات حول المواضيع الأساسية على شكل إجراءات تنفيذية، وإخراجها وتصميمها كاتفاق بالشكل المتعارف عليه سياسيا وأمنيا لدى خبراء الوساطة والسلام.

ويتطلع الفاعلون في تصميم وإخراج اتفاق الجزائر (فريق الوساطة الدولية)، من المحور الأول المتعلق بالمسألة السياسية والمؤسسية، إلى تصميم هندسة دستورية ومؤسسية، تعبر بشكل حقيقي عن الواقع السياسي الجديد لما بعد الاتفاق، وتقوى على تعبئة القوى السياسية على المستوى الأفقي والعمودي لبناء جمهورية مالي الجديدة وفقا لأرضية المبادئ والمراجع المتفق عليها في ورقة الطريق. فيما يتعلق بالجانب الأمني، المجسد في المحور الثاني مسائل الدفاع والأمن، فتسعى الوساطة الدولية وشركائها لإنجاز العملية الأمنية الكبرى المتمثلة في الثلاثية (التسريح / نزع السلاح / إعادة الاندماج)، والتي تعرف اختصارا ¹DDR، والتي تعني توفير البيئة المناسبة للتنظيمات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر لتسريح مقاتليهم وتقديم أسلحتهم، وإعادة الاندماج طوعية في المؤسسات الأمنية أو مؤسسات مدنية، وهو مشروع استراتيجي في إعادة بناء الدولة في مالي.

¹ DDR : démobilisation, désarmement, réintégration.

بالإضافة إلى المشروعين الإستراتيجيين السياسي والأمني، لابد أن يتعززان، بالمحور الثالث و الرابع المتعلقان على التوالي، بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والمصالحة الوطنية والعدالة والمسائل الإنسانية¹، لأن الإشباع الاجتماعي والثقافي هما صمام أمان استمرارية الدولة ، واسمنت تماسك الهندسة السياسية والأمنية للدولة الجديدة في مالي.

¹ Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d Alger », Op.Cit.

الفصل الرابع:

انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع

السياسي والأمني في مالي وعلى

التجاذبات الإقليمية والدولية

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

تمهيد:

توصلنا في الفصل السابق إلى أن استئناف الوساطة الدولية بقيادة الجزائر في جوان 2014، من أجل حل النزاع في شمال مالي، كانت نتاج إرهابات بعيدة المدى وقريبة المدى، أما القربة ذات الاتصال المباشر، فتكمن في أحداث جانفي 2012، وما تبعها من محطات رسمت مرحلة جديدة من تاريخ النزاع في مالي، ولعل أهمها مشاركة ولأول مرة حركات إرهابية ذات بعد دولي كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI إلى جانب الحركات الأروادية التقليدية، واستطاعوا أن يسيطروا على كل المدن الرئيسية في شمال مالي (توبوكتو، كيدال، قاو)، المحطة الثانية المهمة هي محدودية "مسار واغادوغو 2013" بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، الذي وُفقت فيه "الإكواس" في استعادة المسار الدستوري المتوقف بسبب انقلاب 22 مارس 2012، ولم تنجح في وقف الاقتتال وأعمال العنف في شمال مالي، أما الإرهابات البعيدة المدى الغير مباشرة، فتتمثل في تقييم التجارب والاتفاقات السابقة كاتفاق تمناست 1991، اتفاق كيدال 2006، وبالتالي تشخيص الأسباب العميقة للنزاع الدوري في شمال مالي، بالإضافة إلى نجاح تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية 2005، كل هذه المتغيرات شكلت إرهابات لميلاد المقاربة المتعددة الأبعاد التي تبنتها الوساطة الدولية بقيادة الجزائر من أجل حل النزاع في شمال مالي، وتبلورت هذه المقاربة في ورقة الطريق جويلية 2014، واتفاق الجزائر جوان 2015. في هذا الفصل سنندرس مرحلة ما بعد الاتفاق، وهي نقل بنود الاتفاق من الورق إلى الميدان، وتحويلها من بنود إلى سياسيات ومشاريع قابلة للتنفيذ، وسنقف عند انجازات الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، على مستوى الركائز الأربعة التي تمثل استجابة للمقاربة المتعددة الأبعاد، والتي تتوزع بين البناء السياسي والمؤسساتي، ومسائل الدفاع والأمن، التنمية، والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية، وفي المجمل سنعرض عبر هيكلية هذا الفصل إلى الانعكاسات الوطنية والجيوسياسية التي أحدثتها تفاعلات تنفيذ الاتفاق مع المقاومات المقيدة والفرص المساعدة في الفضاء العملياتي.

سنتناول في المبحث الأول الإنشطار والإستقطابات التي مست الفواعل أو الحركات الأروادية، أما المبحث الثاني سنفحص مدى تقدم انجازات الوساطة الدولية حسب كل محور، وسنتوقف على الانتكاسة التي تعرضت لها ورشات البناء السياسي والمؤسساتي والدفاع والأمن بسبب التحولات الغير دستورية التي أوقفت المسار الدستوري في النصف الثاني من 2020 و 2021 على التوالي، وانعكاساتها على مسار

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الوساطة الدولية، أما المبحث الثالث فخصصناه للانعكاسات الجيوسياسية للوساطة الدولية. على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي، وخاصة العمل الإفريقي المشترك، وعلى إمكانية استرجاع الملف الليبي إلى البيت الإفريقي وتحريره تدريجيا من السيطرة الأجنبية.

المبحث الأول: الوساطة الدولية - الفواعل - المقاربات - آليات المتابعة -

سنعالج في هذا المبحث الانقسامات وإعادة التشكل التي حدثت للصف الأزوادي، من حيث مصدر التباين، وانعكاسات التفاعلات العملية في مرحلة دخول الاتفاق حيز التنفيذ، حيث تباينت عدة مجموعات منها الموقعة على الاتفاق، ممثلة في صنف معارض للحكومة ممثلاً في تنسيقية الحركات الأزوادية CMA، وصنف الأرضية القريبة من الحكومة، هذا التباين له أصول قَبْلِيّة تعود إلى منطلقات هيكلية بين قبائل "الإفوغاس" و"الإمغاد"، ومجموعة أخرى انفصلت عن التنسيق CMA، والأرضية وأسسوا "تنسيقية حركات الوفاق CME"، التي تتطلع أن تلتحق بالاتفاق بشكل مستقل عن الحركات الموقعة في جوان 2015. وفواعل أخرى خاصة المجتمع المدني وبعض التشكيلات السياسية لا ترى في الاتفاق كمخرج للأزمة الدورية في شمال مالي، وتعتبره وثيقة تعكس الهيمنة الخارجية وتكرس الانقسام المجتمعي.

في المطلب الثاني سنعرض المقاربة المتعددة الأبعاد، المعتمدة من طرف الوساطة الدولية بقيادة الجزائر في شكلها الإجرائي المفصل، لكي تكون مرجعاً لتقييم المنجزات على ضوءها.

المطلب الثالث خصصناه لميكانزمات التنفيذ، وركزنا بشكل أساسي على لجنة متابعة الإنفاق CSA، المنبثقة عن الوساطة الدولية، والتي تسير وتتابع انجازات الاتفاق، عبر لجان فرعية مصممة وفق ركائز الاتفاق الأربعة، المسائلة السياسية والمؤسسية، الدفاع والأمن، التنمية، المصالحة والشؤون الإنسانية. بالإضافة إلى المراقب المستقل المتمثل في مؤسسة "مركز كارتر" المعين من طرف الأمم المتحدة، الموكلة إليه مهمة تقييم نسبة الانجاز حسب كل ركيزة من الركائز الأربعة للاتفاق، وتقديم توصيات للأطراف المعنية بعملية بناء السلم في شمال مالي، ويقدم أعماله على شكل تقرير دوري كل أربعة أشهر إلى لجنة متابعة الاتفاق CSA.

المطلب الأول: الفواعل بين الانخراط والمقاومة

سوف لن نتوقف عند الفواعل الرسمية كالحكومة وأعضاء الوساطة الدولية، لأن الموضوع اخذ حصته في الفصل الثاني والثالث، لكن تركيزنا سيكون على الحركات الأزوادية وخلفية الإستقطابات السياسية داخل الطوارق، والمتغيرات المتحركة فيها، ومدى انخراطها أو مقاومتها للاتفاق المنبثق عن مسار الجزائر.

1- الوساطة الدولية والحكومة في مالي

1.1. الوساطة الدولية : حدد المحور السادس من ورقة الطريق الأعضاء المكونون

للساطة الدولية كالتالي:

- الجزائر كقائدة للوساطة الدولية.
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الأكواس".
- منظمة الأمم المتحدة ممثلة بالبعثة المتعددة الأبعاد MINUSMA.
- الإتحاد الإفريقي.
- منظمة التعاون الإسلامي.
- الإتحاد الأوروبي .
- بوكينا فاسو، موريتانيا، النيجر التشاد.

2.1. الحكومة : حكومة جمهورية مالي ممثلة بوزير الشؤون الخارجية والاندماج

الإفريقي والتعاون الدولي - السيد: عبد اللاوي ديوب¹.

2- الاستقطاب داخل الطوارق:

في الحقيقة منبت الاستقطاب داخل بيت الطوارق، هو التباين بين قبائل "الافوغاس" و"الإمغاد" حيث تبدأ في التراتبية الاجتماعية التي توطدت في مجتمع الطوارق، ثم بدأ الاصطفاف السياسي مع اتفاق تمناست والميثاق الوطني (1991/1992)، وصولاً إلى اتفاق الجزائر جوان 2015، وسنأتي للوقوف على أهم محطات هذا التباين فيما يلي:

¹ Membres de Médiation internationale, « Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d'Alger », Op.Cit.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

- التراتبية الاجتماعية:

في الانتماء إلى الهيكل الاجتماعي للطوارق حيث تنصدر "الافوغاس" رأس الهرم كطبقة نبلاء، في مستوى ما يسميه الطوارق "المانوكال LAMENOKAL" وهو الزعيم في النظام التقليدي للطوارق، أما "الإمغاد" فتتبع إلى طبقة دنيا وفق التراتبية الاجتماعية للطوارق،¹ استمرت علاقات القوة بينهم وأفرزت موقعين، الموقع الأول هو حفاظ "الإفوغاس" على السيطرة على إدارة الهيكل التقليدي للطوارق

- موقعها اتجاه القضية الأزوادية:

وانعكست التراتبية الاجتماعية على تأطير الحركة النضالية الأزوادية، ويمكن التذليل على ذلك، من خلال قيادة "إياد آغ غالي" التمرد الثاني في شمال مالي 1990 في إطار تنظيم "الحركة الشعبية الأزوادية MPA"، ممثلا للطوارق "الإفوغاس" وينحدر هذا الأخير من نسب النبلاء التي تنتمي إلى كونفدرالية "كل آداغ"،² وخاض مفاوضات التسوية مع الحكومة المالية عن طريق الوساطة الجزائرية سنة 1991 في تمناست باسم نفس التنظيم، الأمر الذي جعل هذا الاتفاق يفتقد إلى البعد التمثيلي الحقيقي للطوارق، وخاصة طوارق "غاو وتومبوكتو"، وحتى من جانب الحكومة لم تعلن عن الاتفاق وتجعله إنجازا وطنيا لكي لا تعطي انطباعا عل أنها في موقع استسلام، وهو السبب الذي عجل بإنهاء حكم "موسى طراوري" الذي دام 23 سنة عن طريق انقلاب عسكري،³ لعل أهم عمل سياسي قام به "أمدوتوماري توري ATT"، هو الميثاق الوطني والذي كانت فيه الفصائل الأزوادية موحدة كطرف شرعي، أي الحركة الشعبية للأزواد MPA ممثلة الإفوغاس والموقعة على اتفاق تمناست، والحركات والجبهات المستبعدة من اتفاق تمناست ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد FPLA، والجيش الثوري للأزواد ARLA، الجبهة الإسلامية العربية للأزواد FIAA، الممثلة للإمغاد، وتم التحالف تحت إطار واحد وهو الحركات والجبهات

¹Abid Ben Cherif, « Récits de Conflits Entre Les Ifoghas Et Les Imghad, » **Cahiers Des Etudes Africaine**, N°234, (2019), pp.427-451.

² Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **Op.Cit**, p.9

³Leon Cobo, Beatriz, « Conséquences du Coup d Etat au Mali pour la Question Touareg et la mise en œuvre des accord d Alger », **Document d Opinion**, N 34, (mars 2021), pp.1-17, Publiée sur : http://jees-es/Galerias/fichero/docs_opinion/2021/DIEEEO34_2021_BEALEO_Mali_FR.pdf (consulte le:21/03/2022)

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الموحدة للأزواد، وهي الإطار الذي وقع على الميثاق الوطني كطرف مع حكومة "أما دو توماري توري"، كذلك الأمر بالنسبة لتمرّد 2006، فقد قاد التمرّد تنظيم يحسب على "الإفوغاس" وهو "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" بقيادة "إبراهيم آغباهنقا Ibrahim AgBahanga" وجرّت الأحداث في منطقة "كيدال"، في الطرف المقابل لميزان القوة "الإمغاد" وفقا لقانون توزيع القوة فقد انخرطت في الاتجاه المعاكس وهو تقربها من الحكومة المالية وتعاونها معها أمنيا وسياسيا ويمكننا ملاحظة ذلك بجلاء، في تكليف الجنرال "أغقامو Ag Gamou" باحتواء تمرّد 2006، من طرف القوات الأمنية الحكومية، وهو أحد قيادات تنظيم الطوارق التابع لـ "الإمغاد" الجيش الثوري للأزواد ARLA "والذي أنظم إلى قوات الجيش المالي بعد اتفاق تمرّست 1990،¹ وقد اعتبر أعيان قبائل طوارق "الإمغاد" أن الاتفاق يخدم "الإفوغاس" ولا يعبر عن تطلعات كل الطوارق و"إفوغاس كيدال" هم من يسيطرون على التمثيل في المؤسسات المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاق الجزائر 2006، وتحوّل هذا التباين إلى تنافس بين النخب السياسية، وتجلّى تنظيميا في تهيكّل "الإمغاد" في ما يعرف (مجموعة الدفاع الذاتي "للإمغاد" وحلفائهم) "Gatia"، تحت قيادة الجنرال "الحاج آغ قامو El Hadj Ag Gamou"، أما "الإفوغاس" فتهيكّلت فيما يسمى (المجلس الأعلى لوحدة الأزواد HCUA)، ثم تجسّم هذا الاستقطاب قبيل بداية المفاوضات حول خارطة الطريق في الجزائر جويلية 2014، إلى التنسيقية التي تمثّل "الإفوغاس"، والأرضية التي تمثّل "الإمغاد".

3- الحركات الأزوادية الموقعة على اتفاق الجزائر:

3-1. تنسيقية الحركات الأزوادية CMA:

للتذكير فإن التنسيقية تأسست في 28 أكتوبر 2014، حيث تشكلت في سياق مخرجات مسار اتفاق "واغادوغو"²، وهي عبارة عن تحالف يضم الحركات المنحدرة من قبائل الإفوغاس، وهي كالتالي:

• الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA:

أنشئت في 16 أكتوبر 2011، كانت تسيّر من طرف الزعيم السياسي "بلال آغا شريف" والزعيم العسكري "محمد آغ نجيم"، وهي في الحقيقة خرجت من رحم الحركة الوطنية الأزوادية MNA، والكثير من قادتها كانوا ضمن كتائب القذافي، هذا المكوّن ذو نزعة استقلالية انفصالية، أغلبية أعضائه من طوارق شمال مالي،

¹ Loc. Cit.

² Naffet Keita, l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu du Processus d'Alger : Entre Euphorie ou Doute , la Paix en Signe de Trace, (Bamako :Friedrich-Ebert-Stiftung , 2018),p.23.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

وخاصة شباب الطوارق العائدون من ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، ويغلب التوجه الليبيرالي والقومي على معظم أفرادها.

• المجلس الأعلى لوحدة الأزواد HCUA

تأسست في ماي 2013 ذات أغلبية من قبائل "الافوغاس"، وهي وليدة انشقاق مؤسسيها عن "جماعة أنصار الدين"، أمثال النائب الأول لأمير جماعة أنصار الدين الشيخ "اغوسا"، وهو رفيق سلاح "لأياد أغ غالي". بالإضافة إلى انضمام كل من الحركة الإسلامية الأزواوية MIA، والمجلس الأعلى للأزواد HCA.

• الحركة العربية الأزواوية MAA (النسخة المعارضة) :

تأسست على أنقاض حركات أخرى حيث كانت تنشط تحت أسم "الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" في تسعينات القرن الماضي، وتحولت إلى الحركة العربية الأزواوية في أبريل 2012 .
النشأة كانت في 2012 كتنظيم موحد، لكنها انقسمت بين 2013-2014، إلى حركتين الأولى ذات النزعة المعارضة وهي مكّون أساسي للتنسيقية CMA، وتتكوّن بالدرجة الأولى من "العرب البرابيش" بناحية تومبوكتو. يترأسها الزعيم السياسي "سيدي إبراهيم ولد سيداتي"، والزعيم العسكري حسين ولد المختار، والثانية تصنف بالقريبة من الحكومة وهي جزء من الأرضية .

• تنسيقية حركات القوى الوطنية المقاومة 2 (CMFPR-2).

نشأة التنسيقية الأم كانت في 2012 ثم انقسمت ما بين 2013 و 2014 إلى فصيلين بنفس الاسم، الأول (رقم 01) قريب من السلطة والحكومة، والثاني (رقم 2) معارض برئاسة "يونس توري" -
younoussatouri-

3-2. الجماعات المكوّنة للأرضية La Plateforme

• مجموعة الدفاع الذاتي لطوارق "إمغاد" وحلفائهم - GATIA -

تأسست في ماي 2014 على يد العسكري الرائد "الحاج آغقامو EL Hadg Ag Gamou" والأمين العام "فهد آغ المحمود"، وهي مكّون من مكّونات تكتل "الأرضية la plateforme" وهي تنتمي لقبيلة "الإمغاد" ، وقد عرفت عدة صدامات مع HCUA (الإفوغاس) خلال المرحلة الانتقالية الأولى بعد الاتفاق أي 2016-2017.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

• الحركة العربية الأزدية MAA- الفصل القريب من الحكومة-

النشأة ، برئاسة الأمين العام أحمد ولد سيدي محمد، يتكون هذا الفصيل من العرب "الأمهار" ، ينتشر أغلبيتهم في إقليم "غاو" شمال مالي.¹

الشكل رقم (07) يبين الهيكل العام : تنسيقية الحركات الأزدية CMA، الأرضية Plateforme

إسم المجموعة	تاريخ الإنشاء	زعمائها	المكونات والخصائص
-تنسيقية الحركات الأزدية (CMA)	صيف 2014 .	- بلال أغاشريف (2014-2016) - العباس أغانتالا (2016-2017) - سيدي ابراهيم ولد سيداتي (2017-2018)	تتكون CMA منعدة جماعات : MNLA – HCUA- MAA(Rebelle)-CMPRF2- ¹ -ينحدر أغلب أعضاء (CMA) الى قبائل الإفوغاس Ifoghas
الأرضية Plateforme	14 جوان 2014	هارون توري	هو تحالف يتكون من فصائل قريبة من الحكومة :-GATIA MAA(Pro-gouvernement- CMPRF1 ينحدر أغلب أعضاء تكتل الأرضية إلى قبائل الإمغاد- Imgad-

المصدر: Adib bencherif, *le Mali Post « Accord d Alger », une Période Intérimaire Entre Conflit et Négociations*, (Politique Africaine n150, 2018

4- جماعات خارج اتفاق الجزائر

1.4. حركات تطالب بالتحاقها بالاتفاق

تتكون من تنظيمات انفصلت عن تنسيقية حركات الأزداد -CMA- وخاصة من حركة MNLA، وهناك حركات أيضا انفصلت عن الأرضية²، وكذلك تشكيلات من المجتمع المدني لكنها على فئتين، شريحة ترفض الاتفاق وتطالب بمراجعته، وفئة تريد الانضمام إلى الاتفاق، في الأخير شكّلت التنظيمات التي تريد الانضمام، تنسيقية الحركات التوافقية.

¹Adibbencherif, *le Mali Post « Accord d Alger », une Période Intérimaire Entre Conflit et Négociations*, (Politique Africaine N°150, 2018 ,pp.179-201.

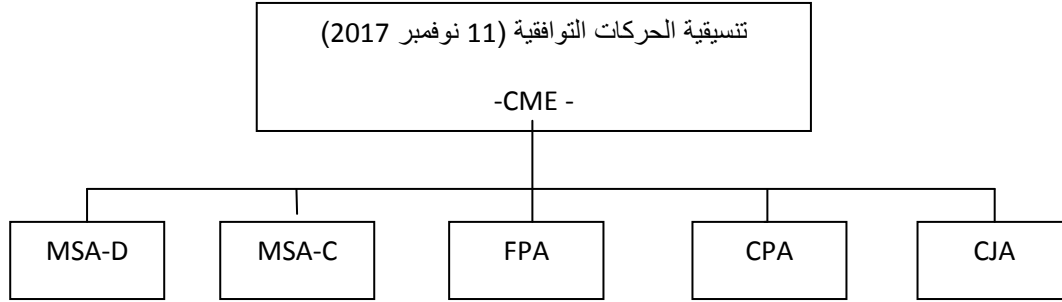
²NaffetKeita, *Op. Cit*, p.24.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

• تنسيقية الحركات التوافقية-CME-Coordination des Mouvements de l'Ententes

والتي تتكون من الحركات المبينة في الشكل رقم (08)

الشكل رقم (08) الذي يوضح التركيبة التنظيمية للحركات التوافقية CME



المصدر: من تصميم الباحث

-الإئتلاف الشعبي للأزواد- CPA – Coalition du Peuple Pour L’Azawade :

تأسس في 2014، بقيادة "إبراهيم آغ محمد الصالح" وهو إطار سابق في MNLA، ولكن انسحب الإئتلاف سنة 2014 من التنسيقية (CMA) الموقعة على اتفاق الجزائر، لخلافات مع جماعة كيدال، وعلى إثرها تم استبعاد المؤسس الأول سنة 2015، ليتولى إدارة الإئتلاف "محمد عثمان آغ مخدمون" كمنسق سياسي، و"القسوم آغ عبد اللوي" كقائد أركان، وينتمي عناصر الإئتلاف من الطوارق والعرب.

- الجبهة الشعبية للأزواد FPA Front Populaire de L Azawade :

وهو أيضا من التنظيمات التي انسحبت من التنسيقية CMA مع المفاوضات في الجزائر سنة 2014، ينتمي أغلب عناصرها إلى الطوارق "غاو"، وهي من التنظيمات المهمشة، وترغب في الانضمام إلى اتفاق الجزائر.

-الحركة من أجل انقاذ أزواد MSA Le Mouvement pour le Salue de L Azaouad¹

هي حركة انفصلت عن الحركة الأم "MNLA"، وتأسست في 02 سبتمبر 2016، ويعد مؤسسها "موسي اغأشارتومان Moussa Ag Achartoumane" واحد من قيادات MNLA، وتتواجد الحركة MSA جغرافيا في منطقة "موناكا Menaka"، وهي حركة سياسية عسكرية، وهي مع اتفاق الجزائر كموقف سياسي.²

¹Loc.cit

² Remi Carayoleentretien avec le Leader de MSA, **Journal Jeune Afrique**, 08 septembre 2016, publié sur : <https://www.jeuneafrique.com/355863/politique/mali-moussa-ag-acharatoumane-avons-cree-msa-representer-azawadiens>, consulter le : 10/03/2023.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

أخذت التنسيقية CME في المطالبة، بأن تكون جزء من العملية السياسية التي أفرزها الاتفاق، وخاصة أنها تزامنت مع سياق حركية تنصيب السلطات الانتقالية الأمنية والمدنية في شمال مالي.

-مؤتمر عدالة الأزواد -CJA- Congr  pour la Justice de l Azawade :

تأسس في 10 أكتوبر 2016 تحت قيادة " أزروق آغانبورشاد Azarok ag Inborchad"، وهو تنظيم يدافع عن مصالح فصيل من طوارق "تومبوكتو" التي تنتمي إلى قبيلة "كل أنصار".

وهي حركة تكوّنت في خضم المعارضة التي قادها قادة الرأي والفكر وتنظيمات مجتمع المدني المنحدرة من قبائل " كل انصار " الطارقية، الغير مهيكلة في الحركات الموقعة على الاتفاق، وتكونت في سياق معارضتها لتنصيب السلطات الانتقالية في غاو (2016)، وفي "تومبوكتو" و"تاودني" بعدها بسنة، بين شهر مارس وأفريل من سنة 2017¹.

2.4. المجتمع المدني

هناك فئة من المجتمع المدني وهي تنتمي لقبائل الطوارق "كل أنصار"، يعتبرون أن الأطراف الموقعة على الاتفاق تحصلوا على موارد سياسية واقتصادية عن طريق العنف²، وطالبت الالتحاق بالاتفاق، والاستفادة من الموارد الذي يوفرها أو سيوفرها الاتفاق، وخاصة الموارد السياسية لأن تحرك المجتمع المدني وتنسيقية CME جاء متزامنا مع تنصيب السلطات الانتقالية، وهذا ما وقع فعلا في إقليم "غاو"، المناوشات والاعتراضات من طرف المجتمع المدني أثناء تنصيب السلطات الانتقالية في 12 جويلية 2016، وطالبت بحصتها وإشراكها، لأن القائمة أعدت من طرف الحركات المسلحة فقط. وترى هذه الفئة من المجتمع المدني أن السيطرة على السلطات الانتقالية هي كسب مسبق للانتخابات، وبالتالي هي مورد سياسي تتمتع به الحركات المسلحة دون غيرها من الفواعل الأخرى، ولمواجهة هذه الظاهرة أنظمت هذه الفئة من المجتمع المدني إلى المؤتمر من أجل العدالة للأزواد CJA، وهو مكون من مكونات تنسيقية CME

قسم آخر معتبر من المجتمع المدني كوّن جبهة معارضة للاتفاق بحجة أن تطبيق محتوى اتفاق الجزائر هو تكريس للانقسام المجتمعي، من جهة أخرى يعتبر الرفضون للاتفاق من المجتمع المدني انه خلال

¹ NaffetKeita, *op.cit*, p.24.

² AdibBencherif, le mali Post « Accord d Alger » une Période Int rimaire entre Conflits et N gociations, *op.cit*, pp.180-191.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

المفاوضات التي جرت في الجزائر كانت الحكومة المالية في موقع ضعف شديد وقدمت كثير من التنازلات، فمثلا " التحالف الوطني للمجتمع المدني من أجل السلم، والوحدة والمصالحة الوطنية " التي يرأسها رئيس الوزراء السابق " أحمد محمد آغ حماني"¹ دعا إلى إعادة النظر في موضوع اللامركزية والتقسيمات الإقليمية التي يراها لا تستجيب لطموحات المواطنين ولا للواقع السياسي على الأرض، وهو ما يستدعي كما سماها "إعادة قراءة ذكية للاتفاق"، وهناك من المجتمع المدني من يرى أن الاتفاق هو طريقة لفرض رؤية القوى الخارجية²، وسنرى لاحقا تطور سلوك المجتمع المدني المعارض للاتفاق، وتحالفه مع قوى أوقفت المسار الدستوري عبر الانقلاب الأول والثاني على التوالي 2020 و 2021.

5- الحركات المقصية من اتفاق الجزائر:

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

هي امتداد للتنظيم الإرهابي "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، والتي تنفذ جرائمها على التراب الجزائري وتعاقب على إدارتها جزائريون، من المسمى "عبد المجيد ديشو" أبو مصعب عبد المجيد" في الفترة ما بين 1998 و 1999، وبعد مقتله على يد القوات الجزائرية عين حسن حطاب أميرا لها، وتولى قيادتها خلال الفترة ما بين 1999-2002، وتم عزله بعدما أظهر توجهها لإنهاء العمل المسلح والاستفادة من قانون الوثام المدني، وتولى بعده إمارة التنظيم نبيل الصحراوي المكنى "أبو إبراهيم مصطفى" خلال الفترة ما بين 2004 و 2004، وبعد مقتله على يد الجيش الجزائري عين عبد المالك درودكال المكنى "أبو مصعب عبد الودود" أميرا للتنظيم وفي عهده أصبح التنظيم فرعا من تنظيم القاعدة،³ وغير اسمه ليصبح القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في 2007.

-حركة أنصار الدين :

هي حركة طارقية انتهى بها المطاف لأن تصبح ذات توجهات سلفية جهادية، تعرف نفسها بأنها "جماعة محلية إسلامية مستقلة تطالب بالشريعة الإسلامية، لأنها امتداد" للحركة الشعبية لتحرير أرواد"، التي

¹The Carter Center, **Observation sur La Mise en Œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali –issu de Processus d'Alger-** Rapport de l'Observateur Indépendant .juin 2022 p.12.

²Adibbencherif, le Mali Post « Accord d'Alger », une Période Intérimaire Entre Conflit et Négociations .op.cit,p.180.

³ محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص.38.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

وقعت على اتفاق تمرست سنة 1991 بزعامة "إياد آغ غالي" الذي كان ذو توجه قومي ليبيرالي في بداية مشواره النضالي¹.

تأسست في 2012 بزعامة "إياد آغ غالي"، القائد الروحي للحركة النضالية للأزواد، والدبلوماسي المحنك، أغلبية أعضائه طوارق ينحدرون من قبائل "الإفوغاس"، وله أتباع من مختلف القبائل كونه شخصية نضالية رافقت المسار النضالي الطارقي منذ بداياته، أسس إياد غالي هذا التنظيم بعد رفض MNLA قبوله كزعيم لهذه الحركة، ولم تشفع له الأقدمية في النضال كونه أول منفاوض الحكومة مطلع التسعينات في تمرست كممثل للفصائل الطارقية، إلا أن مكانته النضالية جعلت عدة أطراف دولية وإقليمية قدمت جهود لثنيه عن الالتحاق بمحور الإرهاب والعنف في شمال مالي، وحثه على الانخراط في المسار السياسي الذي باشرته الوساطة الدولية، وكانت الجزائر على رأس الأطراف الناصحة لشخصية "إياد آغ غالي" لكن للأسف كل الجهود لم تفلح في استرجاعه إلى محضن النضال السلمي الذي أسسه، وآثر الانخراط في معسكر العنف والإرهاب بقيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI.

¹ المرجع نفسه، ص ص 107- 114.

المطلب الثاني: اتفاق مسار الجزائر: انعكاس للمقاربة المتعددة الأبعاد:

انطلاقاً من أرضية مرجعية توافقية تقوم على الاعتراف بالخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأزواد في إطار الوحدة الوطنية كثابت من الثوابت المرجعية¹.
اتفاق بين الحكومة المالية والفصائل الأزوادية والحركات التابعة للأرضية بتاريخ 14 جوان 2014 ، وتنسيقية الحركات الأزوادية (CMA)، وتم التوقيع على الاتفاق في 15 ماي 2015 من طرف الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية وعن الحركات الأزوادية الأرضية، وتأجل توقيع تنسيقية الحركات الأزوادية (CMA) إلى 20 جوان 2015، وذلك من أجل تسوية بعض المسائل العالقة التي تدخل في إجراءات التهدئة وبناء الثقة، منها انسحاب قوات "الأرضية" من مقاطعة "مينكا" في 19 جوان 2015، وتعويضها بقوات أممية لتأمين المدينة، ونفس اليوم قامت الحكومة برفع المتابعات القضائية وأوامر القبض التي كانت موجهة إلى 15 عضو من قيادات التنسيقية²، اتفاق الجزائر المتعدد الأبعاد التي تشمل المسألة السياسية والمؤسسية، ومسألة الأمن والدفاع، وموضوع التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المشروع الأكبر المصالحة الوطنية، وسنأتي بالتفصيل لهذه الأبعاد.

- المسائل السياسية والمؤسسية:

يحضرني في هذا المقام ما تناوله وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعامرة" في مداخلة بمنتهى دأكار حول السلم والأمن في 10/11/2015 أي بعد شهور قليلة من توقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية ببامكو، والذي جاء فيه³: (إن التوترات والأزمات في إفريقيا المرتبطة بالحكمة السياسية، وعلى وجه التحديد بالمسارات الانتخابية التعددية في مختلف البلدان، وعلى خلفية المعادلة المركزية للعلاقة "وحدة-تنوع"، تضع في الحقل الجيوسياسي للقارة جيلاً خامساً من النزاعات، بعد تلك المرتبطة باستكمال مسار

¹ جاء إعطاء شمال مالي خصوصية ثقافية إدارية وسياسية تقوم على التسيير اللامركزي في كل الاتفاقات بداية من اتفاق تمنراست 1991 الذي وصف بالاتفاق الأمني، وتم ترسيمه في الميثاق الوطني 1992، وتكرر نفس المشروع في اتفاق 2006 الذي وصف باتفاق الأمن والتنمية .

² Membres de Médiation internationale, **Accord Pour La Paix et La Réconciliation au Mali Issu De Processus D Alger**, (Bamako :20 juin 2015), Publié Sur : <https://Peacemaker.un.org/node/2681>.

³ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **Op.Cit**, p.24.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، مداخلة وزير الخارجية رمطان لعامرة حول إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، (دأكار : منتدى دأكار حول السلم والأمن في إفريقيا، 10/11/2015) .

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

تصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري، والأخرى المرتبطة بالخلافات الحدودية والأطماع الترابية، وتلك الناتجة عن الحرب الباردة، وتلك المتعلقة بالتصادم القائم على أسس عقائدية، واقتصادية، وعرقية، وتلك القائمة على الهوية).

إن تحدي إدارة التنوع الثقافي والإثني في جمهورية مالي، لا يجد طريق أفضل من المدخل الديمقراطي الذي يؤهل عملية إدارة الخلافات بطريقة سلمية من خلال مأسسة هذا المفهوم عبر انتخابات دورية نزيهة ومعبرة أي يشارك فيها الجميع، وكل دورة انتخابية بهذه المواصفات تعتبر تمثين للبناء المؤسساتي، سنسعى في هذا العنصر تلمس هذا المفهوم وخاصة أن الجزائر ممثلة في وزيرها "رمطان لعمامرة" من مصممي هذا الاتفاق.

خصص اتفاق الجزائر أربعة فصول تشمل عشرة مواد من المادة 6 إلى 16 تناولت الهندسة المؤسساتية، التي تسمح لسكان شمال مالي بتسيير شؤونهم بروح المواطنة والتشاركية على المستوى المحلي والجهوي، وتسمح أيضا بضمان تمثيل حقيقي لسكان الشمال على مستوى المؤسسات السياسية الوطنية.

1- على المستوى المحلي:

تأسيس مجلس جهوي عن طريق انتخابات عامة ومباشرة يترأسه رئيس تنفيذي منتخب، تمح للمجلس صلاحيات تسييرية كبيرة في إطار الاستقلالية الإدارية عن المركز، ولتجسيد التسيير المحلي لشؤون سكان الشمال في المجالات الإدارية والتنموية يتم عبر مجالس تنفيذية منتخبة على مستويات قاعدية كالبلدية والدائرة.

وتتضطلع المجالس الجهوية بمهام تنموية واجتماعية إدارية ثقافية أمنية، تسيير قطاعات التربية والتعليم والتمهين، تحصيل ضرائب، تهيئة الإقليم...، بالمختصر كل الوظائف التي تقوم بها الدولة مركزيا وقد فصلت المادة 8 من الاتفاق هذه المهام، ونظرا للتحويل الكبير للسلطات والاختصاصات من المركز (الحكومة) إلى المجالس الجهوية، ولتفادي التعارض والتداخل في التوجهات الكبرى للدولة تم تصميم آلية للتحكم وفحص الانسجام بين التوجهات الوطنية والجهوية، بينه الفصل الخامس¹(5) من الاتفاق تعيين ممثلين عن الدولة يكون بمثابة همزة وصل بين الأقاليم والحكومة، مراقبة مدى احترام القانون، المشاريع ذات البعد الوطني، تسيير الموارد الطبيعية والمعدنية الوطنية، في المجمل كل ما يحقق الانسجام والتناغم

¹Membres de Médiation internationale, Accord Pour La Paix et La Réconciliation au Mali Issu De Processus D Alger, **op. cit** .

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

بين المركز والسلطات الجهوية. وفي هذا الاتجاه فالدولة تلتزم بمنح السلطات الجهوية نسبة 30 بالمائة من ميزانيتها ابتداء من سنة 2018.

- مسألة الأمن والدفاع:

من أهم الموضوعات المركزية في الاتفاق، وهو مسألة ارتكازية في نجاح أو فشل مساعي وجهود الوساطة الدولية برمتها، لأنها ترتبط بجوهر خصوصية الدولة الوطنية، وهي احتكار ممارسة العنف الشرعي، هذه الحقيقة عبرت عنها المادة 17 من الفصل السابع للاتفاق المخصص للمبادئ الموجهة، والتي تصب في الانخراط والتمثيل المعبر لكل الشعب المالي في القوات العسكرية والأمنية، لتكون محصلة قوى تمثل كل الشعب المالي.

العملية الأساسية في هذا الشأن هي مسار تجميع المقاتلين المؤهلين أو الانخراط في برنامج (تسليم السلاح/ التسريح / إعادة الإدماج - DDR -)، هذه العملية الدقيقة تتم بمساعدة البعثة الأممية المتعددة الأبعاد من اجل مالي MINUSMA، بالإضافة إلى المرافقة المستمرة للجنة مكوّنة من كل الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر، وممثلين عن الحكومة، ينسقون بشكل دائم مع لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق -CSA- عملية إعادة الإدماج تتعدى المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى الحياة المدنية، تلي عملية التجميع مباشرة، عملية إعادة الانتشار التدريجي على الأقاليم بوحدة أمنية وعسكرية تمثيلية والأولوية للسكان الأصليين للأقاليم، وهذا بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة (انظر الفصل التاسع)، وتتولى متابعة عملية إعادة الانتشار على الأقاليم هيئة تحت اسم، الآلية العملية للتنسيق (le Mécanisme Opérationnel de coordination-MOC-)، تحت إشراف MINUSMA، عندما نتصفح الفصول المتعلقة بموضوع الدفاع والأمن لاسيما الفصل العاشر، نلمس مدى عمق مسألة الدفاع والأمن، ويتجلى هذا البعد في حرص الأطراف على إنشاء إطار موسع للتفكير والتخطيط يستهدف إصلاحات عميقة لقطاع الأمن¹ (Reforme de Secteur de Sécurité-RSS)، في هذا الاتجاه الأطراف مدعوة لتأسيس مجلس وطني من اجل إصلاح قطاع الأمن RSS وفق المواد 25 و 26 من الاتفاق، هذا المجلس التمثيلي والموسع الذي يشمل كل ماله علاقة بمسألة الأم من أطراف نزاع الأطراف دولية وإقليمية، مجتمع مدني، شخصيات تقليدية وازنة، وذلك من أجل خلق إطار موسع للتفكير بعمق لبلورة رؤية جديدة لمرحلة مابعد اتفاق الجزائر، بالإضافة إلى ذلك له صلاحية تعيين القيادات الأمنية ويعمل على متابعة النشاط الأمني على

¹ Loc.cit.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مستوى الأقاليم من خلال لجان المتابعة المحلية للأمن – (comités consultatifs locaux desécurité – CCLS)، التي تتشكل من ممثلين عن السلطة المركزية وكذا سلطات الأقاليم والسلطات المحلية، شخصيات تقليدية، ممثلين عن الجماعات الفاعلة في شمال مالي، هذه المؤسسة التي صاحبت عملية الدفاع والأمن تعكس مدى أهميته لأن نجاحها يعكس نجاح عملية الاندماج الوطني، وينقل مستوى التحدي المنخفض الذي كان حول فك الارتباط بين الجماعات الانفصالية والجماعات الإرهابية، إلى تحدى مرتفع وهو محاربة الإرهاب من طرف قوات مشتركة بين الجماعات والقوى الحكومية في إطار الإدماج وبرنامج DDR، في الحقيقة الوصول إلى هذا المستوى يعتبر انجاز بنيوي عميق.

– التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

وهي الركيزة الثانية للمقاربة الجزائرية، والتي أصبحت في الحقيقة مقاربة أفريقية، لأنها شكلت قناة راسخة لدى أغلب النخب السياسية الإفريقية، أن العنف والاضطرابات مصدره بنيوي ومرتبطة بضعف التنمية، الهجرة الغير شرعية مرتبطة بغياب التنمية، الرسوخ الديمقراطي مرتبط بالتنمية، إذن الاستقرار مرتبط بالتنمية.

خصص اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة الوطنية في مالي فصلين لمعالجة هذه المسألة، الفصل 12 المتعلق بالإستراتيجية الخاصة بالتنمية (Stratégie Spécifique de Développement)، والفصل رقم 13 الذي تناول خطة التعبئة لصالح تنمية المناطق الشمالية في مالي (Mobilisation enFaveur d'un Développement des Régions du Nord)، هذه الإستراتيجية يتولى تسييرها مجلس استشاري تمثيلي لكل سكان الشمال ويضم أيضا سلطات مختصة، ويعمل هذا المجلس بالتعاون مع الشركاء الدوليين وتستند على تمويل الصناديق المانحة، وتستهدف الإستراتيجية وضع المناطق الشمالية لمالي في نفس المستوى مع باقي المناطق فيما يتعلق بمؤشرات التنمية، خلال مدى زمني يتراوح بين 10 إلى 15 سنة ولا يتعداه، يبدأ وضع الإستراتيجية حيز التنفيذ بعد التوقيع على الاتفاق بثلاثة أشهر، والبدء بإجراءات عملية سريعة للتخفيف من حدة الفقر كخطوات أولى وتكون بدعم من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية (BAD)، والبنك الإسلامي للتنمية (OICD)، تمهيدا لتجسيد الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، وفي

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

هذا الشأن فإن الحكومة مطالبة بالعمل مع لجنة متابعة الاتفاق لتجسيد الإستراتيجية بمعية كل الأطراف،
وحدد الاتفاق المواضيع المعنية بالتنمية في المادة¹³⁸ على سبيل المثال لا الحصر:

- الخدمات الاجتماعية القاعدية، تنمية الموارد البشرية، التنمية الفلاحية (زراعة، تربية مواشي...ألخ).

- البنية التحتية الهيكلية، التي تسمح بانفتاح الأقاليم الشمالية والخروج من عزلتها الاقتصادية والمواصلاتية .

التنمية الثقافية والعلمية تناولتها المادة 39 من الاتفاق، وهو أمر في غاية الأهمية، هناك عدة مفكرين سياسيين وأكاديميين تكلموا عن العنف الثقافي

¹loc.cit.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

« Cultural Violence »¹ كـ "جوهان غالتنغ Johane Galtung، وهو مسألة بنيوية عميقة، تم التركيز على تكيف البرنامج التعليمية والتربوية مع الواقع السوسيو-ثقافي للأقاليم، للوصول إلى مستوى عبر-ثقافي يعزز روح المواطنة.

- المصالحة الوطنية والعدالة والمسائل الإنسانية:

في الحقيقة المصالحة الوطنية هو مستوى عالي من النضج السياسي وهو تتويج لمسار من التجارب السياسية والاجتماعية المؤلمة، لهذا نجد أن الأسس التي تقوم عليها المصالحة هي تكوّن الرغبة والقناعة في العيش المشترك بيم كل مكونات المجتمع، العزم على عدم الرجوع لارتكاب الأخطاء السابقة، وكأننا أمام توبة سياسية مجتمعية، المصالحة بهذه المعني هي القاعدة الصلبة المؤهلة لإعادة بناء الدولة في إفريقيا.

إن تجارب المصالحة الوطنية، وضحت لنا أن المصالحة قد يستغلها البعض كمبرر لتكريس ثقافة اللعقاب، لأن النزاعات تمايز بين فئتين بارزتين فئة الضحايا الذين ينتظرون من المصالحة إنصافهم ومعالجة جروحهم العميقة، وأكبر ألم يتلقاها الضحية عند رؤيته للمجرم يتمتع بالحرية وكأنه لم يرتكب أي جرم، من هنا توصلت الخبرات المتراكمة، إلى اتخاذ عدة إجراءات للوصول إلى مصالحة حقيقية وعادلة، صحيح أن المصالحة تستوجب تضحيات وتنازلات، ولكن لا تتأسس على مآسي الضحايا، ويمكننا ملاحظة ذلك في مواد الفصل رقم 14 من اتفاق الجزائر المتعلق بالمصالحة الوطنية، حيث نجد أن أول فقرة في المادة 46² تكلمت عن وضع ميثاق وطني للسلم والعدالة والمصالحة، ثم تلتها المادة التي تتكلم على وضع حيز التنفيذ مكنائزمات العدالة الانتقالية من خلال تفعيل دور لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (Commission Vérité, Justice et Réconciliation- CVJR)

لا تكتمل سيرورة المصالحة الوطنية إلا بمعالجة مضاعفات الأزمة الإنسانية الذي يخلفها عادة النزاع الداخلي، وعلى رأسها أزمة اللاجئين، حيث خصص لها الفصل 47، والذي حث فيه كل الأطراف على توفي كل الشروط السياسية والأمنية والإنسانية لعودة اللاجئين، وهذا تماشيا مع اتفاقية " كامبالا

¹ Johane Galtung ,op.cit,pp.291-305

² Membres de Médiation Internationale, Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu de Processus d'Alger, op.cit .

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

Convention de Kampala" لسنة 2009 لحماية ورعاية اللاجئين في إفريقيا¹، وفي هذا الشأن يتعين على الأطراف التماس مساعدة المنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية، للمساعدة من اجل معالجة عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم.

¹ le Sommet Spécial de l'Union Africaine, **Convention de l'Union Africaine sur la Protection et l'assistance aux Personne Déplacée en Afrique – Convention de Kampala**-, (Kampala, 22 October 2009), Publié sur : <https://www.peaceau.org/uploads/convention-on-idps-fr.pdf>.

المطلب الثالث : آلية المتابعة.

1- لجنة متابعة الاتفاق CSA

متابعة لمسار حل النزاع في مالي، حددت الوساطة الدولية في الفصل 19¹ من الاتفاق الإطار المؤسسي لإدارة عملية تنفيذ الاتفاق بعد مرحلة التوقيع (20 جوان 2015)، وهي جد حساسة ومعقدة، لأنها عملية إسقاط المخطط التوقعي لحل النزاع (اتفاق الجزائر) على الواقع بكل ما يحمله هذا الأخير من قيود وإكراهات وتحديات، لهذا الغرض تم تأسيس لجنة متابعة الاتفاق-CSA- التي تتشكل كما تبينه المادة 58 من ممثلين عن الحكومة المالية، والحركات الموقعة على اتفاق الجزائر وأعضاء الوساطة الدولية (الجزائر كمشرفة على الوساطة ، بوركينافاسو التشاد موريتانيا، النيجر، الإكواس - CEDEAO - الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي)، كذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هم مدعوون للمشاركة في أشغال اللجنة -CSA- بالإضافة إلى إمكانية مشاركة فواعل أخرى كلما دعت الحاجة كالمؤسسات المالية الدولية، تشرف الجزائر على إدارة اللجنة باعتبارها رئيسة الوساطة الدولية أيضا، وتجتمع دوريا في العاصمة المالية " بامكو " واستثنائيا خارجها إذا دعت الحاجة، تجتمع في جلسة عامة مرة واحدة في الشهر على الأقل في الحالة العادية، تبدأ مهام لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق-CSA- في اليوم الموالي لحفل توقيع الاتفاق وهي مدعوة للاضطلاع بالمهام التالية :

- متابعة ومراقبة واستشراف وتنسيق تطبيق الأطراف لإجراءات الاتفاق، دون التصادم مع المهام الموكلة للبعثة الأممية MINUSMA.
- تفسير إجراءات الاتفاق في حالة الاختلاف بين الأطراف، والعمل على التوفيق بين وجهات النظر بين الأطراف.
- تعمل CSA على تشجيع الحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل ترجمة بنود الاتفاق إلى واقع
- الإسراع في تنصيب المؤسسات العمومية في الشمال وفق مبدأ اللامركزية، وتحويل الموارد اللازمة التي تسمح بالسير الحسن لها.

¹ Membres de Médiation Internationale, Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu de Processus d Alger, op.cit .

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

- تعمل على متابعة ومراقبة كل ماله علاقة بالاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية في الأقاليم الشمالية، كتجديد وتحديث القوائم الانتخابية مثلا.

يغلب على تحرك هذه اللجنة التنسيق الدائم خاصة مع البعثات الدولية المتواجدة في الميدان قبل توقيع الاتفاق ك-MINUSMA- والاتحاد الإفريقي ممثلا ب-MISAHEL -، لتحقيق التكامل، لأن هناك مهام متداخلة والفواعل كثيرة، لهذا من الضروري التنسيق الدائم لتفادي التضارب، تعتمد اللجنة هيكلها على أربعة لجان فرعية، مقسمة وفق المواضيع الرئيسية للاتفاق، أو ركائز الاتفاق، " المسائل السياسية والمؤسسية " و " الدفاع والأمن " و " التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية " و " المصالحة، العدالة والمسائل الإنسانية"¹.

1.1. المرحلة الانتقالية التحدي التنفيذي الأول:

المرحلة الانتقالية هي أول تحدي ستواجهه لجنة متابعة الاتفاق-CSA - كمسؤولة على تحويل مضمون الاتفاق من توقعات وتمنيات إلى حقيقة ملموسة وإلى واقع جديد، هي مرحلة تجسيد الإرادة المشتركة للرفض السابق والانتقال إلى الحد المشترك المقبول لدى كل الأطراف، وأهم ما يميز المرحلة الانتقالية طابعها التنفيذي العملياتي وارتباطه الوثيق بالإطار الزمني المحدد ليكون مرجعا لعملية التقييم والتوجيه ، وهو الأمر الذي يعطيها طابع الجدية والفاعلية والتركيز.خصص الاتفاق للفترة الانتقالية ملحقا كاملا (الملحق رقم 1) ، وحددها بفترة زمنية تتراوح بين 18 إلى 24 شهرا، تدخل حيز التنفيذ في اليوم الموالي لتوقيع اتفاق الجزائر، يتوقع من هذه المرحلة أن يتم فيها غرس القواعد الأساسية لبناء دولة مالي الجديدة. يتطلع الموقعون على اتفاق الجزائر من المرحلة الانتقالية في المجمل، تحقيق الأهداف المحورية التالية :

¹ Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali –MINUSMA–

, **Conclusions Cinquième réunion du Comité de Suivi de l'Accord –CSA- pour la Paix et la Réconciliation au Mali**, le 28 et 29 Octobre 2015, Publié sur : [https://minusma.unmissions.org/conclusions-cinqui%C3%A8me-r%C3%A9union-du-comit%C3%A9-de-suivi-de-l%E2%80%99accord-csa-pour-la-paix-et-la-r%C3%A9conciliation,\(6/01/2024\).](https://minusma.unmissions.org/conclusions-cinqui%C3%A8me-r%C3%A9union-du-comit%C3%A9-de-suivi-de-l%E2%80%99accord-csa-pour-la-paix-et-la-r%C3%A9conciliation,(6/01/2024).)

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

- السهر على ضمان تبني النصوص التنظيمية والتشريعية وحتى الدستورية من أجل السماح للأطر الجديدة التي جاء بها الاتفاق بالاشتغال، أن على المستوى المؤسسي والسياسي، أو الأمن والدفاع، أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العدالة والمصالحة الوطنية.
- الحرص على التقيد قدر المستطاع بالآجال الزمنية المحددة في انجاز المهام المستعجلة من اجل الخروج من المرحلة الانتقالية في الزمن المتوقع لها، تتوزع المهام تنظيميا على اللجان الأربعة المصنفة وفق المواضيع الإرتكازية للاتفاق.
- متابعة كل ما له علاقة بالاستقرار وتثبيت السلم والأمن.

1.1.1. الإجراءات السياسية والمؤسسية الانتقالية:

ما يمكن ملاحظته في مهام لجنة المتابعة -CSA- هي ضرورة توفر السرعة في تحويل بنود الاتفاق إلى واقع ونقله من التوقع إلى حيز الخدمة والاشتغال.

- المستوى المؤسسي: منحها الاتفاق ثلاثة أشهر لتتصيب سلطات إدارية على مستوى البلديات والدوائر والأقاليم التابعة لشمال مالي، وتعيين مسؤوليها وصلاحياتها وطريقة اشتغالها بالتوافق مع الأطراف.

- على المستوى السياسي : مراجعة قانون الانتخابات بما يسمح ويضمن إجراء الانتخابات على المستوى المحلي والجهوي والوطني. ويجب على الحكومة تقديمه في غضون 12 شهر بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني، على أن تجرى الانتخابات على المستويات المحلية والجهوية والوطنية في 18 شهرا.¹
- بالرغم انه من الناحية التنفيذية ، تجاوزت الوساطة الدولية ممثلة في CSA الجدول الزمني المتوقع بيم 18 إلى 24 شهرا، إلا ان اللجنة بالتنسيق مع شركائها حرصت على المحافظة على إيقاع العمل حتى بعد انقلاب 2020، حيث عقدت دورتها الواحدة والأربعون² بكامل أعضائها من كل الأطراف، الحكومية

¹ Membres de Médiation Internationale, Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu de Processus d Alger, **op.cit.**

² Communiqué de Comité de Suivi de l'Accord (CSA), **41^{eme} Session Ordinaire de CSA**, Bamako : le 16 Novembre 2020, publiée sur : <https://dzembassymali.com/wp-content/uploads/2020/11/Communiquee-Final-de-la-41eme-session-du-CSA.pdf>. (10/03/2024).

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

والشركاء الإقليميين والدوليين والحركات الموقعة... إلخ، وهو اللقاء الدوري الأول مع الحكومة الانتقالية مع بعد الانقلاب الأول "ماي 2020".

2.1.1. الإجراءات الأمنية الانتقالية:

أول عملية تقوم بها اللجنة الفرعية المكلفة بالدفاع والأمن التابعة لـCSA- هي تحويل مهام اللجنة الأمنية المختلطة لـCTMS- المنبثقة عن اتفاق "واغادوغو"، إلى اللجنة التقنية للأمن لـCTS- التي تم إنشائها في إطار تسيير المرحلة الانتقالية، وتضم ستة (6) ممثلين عن القوات العسكرية والأمنية لمالي، وثلاثة ممثلين عن التنسيق وثلاثة عن الأرضية، وممثلين (2) من البعثة الأمنية في مالي لـMINUSMA-، وممثل عن كل عضو من الوساطة الدولية.

عملية مأسسة إدارة الشأن الأمني للتحكم في المرحلة الانتقالية والأهم من ذلك العمل الجماعي والمشاركاتي بين كل الأطراف الموقعة على الاتفاق هو السلوك المثالي الذي تتطلع له الوساطة الدولية، من خلال تفعيل دور لـCTS- التي أوكلت إليها المهام التالية :

- مراقبة وضعية وقف إطلاق النار بين الأطراف، كالقيام بتحقيقات حول الاختراقات المحتملة لوقف إطلاق النار.

- الإشراف على تحديد معسكرات التجميع Cantonnement والموافقة عليها، ودعم مسار عملية إدماج المقاتلين السابقين - Ex- Combattants .

مواصلة لعملية المأسسة الأمنية، يتعين على لـCTS- إن تأسس وبإشرافها في غضون 60 يوما، الميكانيزم العملياتي للتنسيق - MOC - (Le Mécanisme Opérationnel de coordination)، والدوريات المشتركة.

الميكانيزم يشرف تخطيطا وتسييرا على الدوريات المشتركة (Patrouilles Mixte)¹، ما يمكن إبرازه في هذا الجانب المهم من مسار تنفيذ الاتفاق في شقه الأمني، هو تعبئة كل الأطر التي أسسها الاتفاق (cts/moc...)، والمسيرة تشاركيا بين ممثلي الحكومة (ضباط عسكريين أو أمنيين)، وممثلين عن الحركات (التنسيقية / الأرضية) بالتنسيق مع لـCSA- لتوفير شروط ميدانية ولوجستية وفق منهجية تجاه القوى الأمنية للحركات الأروادية وهي إعادة التجميع التي يتم فيها إحصاء المقاتلين وأسلحتهم،-

¹ Membres de Médiation Internationale, Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu de Processus d'Alger, op. cit.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

Cantonnement-، والتي ستتوج بمسار إعادة إدماج المقاتلين السابقين في صفوف الأمن والجيش على أساس المواطنة بمفهومها السياسي، وحل المعسكرات التابعة للحركات الغير نظامية، هذه العملية الكبرى سماها الاتفاق بـ (مسار نزع السلاح / التسريح / إعادة الاندماج - Désarmement, Démobilisation - Réinsertion- DDR) .

التي يتم تسييرها بأطر مركزية ممثلة في المجلس الوطني لـ DDR الذي يعمل بالتنسيق المباشر مع لجنة متابعة الاتفاق- CSA- وتعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية مباشرة، فالمجلس الوطني لـ -DDR هو أعلى هيئة لإدارة إعادة هندسة المسائل الأمنية في مالي بشكل عام وفي شمال مالي بشكل خاص، والنجاح في تفكيك وإعادة تركيب الهيكل الأمني وفق هندسة أمنية مبنية على المواطنة والتشاركية والمهنية، هو مدخل مفتاحي يسهل بناء مالي الجديدة. ولعل اللقاء الأول للجنة CSA في إقليم "كيدال" وما يمثله هذا الإقليم من رمزية أمنية، وحضور دولي وإقليمي عالي المستوى يعكس اهتمام يعكس أهمية مشروع¹ DDR.

3.1.1. مشاريع لها علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

وهي جملة من المشاريع التنموية القصيرة المدى والمتوسطة وطويلة المدى، من المفيد أن نشير إلى بعض المشاريع المستعجلة (الفترة الانتقالية)، المسيرة للمشاريع الانتقالية السياسية والأمنية، وتتولى متابعة هذه المسائل اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لـ CSA -، أول مشروع استهل به ملحق الاتفاق²، هو **التربية والتكوين**، حيث ركز على تنظيم الدخول المدرسي 2014-2015 في الأقاليم الشمالية الرئيسية، "غاو" و"تومبوكتو" و"كيدال"، وكل المستلزمات كالتأطير والمطاعم والتموين إلى غير ذلك لـ 314 مؤسسة تعليمية، فيما يخص **الصحة** إجراءات سريعة إعادة تزويد المراكز الصحية بالإطارات الطبية عن طريق التعاقد ومرافقتهم بالتكوين المكثف للسيطرة على الوضع، والقدرة على تقديم الحد الأدنى من الخدمات الطبية في الأقاليم الشمالية الرئيسية، كذلك الأمر فيما يتعلق

¹ Union Africaine, **Communiqué de la Cinquième Réunion de la Haut Niveau du Comité de Suivi de l'Accord-CSA-**, kidal le 11 Février 2021, publié sur : <https://www.peaceau.org/fr/article/communiqué-de-la-cinquième-reunion-de-haut-niveau-du-comité-de-suivi-de-l-accord-csa-kidal-11-fevrier-2021>. (15/03/2024).

² Membres de Médiation Internationale, Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu de Processus d'Alger, **op. cit.**

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

بمسائل التنمية المحلية وكل هذه الإجراءات تندرج في الأعمال القريبية المدى، تماشياً مع المرحلة الانتقالية وتمهيداً لتأسيس مشاريع متوسطة وطويلة المدى.

2- المراقب المستقل L'Observateur Indépendant

جاء في المادتين 63 و 64 من الاتفاق، أن الأطراف وافقت على تعيين مراقب مستقل من قبل -CSA- يكلف بالتقييم الموضوعي لمدى التقدم أو البطء في تنفيذ بنود اتفاق الجزائر، وقد وقع التعيين على مؤسسة "مركز كارتر The Carter Centre"،¹ وهي مدعوة لتقديم تقرير كل 4 أشهر وفق ما نصت عليه المادة 63، ويحدد فيه الإنسدادات التي قد تحصل خاصة بين الأطراف سواء بين الحركات الأزوادية والحكومة أو بين الحركات نفسها (التنسيقية والأرضية)، بالنظر لعمق الخلافات بينهم، كذلك التعرض للعوائق والقيود الموضوعية، كضعف التنسيق بين المتدخلين الميدانيين نظراً لوجود بعض التداخل في المهام وكثرة المتدخلين، من مهام الملاحظ المستقل أيضاً تحديد المسؤوليات وهذا مهم جداً لأن في ظل التداخل في المهام يقع التهرب من تحمل المسؤوليات وتبادل التهم، الأمر الذي يفرز سلوكات مقاومة لمسار التقدم في تجسيد محتوى الاتفاق وهو التطلع المشترك بين كل الأطراف ولغالبية ساكنة الأقاليم الشمالية "الأزواد"، وجمهورية مالي بصفة عامة، وفي الأخير وبناء على التقييم وتحديد التحديات والمسؤوليات ومواطن الخلل يقدم الملاحظ المستقل التوصيات المناسبة التي يتوقع أن يسترشد بها القائمون على متابعة مسار وضع نصوص الاتفاق حيز الخدمة وعلى رأسها اللجنة المكلفة بالمتابعة - CSA -، في المقابل يستفيد الملاحظ المستقل من الدعم التقني اللازم من طرف كل المعنيين بعملية تحويل الاتفاق إلى واقع سياسي واجتماعي،² وقد قدم المراقب المستقل "كارتر" أول تقرير له إلى لجنة متابعة الاتفاق - CSA - يوم 28 / ماي / 2018، وتم الإطلاع عليه من طرف الهيئات الدولية، وعلى رأسهم مجلس الأمن، وطالبه بالمزيد من التقارير بشكل منتظم³، للاستفادة من تقييماته الموضوعية وتوصياته العملية التي يقدمها للفاعلين في ميدان تنفيذ اتفاق الجزائر.

¹ هي منظمة غير حكومية أسسها الرئيس السابق للولايات "جيمي كارتر" سنة 1982، وتعمل في إطار تشجيع الحلول السلمية للنزاعات، ومراقبة الانتخابات، والدفاع وترقية حقوق الإنسان، وحماية البيئة، لمزيد من التفاصيل حول المركز اطلع على الموقع :

<https://www.cartercenter.org/news/index.html>

² conseil de Sécurité des Nation Unies, **Résolution N°2391/2017**, Publiée sur : <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/433/58/PDF/N1743358.pdf?OpenElement>.

³ مجلس الأمن للأمم المتحدة، القرار الأممي رقم 2423 بتاريخ 28 جوان 2018، تجده على الرابط <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/202/48/PDF/N1820248.pdf?OpenElement>، شوهد يوم 2023/04/06.

المبحث الثاني: تنفيذ اتفاق مسار الجزائر - مقارنة تقييمية -

المرحلة الانتقالية التي تعقب الانتهاء من النزاعات، تبدأ من اليوم الأول الذي يلي حفل التوقيع على الاتفاق بين فرقاء أزمة أو نزاع معين، وتنتهي عند الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات المنظمة من طرف السلطات الانتقالية المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية، هذه المرحلة وكأنها تربص للفرقاء للتدرب على ديناميات العيش المشترك والعمل المشترك على المستوى السياسي أو الأمني، وقيم التقاسم والتحرر التدريجي من الولاءات الفرعية لصالح الولاء المركزي (الدولة)، لهذا نجد أن الخبراء الذين قاموا بتصميم هذه المرحلة يتوقعون منها أن تضع اللبنة القاعدية الأولى، للعبور إلى مرحلة البناء والترسيخ لقيم العيش المشترك، التي تمثل روح الديمقراطية وبناء الدولة، بناء على ما سبق نستنتج أن كل الجهود تنصب على إنجاح انتخابات حقيقية تمثيلية، تنهي الوضع الانتقالي والدخول إلى الوضع الطبيعي، إلا أن الخبراء انقسموا بشأن الانتخابات بعد النزاعات إلى فريقين من المفيد التعرض لهما:

الرؤية الأولى : ويسوق الباحثون للنظرة الأولى (إجراء الانتخابات بعد اتفاق السلام) جملة من المبررات والحجج التي تدعم نظرتهم، هي أن قاعدة التوافقات ناضجة بين أطراف النزاع، ويرى أصحاب هذه الفكرة إن بعد التوقيع على الاتفاق يسود مناخ مساعد على السلام والديمقراطية حيث يشكل تواجد قوات حفظ السلام عامل مساعد على إجراء الانتخابات ومراقبتها، وفي نفس الوقت تمنع هذه القوات كل عمليات التشويش التي لا تشجع المواطنين للإقبال على المشاركة في الانتخابات، كما توفر الانتخابات فرصة لتدريب النخب والمجتمع السياسي على الممارسات الديمقراطية.

أما الفئة الثانية: تدعو إلى تأجيل الانتخابات، فتستند إلى حجج على رأسها ضعف القوى السياسية من حيث القدرة على المنافسة السلمية، الأمر الذي يعزز احتمال عودة المنهزم في الانتخابات إلى العنف لأن غريمه التقليدي والتاريخي له إمكانية إدارة البلاد الجديدة، أما الحجة الثانية فتتمثل فيضعف مؤسسات الدولة بسبب النزاعات، ويرون أن وجود مؤسسات قوية شرطاً أساسياً لنجاح الانتخابات لذلك يوصي بعض الباحثين بتأجيل الانتخابات حتى تتعافى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية.¹

¹ وليد حسن رجب قاسم، (الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 487، (سبتمبر 2019) صص. 41-59.

المطلب الأول: ورشة البناء السياسي والمؤسساتي

إن أهم تحدي تواجهه الدول ما بعد النزاعات الداخلية هو إعادة بناء المؤسسات السياسية، التي تستهدف بالدرجة الأولى التوزيع الإقليمي للاختصاصات والسلطات السياسية،¹ بمعنى أكثر التصاقا بتخصصنا- العلوم السياسية - هو توزيع القوة (السلطة) وهذا الأمر في غاية الأهمية، لأن القوة أو بالأحرى الموارد المادية والمعنوية مركزة ومجمّعة عند فئة دون غيرها، وهذا هو السبب المحرك للسلوكات السياسية والاجتماعية للفئة المحرومة التي تراوحت من المطالبة بالتوزيع العادل للثروة وصولا إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال، فالمتوقع بعد الوصول إلى توافقات بعد النزاع أن توزع القوة بصفة مرضية لجميع الأطراف، هنا يبدأ العمل الحقيقي للوسطاء في تسيير والتحكم في دينامية تجاذبات التنازل من الفئة المستفيدة من تعظيم القوة لصالح الفئة المحرومة، هذه التفاعلات هي التي سنتدارسها في هذا المبحث، وذلك بإسقاط هذا الجدل الفكري على النزاع في مالي، سنلتمس توزيع القوة المعنوية في السلطات الإدارية والسياسية المشتركة بين الحكومة والحركات الموقعة على الاتفاق، من حيث العدد ومستوى المناصب السياسية والتنفيذية؟!، ونلتمس أيضا توزيع القوة المادية في الدوريات الأمنية المختلطة، على مستوى اندماج عناصر الحركات المسلحة في صفوف الجيش والقوى الأمنية المختلفة الحكومية من حيث العدد والرتب..؟!، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع التنموية...، من أجل هذا لجأت الوساطة الدولية إلى خيار عدم التعجيل بالانتخابات، والممرور بمرحلة انتقالية مهددة يتوقع منها الوصول إلى رصيد من التوافقات الميدانية المشتركة على المستوى الأمني (الدوريات المختلطة)، وعلى المستوى السياسي (السلطات الانتقالية المشتركة)، وحدد الاتفاق مدة الفترة الانتقالية من 18 إلى 24 شهر، وتعلق بتنظيم انتخابات محلية وجهوية في أبريل 2018 متبوعة بانتخابات رئاسية في جويلية من نفس السنة² تضع مسار إعادة بناء الدولة الجديدة في مالي على سكة الانتقال الديمقراطي.

- كما هو معلوم أن الفترة الانتقالية المحددة في الاتفاق هي 24 شهر كأقصى تقدير ابتداء من 20 جوان 2015، كنظرة أولية لتقييم السنة الأولى 2016 من الفترة الانتقالية، نلاحظ انها استهلكت في التنصيب الإداري للمؤسسات الانتقالية التي ستتولى تسيير المرحلة، البداية كانت مع بداية نشاط

¹ المكان نفسه .

² Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, op. cit, p2.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

لجنة متابعة الاتفاق- CSA- وذلك من خلال انعقاد أول اجتماع لها بالجزائر في 18 جانفي 2016، هذا على مستوى الوساطة الدولية والشركاء، أما على المستويات الرسمية فقد تم في 31 مارس 2016 المصادقة من طرف المجلس الوطني (البرلمان) على مراجعة القانون المتعلق بالجماعات الإقليمية والمحلية الذي سوف يسهل عملية تثبيت السلطات الانتقالية في الأقاليم الشمالية بما فيها الجديدة التي تم إنشائها على غرار " ميناكا" التي كانت تنتمي إلى إقليم "غاو"، و"تاوديني" التابعة إلى إقليم "تومبوكتو"،¹ بما يتناسب مع إستراتيجية اللامركزية وتحرير المبادرة، في نفس الاتجاه تم التوقيع على المرسوم التنفيذي من طرف الحكومة الخاص بتتصيب السلطات الانتقالية في 18 ماي 2016.²

- تعيين " محمادو دياقورا (Mohamadou diagouraga) من طرف رئيس الجمهورية " إبراهيم بوبكر كايتا- IBK- " في 15 جوان 2016، توجد رمزية في تعيين هذا الأخير، باعتباره شغل منصب مدير عام الشرطة سابقا وأشرف على تسيير لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم في مالي الموقع بالجزائر 2006.³

هذا يدل على حرص الحكومة على استغلال كل الخبرات المتاحة لها لتسيير مرحلة تنفيذ الاتفاق كما دخلت في مشاورات مع المعنيين بعملية تنفيذ الاتفاق وعلى رأسهم الحركات الموقعة (التنسيقية والأرضية)، حول آليات وشروط تشكيل السلطات الانتقالية في 19 جوان 2016، وكانت الحركات قد عارضت سلوك افراد الحكومة بتعيين إطارات وأعضاء السلطات الانتقالية لأقاليم "كيدال" "غاو" و"تومبوكتو" من جانب واحد ودون استشارة الحركات الموقعة على الاتفاق، في الحقيقة يعتبر التأقلم مع التسيير المشترك هو أول تحدي للحكومة، فالمقاومة التي تبديها السلطات الحكومية في التعامل مع الحركات الموقعة على الاتفاق، تبدو طبيعية للوهلة الأولى لكن لابد من خلق

¹ Organisation des Nations Unies ,Conseil de Sécurité, **rapport de secrétaire général sur la situation au mali** ,31 mars 2016, N° : S/2016/498,P.2, publié sur <https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/144/59/PDF/N1614459.pdf?OpenElement>

² Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **op.cit**,p.22

³ Selma Mihoubi, Mali : un Ans Apres la Signature l'Accord d Alger ,Quel Avenir pour le nord ? , **Le Jeune Afrique**, le 16 juin 2016, publié sur :<https://www.jeuneafrique.com/334516/politique/mali-paix-ans-apres-signature-de-l'accord-d-Alger/> (20/03/2024).

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

واقع سياسي جديد يقوم على المقاسمة وهنا يلعب الوعي السياسي ومدرجات النخب السياسية (حكومة / حركات) دورا محوريا، وتأتي مساعدات الشركاء المرافقة في المرتبة الثانية وهي جهود لا يمكن الاستغناء عنها.

إذا كانت السنة الأولى بعد الاتفاق هي سنة الهندسة المؤسساتية المرافقة للتطلعات السياسية والمؤسساتية للاتفاق، فإن سنة 2017 هي بداية الدخول الفعلي للمجال العملياتي للاتفاق، حتى ولو كانت إنجازات محتشمة.

سارعت الحكومة والأطراف الموقعة على الاتفاق لتدارك التأخر ومحاولة تأسيس بداية فعالة قبل انقضاء الآجال المتوقعة للفترة الانتقالية حسب الاتفاق، وعلية تم الاتفاق في 10 فيفري 2017 على إعادة هيكلة مخطط زمني جديد لتتصيب السلطات الجديدة، وتلتها سلسلة من الإنجازات في هذا الاتجاه، ففي الفترة ما بين من 28 فيفري إلى 02 مارس 2017، تم تتصيب السلطات الانتقالية في "كيدال" و "غاو" و "مينكا"، ثم تلتها عملية أخرى في 20 أفريل 2017، شملت "تومبوكتو" و "تاودني".

بعد اقتراب نهاية المدة المحددة لانتهاء المرحلة الانتقالية، وبالنظر إلى شساعة الفارق بين المخطط التوقعي للإنجازات (Le Planning des Travaux)، المحدد بـ 24 شهرا حسب الاتفاق (أطر الملحق الأول المتعلق بالمرحلة الانتقالية)، والمنجزات على الواقع، استقرت قناة مشتركة بين كل الأطراف، حكومة والجماعات الموقعة على الاتفاق، والشركاء الدوليين والإقليميين، على ضرورة الوقوف في محطة للمراجعة، وإعادة الانطلاق من جديد، فكانت ندوة الوفاق الوطني التي جرت أحداثها من 27 مارس إلى 03 أفريل 2017، ولبلورة توصيات ندوة الوفاق الوطني، تم الاتفاق بين الحكومة والتنسيقية والأرضية على وضع خارطة طريق جديدة وفق أولويات محددة بدقة وقابلة للتنفيذ، من أجل إعطاء دفع لتطبيق الاتفاق بعد انقضاء الفترة الانتقالية المحددة في نص الاتفاق التي تنتهي في 30 جوان 2017¹.

وهذا ما يفسر سلسلة النشاطات التي قامت الحكومة والوساطة الدولية، منها تعيين مركز كارتر من طرف لجنة متابعة الاتفاق -csa- في 11 سبتمبر 2017، من أجل التقييم الموضوعي لمدى التقدم في إنجاز، المشاريع السياسية والأمنية والتنمية والمجتمعية التي جاء بها الاتفاق، 2017 كذلك تفعيل عملية تتصيب السلطات الانتقالية في إقليم "كيدال" في 6 نوفمبر 2017، في نفس الديناميكية التداركية،

¹Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **op.cit**, pp.22-23.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

تقرر تأجيل الانتخابات المزمع عقدها في ديسمبر 2017 إلى أفريل 2018¹، وذلك من أجل توفير الشروط الأمنية والسياسية والمؤسسية لتنظيم انتخابات حقيقية ترقى لإنهاء الفترة الانتقالية. في المجمل وبالنظر للهدف الكبير الذي يتطلع إلى تحقيقه الفاعلون في إطار اتفاق الجزائر 2015، الذي يتمحور حول وضع حيز التنفيذ هندسة مؤسسية تقوم على حرية التسيير الإداري وعلى أكبر تمثيل لمشاركة المواطنين في المؤسسات السياسية والإدارية. هناك انجاز جزئي، والمؤشرات الدالة على ذلك هي تنصيب السلطات الانتقالية في الأقاليم الرئيسية في الشمال (كيدال، تومبوكتو، غاو)، ووضعها حيز التنفيذ، أما على المستوى السياسي فقد انقضت المهلة الانتقالية ولم تتجح كل الأطراف على أن تنتهي المرحلة الانتقالية بانتخابات رئاسية والدخول في مسار دستوري، ينهي المؤقت، هذا لا يعني الاستسلام، لكن كل الأطراف مصممة على تذليل الطريق، من أجل تنظيم انتخابات في النصف الثاني من 2018.

بالنسبة للسنة الأولى بعد نفاذ الفترة الانتقالية المحددة في الاتفاق بأربعة وعشرون شهرا، أي 20 جوان 2017، فإن سنة 2018 وهي سنة لها خصائص كونها هي النفس الثاني - Le deuxième souffle - بعد توقيع الاتفاق سنة 2015، على اعتبار أنها الانطلاقة الفعلية لما بعد ندوة الوفاق الوطني التي كانت محطة حقيقية للمراجعة وتجديد العزم و شحن إرادة المضي قدما لتنفيذ بنود اتفاق الجزائر، وعليه صمم الفاعلون أن يجددوا المبادرة وفق تجربة الفترة الانتقالية السابقة، وتحديد الأولويات بدقة في 16 جانفي 2018، من خلال جلسة العمل الدورية رقم 24 للجنة متابعة الاتفاق - CSA - التي أفضت إلى تبني ورقة طريق من اجل تجسيد الجدول الزمني للأعمال ذات الأولوية والتي تتمحور فيما يلي:

- 1- التركيز على اللامركزية - La Décentralisation -، والبداية تكون على إحداث التناغم والانسجام بين القوانين التي ستصدر حول الجماعات المحلية و الإقليمية مع أحكام الاتفاق.
- 2- الدفاع والأمن، خاصة الدوريات المشتركة - Les Patrouilles Mixtes - وإصلاح قطاع الأمن، وتأمين الاستحقاقات الانتخابية القادمة وعلى رأسها الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في جويلية 2018.

¹Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2017/1105, le 26 Décembre 2017.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

3- التنمية السوسيو-اقتصادية¹.

واعتمدتها الحركات الموقعة كورقة طريق مصممة وفق الأولويات الملحة في 22 مارس 2018 ، وتعتبر ورقة الطريق الثانية في مسار النزاع المالي المنفجر في جانفي 2012.

(Feuille de route pour la mise en œuvre de d'actions prioritaires) في مارس 2018²

الحدث السياسي الذي تصدر المشهد في النصف الثاني من سنة 2018 هو الانتخابات الرئاسية الثانية بعد انقلاب مارس 2012، والأولى بعد اتفاق السلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر في 20 جوان 2015، والتي كان من المفترض أن تنتهي إليها المرحلة الانتقالية المحددة في الاتفاق بـ24 شهرا، لكن الظروف الأمنية والسياسية دفعت إلى تأجيلها، واستطاعت السلطات على الأرض أن تنظم انتخابات رئاسية في 29 جويلية 2018، رغم ما سبقها من اضطرابات سياسية وأمنية، لكن بشكل عام كانت شروط مقبولة ومؤهلة للقيام باستحقاق سياسي في هذا المستوى، فقد سجل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للثلاثي الأخير من السنة، انه بين 23041 مكتب انتخابات منتشرة على التراب المالي، 871 مكتب بقي مغلقا لأسباب أمنية ما يقابل 3.8%³، وخاصة في مقاطعة "موبتي" 444 مكتب كانت خارج الخدمة، في 8 أوت أعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية للانتخابات، حيث كانت نسبة المشاركة 43.06%، ولم يتمكن أي مترشح من الحصول على الأغلبية المطلقة، فتصدر القائمة إبراهيم بوبكر كايتا بـ 41.70%، يليه المترشح "سومايل سيسسي-Soumaila Cissi- بـ 17.78%، وعليه جرت انتخابات الدور الثاني في 12 أوت في أجواء مقبولة حيث تم تأمين العملية بـ 6000 عنصر من قوات الدفاع والأمن المالي بمساندة القوات الأممية، في 16 أوت أعلنت الحكومة عن فوز الرئيس السابق "إبراهيم بوبكر كايتا" فائزا بالانتخابات كنتيجة أولية، الأمر الذي دفع منافسه التقليدي "سامويل سيسسي" إلى تقديم طعن لدى المجلس الدستوري، إلا أن النتائج النهائية التي أعلن عنها المجلس الدستوري في 20 أوت

¹Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2018/273, le 29 Mars 2018.

² Rapport de l'observateur indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au mali –issu de processus d'Alger- **The Carter Center**, Evaluation de 2018, p.1, publié le : 18 février 2019.

³Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2018/866, le 25 septembre 2018, p.4.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

أكد فيه فوز "إبراهيم ابوبكر كايثا" وحصوله على 67.16% من الأصوات المعبر عنها مقابل 32.84% لمنافسه "سامويل سيسسي"، مع تسجيل نسبة مشاركة 34.42%، وتعتبر منخفضة مقارنة مع نسبة الدور الأول.

في أول تقرير له قدم مركز كارتر كونه المراقب المستقل المعين لتقييم مدى تنفيذ بنود الاتفاق، قدم تقييما أوليا لسنة 2018، بناء على البنود الواردة في الاتفاق المتعلقة بمحور **المسألة السياسية والمؤسسية** على اعتبار أنها التزامات بالنسبة لكل الأطراف يتعين عليهم تنفيذها، وعليه أشار المراقب المستقل إلى إنجازات قد تحققت نجزها فيمايلي:

- التناغم الحاصل بين هياكل الحكومة المالية وعملية تطبيق الاتفاق، من خلال إنشاء وزارة **التماسك الاجتماعي والسلم والمصالحة الوطنية**، في شهر سبتمبر من سنة 2018، مكلفة بتنسيق عمل الحكومة، ومع عملية تنفيذ الاتفاق.
- الاستمرار في تنصيب السلطات الانتقالية في جويلية 2018، حيث دخلت حيز الخدمة 21 دائرة تابعة للمقاطعات الشمالية، ثلاثة (3) منهم تابعة لمقاطعة "تاودني".
- إصدار في جوان 2018 لقوانين إحداث الجماعات المحلية للأقاليم، الدوائر والبلديات التابعة للمقاطعات الجديدة "تاودني" و"مينكا" على التوالي.
- وضع الترتيبات الفعالة للإعتمادات المالية لتسيير السلطات الانتقالية من خلال تفعيل آلية التحويل للجماعات المحلية المنصوص عليها في الاتفاق 30% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، على أن يكون مستوى الدفع 20% في ديسمبر 2018.
- وضع حيز الخدمة أربعة أشكال من الإعتمادات المالية التي ستدفع إلى السلطات الانتقالية من أجل تأدية وظائفها ومهامها، ويتعلق الأمر بالتجهيزات، والدعم الفني والتقني، والاستثمارات الهيكلية، في المجمل رصدت لهذه العمليات ما يقارب سبع (7) مليار فرنك إفريقي¹.

من الواضح أن النشاط الأبرز في سنة 2019 على الصعيد السياسي والمؤسسي هو عدم تخلي الحكومة عن رغبتها في الإسراع بإصلاح الدستور 25 فيفري 1992 الذي من المقرر أن تكون نتيجته عام 2019 من خلال تنظيم استفتاء، حيث عين رئيس الجمهورية لجنة خبراء من أجل إدخال إصلاحات

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, Evaluation de 2018, **op.cit**, p.11.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

على الدستور لاسيما ما تعلق بإدماج ببعض أحكام أو بنود اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في الدستور، ليكون دستور المرحلة الجديدة لمالي، وقد عرف المشروع النور في 1 أبريل 2019¹ بعد توسيع المشاورات مع كل الطبقة السياسية وكل الفاعلين.

ما يمكن ملاحظته وهو ما أكده المراقب المستقل أن كل أطراف النزاع وكل ما له علاقة ببناء السلم في مالي، متمسك باتفاق السلم والمصالحة الوطنية واعتباره الطريق الوحيد للوصول إلى سلم دائم في مالي، يمكن أن تترسخ في بيئته أسس الدولة الجديدة في مالي، هذا بالرغم من التأخر المسجل في تطبيق بنود الاتفاق خاصة في سنة 2019، يدلل على هذا الحوار الشامل الذي ختم به الفاعلون السنة، في العاصمة باماكو نهاية السنة 22 ديسمبر 2019، والذي كانت مخرجاته على شكل توصيات جددت العزم على إجراء انتخابات تشريعية قبل شهر ماي 2020، ويتبعها استفتاء لمراجعة الدستور، والمضي قدما في إعادة تشكيل الهيكل الإداري للدولة الجديدة، ووصل النقاش إلى ضرورة مراجعة بعض بنود الاتفاق تأسيسا على المادة 65 من الاتفاق..

بالنسبة لتقييم مدى تقدم الانجازات على مستوى الباب الثاني من اتفاق المصالحة والمتعلق بالمسائل السياسية والمؤسسية لسنة 2020، فقد كانت البداية بترجمة الشحنة الإيجابية التي تغذت بها إرادات جميع الأطراف من مخرجات الحوار الشامل، العزم على تنظيم انتخابات تشريعية في وقتها المحدد، فقد أعلن المجلس الدستوري أنه ضبط القائمة النهائية للمترشحين والتي شملت 1447 مترشح منهم 1021 رجل و426 من النساء مهيكليين في 561 قائمة²، استمرار على إيقاع الديناميكية التي خلقها الحوار نجحت الحكومة في تنظيم انتخابات تشريعية في وقتها المحدد في 29 مارس و19 أبريل، وبمشاركة مقبولة حيث بلغت 36 % في الدور الأول و35 % في الدور الثاني،³ لكن هذه الحركية التي غطت النصف الأول من سنة 2020، انكسرت مع بداية النصف الثاني من السنة، حيث خلقت نتائج الانتخابات معارضة شديدة من طرف تجمع من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وحركة 5 جوان لتجمع

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au mali –issu de processus d'Alger– The Carter Center, avril 2019, p.2.

²Conseil de Sécurité des Nations unies, Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali, N.S/2020/223, le 20 mars 2020, p.2.

³Conseil de Sécurité des Nations unies, Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali, N.S/2020/476, le 2 juin 2020, p.2.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

القوى الوطنية -M5-RFP- رفضت نتائج الانتخابات التشريعية النهائية المعلنة في 30 افريل من طرف المجلس الدستوري، وذهبت إلى حد المطالبة بتنحي رئيس الجمهورية وحل المجلس الوطني رغم تدخل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وممثل الاتحاد الإفريقي، وبصورة واضحة تدخل "الإكواس" Cedeao، كفريق وساطة في عدة محطات من أجل إيجاد مخرج لحالة الانسداد، بداية من 18 جوان مرورا بعدة لقاءات مع -M5.RFP- في شهر جويلية، وصولا إلى 12 أوت، قدمت خلالها "الإكواس" تدخلات ومقترحات عملية إلى الحد الذي عرضت على المعارضة أن يتم تقديم النواب المطعون فيهم استقالته من المجلس الوطني (البرلمان)، لكن المعارضة بقيت مصممة على مطالبتها مستندة إلى تعبئة شعبية معتبرة في أغلب ولايات مالي، هذا الاضطراب السياسي انتهى إلى انقلاب عسكري قاده المجلس الوطني من أجل انقاص الشعب -CNSP- في 18 أوت 2020، الذي أطاح برئيس الجمهورية، وتجميد وحل كل المؤسسات الدستورية الأخرى، الحكومة والمجلس الوطني (البرلمان)¹.

أفرز الانقلاب قوى سياسية لها تأثير على الشارع السياسي في مالي خارج القوى التقليدية الموقعة على اتفاق الجزائر جوان 2015 ممثلة في الأرضية Plateforme، وتنسيقية الحركات الأزواضية CMA، الأحزاب الموالية للنظام الذي أطيح به، والتي نددت واتخذت موقف سلبي من الانقلاب هي²:

- التحالف من أجل الديمقراطية في مالي.
- الحزب الإفريقي من أجل التضامن والعدالة.
- القوى الجمهورية، والتجمع من أجل مالي.
- الأحزاب السياسية المعارضة التي أبدت استعدادها للعمل مع الانقلابيين - العسكريين - هي:
- الوحدة من أجل الجمهورية والديمقراطية.
- حركة جوان لتجمع القوى الوطنية (M5-RFP)، حزب "يلما -Yelega-".

افتتحت الحكومة الانتقالية شهر أكتوبر من سنة 2020 بالإعلان عن مرجع دستوري مؤقت سموه (ميثاق المرحلة الانتقالية Charte De Transition --)، وتأسيسا على توصياته وأحكامه تم تركيب هيكل مؤسساتي

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au Mali -issu de processus d'Alger- The Carter Center, Décembre 2020 ,p.3.

²Conseil de Sécurité des Nations unies, Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali, N.S/2020/952, le 29 septembre 2020,p.3.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مؤقتاً، أعلاه رئيس مؤقت وحكومة مؤقتة أعلن الرئيس "باه داو -Bah N'Daw- على تشكيلتها في 05 أكتوبر، وتضم 25 عضواً، وفي 09 نوفمبر أعلن الرئيس المؤقت "مجلس وطني انتقالي -CNT- مكون من 121 مقعداً¹ وأكدوا على التزاماتهم اتجاه كل المعاهدات الدولية، وتمسكهم باتفاق جوان 2015 ، والإصرار على المضي قدماً في تجسيد بنوده، وقد حدد الميثاق 18 شهراً كأقصى حد للمرحلة الانتقالية. العامل الثاني الذي أدى إلى كسر الدناميكية السياسية التي شهدها النصف الغول من سنة 2020، هي جائحة كورونا -COVID 19-، والقيود التي فرضتها على الساحة السياسية، منها عمل الحكومة وحركية تنفيذ أحكام الاتفاق.

رغم ما خلفته هذه العوامل على المشهد السياسي من اضطرابات، إلا أن هناك بعض الانجازات السياسية تحققت في هذه السنة (2020)، أهمها تعيين أعضاء من الحركات الموقعة على الاتفاق من الأرضية -Plateforme- والتنسيقية -CMA- في الحكومة الانتقالية، وتحصلت على مناصب مهمة ومفتاحية، وهذا لأول مرة من بداية تفعيل اتفاق الجزائر (2015)، رغم أنها لم تكن راضية على نسبة تمثيلها في المجلس الوطني الانتقالي -CNT- لأن الحركات الموقعة على الاتفاق تحصلت على خمس مقاعد فقط من بين 121 مقعد في المجلس، على المستوى المؤسسي عرفت حركية محتشمة في شهر نوفمبر يعني الشهر ما قبل الأخير تعيين وتنصيب 19 رئيس جهوي² للإشراف على إدارة الهيئات الجهوية، كإنجاز سياسي يمكن ذكره في هذا الصدد، هو تطبيع العلاقة بين قادة المرحلة الانتقالية والقوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها "الأكواس" التي قد سلطت مجموعة من العقوبات على الانقلابيين، لكن بعدما تم تنصيب مدنيين على رأس المؤسسات السياسية الرئيسية (رئيس المرحلة الانتقالية، والوزير الأول) المسيرة للمرحلة الانتقالية، استقادت النخب السياسية المسيرة للمرحلة الانتقالية في مالي ما بعد انقلاب 18 أوت 2020، من مساندة الشركاء الدوليين والإقليميين، في مواصلة تنفيذ بنود اتفاق الجزائر والمضي قدماً في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية المدة الانتقالية.

أما فيما يخص سنة 2021 فقد كانت البداية متاعمة مع البناء المؤسسي المنجز في 2020، وهو حل المجلس العسكري -CNSP- في 18 جانفي 2021 من طرف الرئيس "باه داو" عن طريق مرسوم رئاسي،

¹Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2020/1281, le 28 Décembre 2020, p.2.

²Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Décembre 2020 , p.17.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

وهي إشارة إلى إرادة استرجاع البناء المؤسساتي الدستوري عن طريق الانتخابات، إنجاز سياسي آخر مهم وهي تحديد أولويات المرحلة الانتقالية من طرف الحكومة الانتقالية وعرضها كورقة على المجلس الوطني الانتقالي-CNT- والتي تمثلت في الأمن والإصلاح الدستوري والسياسي، الحكم الراشد والتربية، الاستقرار الاجتماعي والانتخابات، وقد صادق المجلس على هذا المخطط العملياتي -Plan D'Action- بالإجماع في 22 فيفري 2021¹، لكن إرادة النصف الأول من سنة 2021 تعرضت إلى الكسر، بسبب الانقلاب الثاني الذي كان متقدما على موعد الانتخابات هذه المرة ، لكن له علاقة بالانتخابات، فبعدما كان الإعلان عن مواعيد الانتخابات مكسبا سياسيا، يعبر عن إرادة سياسية للعودة إلى النظام الدستوري المنشود، رأينا أن تحديد الرزنامة الزمنية للاستحقاقات السياسية كانت بمثابة شرارة الاضطرابات، فبعد إعلان الحكومة في 14 أفريل عن موعد الاستفتاء من أجل التعديلات الدستورية في 31 أكتوبر 2021، والانتخابات البلدية والجهوية ومجالس الدوائر في 26 ديسمبر 2021، والانتخابات التشريعية والرئاسية 27 ديسمبر 2021، وإذا استدعت الأمور لأجراء الدور الثاني فسيكون 13 و 20 مارس على التوالي، حولتها الجبهة المعارضة للمقاربة الحكومية إلى حراك سياسي في الشارع يطالب بحل الحكومة المنبثقة من مسار الانقلاب العسكري الذي جرى في 18 أوت 2020، مع العلم أن هذه المعارضة وخاصة حركة 5 جوان (M5-RFR)، هي المؤيد الرئيسي لهذا الانقلاب وعبروا عن ذلك بتظاهرة سياسية احتفالية في 21 أوت 2020²، أي أربعة أيام من الانقلاب للاحتفال بما سمته الحركة "بانتصار الشعب"، نفس النسخة تكررت مع الحكومة الجديدة التي أخذت خطوات عملية على مستوى برمجة الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، إلا أن M5-RFP والجبهة المعارضة أصروا على حل الحكومة المتهمه بتهميشهم وعدم إشراكهم في المشاورات التي أفضت لاعتماد ورقة طريق التي حددت فيها رزنامة المواعيد الانتخابية، رغم استجابت السلطات الانتقالية لمطالب المعارضة يوم 24 ماي 2021، وذلك بتشكيل حكومة جديدة، لكن النتيجة انه في نفس هذا اليوم 24 ماي 2021 تم اعتقال رئيس السلطة الانتقالية "باه ان داو -Bah N Daw-"، والوزير الأول "مختار وان -Moactar Ouane-"³ وبعض من أعضاء الحكومة

¹Conseilde Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/299, le 26 Mars 2021, p.2.

²Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali, **op.cit**, Septembre 2020, p.3.

³Conseilde Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/519, le 28 juin 2021, p.2.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

السابقة، مرة أخرى ننهى العملية السياسية بالفعل العسكري والأمني، رغم وجود نسق نظمي متحرك بين المطالب والاستجابة وهذه وضعية صحية للنظام السياسي كما يخبرنا "ديفيد استون"، كان يمكن أن نستثمر في هذه الحركية الإيجابية.

رغم استمرار ديناميكية العمل على العودة إلى النظام الدستوري بعد الانقلاب لكن بوتيرة نمطية إدارية لا ترقى إلى اختراقات في السلوك السياسي السابق، وهذا ما نلمسه في نشاطات الهيئات السياسية الانتقالية، ففي 30 جويلية 2021 المجلس الوطني الانتقالي يطلب من الرئيس والوزير الأول للحكومة المؤقتة، تنظيم دورة غير عادية (طارئة) من أجل عرض مخطط عمل الحكومة من طرف الوزير الأول الذي يركز على أربعة محاور، (أ) تعزيز الأمن الوطني، (ب) الإصلاح السياسي والمؤسساتي، (ج) التطبيق الذكي للاتفاق، (د) تنظيم انتخابات شفافة¹.

لا يتعدى الزخم السياسي في مالي بعد كل انقلاب سقف النقاشات والمراجعات لكل ما يتعلق بالانتخابات، فقد توصل مجلس الوزراء في 24 نوفمبر 2021 إلى إقرار مشروع قانون الانتخابات، والذي يهدف إلى إنشاء هيئة وحيدة (Organe Unique) لتسيير الانتخابات، مراجعة الخريطة الانتخابية، مراجعة النمط الانتخابي والتطلع لإدخال الانتخاب الإلكتروني، وأنماط الانتخابات النسبية بالنسبة للانتخابات التشريعية، تسقيف ومراقبة تمويل الحملات الانتخابية، ضرورة نشر النتائج الانتخابية وتحويل المحاضر الكترونيا من أجل جردها².

في سياق إبراز إرادة سياسية للتمسك باتفاق الجزائر كمرجع، والتمسك بتجسيده، تم إنشاء مجموعة الخمسة G5 القناة الحكومية التي تتابع بصورة مركزة مسار تنفيذ الاتفاق تتكون من وزير المصالحة الوطنية وهو رئيسها، والوزراء الأربعة الممثلين للحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، والتي تجتمع أسبوعيا، الأمر الذي يمنح الحكومة متابعة يومية لمسار تنفيذ الاتفاق، وتكملة تنصيب السلطات الانتقالية على مستوى البلديات، التابعة لأقاليم "ميناك" و"تاودني".

ما يمكن استخلاصه أن الانتخابات أصبحت مصدر من مصادر النزاع للنخب السياسية والعسكرية في مالي، فالوصول إلى الانتخابات أو حتى الاقتراب من مواعيدها، تؤدي إلى الانقلاب على النظام

¹ Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/844, le 01 Octobre 2021, p.2

² Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/1117, le 04 janvier 2022, p.3.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الدستوري، هذا تقييم للوضع السياسي على أن النخب السياسية والعسكرية في مالي لا تقبل عملية توزيع القوة بالانتخابات، بمعنى أنها لا تتقبل وترفض إرجاع مصدر إعطاء السلطة أو منح القوة إلى الشعب، وهذا تحدي بنيوي عميق، فالدراسات العلمية تقرر أن نسبة نجاح الوساطة في حل النزاع بين الدول الديمقراطية، أو داخل الدولة نفسها مرتفعة جداً، مقارنة مع للدول التسلطية.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

المطلب الثاني: الورشة الأمنية الكبرى DDR.

20 ديسمبر 2015 بداية فتح ورشات لبناء معسكرات لتجميع المقاتلين السابقين في صفوف الحركات

الموقعة على اتفاق الجزائر¹، وبذلك شرعت السلطات المالية في تجسيد المشروع الأمني الكبير، وهو الركيزة الثانية لاتفاق الوساطة الدولية، واستمرت ديناميكية جذب الأطراف للانخراط في مشروع بناء قوة أمنية موحدة تعكس الوحدة الوطنية ككل، ففي 13 أبريل 2016 التنسيقية قدمت قائمة إلى اللجنة التقنية للأمن-CTS- تتضمن 18.000 مقاتل، في حين لم تقدم الأرضية قائمتها، لكن التقديرات الأولية التي اعتمدها المجلس الوطني لـDDR هي 10.000 مقاتل لكليهما (الأرضية / التنسيقية)، في نفس السياق تعكف-MINUSMA- على بناء معسكرات التجميع في كل من "غاو" و"تومبوكتو" و"كيدال"، والانتهاه من بناء وتهيئة معسكرات التجميع في كل من "لكراركار" التابعة لإقليم "تومبوكتو"، و"قافا" التابعة لإقليم "غاو"، والثالث في "إنكار" بمقاطعة "ميناكا".²

في 18 أبريل 2016 الحكومة تضع 42 مركبة تحت تصرف -MOC- من أجل وضع الدوريات المختلطة حيز الخدمة،³ وفي نفس اليوم صادق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم تنفيذي حول المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، ووضعه تحت تصرف الوزير الأول مباشرة، ولأهمية هذه العملية الإستراتيجية في تحويل الهوية الأمنية للحركات الموقعة على الاتفاق من هوية انفصالية متمردة إلى هوية الوطن الواحد، والدفاع المشترك على قيم سيادية موحدة .

ما يمكن ملاحظته وفقا لتقارير الأمم المتحدة أن الاعتداءات التي حدثت في بحر السنة الموالية لتوقيع الاتفاق التي كان يتوقع منها أنها تتغذى من مخزون التطلعات القوية لكل الأطراف، فعلا كانت الاعتداءات تصدر من جهات لا تنتمي هيكليا للحركات الموقعة، أو أي طرف آخر له علاقة بعملية صيرورة إعادة بناء السلام، بل كانت من طرف متظاهرين رافضين للتواجد الدولي في مالي، وتركت هذه الاعتداءات آثار سلبية على كل المستويات، مواجهة هذه المظاهرات، التي استهدفت المطارات بالدرجة

¹ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **op.cit**, p.22.

² Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N°.

S/2016/498, le 31 mars 2016, p.3.

³ Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **op.cit**, p.22.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الأولى كانت من طرف الـ MINUSMA و CMA و جرت هذه الاحتجاجات والمظاهرات بين 18 إلى 21 أبريل 2016، يعتبر التنسيق الأمني مع الحركات مؤشرا إيجابيا، والجدير بالذكر أن للمتظاهرين سلسلة من المطالب عرضوها على ممثلين من MINUSMA و CMA تمحورت حول ضرورة وقف الاعتداءات والاعتقالات التي تمارسها القوات الفرنسية، على مستوى آخر أكثر خطوة أن القوى الدولية أصبحت هدفا مباشرا للقوى الإرهابية، التي استعملت وسائل قتالية دقيقة منها عمليات تفجير تعترض الدوريات الأمنية أو المواجهات من خلال الكمائن (Embuscades)، فقد ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أنه في النصف الأول من السنة الأولى بعد توقيع الاتفاق (2016)، إن قوات - MINUSMA - تعرضت لـ 20 هجوم في إقليم "كدال" فقدت فيهم 10 أفراد من قوات حفظ السلام، وكذلك القوات الفرنسية التي فقدت 3 من أفرادها بسبب انفجار قنبلة خلال مرور دورية تابعة لها وقد تبنت "جماعة أنصار الدين" واحدة من هذه العمليات، كما أن المقر العام لبعثة الاتحاد الأوروبي للتكوين تعرضت لهجوم إرهابي، هذا التدهور الأمني دفع الحكومة لتمديد فترة حالة الطوارئ إلى 15 جويلية 2016¹.

نستخلص من هذا العرض أن قوى التطرف والإرهاب في مالي القاعدة في بلاد المغرب Aqmi وجماعة أنصار الدين"، تعمل على تدارك خسارتها للتحالفات الضمنية مع الحركات الأزوادية التي كانت تستفيد منها مع بداية النزاع سنة 2012، فنجاح الوساطة الدولية لفصل الحركات الانفصالية عن الحركات الإرهابية، كالتقاطعات الضمنية التي وجدوا أنفسهم فيها مع بداية النزاع، هذا المكسب دفع القوى الإرهابية أن تنخرط في تكتيك جديد وهو محاربة التواجد الأجنبي في مالي ممثلة بالقوات الأممية MINUSMA والقوات الفرنسية (قوات عملية سرفال)، وذلك من أجل خلق تقاطعات مع السكان المحليين أو ما تبقى من الطوارق الغير مهيكليين في الحركات الموقعة على اتفاق الجزائر، في مجال الدفاع والأمن عرفت الفترة الانتقالية المحددة في الاتفاق (24 شهرا)، أي إلى غاية نهاية 2017، ديناميكية مقبولة. ففي 05 جانفي 2017 دخلت عملية DDR (نزع السلاح، تسريح المجندين، إعادة إدماجهم) حيز الخدمة، وتعتبر هذه العملية جوهر الهندسة الأمنية الجديدة لجمهورية مالي لما بعد اتفاق الجزائر، على نفس الإيقاع انتقل 113 مقاتل من قوات التنسيقية "CMA" المتواجدة في "كيدال" إلى إقليم "غاو" للانضمام إلى أول دورية مختلطة، وتم تهيئة ثمان (8) مراكز تجميع -Cantonement- التي قامت MINUSMA بتسليمها

¹Ibid, p.5.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

في 09 فيفري 2017، سمحت هذه الإجراءات سالفة الذكر لتوفير بيئة أمنية مناسبة في حدها الأدنى لإطلاق أول دورية مختلطة في 23 فيفري 2017 بإقليم "غاو".

يعتبر هذا مؤشر ايجابي يراهن عليه كل المتدخلين في عملية بناء السلام في مالي، لأن استمرار عمليات الدوريات المختلطة وتجذر هذا السلوك الأمني هو مكسب استراتيجي لصالح الوحدة الترابية والثقافية، ولصالح استرجاع وظيفة التغلغل التي فقدتها جمهورية مالي جراء عمليات التمرد الداخلية وتقاطعاتها الضمنية مع القوى الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

رغم الخلافات بين الحركات الموقعة على الاتفاق والحكومة حول عدد المقاتلين السابقين للحركات الذين سيتم إدماجهم في القوات المسلحة الحكومية كدفعة أولى، حيث أن الحكومة اقترحت إدماج 4900 عنصر وتليها دفعات أخرى بصفة تدريجية، لكن الحركات ألحت على إدماج من 10.000 إلى 14000 مقاتل سابق، الأمر الذي يعرقل نوعاً ما انسيابية العملية الكبرى المتعلقة بـDDR¹.

حسب المراقب المستقل "كارتر" فإن هناك بعض الإنجازات تمت حتى نهاية 2018، شهدت هذه الفترة غياب للمواجهات المسلحة بين الحركات أو مع الحكومة، بخصوص عملية التسريح وإعادة الإدماج وهي قلب العملية الأمنية في الإستراتيجية الأمنية في مالي، تم دخول حيز الخدمة الآلية العملياتية للتنسيق -MOC- في "كيدال" خلال هذه السنة (2018)، بعد إقليم "غاو" في 2017، وهي الهيئة المكلفة بإدارة عملية استقبال المسرحين وآلياتهم ثم إدماجهم وفق آلية العمل الميداني المشترك (الدوريات المشتركة)، وهذا بعد ما تم بناء وتهيئة 8 معسكر استقبال خلال ثلاثة سنوات التي أعقبت التوقيع على الاتفاق (2015-2017) من طرف البعثة الأممية -MINUSMA-، في نفس السياق تم إحصاء حوالي 32908 عنصراً مؤهلين للانخراط في مسار (نزع السلاح، التسريح، إعادة الإدماج DDR) وبذلك فقد تهيأ الانطلاق الرسمي لمسار -DDR- في نوفمبر 2018،² وهذا على مستوى الترتيبات المنطقية فقط لكن كإجراءات ميدانية فيما يتصل بمصالح المواطنين والبيئة الأمنية ككل، لم تعرف انطلاقة فعلية.

¹Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, le 26Décembre2017, **op.cit.**

²Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit.**, Evaluation 2018, p14.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

أما بالنسبة لسنة 2019 فإن تقرير المراقب المستقل (مؤسسة كارتر)، فإن عملية تنفيذ بنود وأحكام الاتفاق عرفت تأخر كبيراً في تحويل التعهدات والالتزامات المتجددة في ندوة الوفاق الوطني وكذا ورقة الطريق الثانية المتعلقة بالأولويات، فعلى سبيل المثال مشروع إدماج 2000 عنصراً المنتمين إلى الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، في صفوف القوات الوطنية للدفاع قبل نهاية 2019، لم يتم انجازه والانتهاؤه منه رغم أنه من الأولويات وفق ورقة طريق جويلية، لأنها تعبر عن إرادة العمل المشترك والتقسام وهي مظاهر الوحدة الوطنية، والتأخر في هذا المجال يرجع للإرادة السياسية بالدرجة الأولى، ثم المناخ الأمني الغير مستقر بالدرجة الثانية لكن هذا الأخير هو ورشة إصلاحية تنصدر أولويات كل الفاعلين في الشأن المالي.

رغم الاهتمام الكبير بهذا الملف إلا أن التقدم فيها على المستوى الانجاز في سنة 2019 كان ضعيف جداً، حسب تقييم المراقب المستقل فمن بين 25 تعهد والتزام المدرج في الباب الثالث للاتفاق المتعلق بمسألة الدفاع والأمن، تسعة (09) التزامات أو تعهدات يمكن اعتبارها منجزة ومنتهية، بما يقابل 36%، وبزيادة انجاز ثلاثة التزامات فقط لهذه السنة (2019) مقارنة بسنة 2018، أي أننا أمام 64%¹ من التعهدات لم تتجز وهذه نسبة كبيرة بالنظر إلى متغير الزمن، حيث أن الاتفاق تخطى المدة الانتقالية الأولى المنتهية في 20 جوان 2017، ونحن بصدد الانتهاء من الثانية، ومع دخول السنة الخامسة بعد الاتفاق 2020، لا تزال مسألة إدماج المقاتلين السابقين في الحركات في القوات الأمنية المالية لأداء دورهم الأمني في إطار الوحدة الوطنية، لم يوضع في سكتة الطبيعية، رغم وجود انجازات كإدماج 1325 مقاتل سابق، لكن نسبة معتبرة منهم لم تلتحق بعد بالكثائب العملياتية في الشمال،² وهذا متعلق بعدة أسباب أهمها عدم احترام معايير الحصص المخصصة للحركات في الاندماج، فالمعايير تحدد ثلث (1/3)، لكل فصيل من التنسيقية والأرضية والقوات المالية، الأمر متعلق بالإرادة السياسية للتقاسم وهو جوهر عملية إعادة بناء مالي الجديدة، في الحقيقة وعلى عكس المحور السياسي والمؤسساتي الذي عرف انتكاسة في سنة 2020، فإن مسألة الدفاع والأمن عرف انتعاش على مستوى الانخراط في مسار DDR-المفوضي إلى الاندماج في القوات النظامية وذلك من خلال بعض الاستدراكات،

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Avril 2019, p.19.

²Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Décembre 2020, p.17.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

كإدماج 451 عنصرا من المقاتلين السابقين ليصبح المجموع 1776 عنصرا منخرطين في صفوف القوات العسكرية المالية-FAMA-بعد الخضوع لفترة تكوين وتربص، بالإضافة إلى العمل على تسريح ونزع سلاح 1225 عنصرا من أجل تهيئتهم للاندماج في صفوف FAMA لبلوغ سقف العدد 3000 عنصر المحدد في آخر اجتماع في شهر نوفمبر 2020 للجنة متابعة الاتفاق-CSA-،¹ إلا أنه دائما تصطدم هذه الموجة الثانية من الاندماج مع تحدي توزيع الحصص والرتب مابين الحركات، والقوى الأمنية في مالي، وهو ما تكلمنا عنه سابقا.

عرف النصف الثاني من سنة 2021، حدث مأساوي ترك تداعيات على العملية الأمنية وهو اغتيال رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية-CMA " سيدي براهيم ولد سيدات " يوم 13 أفريل أمام منزله في باماكو².

¹ Communiqué de Comité de Suivi de l'Accord (CSA), 41^{ème} Session Ordinaire de CSA, **op.cit.**

² Conseil de Sécurité des Nations Unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, le 28 juin 2021, **op.cit.**, p.3.

المطلب الثالث: المصالحة الوطنية والتنمية:

تماشياً مع صيرورة ابتكار مؤسسات تتناسب مع مرحلة ما بعد النزاع تم استحداث وزارة خاصة بالمصالحة الوطنية بعد أول انتخابات رئاسية بعد أزمة 2012، وهي مكسب من مكتسبات اتفاق "واغادوغو"، فقد أمر الرئيس المنتخب "إبراهيم بوبكر كايتا" المنتخب في أوت 2013 باستحداث وزارة خاصة بالمصالحة الوطنية في أول حكومة له، من نافلة القول الإشارة إلى مركزية محور المصالحة الوطنية في مالي، وهو تحدي حقيقي أمام كل العاملين على إعادة بناء مالي جديدة، لأن المصالحة الوطنية هي الجسر والمعبر الآمن للوصول إلى فضاء العيش المشترك، وتزداد أهمية التمسك بهذا المسار في مالي، بالنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها المجتمع بسبب الأزمات الأمنية والسياسية الداخلية الدورية، التي عايشها المجتمع منذ الاستقلال (1960)، إلى غاية الأزمة الأخيرة (2012)، لأن النجاح الذي سحرزه الحكومة وشركائها من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر (2015)، أو حتى التنظيمات (طبقة سياسية/ مجتمع مدني)، الغير المشاركة بصفة رسمية في إنتاج الاتفاق من مجتمع مدني ومعارضة سياسية، أو حركات نسوية أو شخصيات تقليدية...، سيكون هذا النجاح صمام أمان لعدم العودة إلى الممارسات السابقة التي أدت إلى المأساة، وسيتحول هذا الإنجاز إلى قيمة وطنية مشتركة تعزز المقومات القومية، وستصبح المصالحة الوطنية مصدر قوة يساهم في بناء الدولة، إما الفشل في انجاز المصالحة الوطنية سيصب مباشرة في تقوية رصيد المقاومة الذاتية لبناء الدولة الجديدة في مالي، لأن انتهاكات الحقوق الأساسية للمواطنين، والاعتداءات بمختلف أشكالها، اغتيالات، إعدامات خارج القانون، اعتداءات جنسية...، اعتقالات تعسفية، تعذيب، إلحاق أضرار بالملمتلكات الفردية وغيرها من أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى شروخ مجتمعية، ستصل بالنتيجة إلى تمزق كل التوصيلات الروحية والفكرية مع الولاء المركزي للدولة (الكيان المشترك)، لأن الدولة في النهاية هي محصلة الولاءات الفرعية لمختلف فئات المجتمع.

ما يمكن أن نعهده انجازات في المرحلة الانتقالية الأولى (2015-2017) وهي الإنجازات الهيكلية والقانونية، على مستوى الهياكل، تنشيط اللجنة المكلفة بالحقبة والعدالة والمصالحة-CVJR-، التي تم

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

إنشائها في جانفي 2014، كبديل عن لجنة الحوار والمصالحة -CNR-، تضم -CVJR- 15 مفوضية¹ تعمل من اجل الهدف الجوهري، وهو تثبيت وترسيخ امن وسلام دائم في مالي، ولكن من خلال تقصي الحقيقة والمصالحة الوطنية التي لا تتجاوز آلام الضحايا باسم العفو، ولا تصبح سجن مفتوح يتسع لدولة بكاملها، إنما يكون هناك توازن بين العفو والعقاب، حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في جوان 2017 استقبلت اللجنة -CVJR- مطلع شهر جانفي من نفس سنة التقرير² 3447 شهادات الضحايا، استمعت لشهاداتهم وتصريحاتهم وتوثيقها.

ويعتبر تنظيم ندوة للوفاق الوطني في الفترة الممتدة ما بين 27 مارس إلى 2 أبريل 2017 بالعاصمة المالية " باماكو " أهم نشاط للوزارة، وهو استجابة للمادة 47 من الفصل 14 لاتفاق الجزائر (2015)، وهي محطة لتجديد العهد والالتزام بالتمسك بالتطلعات المشتركة لكل الأطراف، شملت الندوة آلاف المشاركين كمحاورين، فضلا عن الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر، هناك ممثلين عن أحزاب المعارضة، ومشاركة العنصر النسائي والشبابي. خلصت الندوة إلى ستة (06) توصيات أساسية،³ تتسجم مع ركائز اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة الوطنية ومستلهم من تجربة الأربعة وعشرون شهرا التي أعقبت الاتفاق وتمحورت حول:

1- الحوكمة la Gouvernance :

ركزت على ترشيد إدارة الموارد العمومية، وذلك بعد تقييمها وتدقيقها وخاصة، صناديق المساعدات الخارجية والميزانية المخصصين إلى المناطق الشمالية في مالي، كذلك تم التركيز على ترقية آليات الاتصال، ونحن كمختصين في العلوم السياسية نعرف جيدا عملية النسق الاتصالية، ودورها في إرساء حركية حيوية بين المجتمع ومراكز صنع القرار، من خلال الدورة الاتصالية التي تبدأ بالمدخلات (مطالب المجتمع)، مروراً بالعملية التحويلية (تحليل /تفاعل)، وصولاً الى المخرجات (قرارات...)، وانتهاءً بالعملية الاسترجاعية، ركز كل المشاركين على هذه النقطة لأنها تنمي سلوكات سياسية مفتاحية كميلاد

¹ American Bar Association, **Stratégie de Justice Transitionnelle au Mali**, (Washington : American Bar Association, 2015), p.3.

² Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N°. S/2017/478, le 6 juin 2017.

³ République De Mali , Conférence de l'Entente National : **Actes de la Conférence National**, Bamako le 27 Mars - 2 Avril 2017.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

فضاء سياسي منظم من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، يمارس مهامه في المشاركة والمسائلة، وهذا في الحقيقة هو جوهر التنمية السياسية،

2-الأمن — Sécurité:

تسريع عملية التسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر في إطار العملية الكبرى-DDR-، والتمسك بإنجاحها، بالإضافة إلى فتح الانخراط في صفوف القوات الأمنية والعسكرية لكل شباب الجمهورية، لأن العملية لها آثار بنيوية على مستقبل بناء الدولة الجديدة في مالي، فهي تعمق قيم الانتماء والتفاسم والتشارك المؤدي إلى الوحدة الوطنية المبتغى، وصمام أمان استمرارية إعادة الدولة ورسوخ أسسها.

3-تسيير التنوع ومحاربة كل أشكال الإقصاء:

تكثيف التبادل الثقافي بين الشمال وبقية مناطق الجمهورية، وتثمين الجواهر والكنوز الثقافية والحضارية لجمهورية مالي، وأمّهات الحواضر كحضيرة تمبوكتو¹، وضع ميثاق رعوي جديد يأخذ في الاعتبار ثقل قطاع الثروة الحيوانية في اقتصاد مالي، لأنه قطاع استراتيجي من جهة، ونشاط له بعد جيوسياسيوجيوثقافي بالنسبة لسكانة الأقاليم الشمالية، ويكفي أن نشير إلى أنه من الأسباب الرئيسية المحركة لأغلب النزاعات التي عرفت شمال مالي.

4-التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسيير الموارد الطبيعية:

التسريع في تنصيب السلطات الإقليمية ووضعها حيز الخدمة، من أجل توفير الخدمات العمومية الأساسية ذات الأولوية والمستعجلة للسكان (الصحة، التعليم، الأمن الغذائي، النقل...الخ)، ضرورة الضبط النهائي لمخطط التنمية لكل الأقاليم وفق مقاربة التوزيع العادل للموارد والثروات.

5-التنشئة السياسية:

اندرجت تحتها التوصيتين الأخيرتين، ترقية القيم الاجتماعية والحس المدني، والسلام والمصالحة الوطنية، والتي تصب في ضرورة الاشتغال الجاد على التنشئة السياسية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة لتهيئتهم على أساليبالعيش المشترك، والتحرر التدريجي من الأطر تحت -دولانية، وهو مجال

¹ أنظر الفصل الأول فيها تفصيل عن حواضر مالي ما قبل الاحتكاك الأوروبي.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الاشتغال عليه بالغ الأهمية بالنسبة لكل الفواعل السياسية والدينية والثقافية والتقليدية في مالي، وهذا لما له من تداعيات على مستقبل الدولة الجديدة، من المفيد أن نذكر بعض توجيهات الندوة في ما يخص توصية المصالحة، حيث نجد بعضها يتجه نحو تأسيس ذاكرة وطنية للأزمات التي مرت عليها مالي من خلال الإجراءات التالية:

- بناء نصب تذكاري لجميع ضحايا الأزمات المالية، منذ الاستقلال للمساهمة في بناء الذاكرة.
- تحديد يوم للمصالحة والتسامح، يلقي فيه رئيس الجمهورية بشكل دوري خطابا إلى الأمة.
- تنفيذ المرسوم المتعلق بالتعويضات لصالح ضحايا أزمة 2012، وفي نفس السياق تعويض ضحايا الثورات المختلفة ومعالجة جميع المظالم وإصلاحها ماديا من خلال إعادة الممتلكات التي نهبت من قبل الدولة أو الجماعات المسلحة.¹

كما أمرت الندوة بالشروع في المصالحة بين كل المالين وعلى كل المستويات الرأسية والأفقية، وحتى مع فصيل انزلق إلى برائن التطرف والعنف، فعلى المستوى العمودي، التصالح مع عائلات رؤساء الجمهورية السابقين والتأكد من طلبهم (إذا لزم الأمر) العفو عن الجرائم التي ارتكبوها في ظل حكمهم، أما على المستوى الأفقي، فالندوة أكدت على إنشاء إطار تنظيمي يسمح ببناء وتعزيز الثقة بين أبناء الشعب الواحد من جهة، وبين المواطنين والسلطات السياسية والإدارية والعسكرية من جهة أخرى، في نفس السياق العمل على المصالحة بين أبناء مالي، وحددت الندوة بصفة خاصة المصالحة والتوفيق بين الإخوة في "الإمغاد" و"الإفوغاس" لحل المشاكل الواقعة بينهم في كل من "كيڨال" ووسط البلد ومدن "موبتي" و"سوقو"، تمهيدا لإصدار ميثاق السلم والوحدة والمصالحة الوطنية²، كذلك خلق اطر للتشاور دائمة بين الفصائل وكل المكونات الثقافية والاجتماعية من اجل ترسيخ السلم، وهو تقليد حضاري ومدني أن يصبح النقاشات والحوارات المجتمعية سلوك نمطي واعتيادي، لأنه يسمح بإيجاد وتجلية المشتركات التي نبني عليها صرح التعايش المشترك، وذهبت الندوة إلى ابعدها من ذلك إلى توسيع الحوار والمفاوضات إلى الفصيل الذي كان ضمن المسيرة النضالية لـ"الأزواد"، ثم انزلق إلى ممارسات العنف والتطرف الديني، ويتعلق الأمر بزعيم حركة أنصار الدين "إياد آغ غالي" وهو من المؤسسين للقضية الطارقية، لكنه للأسف انتقل إلى المعسكر الخطأ، الأمر الذي ابقى الأمل لدى المشاركين في الندوة لإمكانية الرجوع والانخراط في المار السلمي و

¹ République De Mali, Actes de la Conférence National, op.cit

² Loc.cit

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

التنموي، وفي الأخير ركزت على التسريع في تطبيق بنود اتفاق السلم والمصالحة الوطنية مسار الجزائر، وكذلك المطالبة بدسترة أحكام الاتفاق ذات النطاق الوطني في التعديل الدستوري المرتقب، وتوفير الدعم المالي والبشري والمادي لوزارة المصالحة الوطنية لتأدية مهامها بفاعلية.

يمكننا أن نلخص الغاية الجوهرية المرجوة من ندوة الوفاق الوطني، وهي جذب اكبر عدد من الفاعلين في الساحة من غير الحركات الموقعة على الاتفاق في 2015، ونلمس هذه الإرادة في المشاورات التي سبقت الندوة داخل الجمهورية وخارجها، هذه المشاورات صممت لإحداث تفاعل حقيقي للمواطنين وكل الفواعل بالمواضيع الأساسية حول السلم والوحدة الوطنية والمصالحة، داخليا خصصت لها الفترة الزمنية من 13 فيفري إلى 24 مارس 2017، وشملت كل الأقاليم والمدن الشمالية، كتمبوكتو وكيدال، موبيتو تاودني، ميناكا.... الخ، وتوسعت حتى إلى إقليم العاصمة "باماكو"، وأعطت المشاورات إلى مشاركة فئة النساء والمجتمع المدني والشباب خارج حدود الجمهورية، وبالضبط في دول الجوار التي تعرف تواجد معتبر للماليين سواء كانوا مقيمين أو نازحين، مثل المشاورات التي جرت في "بوركينافاسو" أيام 18/19/21 مارس 2017، وتلتها مشاورات في النيجر في 22/23، وكذلك الأمر في موريتانيا في 23 من نفس الشهر، وقد تكفلت سفارات هذه الدول بتأطير وإدارة المشاورات والنقاشات التي تمحورت حول الأسباب الحقيقية والعميقة للأزمة، والتحديات الراهنة، وفي الأخير السبل المثلى للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة، تكون بمثابة عقد اجتماعي جديد، يسمح بإعادة بناء وطن موحد يلبي الحاجات الأساسية لمواطنيه، لكي تتأسس المواطنة الحقيقية مؤشر الأمان لاستمرارية الدولة ورفيها.

أعطت الندوة الوطنية شحنة قوية، لتجديد التمسك بخيار العيش المشترك والتي تعتبر بين كل الماليين على كل المستويات العمودية والأفقية، وهذا ما انعكس على أداء الفاعلين في السنة التي تلت توصيات الندوة وهي سنة 2018، حيث أشار تقرير الملاحظ المستقل لسنة 2018 إلى بعض الانجازات على مستوى مرتكزات التنمية والمصالحة الوطنية، فعلى مستوى التنمية التي كان عنوانها الأكبر في الاتفاق هي إنشاء منطقة تنمية - Zone de Développement - في أقاليم ومقاطعات شمال مالي، استطاع الفاعلون أن يحققوا بعض الجزئية ذات صلة بالمشروع الإستراتيجي - المنطقة التنمية -، فعلى سبيل المثال الوصول إلى صياغة الإطار التسييري لصندوق التنمية الدائمة - FDD - في نوفمبر

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

2018 الذي يخصص 16.971 مليار فرنك إفريقي،¹ وعليه تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين وكالة التنمية الجهوية-ADR-

والأقاليم الرئيسية "تومبوكتو، غاو، وكيدال" وكذا الأقاليم التابعة لها (مينكا/غاو)، و (تاودني/تومبوكتو)

على مستوى المصالحة الوطنية فقد سجل تقرير المراقب المستقل بعض الانجازات لكنها في الحقيقتي تبقى في نفس نسق الترتيبات الإجرائية، التي تسبق العمل الميداني المثمر الذي يلمسه المواطنون، سواء ضحايا الاعتداءات أو النازحين، وكل الماليين بشكل عام لأن المصالحة انعكاسها شامل وعميق. في هذا الاتجاه استقبلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الوطنية - CVJR - 10427 ملف من بينهم 186 ضحية صنفها اللجنة بأنها بحاجة إلى متابعة ورعاية نفسية وطبية، وهذا اعتمادا ملحقات اللجنة -CVJR- التي حيز الخدمة الميدانية في كل من "باماكو، سيقو، تومبوكتو، قاو، وكيدال"²، كذلك تم إنشاء في جانفي 2018 لجنة تحقيق دولية، ودخلت حيز الخدمة في أكتوبر من نفس السنة.

تبني خطة عمل من طرف الحكومة من اجل المهاجرين والنازحين، وذلك بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة -HCR-، والدول التي استقبلت النازحين خلال الأزمة، وقد تم تهيئة تسعة مراكز استقبال من بين 36 وهذا لاستقبال 69390 نازح هذا فسمما يتعلق بسنة 2018. هذا الملف على أهميته إلا انه أكثر الملفات تعثرا، فحسب تقرير المراقب المستقل، فإن نسبة التقدم في الإنجاز بالنسبة لملف المصالحة الوطنية والعدالة والمسائل الإنسانية لم تتعدى 22% بالمجمل، أي من بداية التوقيع على نص الاتفاق، أما بالنسبة لسنة 2019 فهي السنة التي عرفت أخفض نسق على كل مستويات ركائز الاتفاق الأربعة (السياسية والأمنية، التنموية والاجتماعية)، وبصورة أكبر على مستوى الباب الخامس من الاتفاق المتعلق بالمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية، التي شهد فيها النسق تراجع بنسبة 10 %³ مقارنة مع السنة التي سبقتها 2018، رغم أن الحكومة أطلقت برنامج استعجالي بعد ترسيم الاتفاق مباشرة للدفع بالعملية نحو التجسيد، وخصصت ميزانية تغطي ثلاثة سنوات (2015-2018)، قدرت بـ 32.998 مليار فرنك إفريقي، أي ما يعادل 56.10 مليون دولار أمريكي.

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Evaluation 2018, p.17.

²Ibid, p.20.

³ Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Avril 2019, p.12.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

على مستوى التنمية لسنة 2019 وهو الباب الرابع من اتفاق الجزائر، نفس النسق الضعيف كباقي الركائز السابقة، امبريقيا حسب تقرير المراقب المستقل فإن سنة 2019، لم تعرف أي تقدم على المستوى الميداني، واستمرت على وقع الإنجازات التشريعية والإدارية التي تجاوزت إطارها الزمني المحدد لها بكثير، على سبيل المثال لا الحصر، المصادقة والنشر للقانون رقم 041-2019 المتعلق بإنشاء وتنظيم وتسيير منطقة التنمية -Zone de Développement- في 24 جويلية 2019، كذلك المصادقة على مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات ومعايير اشتغال المجلس الاستشاري بين الأقاليم الخاص بمنطقة التنمية في 24 سبتمبر 2019، أما الجانب العملي فإنه من بين 14 تعهدا المتعلقة بالباب الرابع من الاتفاق، تم انجاز أربعة (04) بصفة منتهية بما يقابل 30%، وثلاثة على طريق الانتهاء أي 23%، وتعهد (01) في حدوده الدنيا أي 8%، وتعهدين (02) لم يتم الانطلاق بهما من الأساس أي بما يعادل نسبة 15%¹، هذه النسب لم تعرف أي تقدم مقارنة بالنسبة التي قبلها 2018.

مسار المصالحة لسنة 2020 لم يعرف تقدم ملموس، ماعدا تفعيل مرسوم السياسة الوطنية للتعويضات في أوت 2020، والتي تغطي الفترة من 1963 إلى غاية المصادقة على القانون، ورصدت للعملية ميزانية 72 مليار فرنك إفريقي، أي ما يعادل 133.162 دولار أمريكي،² وما يمكن الإشارة إليه أن موضوع المصالحة والعدالة ومحاربة سياسة اللاعقاب، تنصدر اهتمامات المجلس الوطني الانتقالي -CNT- المسيرة للمرحلة الانتقالية الثانية.

في النهاية المبحث يمكننا أن نشير إلى أن أبرز إنجاز يمكننا تلمسه للوساطة الدولية هو نجاحها في توقيف الاقتتال بين الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر في حدّه المقبول، وهذا ما تدلل عليه النسبة المئوية في الجدول رقم (05) أدناه التي تشير إلى 100%، بالإضافة إلى انخراط الفصائل في المؤسسات الحكومية الأمنية منها والمدنية وعلى مختلف المستويات من جندي بالقوات المسلحة أو عون إداري في المؤسسات الإدارية أو عامل بسيط في المؤسسات الاقتصادية، إلى ضابط إلى وزراء في الحكومات المؤقتة، بمعنى إن الوساطة الدولية وشركائها استطاعت أن تحوّل بنود الاتفاق إلى سياسات قابلة للتنفيذ فوق الجدول رقم (05) تشير الأرقام أن المحوران المتعلقان بالمسالة السياسية والمؤسساتية

¹Ibid, p.14.

²Rapport de l'Observateur Indépendant, **op.cit**, Décembre 2020, p.20.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

والأمن والدفاع ورشتان مفتوحتان ونسبة الإنجاز بين منتهية إلى الحدود الدنيا تتراوح بين 50% و84%، هذه القيم المقدمة من طرف المراقب المستقل " مركز كاتر " كانت قبل انقلاب 2020، لهذا يجب الوقوف عند الانتكاسة التي تعرضت لها ورشة البناء السياسي والمؤسساتي التي لم تتجاوز 50% كما أشرنا سابقا، الأمر الذي أدى تصادم مسار الوساطة الدولية مع مسار قيادات التحول الغير دستوري، لأن الوساطة الدولية تتطلع إلى إرساء هندسة سياسية ومؤسسانية تضمن استمرار النظام الدستوري في مالي، رغم هذا التصادم إلا أن الوساطة الدولية وشركائها من الأسرة الدولية ومؤسسات المتابعة والتقييم على رأسها لجنة متابعة الاتفاق CSA والمراقب المستقل " مركز كاتر " تمسكت بالعمل على إنجاح إعادة العودة إلى المسار الدستوري وعملت على تجسير العلاقة مع السلطات الانتقالية لما بعد الانقلابيين 2020 و2021 وهذا ما أكدته قيم الجدول رقم (05) في مسألة الاتصالات والعلاقات العامة، حيث عملت الوساطة الدولية وشركائها على تقاسم مقاربة مشتركة مع السلطات الانتقالية حول مراجعة الاتفاق ، لأن بداية التوصل من الاتفاق من طرف النخب العسكرية التي قامت بالانقلاب، هو التسويق لمصطلح المراجعة الذكية للاتفاق.

فعليا بدأت فكرة إعادة قراءة الاتفاق، في إطار مخطط الحكومة المؤقتة المعلن في 19 فيفري 2021¹ واستمر هذا المطلب حتى بعد الانقلاب الثاني في ماي 2021، حيث أشار رئيس الحكومة الجديدة في جوان 2021 خلال دورة عادية للجنة متابعة الاتفاق CSA، بأنه توجد إمكانية مراجعة لبعض أحكام الاتفاق وفقا للمادة 65 من الاتفاق. واستمرت الوساطة الدولية وشركائها إلى تأكيد ان مراجعة وتقييم الاتفاق مقاربة مؤسسية ومشروعة وفقا للمادة 65 من الاتفاق، وقد تخللت مسار تنفيذ الاتفاق عدة محطات للمراجعة والتقييم ، كندوة الوفاق الوطني في أفريل 2017، وورقة الطريق الثانية في مارس 2018 ، وان عملية التقييم التكيف مع المستجدات الواقعية مع أحكام الاتفاق، هو سلوك تمارسه الأطراف بشكل دوري وعادي وهذا ما تؤكدته بيانات الاجتماعات الدورية لـ CSA (الدورة 46 المؤرخة في 11 أكتوبر 2022) ، وكذلك قيم الجدول رقم (05) التي أشارت أن نسبة انجاز شبه منتهية في مجال المتابعة والتقييم والتوجيه وإعطاء التوصيات بلغت 83.33%، وثبته أيضا المراقب المستقل الذي ذكر في آخر تقريره وبناء على أربعة سنوات عمل في مواكبة صيرورة مسار تطبيق اتفاق الجزائر أن " الاتفاق إطار

¹Rapport de l'Observateur Indépendant, op.cit, Aout 2021,p.11.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مبادئ، ذو خاصية مرنة، وخلال تنفيذ الاتفاق كان الموقعون يتعاملون مع بعض التحديات بتوافقية استجابة لتطور النسق الميداني في مالي، وحتى الاتفاق مجهز بميكانيزمات تستجيب لهذه الحالات¹. إلا أن مقارنة مراجعة اتفاق بالنسبة لقيادات التحول الغير دستوري ما هي إلا بداية التتصل التدريجي من الاتفاق الذي يتعارض مع عقيدة البقاء Doctrine de Survivre التي تحركهم، لأن الاتفاق يهدف إلى تأسيس هندسة سياسية ومؤسسية وأمنية، تضمن استمرارية النظام الدستوري.

جدول رقم(05) يلخص الدلالات الأمبريقية لانجازات الوساطة الدولية حسب ركائز الاتفاق

القيم بـ%	منتھية	شبه منتھية	متوسطة	في الحد الأدنى	لم تبدأ بعد
ركائز الاتفاق					
المسائل السياسية المؤسسية	6.25	12.50	12.50	18.75	50.00
الأمن والدفاع	36.00	24.00	12.00	12.00	16.00
التنمية	30.77	23.08	23.08	7.69	15.38
المصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية	22.22	22.22	33.33	22.22	
دور الأسرة الدولية	33.33	16.67	33.33		16.67
آلية متابعة تنفيذ الاتفاق		83.33			16.67
الاتصالات والعلاقات العامة		100			
نهاية النزاع المسلح بين الأطراف الموقعة			100		

المصدر:

Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au mali –issu de processus d'Alger– **The Carter Center**, janvier 2020 ,p.9

¹ Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur la Mise en Œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali –Issu de Processus d'Alger– **The Carter Center**, juin 2022, p.7

المبحث الثالث: الانعكاسات الجيوسياسية للوساطة الدولية على مالي

تمهيد

انعكاسات الوساطة الدولية بعد اتفاق 2015، على المشهد الجيوسياسي لجمهورية مالي والمنطقة كل بصفة عامة، تجلت في مخرجات المسائل السياسية المؤسساتية، والأمنية لاتفاق الجزائر على المشهد الجيوسياسي الجديد لجمهورية مالي، حيث استطاعت الوساطة الدولية إلى تحويل بنود الاتفاق المتعلقة بالمسألة السياسية والمؤسساتية إلى سياسات وبرامج جسدت سلطات إدارية وسياسية انتقالية كمرحلة أولى ، مشتركة بين الحكومة والحركات الموقعة على اتفاق الجزائر، والتي وتوجت بتنظيم انتخابات رئاسية في جويلية 2018، كذلك الأمر على مستوى المحور الأمني حيث انخرطت كل الأطراف في تجسيد الورشة الأمنية الكبرى المتعلقة بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج لو كما يصطلح عليها إختصاراDDR. وهي الركيزة الثانية في اتفاق الجزائر، وهي محطة مفصلية لتجسيد مبدأ الوحدة والمواطنة لكل المكونات الثقافية والاجتماعية لدولة مالي الجديدة، التي تتطلع لاسترجاع مجالات السيادة المتأكلة، وهو ما ينعكس على المشهد الجيوسياسي لجمهورية مالي والمنطقة ككل.

يمكننا تلمس الانعكاسات الجيوسياسية للوساطة الدولية في مالي أيضا، على انتعاش الجهد الجماعي الإفريقي المشترك وتقاسم الرغبة بين كل الفاعلين الأفارقة على تقديم الجهد الإفريقي والإقليمي لتصدر الجهد الجماعي الدولي لحل النزاع في مالي في إطار الوساطة الدولية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص مساحة للتدخلات القوى الأجنبية التقليدية والجديدة الضارة بالمصالح الإستراتيجية للقارة، وعلى رأسها الأمن الجماعي الإفريقي.

ازدياد الحاجة إلى تعميم تجربة الوساطة الدولية لحل النزاعات في الجوار الإقليمي، وعلى رأسها النزاع في ليبيا الذي فعلا ينمذج حالة المركبات الأمنية في إفريقيا من جهة، وقطب جذب للتدخلات الخارجية المضرة بالأمن الجماعي الإفريقي، وهو رهان جيوسياسي كبير يتوجب على قيادات دول الجوار الليبي وعلى رأسها الجزائر، التعامل معه بمدركات العمل المشترك والفعال.

المطلب الأول: إعادة هندسة المشهد السياسي والأمني في مالي-إنجازات لم تكتمل-

استطاعت الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، وبمعية شركائها الإقليميين الدوليين، وخاصة الإتحاد الإفريقي والإكواس، وكذا البعثة الأممية إلى مالي MINUSMA، إلى تحويل بنود الاتفاق المتوصل إليه بين الحكومة والحركات الأزرادية في جوان 2015 إلى سياسات وبرامج، على مستوى الركائز الأربعة التي قام عليها الاتفاق، وخاصة المحورين الأول والثاني، المتعلقان على التوالي بالمسائل السياسية المؤسساتية، ومسألة الدفاع والأمن، وما لهما من انعكاس على إعادة رسم وضبط المشهد الجيوسياسي لجمهورية مالي ومحيطها المجاور.

على المستوى السياسي والمؤسساتي استطاعت الوساطة الدولية إعادة هندسة المشهد السياسي والمؤسساتي في مالي من خلال تحويل بنود اتفاق الجزائر إلى سياسات حكومية وبرامج تنفيذية، تجسدت في تأسيس سلطات انتقالية بتأطير إداري وموارد بشرية مشتركة بين الحكومة والحركات الموقعة على الاتفاق تتولى إدارة المرحلة الانتقالية. والتي تهدف في المجل إلى مأسسة مخرجات الاتفاق المتمحورة حول المسائل السياسية والأمن والدفاع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة والمصالحة الوطنية، ويتم ذلك وفق هندسة سياسية ومؤسسية وأمنية جديدة، تبنى على عقد اجتماعي جديد، تنبثق منه قواعد دستورية، تضمن استمرارية بناء الدولة من خلال مسارات انتخابية حقيقية.

رغم تجاوز المدة المحددة لإنهاء المرحلة الانتقالية المقدرة بـ 18 شهر إلى 24 شهرا كأقصى تقدير حسب الاتفاق، والتي كان من المفترض ان تنتهي في النصف الثاني من 2017، إلا أن الديناميكية السياسية الناشئة منذ اتفاق 2015، سمحت بمواصلة العمل والتمسك بإنهاء المرحلة الانتقالية بعد سنة واحدة، أي في النصف الثاني من جويلية 2018، بتنظيم انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز الرئيس "ابراهيم بوبكر كايتا"، وبذلك انتهت المرحلة الانتقالية وبدأت المرحلة الدستورية.

من المفيد الإشارة أيضا إلى انجاز سياسي ذو طبيعة بنيوية، وهو أن الوساطة الدولية أفرزت حركية سياسية جديدة، دافعها الأول محاولة الانخراط في صناعة المشهد السياسي لما بعد الاتفاق، وهذه الحركية شكلتها أحزاب سياسية، وكيانات المجتمع المدني الغير الموقعين على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي المنبثق عن مسار الجزائر 2015، ذلك أن مقارنة الاتفاق لم تكون محصورة في وقف إطلاق النار بين الحكومة المالية والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، بل بني الاتفاق على مقارنة شاملة

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مرتكزاتها ترمي إلى إعادة تأسيس جمهورية مالي جديدة موحدة على مستوى الجغرافيا وعلى مستوى المصير والمحددات الفلسفية الكبرى للدولة، موحدة أيضا على مستوى الانتماء للوطن الواحد المبني على أساس المواطنة، على هذا الأساس كانت إرادة الانخراط للطبقة السياسية الغيرموقعة على الاتفاق، تجلت هذه الإرادة بشكل واضح، خلال وبعد محطة ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في العاصمة "باماكو" أيام 27 مارس إلى 02 افريل 2017، التي كانت بمثابة النفس الثاني لجهود الوساطة الدولية، هذه الحركية بعد ذاتها مؤشر ايجابي لأنه يعبر عن نبض الديمقراطية التي ما تزال في جمهورية مالي، وهذا حتى لا يتحول أمراء الحرب إلى قادة سياسيين وتتحول قوة السلاح والعنف إلى مصدر للشرعية السياسية، وهذا ما عبّر عنه بعض المتحفظون على اتفاق الوساطة الدولية من احزاب سياسية ومجتمع مدني، حيث اعتبروا أن الأطراف الموقعة على الاتفاق تحصلوا على موارد سياسية واقتصادية عن طريق العنف¹.

على المستوى الأمني وهو موضوع يشكل حجر الزاوية في إعادة بناء جمهورية مالي الجديدة، وهو الركيزة الثانية في اتفاق الجزائر، ويتساند مع المحور السياسي والمؤسساتي والمحور التنموي بشكل عضوي، وله انعكاس مباشر على المركب الأمني وبالتالي على المحيط الجيوسياسي.

المنجز الواضح الذي حققته الوساطة الدولية في هذا المجال وله انعكاس جيوسياسي واضح، هو عزل الجماعات الإرهابية عن الحركات الأزوادية، وحشر القوى الإرهابية في الزاوية، رغم المستوى الدولي الذي أصبحت تتمتع به الجماعات الإرهابية بعد تحولها إلى تنظيم القاعدة، الطريدة رقم واحد المستهدفة من الحرب الدولية على الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001، استطاعت الوساطة الدولية ان تحدث ارتجاج في ميزان القوة لصالح القوى المنخرطة في المسار السلمي لحل النزاع في مالي، ولتدليل على قيمة منجز الوساطة الدولية في عزل القوى الإرهابية عن التجاذبات السياسية والأمنية في شمال مالي أنها تخوض حربا ضروسا ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI في مالي، الذي أصبح يمثل محصلة تجميع القوى الإرهابية المنتشرة في الدول المجاورة لمالي، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والمالي الذي يتلقاه من التنظيم الإرهابي المركزي، وفعلا شكل هذا التنظيم الإرهابي العالمي تحدي كبير للوساطة الدولية، والدليل هو قدرة التنظيم على سحب شخصية رسمت تاريخ الحركة النضالية للطوارق والأزواد وهو "إيا آغ غالي" وتنظيمه "أنصار الدين"، هذه الشخصية التي تحمل مواصفات المناضل الأزوادي، فهو ينتمي الى نبلاء قبائل "الافوغاس"، وهو أول مفاوض مع الحكومة المالية في

¹ Adibbencherif, le Mali Post « Accord d'Alger », op.cit, p.7.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

تمنراست سنة 1991، وشغل منصب سفير لجمهورية مالي، ومن المؤسسين لـ MNLA، استطاع تنظيم AQMI أن يجذب "اياد آغ غالي" وأغلبية أتباعه من "أنصار الدين"، هذا رغم المحاولات الكبيرة من طرف منظمات دولية وإقليمية، وبصفة خاصة الجزائر التي كانت تحظى باحترام لديه، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، من هنا يتبين لنا خطورة المعركة التي كانت تخوضها الوساطة الدولية وشركائها، لكنها نجحت في النهاية من عزله عن جبهة الحركات الأروادية، وتحولت الحركات الإرهابية عدو مشترك للحكومة وفريق الوساطة الدولية والحركات الأروادية وكل ماله علاقة بحل النزاع في مالي، ويعتبر هذا إنجاز ذو أبعاد جيوسياسية مهمة.

دوما على مستوى محور الهندسة الأمنية الجديدة التي تعمل عليها الوساطة الدولية، والتي قامت على عملية التفكير والبناء، وهي ورشة أمنية كبرى سميت (تسريح / نزع سلاح/ إعادة إدماج، أو ما أستخدم عليها اختصارا DDR، Désarmement, Démobilisation et Réintégration).

هذه العملية هي تفعيل للمنطلقات المبدئية التي تنصدر ديباجات الدساتير، والخطابات السياسية، وهي الوحدة الوطنية، عملية DDR هي عملية توزيع القوة في شقها الأمني مع الشركاء الجدد، وفعلا تم إحراز تقدم مقبول في هذا المحور فيما يخص إدارة عمليات أمنية مشتركة، وخاصة في مجال الدوريات الأمنية المختلطة، وقد فصلنا في هذا الأمر في المبحث الثاني من هذا الفصل استنادا للتقارير الدورية التي كان يقدمها المراقب المستقل (مركز كاتر)، بل أكثر من ذلك دخلت العملية إلى مرحلة ما بعد DDR، وهي تفعيل الميدان العملياتي للكتائب العسكرية المشكّلة Les Bataillons des Forces Armées Reconstituées-BATFAR- في مختلف المراكز الشمالية "تومبوكتو" و"كيدال" و"غاو"، و"مينكا" وهو محصلة مسار DDR.

هذه الإنجازات المتعلقة بالهندسة السياسية والمؤسسية والأمنية، ذات الأبعاد البنيوية والجيوسياسية بدأت بالتآكل مع أول انقلاب على النظام الدستوري في 18 أوت 2020، الذي أطاح بالرئيس المنتخب في جويلية 2018 "إبراهيم بوبكر كايتا"، رغم الديناميكية التي خلقتها الندوة الوطنية في افريل 2017، التي كانت بمثابة محطة مراجعة وتقييم لمسار تجسيد اتفاق الجزائر، ومدى تطابق السياسات الحكومية مع بنودها وأساسياته، فكانت بمثابة طاقة شحن جديدة لمواصلة العمل على تحويل الاتفاق إلى سياسات وبرامج لها أثر على الواقع السياسي والأمني والاجتماعي في شمال مالي، فكانت أولى ثمارها نجاح الانتخابات الرئاسية (2018)، التي عمقت الإنجاز السياسي، وخلقت بيئة سياسية صحية، تميزت

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

بالتجاذب والتدافع السلمي بين المجتمع السياسي، إلى غاية إعلان المجلس الدستوري في 30 أبريل 2020، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في 29 مارس و 19 أبريل، التي جعلت المعارضة تصطف ضد نتائج الانتخابات وتطور هذا الرفض على مستوى الشكل والمضمون، فعلى مستوى الشكل تهيكّل أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني أنصار الإمام "محمود ديكو"، وشكلوا جبهة سياسية موحدة في 5 جوان 2020، تحت اسم "حركة 5 جوان تجمع القوى الوطنية/ Mouvement du 5 juin- Rassemblement des Forces Patriotiques (RFP/M5)

أما على مستوى المضمون فقد انتقلت المطالبة برفض نتائج الانتخابات التشريعية إلى المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية "ابراهيم بوبكر كايتا" وفريقه، لأنهم حسب (RFP/ M5) فشلوا في صيانة أمن البلد، وكذا الإصلاح المؤسساتي، رغم الاستجابة التي تعاملت بها السلطات في مالي، حيث قرر الرئيس حل المجلس الدستوري وإعادة النظر في نتائج الانتخابات التشريعية، تأسيسا على مقارنة النسق النظامي لـ"ديفيد ايستون" فإن الحركية السياسية الحاصلة بين الحكومة والمعارضة، المحكومة بمدخلات المعارضة للنظام السياسي بالاحتجاج عن النتائج الانتخابية، ومخرجات النظام بمراجعة النتائج، هو مؤشر صحي، كان ينبغي أن يستثمر فيه سياسيا كحالة تعافي وتكيف للنظام السياسي القائم، وللعملية السياسية الناشئة في مالي بصفة عامة.

لكن المفارقة التي انعكست سلبا على العملية السياسية وعلى انجازات الوساطة الدولية ومستقبلها، إن المعارضة التي كان من المفترض أن تعزز الفعل الديمقراطي والتمسك بدورية الانتخابات التي يعتبرها كثير من خبراء التحول الديمقراطي مؤشر على بداية الرسوخ الديمقراطي، ذهبت المعارضة للتصعيد والمطالبة باستقالة الرئيس المنتخب في 2018، وتنتهي عهده في 2023، وتحالفت مع قوى انقلابية دفعت الرئيس "ابراهيم بوبكر كايتا" للاستقالة في 18 أوت 2020¹.

وتولى تأسيس المرحلة الانتقالية الثانية، المجلس الوطني من أجل انقاذ الشعب -CNSP- تحت قيادة العقيد "عاصمي قوتا- AssimiGoita-، نظمت حركة 5 جوان -RFP. M5- تظاهرة احتفالية عقب الانقلاب على الرئيس المنتخب "ابراهيم ابوبكر كايتا"، عبّرت فيها عن ابتهاجها ومساندتها المطلقة للمجلس العسكري CNSP، المفارقة الأولى حركات سياسية ومجتمع مدني يؤيد ويعمل على إنجاح انتقال السلطة

¹Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, op.cit, le 29 septembre 2020, pp.2-4.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

بطريقة غير دستورية!!!، المفارقة الثانية هي أن نفس الجبهة (حركة 5 جوان RFP/M5) التي ساندت الانقلاب الأول (2020)، غيرت موقفها بشكل جذري في أقل من سنة من السلطات الانتقالية المنبثقة عن الانقلاب العسكري(2020)¹، فانتقلت من موقع الحليف المطلق إلى المعارض الشرس، ولعبة حركة 5 جوان RFP/M5 دورا محوريا لتهيئة الظروف للانقلاب الثاني في 24 ماي 2021، ما يمكن التوقف عنده هنا أن هناك أزمة حتى على مستوى الطبقة السياسية خارج السلطة في مالي، حيث أصبحت تستأنس وتتقبل التغيير الغير دستوري للسلطة السياسية، كان يجب الاستثمار في الحركية السياسية التي أوجدتها الوساطة الدولية، وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية في 2018، حيث كان من المفروض أن تلعب المعارضة السياسية والمجتمع المدني دور الوسيط المتوازن للسلطة السياسية le Contre Poids، ويؤدي وظائف المسائلة والمراقبة للسلطة السياسية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على أداء النظام السياسي من حيث الجودة والرشادة، لكن للأسف تحالفت الطبقة السياسية مع خيارات التغيير الغير دستوري، وبالتالي زادت أزمة الطبقة السياسية في تعميق لمأزق المسارات الانتخابية في مالي، وينعكس سلبا على انجازات الوساطة الدولية، لأنه لا يوجد تقاطع بين مسار الوساطة الدولية، ومسارات الانقلابات العسكرية، رغم أن الإنقلابيين يؤكدون عقب كل انقلاب بالعودة السريعة إلى النظام الدستوري ، عن طريق إعادة تنظيم انتخابات نزيهة ومعبرة، وأنها متمسكة باتفاق السلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن مسار الجزائر جوان 2015، وكانت الوساطة الدولية بدورها تبذل قصارى جهدها لإعادة استئناف العملية السياسية والرجوع الى النظام الدستوري، وقد عكس بيان الدورة 45 للجنة متابعة الاتفاق CSA الصادر في 5 أكتوبر 2021 بماكو هذه الإرادة ، حيث تم تجديد رئاسة اللجنة وتعيين السفير " ديلمي بوجمعة " كرئيس لـ CSA والمبعوث الخاص للجزائر من أجل الساحل وإفريقيا²، واستمرت اللجنة في عملها بالتنسيقي والتقييمي، والحث على التمسك بالخيارات الإستراتيجية كالحوار البيئي، ومواصلة

¹International Crisis Group, « Transition au Mali Préserver l'Aspiration de Changement» **Rapport d'Afrique**, N°304Bruxelle:ICG.21September2021,p.2.

²Communiqué de Comité de Suivi de l'Accord (CSA), **45^{ème} Session Ordinaire de CSA**, Bamako : le 05 October 2021, publiée sur : <https://dzembassymali.com/wp-content/uploads/2021/10/Communiquee-Final-de-la-45eme-session-du-CSA.pdf>.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

المشاريع السياسية والأمنية على رأسها توسيع واستكمال عملية إعادة الإدماج¹ DDR لكنها كانت تراوغي، وكانت بداية تتصل الانقلابيون وداعميهم من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، من التمسك باتفاق الجزائر عن طريق ما أسموه بالمراجعة الذكية للاتفاق، وهي حقيقة موضوعية لأن الهوية واسعة بين الوساطة الدولية التي تسعى لإرساء هندسة سياسية ومؤسسية جديدة تستجيب لمقتضيات العقد الاجتماعي الجديد، من خلال قواعد دستورية تضمن استمرارية بناء الدولة الجديدة وتؤدي في النهاية إلى الرسوخ، وبين مسار انقلابي غير دستوري يعمل وفق عقيدة البقاء Doctrine de survivre.

هذه المفارقة تدفع العاملين في مجال النزاع والسلم في إفريقيا بصفة عامة والوساطة الدولية ذات النقل الإفريقي بصفة خاصة، إلى ضبط مقارنة أكثر عمقا في معالجة إشكالية الانتخابات في إفريقيا، ومراجعة مدى أهلية واستعداد الأفارقة بشكل عام، والنخب السياسية في مالي (كحالة دراسة) على الاحتكام إلى عقد اجتماعي يستطيع الشعب بموجبه ممارسة إدارة شؤونه عن طريق الانتخابات كما يحتاج عن ذلك "جوزيف شومبيتر"² والخروج من الدائرة المفرغة المتمثلة في انتكاسة المسارات الانتخابية في أول اختبار لها، والرجوع إلى الاستيلاء على السلطة بالطرق الغير دستورية.

لقد أصبحت الانتخابات في إفريقيا مصدر من مصادر النزاع في إفريقيا، وحالة الانقلابيين 2021/2020 في جمهورية مالي تجسم هذا النموذج، وقد سماها وزير الخارجية الجزائري السابق "رمطان لعمامرة" بالجيل الخامس من النزاعات في إفريقيا حيث أكد "إن التوترات والأزمات في إفريقيا المرتبطة بالحكومة السياسية، وعلى وجه التحديد بالمسارات الانتخابية التعددية في مختلف البلدان، تضع في الحقل الجيوسياسي للقارة جيلاً خامساً من النزاعات، بعد تلك المرتبطة باستكمال مسار تصفية الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري، والأخرى المرتبطة بالخلافات الحدودية والأطماع الترابية، وتلك الناتجة عن الحرب الباردة، وتلك المتعلقة بالتصادم القائم على أسس عقائدية، واقتصادية وعرقية، وتلك القائمة على الهوية"³

¹ Communiqué de Comité de Suivi de l'Accord (CSA), 46^{ème} Session Ordinaire de CSA, Bamako : le 11

Octobre 2022, publiée sur : <https://dzembassy mali.com/wp-content/uploads/2022/10/Communiquée-Final-de-la-46eme-session-du-CSA.pdf>.

² صمويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 64.

³ رمطان لعمامرة، مداخلة حول إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، مرجع سابق.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

وتفسير ذلك أن الانتخابات الحقيقية هي إعادة توزيع القوة وفق شرعية اكتساب الأصوات عن طريق التنافس الحر والسلمي، هذه العملية قد تهدد القوى التقليدية المشبعة بمدركات عقيدة البقاء، والتي تستند في سلطتها على القوة العسكرية، أو الولاء الإثني، أو الدعم والحماية الخارجية، وعليه فقد أصبحت عملية الانتخابات أو حتى تحديد مواعيدها مصدر توتر ونزاع كما حدث في الانقلاب الثاني في مالي. (2021)، هذا يدفع بالمعنيين بالسلم والأمن في إفريقيا عن طريق التسوية السلمية للنزاعات على رأسها الوساطة الدولية، أن يضعوا الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة تحدي الجيل الخامس من النزاعات في إفريقيا، وهو انتكاسة المسارات الانتخابات ومآلاتها الجيوسياسية.

المطلب الثاني : تطوير العمل الإفريقي المشترك

يتمظهر الأثر الذي يتركه تطور العمل الإفريقي المشترك على الفضاء الجيوسياسي، في كونه يعمل كمتغير عكسي لظاهرة التدخل الخارجي للقارة، فكلما كثف العمل الجماعي الإفريقي تقلصت مساحة التدخل الخارجي الضار، لأننا أصبحنا ندرك كمراقبين أو كباحثين الأضرار التي يسببها التدخل الخارجي على الأمن الجماعي الإفريقي، فهو يخلق الشروط الموضوعية لنشاط الجماعات الإرهابية، وسينجر عن عسكرة للمنطقة، وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري والأمني لدول الميدان والجوار الإقليمي لبؤر التوترات وهذا ينعكس على الموازنات المالية الوطنية لهذه الدول.

أثبتت الخبرات المتراكمة في مجال تسوية النزاعات في إفريقيا، إن التدخل الخارجي يزيد النزاع عمقا، لأن الفواعل الخارجية تعمل وفق أجندة تدخلية تصب في مصالحها القومية بالدرجة الأولى، وتدخل الفواعل الدولية وخاصة الغربية منها تكون عادة مشحونة بالنزعة المركزية، التي تعمل وفق استراتيجية المركز والمحيط، الذي يستنزف المقومات الحيوية للدول الإفريقية دون تحقيق نتائج ملموسة، ولنا في النموذج الليبي مثالا عمليا.

تزداد الحاجة بالإحاح لضرورة تفعيل وتحسين جودة العمل الإفريقي المشترك ، وخاصة إن هذه القارة تمتلك من المؤهلات القيمة المخزونة في تراثها الإنساني العظيم الذي كان رائدا في إدارة الحياة الجماعية الإفريقية ، قبل الاحتكاك الأوروبي مع الأفارقة في مرحلة الاستكشافات وتلتها الحركة الاستعمارية التي انتهت في مؤتمر برلين 1884، ببتير الروابط الروحية والثقافية للكيانات الإفريقية التقليدية التي عمرت لقرون في السلم والعدالة والمساواة، الواجبات تزداد إلحاحا على القادة الأفارقة أن يستثمروا في تراثهم القيمي والثقافي المبني على تبجيل الحكماء، وتقديس الحياة الجماعية والتضامنية، وإن يعاد تعريف بعض المفاهيم كالمصير المشترك مثلا، تماشيا مع التحديات الجيوسياسية الجديدة وخاصة النزعة التدخلية الغربية التي تسعى لهندسة الفضاء الجيوسياسي لجوارنا الإقليمي، وفق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية .

1- العمل الجماعي قيمة إفريقية :

تكمن أهمية دراسة توظيف الآليات التقليدية لحل النزاعات الداخلية للقارة، لما تختزنه هذه القارة من موروث حقيقي في المحافظة على استقرار المجتمع الإفريقي، والأهم من ذلك إن هذه القيمة يتقاسمها كل الأفارقة على المستوى الأفقي (العائلات، الإثنيات، القبائل ...)، وكذا عموديا (الأطفال، الشباب،

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

النساء، كبار القبائل وحكمائها..)، وقد تشكلت عبر الممارسات الجماعية المتراكمة أنماط لإدارة النزاعات والخلافات التي تطرأ، ومن أهمها شجرة الحوار Arbre de palabre، وتسمى أيضا شجرة الديمقراطية، والقراية المرححة La parenté à Plaisanterie، وقد لازمهم هذا التراث العظيم، المتكوّن من تقديس لروح الجماعة والتلاحم، واحترام الكبير، والتسامح الديني... قرونا وقرون قبل الاحتكاك الأوروبي. في الحالة الإفريقية يعتبر العمل الجماعي المشترك سلوك متجذر في قيم وتقاليد الشعوب الإفريقية، المبني على مبدأ توطيد العلاقة بين الفرد والجماعة¹، من أبرز المؤسسات التقليدية – مؤسسة شجرة بالابرا Arber A Palabre، وهي إطار للحوار والوقاية من نشوب النزاعات، وتعتبر مرجعية قيمية وروحية مرضية لكل شعوب أفريقيا السوداء، وغرب إفريقيا على وجه الخصوص، وذلك للدور الذي تلعبه في معالجة النزاعات بطريقة حكيمة ومنطقية un logothérapie، وكسر دائرة العنف والعنف المضاد، من أجل إرساء التلاحم و السلام²، ويشرف على إدارتها كبار وحكماء العائلات المكونة للقبائل، ويجل الأفرقة كبرائهم وحكمائهم ويعبرون عن ذلك بحكمة متوارثة يقولون "إن وفاة شيخ طاعن في السن هو بمثابة حرق مكتبة" « en Afrique, un Vieillard qui Meurt ,est une Bibliothèque qui Brule » مؤسسة البلابرا معروفة في غرب إفريقيا، وخاصة عند الدونغو Dongo في مالي.

2 - العمل الإفريقي المشترك

إن الدول الإفريقية تتقاسم تراث تاريخي مشترك متصل الحلقات، يبدأ من النضال ضد الاستعمار مروراً بتحدي بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال وصولاً إلى تحدي التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يبلور قيم مشتركة دافعة للتعاون، مثل المصير المشترك والتماثل الثقافي. إن الحاجة لتطوير العمل الإفريقي المشترك ماثلة وملحة، لأن الدول الإفريقية أدركت بطبيعتها نزاعاتها فهي أولى بأخذ زمام المبادرة لإدارة نزاعاتها سلمياً عن طريق الوساطة، أو الآليات الأخرى التي تصب في عملية بناء السلم.

إن متغير تفعيل التعاون والتنسيق البيئي للدول الإفريقية في المجالات الأمنية والتنمية، يعمل كمتغير عكسي مع التدخل الخارجي، فكلما زاد توسع العمل الإفريقي المشترك، نقص وتقلص مستوى التدخل

¹ المكان نفسه

² Adjaratou Wakha Aidara Ndiaye, **Le Dialogue National comme Outil de Prévention et de Résolution des Conflits en Afrique**, (Sénégal : Partners west africa, Centre de collaboration, N° SG-463-15, novembre 2015).

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

الخارجي، وعليه فإن العمل الجماعي الإفريقي هو بديل عن التدخل الخارجي، وملاً للفراغ الذي تسعي الدول الكبرى للتمدد فيه، وما يحمل معه من آثار سلبية على القارة.

على مستوى المؤسسات والأطر، تملك الدول الإفريقية فضلاً عن الأطر التقليدية المكتسبة من التراث الإفريقي (الزعماء والحكماء الأفارقة)، أطر أخرى حديثة يمكنها استيعاب العمل الإفريقي المشترك (الإتحاد الإفريقي، لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان...)، وهي المساحة التي يتيحها لها القانون الدولي، من خلال ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن، لا سيما المواد 52 و 54 التي تسمح وتوفر مجالا للمنظمات الإقليمية لأداء وظائف مطابقة لوظائف المنظمات الدولية وخاصة المتعلقة منها بحفظ الأمن والسلم الدوليين، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة 52 على (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها).¹

لا شك أن هناك إرادة مشتركة بين كل الفاعلين في إفريقيا سواء كانوا منظمات إقليمية أصلية أو فرعية أو دول حول تعزيز العمل الجماعي الإفريقي المشترك ولا سيما في مجال حفظ السلم وتوفير مناخ ملائم يقلص من احتمالات نشوب النزاعات، لأن هذا سيؤدي في الغالب إلى الحد من فرص التدخل الخارجي الغربي، والذي يدرك القادة الأفارقة مدى تأثيراته البنوية على الدول الإفريقية، ويزيد في تعميق مدركات القادة الأفارقة حول ضرورة العمل الجماعي، هي الرؤية المتماسكة المبنية على الخلفية المفهومية للأمن الإقليمي.

1.2 الأمن الإقليمي:

قوامه بأن الأمن ظاهرة علائقية، وبالتالي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، من هذا المنطلق فإن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي²، وقد استخدم "باري بوزان" مصطلح "المركب الأمني الإقليمي Régional Security Complexe" للدلالة على:

¹ منظمة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، تجده على الرابط : <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

² سليم قسوم، مرجع سابق، ص. 116.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن اعتبار ضماناتها الوطنية منفصلة عن بعضها البعض.¹ في هذا السياق يمكن لقيادة الدول المجاورة للجزائر ومالي ان تفعل أطرها التعاونية وعلى رأسها، لجنة الأركان العملياتية المشتركة.

2.2 إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC

تم تأسيسها رسميا في 21 أبريل 2010، في مدينة "تمنراست" التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء المتمثلة في الجزائر ومالي، النيجر وموريتانيا، والتي أصبحت تعرف بدول الميدان، وتتداول قيادة أركان هذه الدول على رئاستها بشكل دوري، ويتكون هذا الهيكل العسكري على أربعة خلايا، خلية عملياتية وأخرى إستعلاماتية، والثالثة لوجيستية، وخليّة الإشارة، وتبلورت فكرة إنشاء هذا الإطار العملياتي المهم استجابة لعدة اعتبارات، يمكن تلخيص أهمها في النقص الفادح في التنسيق المخابراتي والمعلوماتي فيما يخص الظاهرة العبر-حدودية للإرهاب، من ناحية أخرى هي عملية متناغمة مع مفهوم المركب الأمني، حيث أن محاربة التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية... الخ)، لا تقوى عليها الدولة منفردة وتداعياتها متعددة، وبالتالي امن كل دولة مرتبط بأمن المجموعة، وعامل لا يقل أهمية من سابقه وهو قطع الطريق على مساعي التدخل الخارجي عسكريا في منطقة الساحل الإفريقي، الذي يتحجج بضعف القدرات الأمنية والعسكرية لدول الساحل والمنطقة، ويمكننا حصر مهامها في:

- متابعة أعمال المنطقة العملياتية وتحليلها وتنسيقها.
- مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتهما والقضاء عليها.
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني في المنطقة المشتركة، والتخطيط للعمليات المشتركة وتنفيذها.²

سعت الجزائر للعب دور محوري من خلال الرفع من فاعلية هذا الإطار الأمني المشترك من أجل تقوية الفرصة على التدخل الأجنبي الذي يتقن التمدد في الفراغ الإقليمي، ولهذا توالت لقاءات CEMOC،

¹Burry Buzan and Ole Waeber, **Regional and Powers the Structure of International security**, (New York, Cambridge University Press, 2003), p.44.

²لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 157-158.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

منها الاجتماع الغير عادي لمجلس رؤساء أركان دول الميدان (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا)، يوم 26 سبتمبر 2010 بتمنراست، والذي خصص لتبادل مختلف التحليلات والمعلومات الكفيلة بإعداد حصيلة وافية عن النشاطات والأعمال المنجزة قصد الشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

كما احتضنت باماكو اجتماعا لرؤساء أركان البلدان الأعضاء في CEMOC، في الفترة الممتدة بين 28 و 30 افريل 2011، حيث تبنى فيه المشاركون جملة من التوصيات تمحورت حول الدعوة الملحة لمواصلة التنسيق الأمني، وتكثيف التبادل الإستراتيجي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة. في الحقيقة هذا الإطار مازال قائما والجزائر لا تزال تراهم على فاعليته، بل تتطلع لأن يلعب دورا امنيا إفريقيا صرف، يجسد اهتمامات الأمن الإفريقي المشترك، في هذا السياق احتضنت الجزائر بصفقتها عضوا في مجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة-CEMOC-، اجتماعا يوم 13 أكتوبر 2022 بالنادي الوطني للجيش، أشغال الدورة الغير عادية لرؤساء أركان الدول الأعضاء، خصّص هذا اللقاء لمناقشة والتوقيع على مشاريع قوانين جديدة لآلية التعاون الأمني هذه، وهي المشاريع التي تندرج في إطار إعطاء ديناميكية جديدة للتعاون والتنسيق العملي بين الدول الأعضاء¹ إن استعادة هذا التكتل الأمني لدوره في المنطقة، الذي عرف فترة خمول بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013، فيما يعرف بعملية "سرفال"، إن تجديد ديناميكية اللجنة -CEMOC- في هذا التوقيت المناسب من خلال محطة الجزائر (دورة أكتوبر 2022)، الذي جاء في ظل تزايد الشعور بالرفض للتواجد الفرنسي في المنطقة، الأمر الذي انعكس على هامش تحرك مجموعة الخمسة لدول الساحل²، التي كانت تحظي بدعم فرنسي³، حتى لا نقول أنها كانت تعمل وفق أجندتها، ويدل على ذلك عدة مؤشرات من بينها انتشار القوات الفرنسية في كل الدول الأعضاء لهذه المجموعة كما تبينه الخريطة التالية:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، أشغال الدورة الغير عادية لرؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، (الجزائر، النادي الوطني للجيش ، 13 أكتوبر 2022)، منشور على الموقع: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/octobre/cem13102022ar.php شوه 20 جويلية 2023 .

² تشكلت في 2014 وانشأت قوتها العسكرية في 2017.

³ BENANTAR, Abdennour. **Les Initiatives de Sécurité au Maghreb et au Sahel. Le G5 Sahel Mis à l'Epreuve**, (Paris, L'Harmattan, 2019), p.282.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

خريطة رقم (10) تبين تواجد القوات الفرنسية في دول G5



المصدر : la République Française, Ministère des Armes, Operations Barkhane, Publié sur : <https://www.defense>

لكن إعلان فرنسا نهاية عملية "برخان" العسكرية في مالي يوم 09 نوفمبر 2022، والشروع في عملية الانسحاب لقواتها في 17 نوفمبر 2022¹، كانت لها انعكاسات مباشرة على المجموعة، وأولها انسحاب أحد أهم أعضائه وهي جمهورية مالي، حيث جاء في بيان الحكومة الصادر في 2022/05/15 أن " حكومة مالي قررت الانسحاب من كل أجهزة مجموعة دول الساحل الخمس وهيئاتها، بما فيها القوة المشتركة"²، وقد أشار نفس البيان بشكل غير مباشر انه من أسباب انسحاب مالي من المجموعة هو التدخل الفرنسي لعزل دور مالي الفاعل في المجموعة، وهذا ما أدى إلى رفض تولي مالي لرئاسة الدورة وهذا ما جاء في البيان " تتصل معارضة بعض دول مجموعة دول الساحل الخمس رئاسة مالي بمناورات دولة خارج الإقليم ترمي بشدة إلى عزل مالي".

¹ laRepubliqueFrancaise,Ministère des Armes, **Operation Barkhane**,publiée

sur : <https://www.defense.gouv.fr/operations/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane>.

² موقع الجزيرة الإخباري، مالي تنسحب من مجموعة دول الساحل الخمس ومن قواتها العسكرية لمكافحة الجماعات المسلحة، 2022/05/16، الموقع: <https://www.aljazeera.net/politics/2022/5/163>، شوهذ 2022/05/20.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

ويتوقع تفكك هذه المجموعة G5 الساحل، كنتيجة مرتبطة بنمو شعور الرفض الفرنسي في المنطقة، وبالتالي رفض كل مخططاته وبصماته، ومجموعة الخمسة لدول الساحل هي واحدة من بصمات التدخل الفرنسي، وعليه فالتوقيب مناسب لإعادة بعث دور CEMOC من أجل تعميق العمل الجماعي الإفريقي و الرفع من جودته.

3.2 الدور الجزائري في تعزيز العمل الإفريقي المشترك:

دأبت الجزائر على توجيه جهدها الدبلوماسي إلى الإطار الجماعي الإفريقي ممثلاً بمنظمة الوحدة الإفريقية منذ الأيام الأولى للاستقلال" فعلى غرار قبولها إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963 م، المتمثلة في اللجنة المتساوية الأعضاء اكسبها شيئاً من المصداقية الإقليمية في تسوية نزاعات الحدود سلمياً في الإطار الإقليمي الإفريقي¹.

هذه المصداقية الإقليمية، أهلت الجزائر للقيام بعدة وساطات* في القارة، طبقاً للمادة 19 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية المنشأ سنة 1963. التي تنص على "تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية"، وتبرز بصمة الجزائر في تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، من خلال تولي الجزائري السيد سعيد جنيت منصب مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي، مباشرة عقب تأسيس المجلس سنة 2002، واستمر فيه إلى غاية 2008، وخلفه الجزائري "رمطان العمامرة" إلى غاية 2013، ثم عين على رأس وزارة الخارجية الجزائرية، ليحل مكانه إسماعيل شرقي، وما يزيد الدور الجزائري تأثيراً هو تولي الرئيس الجزائري الأول أحمد بن بلة لرئاسة لجنة حكماء أفريقيا، والممثل الوحيد لدول الشمال فيها حتى وفاته في العام 2012، هذه الهيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدون دور الوطاء في النزاعات كما يقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الإفريقي².

¹ سليم العايب، مرجع سابق، ص. 135.

*وساطة جزائرية لتلطيف الأجواء بين تونس وليبيا :حيث حالة الدبلوماسية الجزائرية دون تفجر الوضع بين تونس وليبيا ، لا سيما بعد فشل الوحدة بينهما سنة 1974 .

—وساطة جزائرية بين ليبيا ومصر عام 1977 : حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية سببا في صد الرئيس المصري أنور السادات على قراره في شن حرب على ليبيا عام 1977 .

وساطة جزائرية بين إريتريا وأثيوبيا حول النزاع الحدودي الذي اعتبر من أعقد النزاعات في القرن الإفريقي.

² بن جامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي، (واشنطن :مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، 2014)

المطلب الثالث: نموذج الوساطة الدولية وفرص حل النزاع الليبي

نعالج في هذا العنصر أهمية تكثيف الجهد القاري لحل النزاع في ليبيا، ودراسة إمكانية اعتماد الوساطة الدولية كخيار بديل عن التدخلات السابقة، وذلك من أجل تقليص حجم التدخلات الخارجية في النزاع الليبي، حيث شكل التدخل الخارجي عامل بنيوي في الأزمة الليبية، وفي الحقيقة حجم التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا لم تعهده النزاعات في القارة الإفريقية كلها أو حتى في الجوار الإقليمي، ووصل مستوى التدخل الخارجي إلى الحد الذي أبعد فيه الدور الليبي والإفريقي عن المشهد السياسي وديناميات النزاع في ليبيا من حيث تصميم مسارات ومقاربات الخروج من الأزمة، وخطفت القوى الخارجية الملف الليبي والغلق عليه وأخضعت معالجته إلى سلسلة من المؤتمرات لم تنجح حتى في تنظيم انتخابات كمحطة للانطلاق في إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، والخروج من الوضع الاستثنائي و الانتقالي، والنتيجة كانت متوقعة وهي تكرار النسخة الانتقالية (الحكومات المؤقتة)، من أجل الإبقاء على وضعية سياسية لا ترقى إلى الاستقرار، ولا تتدرج إلى حافة الانهيار-حالة اللااستقرار المستمر - بالشكل الذي ينسجم مع أجندة القوى الخارجية ذات النزعة التدخلية، وهذا له تداعيات جيوسياسية بعيدة المدى على المنطقة والجوار الليبي على وجه الخصوص، من أجل هذا سنقدم اقتراح تكييف أو استعارة تجربة الوساطة الدولية في مالي كنموذج لإسقاطه على إدارة ديناميات النزاع الليبي، رغم النقائص و التحديات التي اعترضت جهود الوساطة في مالي، إلا أننا نعتقد أن الوساطة الدولية ذات الثقل الإفريقي هي الإطار الأنسب للتحرر من وطأة النزعة التدخلية الخارجية المضرة، وتعمل على الدفع بإرادة الليبيين لتصدر المشهد السياسي بمساعدة دول الجوار والفواعل الإقليمية والدولية وعمل رأسها الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، من أجل تصميم مسار واقعي وعادل لحل الأزمة الليبية وفق الشرعية الدستورية والقانون الدولي، وهذا ما تؤكد الدراسات المتعلقة بالوساطة حيث يرى "هيزكياس أسيفا" (انه حين يكون الطرف الثالث منظمة دولية أو مجموعة من الدول، فقد يساعد ها الأطراف على النظر إلى دوره على انه دور وسيط غير منحاز، بالمقارنة بوساطة دولة منفردة، والمنطق في هاته الحجة هو كالاتي:

الوسيط الذي يحصل على انتدابه من منظمة دولية ، يقل معه الإحتمال أن يسئ الى مشاعر الأطراف ذات السيادة، عن الاحتمال إذا كان انتدابه عن دولة واحدة)، ورأت دراسة "بربارة والترز" في شأن

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

النزاعات الداخلية التي يشترك فيها أطراف غير حكوميين أن (الحكومات والمتمردين ينجحون بنسبة 39% أكثر في المساومة بمساعدة وسيط، مما لو تفاوضوا بلا وسيط)¹

1- ليبيا ما بعد ثورة 17 فيفري 2011

بينّا في الفصل الأول أن التمايز المناطقي في ليبيا بين الإقليم الشرقي والغربي، له جذور عميقة تمتد إلى بدايات الاحتكاك الأولى مع الأجنبي من الفينيقيين فالرومان إلى آخر مستعمرة - ايطاليا-، وتكرّس هذا التمايز دستوريا بعد الاستقلال من خلال نمط الدولة الفيدرالية (عاصمة في الشرق وأخرى في الغرب، حتى بعد قرار الوحدة سنة 1963 أثناء الفترة الملكية وبعدها، كانت وحدة شكلية فولكلورية ولم تكن وحدة عل أساس قيم التقاسم والمشاركة، وبالتالي لم يحل المأزق الليبي الخطير المتعلق بالتوزيع السلطوي العادل للقيم المادية والمعنوية بين كل الأقاليم الخاضعة للسيادة، بل انتقل هذا المأزق من الحالة الديناميكية المكشوفة في مرحلة الانفصال المناطقي، إلى الحالة الكامنة السكونية في مرحلة الوحدة، حفاظا على الإنجاز الفولكلوري لمشروع الوحدة، بمعنى آخر أن الانتقال إلى الوحدة بقدر ما كان يعبر عن نضج سياسي وخطوة مفصلية في مسار بناء الدولة في ليبيا، بقدر ما كان قفز على المعالجة العميقة لمحركات الرغبة في الانفصال، لأن روح الوحدة هي التوزيع العادل للقيم المادية والمعنوية من طرف السلطات وفق مفهوم "ديفيد ايستون"، لأنها ستوفر بيئة ملائمة لبناء ثقافة المواطنة التي يرتبط بها المواطن مع دولته على أساس عقد اجتماعي متفق عليه، للأسف سارت الأمور عكس هذا المسار في عهد الجمهورية الجماهيرية على حد سواء، فالجمهورية التي بُنيت على أنقاض الملكية المتهمه بالعمالة للغرب والإمبريالية، اتجهت في منحى مغاير وهو الاصطفاف الإقليمي مع موجة القومية العربية التي كانت تعيش مرحلتها الذهبية (عقود الخمسينات والستينات)، وتجاهلت هاته النخب السياسية المنبثقة من الطبقة المتوسطة لما بعد اكتشاف النفط التركيز على بناء الدولة الوطنية على أساس المواطنة وبناء مؤسسات دستورية لتأطير وظائف الدولة في التوزيع والتغلغل...، بل كانت تتهرب من هذا المشروع الإستراتيجي الليبي الداخلي، والسعي لكسب شرعيتها خارج المشروع الوطني وتعويضه بالعمل الخارجي من خلال تبني سلوك معادي للغرب والتمسك بالانتماء العربي والإفريقي والإسلامي، ونسجت على المستوى الداخلي علاقات زبائنية وفق معايير مناطقية وقبلية عمقت الفجوة الموجودة أصلا بين الشرق والغرب، وعمقت

¹ نهلة ياسين حمدان، فريدريك س بيرسون، مقاربات عربية لحل النزاعات - الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية، ترجمة: فكتور سحاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص.62.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

هشاشة البناء المؤسسي والسياسي للدولة، فبعد 42 سنة من حكم "القذافي"، لم يستطع أن يؤسس لبناء مؤسساتي يعمل وفق هندسة دستورية متناسقة مهما يكن نمط الحكم ديمقراطي أو تسلطي، فسرعة انهيار النظام الليبي في فيفري 2011، تبين أن النظام لا يملك حد أدنى من التماسك المؤسسي، ونتيجة لما سبق تشكلت وتقاطعت محصلة قوى داخلية وخارجية أطاحت بنظام القذافي بصورة دراماتيكية.

في سياق إعادة بناء الدولة بعد انهيار النظام القديم، وجدت النخب السياسية والعسكرية المشاركة في الإطاحة بنظام معمر القذافي نفسها وجها لوجه مع فراغ أمني وسياسي سحيق، الأمر الذي يجعل المحطة الأولى في غاية الصعوبة والتعقيد نظرا لغياب سلطة مركزية يخضع لها الجميع، في هذا السياق تم تأسيس المجلس الانتقالي في 28 فيفري 2011 برئاسة القاضي "مصطفى عبد الجليل"، وتم الاعتراف بالمجلس دوليا، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الإنتقالية إلى غاية صدور الدستور الجديد، حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت من سنة 2011، وأهم بنوده إصدار قانون خاص للانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فيفري 2012. وتمت العملية في 7 جويلية 2012 بانتخاب المؤتمر الوطني العام وحل تبعا لذلك المجلس الانتقالي، وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، وفي إثر ذلك حدث أول استقطاب بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي،¹ وعرف أوجه بعد الانتخابات التشريعية في 25 جوان 2014، فعندما فاز التيار الليبرالي بغالبية مقاعد مجلس النواب، وقرر بعد ذلك عقد جلساته بمدينة "طبرق" بدل مدينة "بنغازي"، وحجة مجلس النواب في ذلك أن مدينة بنغازي غير آمنة، هذا الإجراء اعتبر غير دستوري من طرف المؤتمر الوطني العام، لكن الاستقطاب زاد تقدما من خلال انبثاق حكومة في شرق ليبيا انبثقت عن مجلس النواب وبذلك أصبحنا أمام برلمانيين وحكومتين.²

هذا الاستقطاب السياسي في الحقيقة هو غطاء لانشطار عميق داخل ليبيا، فالتباين الإيديولوجي يبدو طبيعيا ومقبولا في أي عملية سياسية، لهذا رغبت بعض الأطراف أن تسوق لهذا المشهد السياسي، لكنه يخفي انشطار عميق لفريقين متباينين يبدأ اصطفاك كل فريق منهم من القبيلة والمنطقة الجغرافية وصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي.

¹ فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، (مارس 2017)، ص.9.

² حجال، مرجع سابق، ص.153.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

- فريق شرق ليبيا " طبرق " والذي يمثل التيار الليبرالي، قبائل (العبيدات ،العواقير ، وقسم من قبيلتي البراعصة والمغاربة...) ¹، ميليشيات عسكرية "ميليشيات الكرامة"، ودعم إقليمي- مصر والإمارات...) ، إلى دعم دولي بالوكالة .

- فريق غرب ليبيا "طرابلس" والذي يمثل التيار الإسلامي، قبائل (مصراته،بني سليمان...)، ميليشيات " فجر ليبيا"، دعم دولي وإقليمي-قطر، تركيا، السودان .

في خضم الحركية السياسية لما بعد "القذافي" من السهل ملاحظة مفارقة مثيرة وهي القفز من موقع القبيلة - كوحدة تحت الدولانية- إلى الاصطفاف الإقليمي والدولي ذو النزعة التدخلية - فوق الدولانية-، كل هذا على حساب الدولة الأمة كوحدة تجسم محصلة الإرادات المختلفة، وبالتالي تتطابق مساحتها الجغرافية مع مساحتها الثقافية الهوياتية، هذا المأزق البنيوي أدى إلى خروج زمام المبادرة لإيجاد حلول للأزمة الداخلية من الداخل الليبي كدائرة أولى، والجوار الإقليمي كدائرة ثانية يمكنها لعب دور إيجابي، واحتكارها من طرف الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى ذات النزعة التدخلية التي أصبحت عامل بنيوي في الأزمة الليبية من جهة، ومصدر توليد الخيارات والمقاربات لحل الأزمة الليبية من جهة أخرى، في هذا السياق جاءت سلسلة من المؤتمرات والاتفاقات، بداية باتفاق "الصخيرات 2015" الذي عمق الانقسام السياسي والجغرافي، حيث انبثق عن الاتفاق حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" التي لم تحظى بتأييد مجلس النواب بطبرق، وبذلك أضيفت حكومة ثالثة لليبيا، توالى مؤتمرات بعد اتفاق "الصخيرات" لتدارك الوضع، وأهمها مؤتمر باريس وباليرمو (إيطاليا) على التوالي وفي نفس السنة 2018، الانقسام العسكري والسياسي ازداد زخمه وجر معه فواعل إقليمية زادت في حدته، ووصل ذروته في هجوم "خليفة حفتر" على العاصمة، هذه الشخصية العسكرية المثيرة للجدل، التي أرادت بعض الأوساط الإقليمية والدولية ذات النزعة التدخلية أن تظهره كرجل المرحلة خاصة في الفترة الممتدة بين 2016-2019، وانه الرجل القوي الذي يستطيع أن يحسم المعركة عسكريا ويسيطر على مفاصل كل الديناميات السياسية والعسكرية في ليبيا، ولا أدل من ذلك حملة "خليفة حفتر" العسكرية "طوفان الكرامة" على العاصمة في 4 أبريل 2019 وقبل تنظيم ملتقى للمصالحة دعت إليه الأمم المتحدة من خلال مبعوثها إلى ليبيا "غسان سلامة" في الفترة 14-16 أبريل 2019 وكان هذا بوجود الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" ².

¹ أحمد قاسم حسين، المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات، (قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 25 يونيو 2021)، ص 3-5.
² المكان نفسه.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

وهي رسالة عبر-دولية من تيار "خليفة حفتر" لرفض المقاربة السياسية والدبلوماسية، وثقة بإمكانية الحسم العسكري لصالحه، لكن سرعان ما تغيرت موازين القوى بتدخل تركيا التي استجابت لطلب حكومة السراج للمساعدة العسكرية طبقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في 27 نوفمبر 2019 حول التعاون في المجال الأمني والعسكري. هذا التدخل دفع بالنزاع إلى مرحلة نضج النزاع بمفهوم "ويليام زرتمان" وسيطر إدراك متبادل لدى أطراف الصراع لعدم قدرة أي طرف على حسم النزاع لصالحه، الأمر الذي عزز من فرص الحلول السياسية وفي هذا السياق جاء مؤتمرات برلين 1 و2، التي جرت على التوالي في 19 جانفي 2020، و23 جوان 2021، الذي شكل مرجعية سياسية من خلال ورقة طريق تضمنت لأول مرة واحدة من الأسباب البنيوية لتعميق الأزمة الليبية، وهي التدخل العسكري الخارجي بما فيها سحب جميع القوات الأجنبية المرتزقة الذين وصل عددهم إلى 20 ألف من جنسيات مختلفة، بالإضافة إلى مواضيع جوهرية شكلت خارطة الطريق كاحترام السيادة الليبية، وكل ماله صلة بالأمن كإنهاء كافة التحركات العسكرية لأطراف النزاع أو القوى الخارجية المدعمة لها، موضع آخر في غاية الأهمية ويعتبر حجر الزاوية في إعادة بناء الدولة في ليبيا وهو عملية تسريح المجموعات المسلحة والمليشيات في ليبيا، ونزع سلاحها، وإعادة إدماجها في المؤسسات العسكرية والأمنية وحتى المدنية في المؤسسات المستقبلية، كذلك الجانب السياسي الذي تم ضبط خطة الترتيبات الدستورية وتحديد موعد انتخابات نهاية 2021. في نفس الاتجاه جاء الاجتماع الوزاري لدول الجوار الليبي المقام في الجزائر 30 أوت 2021، من أجل وضع خارطة طريق لتنظيم الانتخابات العامة المقررة في 24 ديسمبر 2021¹.

من خلال دراستنا أصبح واضحا وجليا أن المسارات الانتخابية أصبحت مصدر من مصادر النزاعات لأنها هي العملية المفصلية يتم من خلالها إعادة توزيع القوى بين الفرقاء، لهذا تشهد إفريقيا جيلا خامسا من النزاعات المتعلقة بالمسارات الانتخابية بعد أجيال النزاعات الأخرى المتعلقة بالنزاعات الحدودية الترابية، والثقافية الإثنية، والقبلية.

تستخلص أن أمام حل الأزمة الليبية ثلاثة تحديات أساسية وهي :

- التحرر بالتدخل الخارجي الضار .

¹ وكالة الأنباء الجزائرية- دول جوار ليبيا تجتمع بالجزائر لبحث مسار الانتخابات العامة المقبلة، (الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات، 30 أوت 2021)، منشور على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/111815-2021-08-30-07-55-43> شوهد في 2021/09/06.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

- إعادة إدماج القوى العسكرية في المؤسسات الشرعية بعد تسريحهم ونزع سلاحهم .
- وتوفير بيئة سياسية ودستورية لإجراء الانتخابات.

بناء على هذه التحديات، واستئناسا بتجربة الوساطة الدولية التي قادت الجزائر لحل النزاع في مالي، نعتقد إن إعادة بعث هذه التجربة لحل الأزمة الليبية تتوفر على فرص حقيقية للوصول إلى نتائج مستقرة ودائمة، وذلك للمشاركات بينهما من حيث التحديات وخاصة توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية من خلال التسريح وإعادة الإدماج، وقد حققت الوساطة الدولية في مالي في مجال DDR انجازات مقبولة وهذا وفق التقارير التقييمية التي يعدها - المراقب المستقل - "مركز كارتير karter Centre" المعين من طرف منظمة الأمم المتحدة، هذه التقييمات جديرة بالفحص والاستفادة منها وقد فصلنا في موضوع DDR في المبحث الثاني من هذا الفصل، وكذلك الأمر بالنسبة لوضعية المؤسسات السياسية والإدارية الانتقالية المشتركة بين أطراف النزاع في مالي.

عنصر آخر يعزز إمكانية نجاح الوساطة الدولية في ليبيا هو طغيان التدخل الخارجي في الأزمة الليبية سواء على مستوى تعميق الأزمة أو على مستوى مقاربات الحلول والتسوية الأمر الذي قلص بشكل كبير الجهد الليبي-الليبي في إيجاد الحلول التي تناسبه، الوساطة الدولية تعمل بشكل مخالف لهذا المسار في عملية دعم ومساندة لجهود أطراف النزاع للوصول إلى تحقيق المكاسب المتوقعة المشتركة، ولا بأس أن نعيد في هذا المقام التذكير بمفهوم الوساطة لـ' جاكوب بركوفيتش' الذي يعرفها بأنها "عملية إدارة الصراع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من فرد أو جماعة أو من دولة أو منظمة لتغيير أو التأثير في مدركاتها أو سلوكها دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون"،¹ فالوساطة الدولية تعمل على تعزيز وتنميين جهود أطراف النزاع فهي تعمل عكس الإرادة التدخلية الخارجية التي تهمش المعنيين بالنزاع وغالبا ما تكون مخرجاتها خارج التطلعات المشتركة لأطراف النزاع، خلافا للوساطة الدولية التي تدفع أطراف النزاع إلى بلورة مخرجات تستجيب لمصالحهم المشتركة المتوقعة، ونعتقد أن الوساطة الدولية هي الإطار الأنسب، لأن منتوجها من صنع أطراف النزاع أنفسهم بمساعدة وتسهيل الوسيط، وفي نفس الوقت سيمكّن العمل في إطار الوساطة الدولية ليبيا من التخلص من النزعة التدخلية الحادة للقوى الخارجية، التي وصلت إلى مستويات خطيرة

¹Bercovitch Jacob and Rubin Jeffery, Mediation in International Relation : Multiple Approaches to Conflict Management ,Op.Cit,p.7.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

مع تدخل المرتزقة، حيث يؤدي هذا الوضع إلى تقويض أهم خاصية تميز الدولة وهي احتكار العنف الشرعي، هذا المأزق البنيوي يتصدر أولويات النخب السياسية في ليبيا وصناع القرار على حد سواء، وقد أكدت هذا الاتجاه "نجلاء المنقوش" وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الليبية في الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا "إن أكبر ما تعانيه الدول التي يصيبها داء الفرقة هي التدخلات الهدامة من طرف دول أخرى، وهذه التدخلات تناقض الأعراف الدولية و المواثيق ، ناهيكم على انها تعمق الخلافات وتذكي الصراعات وتغذيها"¹.

هذه التدخلات الهدامة تجاوزت النطاق الليبي، وأصبحت تهديد عابر للحدود، يمس الأمن القومي الجوارى والإقليمي الإفريقي وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" في الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا المنعقد في الجزائر " يجب علينا التعاطي والتفاعل مع مستجدات ما يحدث في ليبيا وفق مقاربة إستباقية ورؤية واضحة تأخذ...في ظل مخططات بعض القوى الأجنبية الساعية لتعزيز نفوذها في ليبيا، واستعمال التراب الليبي كمنصة لإعادة رسم التوازنات الدولية وهذا على حساب المصالح الإستراتيجية لليبيا وجيرانها"².

عامل آخر يدفعنا لترشيح اعتماد نموذج الوساطة الدولية كمسار ملائم ومفضل لحل النزاع في ليبيا وهو أن النزاع في ليبيا وصل إلى مرحلة النضج-Ripe Moment- بعد مؤتمر برلين 1-2، حيث سيطر على أطراف النزاع الليبي الإدراك بالعجز المتبادل على حسم النزاع عسكريا وفق اللعبة الصفرية، وشغلت الخيارات السياسية حيزا معتبرا لدى مدركات أطراف النزاع، إن هذه البيئة الإدراكية توفر التوقيت المناسب لعمل الوساطة الدولية بفاعلية، وإن تكون ذات ثقل إفريقي جوارى، وقد عبر في نفس اللقاء وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" عن هذه الإرادة التي أكد فيها على أن " حل الأزمة الليبية لا يمكن ان

¹نجلاء المنقوش، الجزائر، الإثنين 2021/08/30، كلمة خلال الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا بالجزائر، المنشور على

الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=-5pYHqbUchM>، شوهده في 2021/09/06.

²رمطان لعمامرة، الكلمة الافتتاحية خلال المجلس الوزاري لدول جوار ليبيا، الجزائر، 2021/08/30..

<https://www.youtube.com/watch?v=MGpBzr3xsnk>، شوهده في 2021/09/06.

الفصل الرابع: انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى التجاذبات الإقليمية والدولية

يكون إلا عبر مسار ليبي-ليبي بدعم وتأيد من قبل المجتمع الدولي وفي الصف الأول من المجموعة الدولية لدول الجوار"¹

فالوساطة الدولية عندما تكون بقيادة الجزائر كدولة محورية وبثقل إفريقي ستلعب دور القوة المركزية الحيادية التي تضبط كل القوى المتواجدة في المشهد السياسي الليبي وفق الشرعية الدستورية ومضامين القانون الدولي، وستوفر من جهة أخرى إطارا مناسباً لدفع الليبيين للنقاش والتفاعل وتوليد الخيارات والمقاربات الليبية والإفريقية الملائمة لحل النزاع الليبي، وتتعدى فضائل الوساطة الدولية في الأخير لتصب في صالح تعميق العمل الإفريقي المشترك وهو صمام أمان الأمن الجماعي الإفريقي.

¹المكان نفسه

الاستنتاجات

خلصت دراستنا حول دور الوساطة الدولية في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي، والنزاع في مالي كحالة دراسة، إلى تقرير أن الوساطة كآلية ومسار للتسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا، هي امتداد طبيعي لسلوك متجذر متصل بميراث قيمي للوساطة ضمن الأنظمة الإفريقية التقليدية، المبنية على تقدير الحياة الجماعية وتبجيل الحكماء من كبار السن الذين يتميزون بالاستقامة والاعتدال والهيبة، وامتثال الأفارقة لأحكامهم العادلة المتعلقة بتسوية النزاعات داخل الجماعة الواحدة، وضبط التفاعلات مع الجماعات المتعددة، هذا التراث يجب استثماره اليوم لمراكمة سلوك الوساطة كخيار استراتيجي للدول الإفريقية، وإن أصبح الوساطة قيمة مرجعية إفريقية، لأن الوساطة الإفريقية هي الطريقة المثلى لإيجاد التوافقات داخل الدولة الواحدة، والتدريب على سلوك التعايش المشترك بين المكونات المجتمعية والثقافية داخل الدولة المعاصرة، وتؤدي الوساطة الجماعية أيضا إلى تعميق العمل الإفريقي المشترك.

في إطار الإجابة عن المشكلة البحثية المركزية للدراسة حول مدى استطاعة الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، على تحقيق الأمن والسلم في مالي، بالمستوى الذي يسمح بتركيب هندسة سياسية ومؤسسية تضمن استمرار النظام الدستوري، وتنعكس إيجابا على المشهد الجيوسياسي للجوار الإقليمي، في ظل التجاذبات الدولية والإقليمية ذات النزعة التدخلية؟

وفيما يتعلق بالمقاربة والنظرية المفسرة، فإن الاعتماد على اقتراب واحد غير كاف، لهذا استعملنا عدة مقاربات ونظريات على نحو متكامل، في مقدمتها مقارنة الاحتمالات الطارئة لـ "جاكوب بركوفيتش"، التي تعتبر الوساطة الدولية كنسق له مدخلات تلعب دور المتغيرات المستقلة تتفاعل مع متغيرات السياق، وتؤدي إلى نتائج كمتغيرات تابعة، ومخرجات قابلة للتقييم (نجاح/فشل)، وقد ساعدتنا هذه المقاربة على تصميم الفصل الأول والرابع، والفصل الأول من الدراسة عالجا فيه - طبيعة نزاعات الجوار الإقليمي -، على اعتبار أن طبيعة النزاع متغير مستقل ضمن مدخلات النسق لمقاربة "بركوفيتش"، وكذلك الفصل الرابع، المخصص لتقييم إنجازات الوساطة الدولية وكذا انعكاساتها الوطنية والإقليمية والدولية، وقد حمل عنوان انعكاسات الوساطة الدولية على الواقع السياسي والأمني في مالي وعلى تجاذبات العمل الإفريقي المشترك والتدخل الخارجي، اعتمدنا أيضا على مقارنة المركب الأمني الإقليمي لـ "باري بوزان" الذي سمح لنا بتصميم وقراءة الفصل الثاني من البحث الذي عالجا فيه التدايعات العبر-وطنية لنزاعات الجوار الإقليمي على الأمن الجماعي الإفريقي، ولعل تدايعات انهيار

نظام معمر القذافي في ليبيا على جواره الجغرافي ينمذج هذا المحور، أما نظرية الدور لـ "كاجي جابو هولستي، KJ.Holsti" فقد مكنتنا من فحص التناسب بين مقدّرات الدور الجزائري كقائد للوساطة الدولية، والأداء أو الإنجاز من خلال الفصل الثالث المخصص لدراسة دور الوساطة الدولية في مالي جدلية المقدرات والأداء.

اعتمادا على المداخل النظرية السالفة الذكر، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن منبت النزاع في مالي هو الاستعمار الفرنسي الذي قام بتحويل مركز ثقل ميزان القوة من شمال مالي إلى جنوبها، بمعنى آخر إرادة المستعمر في تحويل الطوارق من أسياذ إلى أتباع، حيث كانت حواضر شمال مالي وعلى رأسها "تومبوكتو" تسمى بـ "جوهرة الصحراء" و"عروس الصحراء"، وتمثل مركز إشعاع حضاري، ومنطقة تبادل تجاري ذات بعد دولي في القرن الثالث عشر والرابع عشر، وكان الطوارق أسياذا تناسبا مع هذه القيمة الثقافية والحضارية الاقتصادية، ولقد حافظوا على هذه الصلابة خلال الاحتكاك الأوروبي وحتى مرحلة الاستعمار في القرن التاسع عشر كان الطوارق يشكلون خطا حديديا في وجه الاستعمار الفرنسي، وهذا سبب كاف للمستعمر لكي يخطط لهيئة نخب سياسية بديلة، وفعلًا تم تثبيت نخب سياسية من قبائل البامبارا من جنوب مالي من طرف المستعمر الفرنسي، لتسيير دولة مالي ما بعد الاستقلال وفق عقد زبائني يهمل الطوارق ويقرب قبائل "البامبارا"، وهذه أول شرارة للانقسام المجتمعي في مالي، الذي تحول إلى أزمة مركبة (أمنية، سياسية، ثقافية، اجتماعية) تجاوزت النصف قرن، والخلاصة أن الاستعمار نجح في تفكيك التطابق والتصالح (الجغرافي / الثقافي / البشري) الذي كان سائدا في إفريقيا قبل الاحتكاك الأوروبي، وبالتالي أسس لأزمة بنيوية لا تزال تعاني منها الدولة الإفريقية إلى اليوم، ولم تستطع تجاوزها ببناء عقد اجتماعي يستوعب كل المكونات الاجتماعية، والتخلي عن العقد الزبائني المفكك للمكونات الاجتماعية، والمولد للتصادمات والنزاعات الداخلية التي نعيشها الآن. وعليه فإن مصدر النزاعات في إفريقيا ومنها جمهورية مالي، ودول الجوار التي تعاني أزمات داخلية كجمهورية ليبيا، هي الدولة الزبائنية الفاشلة، التي تعاني من عجز في تأدية وظائف الدولة الأمة، أو كما يسميها " ديفيد إيستون" التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية، منها عجز في أداء وظيفة التوزيع العادل للثروة، الذي يعمق الانقسام المجتمعي، ويؤسس للولاءات التحت-دولية، كذلك العجز في أداء وظيفة التغلغل الذي يؤدي إلى تصدير أزماتها الداخلية إلى خارج حدودها وبالتالي تشكل تهديدا للجوار الإقليمي، ولا تستطيع أن تتحكم

في الاختراقات الأمنية التي قد تتعرض لها، كحالة جمهورية مالي التي عانت من أزمة تغلغل حادة على إقليمها الشمالي، فأصبح ملاذا آمنا للجماعة الإجرامية، ولعل أوضح نموذج هو التطور السريع الذي حققته الجماعة السلفية للدعوة والقتال "GSPC" التي فرت من الجزائر مفككة الأوصال، وتحولت إلى جماعة إرهابية دولية" القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI " تشكل تهديدا صلبا على أمن الجزائر كخط أول وأمن الجوار الإقليمي كخط ثاني، تأسيسا على هذا نؤكد صحة الفرضية الأولى التي مفادها " فشل بناء الدولة في إفريقيا هو مصدر النزاعات الداخلية، والعبر وطنية في الجوار الإقليمي".

- تبين لنا أن الوساطة الدولية بقيادة الجزائر استجابت لمعالجة الأزمة البنيوية العميقة للنزاع في مالي، عبر تصميم أربعة ركائز يقوم عليها اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي الموقع عليه من طرف الحكومة والحركات الأزوادية في 20 جوان 2015، والذي انهي الأزمة التي انفجرت في جانفي 2012، وتتمثل أعمدة الاتفاق في :

- المسألة السياسية والمؤسساتية.
- الدفاع والأمن.
- تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية.
- المصالحة، العدالة والمسائل الإنسانية.

في هذا الاتجاه نلاحظ أن المحور الأول والثاني الذي يستهدف اعتماد هندسة سياسية ومؤسساتية وأمنية جديدة، تستوعب الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته الوساطة الدولية عبر تبني الاتفاق كمرجع، هو مفتاح حل النزاع الدوري في مالي، في نفس السياق توصلنا خلال دراستنا إلى نتيجة مفادها:

- أن الوحدة الوطنية كمبدأ قاعدي، وكشعار يتصدر ديباجة الاتفاق بين فرقاء الأزمة في مالي، بقدر ما له من جاذبية و طاقة تلهم المتطلعين إلى نجاح الاتفاق، بقدر ما هو مواجهة حقيقة للمحركات البنيوية للنزاع، لأن الوحدة الوطنية بمعناها السياسي هي إعادة توزيع للقوة بمقتضى الهندسة السياسية الجديدة المنبثقة عن الاتفاق، أي أننا كلما اقتربنا من مواجهة هذه الحقيقة نكون أمام اختبار مفصلي، إما انتكاسة وتآكل للإنجازات السابقة، أو العبور الآمن لمرحلة بناء المؤسسات الدستورية، ولعل أهم محطة في المواجهة هي الانتخابات.

وهذا ما وقع فعلا في جمهورية مالي، فبعد نجاح الوساطة الدولية بقيادة الجزائر في تثبيت هندسة سياسية ومؤسسية وأمنية وفق مبدأ الوحدة الوطنية، أي التشارك والتقاسم، تجسدت في تنصيب السلطات الانتقالية في شمال مالي بتأطير محلي وصلاحيات وفق مبدأ اللامركزية، ودخول حيز التنفيذ أكبر ورشة أمنية، تقوم على تسريح ونزع سلاح الحركات الأزرادية وإعادة إدماجهم DDR، من خلال الدوريات المشتركة في كل الأقاليم الشمالية بما فيها إقليم "كيدال" الذي يصنف بالخطير، وعلى المستوى السياسي تم إجراء انتخابات رئاسية 29 جويلية 2018، بمعدل مشاركة مقبول 43.06%، وتمت على دورتين لشدة المنافسة، واستمرت ديناميكية بناء المؤسسات الدستورية، حيث تم تنظيم انتخابات تشريعية في وقتها المحدد في 29 مارس و 19 أبريل 2020، وبمشاركة مقبولة حيث بلغت 36 % في الدور الأول و 35% في الدور الثاني، كل هذه المعطيات مستقاة من تقارير المراقب المستقل الذي عينته هيئة الأمم المتحدة " مركز كارتر"، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة، لكن هذه الإنجازات لم تكتمل فقد خلفت نتائج الانتخابات موجة من الاضطرابات، انتهت بانقلابيين متتاليين في أقل من سنة، الأول في أوت 2020، والثاني في ماي 2021، هذه التغييرات الغير دستورية أدت إلى تآكل إنجازات الوساطة الدولية على مستوى الهندسة السياسية والمؤسسية، ومنه بدأت ملامح التتصل من الاتفاق بابتكار آلية المراجعة الذكية للاتفاق، والتي انتهت إلى التخلي كلياً عن الاتفاق من طرف المجلس العسكري، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية من البحث التي مفادها " كلما زادت جهود الوساطة الدولية في تمكين هندسة سياسية ومؤسسية معبرة عن الواقع السياسي الجديد، كلما زادت فرص صمود الاتفاق"، فانهيار اتفاق الجزائر سببه انهيار النظام الدستوري، لأن الاتفاق يهدف إلى إرساء هندسة سياسية ومؤسسية جديدة، تضمن استمرار النظام الدستوري، والإنقلابيون يعملون وفق عقيدة البقاء والحفاظ على علاقات القوة السائدة، ولا تخدمهم إعادة توزيع القوة وفق قواعد دستورية، وهو اتجاه معاكس تماماً للنظام الدستوري.

- وقفنا في نهاية هذه الدراسة على نتيجة مفادها أن الانتخابات في إفريقيا أصبحت مصدراً من مصادر النزاعات الداخلية، تضاف إلى مصادر النزاع الأخرى المعروفة، المتعلقة الخلافات الحدودية والترابية، والتصادمات حول الموارد، والصراعات الإثنية والهوياتية... الخ، لأنها تهدد عقيدة البقاء للنخب الحاكمة، وقد تحدث اختلال في علاقات القوة السائدة.

- اتضح جلياً من خلال دراستنا أن الحاجة إلى التمسك بالعمل الإفريقي المشترك خيار استراتيجي غير قابل للمراجعة وهذا لعدة اعتبارات :

- الحاجة الإفريقية ماثلة لتفعيل العمل الإفريقي المشترك ، من اجل حيز مكان في خريطة التوازنات الدولية ، وخاصة مع الصعود المتنامي لفواعل إقليمية لا تنتمي الى القارة الإفريقية، والتي لا تخفي رغبتها الجامعة في منافسة القوى التقليدية على النفوذ في القارة، هذه المتغيرات سيكون لها انعكاسات جيوسياسية في غير صالح الأمن الجماعي الإفريقي.
 - هناك نضج متبادل بين القادة الأفارقة، وبصفة خاصة بين قيادات الجوار الإقليمي للجزائر أن التدخل الخارجي يتمدد في الفراغ الوظيفي الذي يتركه الأفارقة، ويدرك القادة الأفارقة وخاصة قادة الدول المحورية المؤهلة لقيادة الجهد الجماعي الإفريقي، بأن التدخل العسكري لا يحل النزاعات الداخلية في الدولة الإفريقية، بل يزيدها عمقا، لأن تدخل الفواعل الخارجية يكون على شكل دعم طرف على حساب طرف آخر لتغيير ميزان القوة على الأرض، وهذا شاهدناه في النزاع الداخلي في ليبيا حيث تبلور استقطاب حاد سياسي وعسكري بين الشرق "طبرق"، والغرب "طرابلس" وتبعه اصطافاف إقليمي ودولي حول كل قطب ما دفع بالنزاع إلى ذروته.
 - الانعكاسات الجيوسياسية للتدخل الخارجي، تتمثل في عسكرة المنطقة، وإعطاء مبررات موضوعية لزيادة نشاط الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يترتب عنه زيادة الإنفاق الأمني والعسكري للدول المجاورة المعرضة للتهديدات العبر حدودية من النزاع القائم، وهذا له تداعيات سلبية على اقتصاديات هذه الدول.
- كل هذه الاعتبارات ساهمة في إنضاج بيئة إدراكية لدى قادة ونخب الجوار الإقليمي، وبممكننا تلمس مقدارها في تصريحاتهم القوية حول موضوع مألزق التدخل الخارجي، بمناسبة الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا المنعقد في الجزائر، حيث أوضحت "تجلاء المنقوش" وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الليبية "إن اكبر ما تعانيه الدول التي يصيبها داء الفرقة هي التدخلات الهدامة من طرف دول أخرى، وهذه التدخلات تناقض الأعراف الدولية و الموائيق، ناهيكم على أنها تعمق الخلافات وتذكي الصراعات وتغذيها"، في نفس السياق جاء تصريح وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" الذي تجاوز مستوى الإدراك إلى الفعل والسلوك حيث قال "يجب علينا التعاطي والتفاعل مع مستجدات ما يحدث في ليبيا وفق مقاربة إستباقية ورؤية واضحة تأخذ...في ظل مخططات بعض القوى الأجنبية الساعية لتعزيز نفوذها في ليبيا، واستعمال التراب الليبي كمنصة لإعادة رسم التوازنات الدولية وهذا على حساب المصالح الإستراتيجية لليبيا وجيرانها".

هذا التصريح هو دعوة لتسريع تكثيف العمل الجماعي الإفريقي، ودعوة لعمل استباقي لملا الفراغ الوظيفي الذي سيتمدد فيه التدخل الخارجي الذي أصبح عامل بنوي في النزاعات والأزمات الداخلية في الجوار الإفريقي، من هنا تتأكد صحة فرضيتنا الثالثة من الدراسة التي تقول " كلما زاد العمل المشترك لدول الجوار الإقليمي، كلما انخفض منسوب التدخل الخارجي الضار "

- النتيجة الأخيرة من هذه الدراسة تتعلق بممكنات استرجاع ملف حل النزاع الليبي إلى البيت الإفريقي وتحريره من الدائرة المغلقة لسلسلة المؤتمرات الدولية المتتالية التي عزلت الإرادة الليبية، وأدت إلى إضعاف الدور الليبي في اخذ زمام الأمور لحل أزمته الداخلية كمستوى أول، وتدهرج الدور الإفريقي ومعه دول الجوار الليبي، إلى خارج دائرة الفعل حيال حل النزاع الليبي رغم أنهم ينتمون إلى مركب أمني إقليمي واحد.

تأسيسا على إخفاقات المؤتمرات الدولية (من الصخيرات إلى برلين 2/1) في حل النزاع الليبي، وعلى نضج البيئة الإدراكية لقادة جوار ليبيا حول اعتبار أن التدخل الخارجي هو عامل بنيوي في الأزمة الليبية، وان استمرار تواجده وتدخله يؤدي آليا إلى استمرار الأزمة وتعميقها، وإدراك النخب الإفريقية أن الحل يتمثل في ملا الفراغ الذي تمدد فيه التدخل الخارجي بالعمل الإفريقي المشترك، وفي هذا السياق جاء تصريح "رمطان لعامرة" بمناسبة الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا المنعقد في الجزائر، والذي أكد على أن " حل الأزمة الليبية لا يمكن أن يكون إلا عبر مسار ليبي - ليبي بدعم وتأييد من قبل المجتمع الدولي وفي الصف الأول من المجموعة الدولية دول الجوار".

وعليه نعتقد أن الوساطة الدولية هي الإطار الأنسب لاستيعاب هذه المدركات وتحويلها إلى سلوك يدفع بالإرادة الليبية إلى تصدر المشاركة الفعالة في إيجاد حل للنزاع الداخلي لبلادهم، في إطار بيئة مرافقة ومساعدة من دول الجوار والمجتمع الدولي.

- ويمكننا إبراز ممكنات الوساطة الدولية ذات الثقل والقيادة الإفريقية في تسوية النزاع الليبي في:
- يمكن أن تقترب الوساطة لأن تلعب دور السلطة المركزية التي تضبط سلوك أطراف النزاع الليبي، وتستمد سلطتها الرمزية كجوار إقليمي من المشتركات الجغرافية التاريخية، والثقافية الدينية، والمصير المشترك، وتستمد شرعيتها كأصرة دولية (منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي)، مما يوفر لها القانون الدولي من مساحة لأفضلية للوساطة الدولية.

وتركيزنا على السلطة المركزية كخطوة مفتاحية لضبط مسار تسوية النزاع في ليبيا، سببه هو أن أول تحدي واجه طلائع النخب الليبية الجديدة بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، هو غياب سلطة مرجعية تضبط سلوك الأطراف التي كان يوحدتها هدف إسقاط النظام القديم، وانفرط عقدها بعد سقوط النظام بساعات، حيث تشكل استقطاب حاد وسريع بين معسكر الشرق (طبرق) والغرب (طرابلس)، صنعته محركات النزاع الكامنة والمتراكمة بداية من المملكة مرورا بالجمهورية وصولا إلى الجماهيرية، ويرجع سبب غياب السلطة المركزية في ليبيا اختفائها تماما بعد سقوط نظام "معمر القذافي" إلى العداء الليبي المتوارث للمأسسة.

- الوساطة الدولية ذات التمثيل والقيادة الإفريقية هي إطار للتفاعل البيئي (البي - إفريقي) و (إفريقي - دولي)، الأمر الذي يسمح بالاندماج المتدرج لليبيا في البيت الإفريقي، وهي إطار لتوليد المقاربات وتركيب الزوايا التي تنتج فرص جاذبة للأطراف الليبية المتباعدة، وهي بدورها ستكون جزء من صناعة هذه الفرص، وتؤدي بالضرورة إلى تقليص مسافة الاستقطاب، وجسر الهوة بين فرقاء الأزمة، أمر آخر يجب التنبيه إليه هو أن الوساطة الدولية بحكم مكوناتها الدولية ممثلة في الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي تتمتع بسلطة ضبط شرعية أطراف النزاع وفق القانون الدولي، ويؤدي عمل الأسرة الدولية في إطار الوساطة الدولية المتعددة الأطراف، إلى ترويض التدخل الخارجي الضار وتحييده، وهذا يؤيد الفرضية الرابعة للدراسة التي تشير إلى إن نموذج الوساطة الدولية كإطار متعدد الأطراف يسمح بإخراج النزاع من مأزق الشرعيات الميدانية المتضاربة، ووضعه في سياق أمني يتجاوب مع أحكام القانون الدولي، ويوفر فرص أكبر للفواعل الإقليمية المعنية أكثر بالنزاع لتتصدر المشهد .

بعد عرض نتائج الدراسة نكون قد أجبنا على مشكلتنا البحثية، وعليه يمكننا أن نوجز ونقرر أن الوساطة الدولية بقيادة الجزائر استطاعت أن تحقق إنجازات على مستوى البيئة الأمنية، والشروع في تجسيد هندسة سياسية ومؤسسية وأمنية من أجل استمرار النظام الدستوري، لكن مسار هذه الإنجازات لم يكتمل، بسبب المسار العكسي الغير دستوري ممثلا في الانقلابين العسكريين المتعاقبين في مالي (2021/2020)، لأن الخط الإستراتيجي للوساطة الدولية هو هندسة المشهد السياسي والمؤسسي لضمان استمرار النظام الدستوري من خلال مسارات انتخابية تعمق العقد الاجتماعي القائم على المواطنة، هذا المسار لا يتقاطع بل يصطدم مع المسار الغير دستوري الذي تغذيه عقيدة البقاء ويستند على عقد زبائني، هذه الوضعية التي انتهت لها الوساطة الدولية في مالي، لا تدفعنا كباحثين أو أكاديميين أو

صناع قرار لإعادة النظر في نجاعة الوساطة الدولية كخيار استراتيجي إفريقي لحل نزاعات الجوار الإقليمي، بل تدفعنا إلى أخذ العبر واستخلاص الدروس، والتحول إلى العمل على تمكين خيار الوساطة ودعمه باستراتيجيات تزيد من صلابته وجودة أدائه، وفي هذا الاتجاه من المفيد أن نقدم كباحثين بعض التوصيات إلى من له علاقة بالوساطة الدولية ذات النثر الإفريقي وإلى صناع القرار في الجزائر بصفتها قائدة لهذا الجهد الإقليمي والدولي، سواء على مستوى التصميم والخطط أو على مستوى التنفيذ والمتابعة.

- إعادة تعريف الوحدة الوطنية والاندماج، وإعطاء تعريف ديناميكي وظيفي للوحدة الوطنية والاندماج من خارج سيطرة معادلة المركز والمحيط، فهذه العبارة التي تُرصَعُ بها ديباجة كل اتفاق، وكل الدساتير وكثير من الوثائق المرجعية، رغم ما تحمله من طاقة على المستوى النفسي والشعوري، إلا أن مدلولها السياسي له معنى ديناميكي تصادمي، لأنه يستهدف تحريك علاقات القوة السائدة ما قبل اتفاق التسوية، فالوحدة الوطنية والاندماج تعني المشاركة والمقاسمة، بمعنى أن الوحدة والاندماج هي إعادة توزيع القوة وفق عقد اجتماعي ومسارات انتخابية تجسد مبدأ المشاركة، وان لا ينظر إلى الأطراف المعنية بالاندماج والوحدة على أن مطالبها بالمشاركة والمقاسمة هو انفلات من قبضة المركز، وعلى أنه مؤشر أزموي يضر بمشروع بناء الدولة- الأمة. بل بالعكس تماما، يجب النظر إلى الاندماج والوحدة الوطنية بمعنى المشاركة والمقاسمة على أنه تقوية لمشروع بناء الدولة - الأمة، كونها مشتركا عاما يقتضي الحفاظ على استمراريته.
- أن يكون تصميم واستراتيجيات الوساطة الدولية وفق إدراك أن التحدي الجيوسياسي الذي ستصطدم به الوساطة الدولية وجها لوجه في مرحلة تنفيذ الاتفاق، هو النخب السياسية الحاكمة في دول النزاع، التي تكون غير مستعدة لإعادة رسم خريطة علاقات القوة وفق المفهوم الديناميكي والوظيفي للوحدة الوطنية والاندماج بعد الخروج من نفق النزاعات الداخلية، فالنخب السياسية للنظام القائم تريد أن تحافظ على علاقات القوة في مستوى علاقة المركز بالمحيط، أي التبعية وليس المشاركة والاقتسام، بعدما ما تنازلت عن مستوى منطق الإدارة الصفوية للنزاع، وعليه فالوساطة الدولية ذات النثر والقيادة الإفريقية مدعوة لأن ينصب جهدها على معالجة هذا المأزق البنيوي، أكثر من جهد عملية وقف إطلاق النار.

- على المخططين والعاملين في الوساطة الدولية أن يتحسسوا من أن يتحول الاتفاق المتوصل إليه ، إلى مورد سياسي واجتماعي للأطراف الموقعة على الاتفاق، على حساب الطبقة السياسية الموجودة في المشهد السياسي من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، بمعنى أن لا يصبح الاتفاق

مصدر لشرعية سياسية لمكونات دون مكونات أخرى، لأن هذا الاتجاه سيخلق استقطاب آخر من خارج الاتفاق ويتشكل تحالف بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على أساس أنهم مهمشين مع قوى تعمل وفق عقيدة البقاء، وتشغل محصلة هذا التحالف عكس اتجاه مشروع إعادة هندسة المشهد السياسي والمؤسساتي وفق خريطة قوة تفرزها مسارات انتخابية حقيقية. وهذا ما وقع فعلا في جمهورية مالي. لهذا فالوساطة الدولية مدعوة لابتكار تصاميم وخطط لمعالجة هذا الاختلال.

- يتعين على الجزائر كدولة محورية، وقائدة للجهد الإقليمي والدولي في إطار الوساطة الدولية لتسوية النزاع في مالي، أن تستغل هذا الإطار لتقوية العمل الإفريقي المشترك، مستفيدة من المرافقة والدعم السياسي والأمني والمالي للأسرة الدولية، والاستعداد لخوض مبادرة لحل النزاع في ليبيا عن طريقة الوساطة الدولية ذات النثر الإفريقي مستفيدة من تجربة النزاع في مالي.

- إن تقوية العمل الإفريقي المشترك سيحد آليا من التدخلات الأجنبية، فكلما زاد التعاون والتنسيق والتنفيذ بين الدول الإفريقية كلما انخفضت نسبة التدخل الخارجي و لاسيما في الجانب الأمني ، وللدول الإفريقية مخزون تراثي قيمى يجب توظيفه وخاصة الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات.

- تصميم أطر بديلة عن "الاكواس" في ميدان الساحل، على غرار دول الميدان أو قيادة الأركان العملياتية CEMOC ، تنصدر فيها الجزائر زمام التوجيه والتأطير، وتكون لها قوة أمنية مشتركة تتدخل في الحالات القصوى التي تستنفذ فيها كل فرص الحلول السياسية والدبلوماسية، وخاصة أن هذا الأمر أصبح متاح بالنسبة للجزائر طبقا لدستور 2020 في مادته 31 التي أشارت إلى إمكانية المشاركة في قوات حفظ السلم وفقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، ويكون تدخلها الأمني فعال ووقائي أكثر منه استعراضا للقوة، تعمل باستقلالية أكثر عن مدارات النقود الفرنسي خاصة، لأن "الاكواس" أثبتت عجزها الأمني، وتعمل وفق إستراتيجية فتح المبادرة ثم إعلان العجز ثم استدعاء التدخل الخارجي -التدخل الفرنسي في مالي في 2013 -عملية سرفال نموذجا -.

الملاحق

الملحق رقم واحد : ورقة طريق المفاوضات في إطار مسار الجزائر، (24 جويلية 2014)

**FEUILLE DE ROUTE DES NÉGOCIATIONS
DANS LE CADRE DU PROCESSUS D'ALGER**

I- OBJET DE LA FEUILLE DE ROUTE

- La présente feuille de route a pour objet la mise en place d'un cadre pour les négociations de paix qui doit permettre l'émergence d'une solution globale et négociée du problème des Régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad" ;
- Ce cadre des négociations, convenu entre les parties, doit favoriser un climat de confiance nécessaire à un règlement définitif du conflit ;
- La feuille de route énonce les principes et références de base et détermine les dispositifs de règlement du conflit. Elle doit répertorier les éléments nécessaires à la bonne marche des négociations devant conduire à un climat de confiance et à des résultats concrets.

II- PRINCIPES DEVANT GUIDER LE DÉROULEMENT DES NÉGOCIATIONS DE PAIX

- Les négociations visent à poser les fondements du processus de paix, basé sur un travail de fond. Ce processus doit être mené sans précipitation, mais avec la volonté d'avancer ;
- Le travail de fond doit donner lieu à un traitement de tous les aspects du conflit, y compris ceux jugés sensibles; les discussions doivent être ouvertes, franches et sincères. Elles doivent viser l'intérêt général.
- Le recours aux Accords de paix antérieurs devrait constituer une source d'inspiration pour préserver les acquis obtenus et éviter les écueils du passé.
- La promotion d'une information et d'une communication favorisant l'apaisement et l'instauration d'un climat de paix et de sécurité, devrait être assurée.

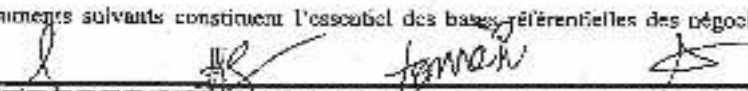
III- PRINCIPES DE BASE

A cet effet, les parties :

- réitèrent :
 - le respect de l'unité nationale et de l'intégrité territoriale du Mali ;
 - le respect de la forme républicaine et la laïcité du Mali ;
- réaffirment leur engagement pour un règlement pacifique du conflit ;
- se déclarent disposées au dialogue et à la négociation comme moyen de règlement de leur différend ;
- renouvellent leur volonté de rechercher des solutions politiques, économiques et sociales, comme condition d'une paix durable et définitive au conflit ;

IV- RÉFÉRENCES DE BASE

Les documents suivants constituent l'essentiel des bases référentielles des négociations de paix :



- La Constitution du Mali ;
- Les Résolutions 2100 et 2164, les Déclarations du Conseil de Sécurité, ainsi que les décisions pertinentes de l'Union Africaine, de la CEDEAO et de l'OCT ;
- L'Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux négociations inclusifs de paix du 18 juin 2013.

Les discussions pourraient, en outre, prendre en considération les Accords de paix antérieurs, en l'occurrence :

- L'Accord d'Alger du 4 juillet 2006,
- le Pacte National du 11 Avril 1997
- L'Accord de Tamamasset du 6 janvier 1991 ;

ainsi que les documents ayant servi de préparation au lancement des négociations de paix, à savoir :

- Le Communiqué final de la visite du Président Ibrahim Boubacar Keita en Algérie les 18 et 19 janvier 2014 ;
- La Déclaration d'Alger du 9 juin 2014 et la Plateforme préliminaire d'Alger du 14 juin 2014 ;
- Les Communiqués de clôture des trois concertations de haut niveau sur le processus des négociations.

Les plateformes des mouvements belligérants seront prises en compte dans les groupes de négociation thématiques.

V- LES PARTIES :

- Le Gouvernement malien, d'une part ;
- Les Mouvements signataires de la "Déclaration d'Alger" du 9 juin 2014,
- Les Mouvements signataires de la "Plateforme préliminaire d'Alger" du 14 juin 2014, d'autre part.

Ces parties sont encouragées à concentrer leur négociation sur l'identification, le plus rapidement possible, des éléments d'une solution globale et définitive à même de prendre en charge les revendications légitimes des populations des régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad", dans le plein respect de l'intégrité territoriale, de l'unité nationale et du caractère républicain de l'Etat malien.

Elles sont tenues de sensibiliser, à cet effet, toutes les composantes de la société malienne.

VI- MÉDIATION ET ACCOMPAGNEMENT

Les parties bénéficieront de la Médiation menée par l'Algérie, en tant que chef de file, avec une équipe composée de la médiation de la CEDEAO, de l'ONU/MINUSMA, de l'UA, de l'OCT, de l'UE, ainsi que du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger et du Tchad.

- Les partenaires bilatéraux et multilatéraux s'engagent à demeurer mobilisés autour de l'objectif consistant à accompagner utilement les parties maliennes durant la négociation d'une manière qui favorise l'émergence rapide d'une solution définitive et

durable à la crise actuelle et qui vise la réalisation d'une réconciliation véritable entre tous les maliens.

- Ils sont appelés à concentrer leur attention prioritairement sur les domaines pertinents à l'accompagnement pendant et après la négociation.
- Ils apporteront une contribution en appont, sans chercher, en aucune manière, à imposer des vues particulières aux parties.
- Ils procéderont à des évaluations périodiques.

VII- CHRONOGRAMME DES NEGOCIATIONS DE PAIX :

Pour garantir un climat serein et efficace des négociations, il sera procédé par étapes différenciées et séquencées, avec des activités à réaliser et une durée prévisionnelle. Chaque étape fera l'objet d'une évaluation.

Les négociations de paix qui se déroulent à Alger, comportent trois étapes :

1- L'étape initiale (16 – 24 juillet 2014) :

Cette étape traite des préliminaires des négociations et pose les fondements du processus de paix. A cet effet, elle devra aboutir à :

- l'adoption d'une feuille de route consensuelle des négociations de paix assortie d'un calendrier ;
- le renforcement des mesures de confiance, notamment par la consolidation du cessez le feu ;
- la poursuite des efforts d'harmonisation des positions des Mouvements.

2- L'étape de la négociation des questions de fond :

Cette étape est celle du démarrage des négociations sur les questions de substance. Elle se déroulera principalement dans le cadre des groupes thématiques de négociation. Des plénières peuvent également être convoquées.

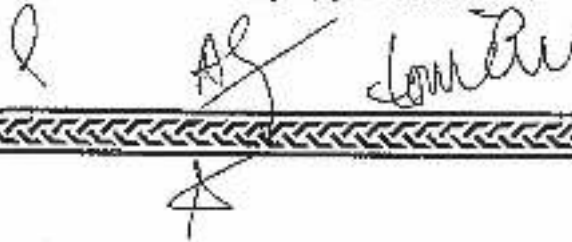
Elle débutera le 17 Août et durera jusqu'au 11 septembre 2014. Elle reprendra au début du mois d'octobre et devra déboucher sur un plan de règlement qui servira de base à l'élaboration d'un Accord de paix.

Une action de sensibilisation et de promotion, par les parties, des composantes essentielles de l'Accord, impliquant l'organisation de rencontres et de forums avec la population, les organisations politiques et civiles, les leaders communautaires et autres acteurs nationaux, sera engagée afin de renforcer le caractère inclusif des négociations.

3- L'étape de la finalisation de l'Accord :

Elle consistera principalement à mettre en forme le plan de règlement et élaborer, dans les formes juridiques convenues, un Accord de paix global et définitif.
(environ quatre semaines)

Le processus des négociations de paix sera couronné par une cérémonie solennelle de signature de l'Accord de paix, qui aura lieu au Mali.



VIII- MODALITÉS D'ORGANISATION DES NÉGOCIATIONS DE PAIX

L'organisation et le déroulement des négociations seront articulés autour des mécanismes suivants :

- des Plénières
- des Groupes de négociation thématiques.

Il peut également être envisagé :

- des négociations spécifiques entre le Gouvernement et les Mouvements belligérants
- des Consultations bilatérales
- le recours aux personnes ressources, en tant que de besoin

LA PLÉNIÈRE :

- Il s'agit du cadre formel des négociations, composé uniquement des parties et de la Facilitation, telle que définie dans le paragraphe VI.
- Ce cadre traite les conclusions des Groupes de négociation thématiques et prend les décisions inhérentes à l'Accord. Outre les travaux des groupes, la Plénière traite de questions liées à l'application des mesures de confiance, aux garanties et à l'accompagnement international de la mise en œuvre de l'Accord.
- En cas de blocage en plénière, la Médiation réunira les chefs de délégation des parties en vue de faciliter le rapprochement des points de vue.

LES GROUPES DE NÉGOCIATION THÉMATIQUES :

- Les négociations auront lieu principalement au sein de groupes thématiques. Les débats seront organisés selon une approche par thème.
- Chaque thème donnera lieu à un groupe de négociation et éventuellement à des ateliers de travail, selon que de besoin.
- Un plan de travail sera élaboré par chaque groupe de négociation, selon le thème débattu.
- Les modalités de fonctionnement des groupes concernent principalement la deuxième et la troisième étape des négociations.

A la lumière de ce qui précède, il est créé les Groupes thématiques ci-après :

- Politique-institutionnel ;
- Défense et sécurité ;
- Développement économique, social et culturel ;
- Réconciliation, justice et questions humanitaires.

Chaque Groupe sera chargé de conduire les discussions jusqu'à d'éventuelles conclusions, y compris les dispositions de mise en œuvre qui seront soumises aux discussions finales et à l'approbation de la plénière.

Dans un esprit d'une plus large inclusion, des personnes ressources issues des communautés du Nord du Mali pourraient être invitées par chacune des parties ou être suggérées par la Facilitation, pour prendre part aux débats des groupes de négociation thématiques et pour apporter leur contribution.

En cas de blocage, des consultations seront menées pour rapprocher les positions des parties.

IX- LES THÈMES DES NÉGOCIATIONS DE PAIX:

Les thèmes suivants ont été retenus comme devant structurer les discussions :

- La situation qui prévaut dans les régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad";
- Les principes et bases référentiels d'une solution globale et définitive;
- L'identification des éléments-clés d'une solution globale et définitive aux points :
 - politico-institutionnel ;
 - défense et sécurité ;
 - développement économique, social et culturel ;
 - réconciliation, justice et questions humanitaires.
- Les mesures de confiance et le calendrier de mise en œuvre de l'Accord ;
- Les mécanismes d'application, de suivi, d'accompagnement et de garanties régionales et internationales des engagements à conclure.

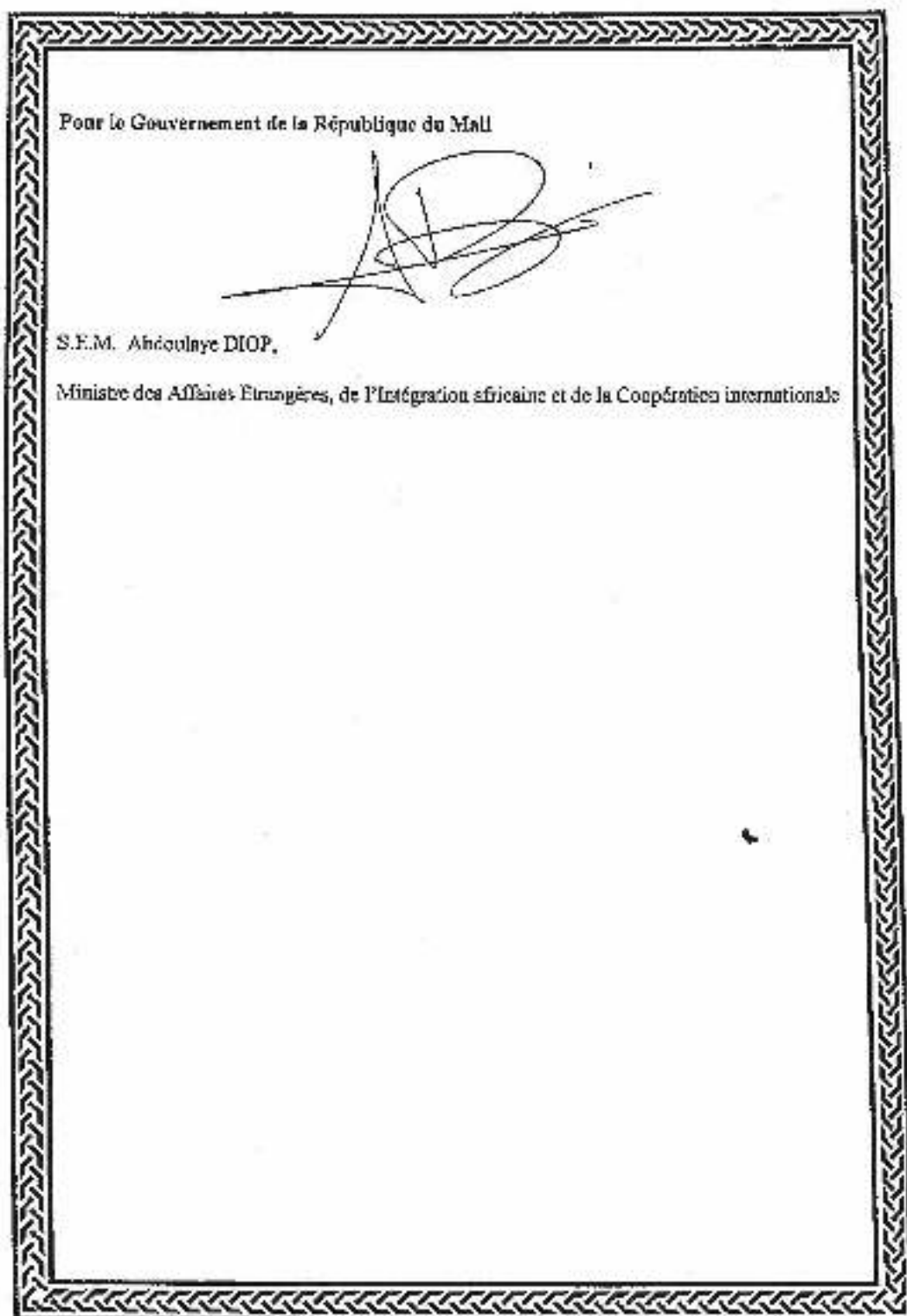
X- LES SUJETS D'INTÉRÊT

Les sujets ci-après énumérés ont été identifiés comme ayant une importance certaine dans la recherche de solutions et sont appelés à faire l'objet de discussions approfondies :

- L'organisation administrative dans les régions du Nord du Mali, appelées par l'une des parties "Azawad";
- Le retour de l'Autorité de l'Etat dans ces régions ;
- La réforme du système judiciaire ;
- Le déploiement de l'Armée et la réorganisation des forces de défense et de sécurité y afférentes ;
- La gestion de la sécurité dans les villes ;
- La problématique du cantonnement/Désarmement et le sort des combattants ;
- La question de la lutte contre le terrorisme ;
- La question du développement et de la répartition des richesses ;
- Les spécificités culturelles locales ;
- La création des conditions d'un retour volontaire et sûr des réfugiés et des déplacés internes dans leurs foyers ;
- La libération des détenus ;
- Les questions liées à l'objectif de la réconciliation nationale (mesures d'amnistie, enquête sur les violations graves des droits de l'Homme, justice transitionnelle, reprise du processus électoral au niveau local...)
- Les garanties et l'accompagnement internationaux.

CALENDRIER DES NÉGOCIATIONS DANS LE CADRE DU PROCESSUS D'ALGER	
<u>SÉANCE PLÉNIÈRE I :</u>	
▪ Adoption de la feuille de route ▪ Évaluation de la situation au Nord du Mali ; ▪ Principes et bases référentiels ▪ Identification des éléments propres à la solution globale et définitive ▪ Mise en place des groupes de négociation thématiques	
<u>GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE I :</u>	
▪ Questions politiques et institutionnelles	
<u>GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE II :</u>	
▪ Défense et sécurité	
<u>GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE III :</u>	
▪ Développement économique social et culturel ;	
<u>GROUPE DE NÉGOCIATION THÉMATIQUE IV :</u>	
▪ Réconciliation, Justice et questions humanitaires	
<u>SÉANCE PLÉNIÈRE II :</u>	
Restitution des travaux des Groupes de négociation thématique	
<u>SÉANCE PLÉNIÈRE III :</u>	
Calendrier de mise en œuvre et mesures de rétablissement de la confiance	
<u>SÉANCE PLÉNIÈRE IV :</u>	
Mécanismes d'application, de suivi, d'accompagnement et de garantie régionale et internationale des engagements à convenir	
<u>SÉANCE PLÉNIÈRE DE CLÔTURE :</u>	
Restitution et adoption du projet d'Accord et des conclusions	
Alger, le 24 juillet 2014	
	

★



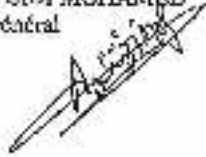
Pour le Gouvernement de la République du Mali

S.F.M. Abdoulaye DIOP,

Ministre des Affaires Etrangères, de l'intégration africaine et de la Coopération internationale

Pour le Mouvement Arabe de l'Azawad (MAA)

Ahmed Ould SIDI MOHAMED
Secrétaire Général



Pour la Coordination des Mouvements et Forces Partielles de Résistance (CMFPR)

Maître Haroun TOUREH
Président



Pour la Coalition du Peuple Pour l'Azawad
(CPA)

M. Ibrahim Ag MOHAMED ASSALAH,
Président



الملحق رقم 02 : ركائز اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي المنبثق عن مسار الجزائر (2015).

310

Porte de Alger, le 27 Avril 2015

**TITRE I: PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN RÉGIMEN
RÉGIONAL DU CONCRÉT**

Chapitre 1: Principes et engagements

Article 1: Les Parties, sous l'égide de la Faculté de Droit, réaffirment leur attachement aux principes suivants :

- a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Algérie, ainsi que des droits et libertés fondamentaux de son peuple;
- b) responsabilité et principes de la transparence, de la responsabilité et de la participation de la société civile, des associations, du peuple algérien, particulièrement, des femmes, des jeunes, et des ONG de développement;
- c) dévouement par les participants de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance ouvert et inclusif, sous inspiration et leur leadership;
- d) protection d'un développement durable de l'économie, des affaires, des entreprises, des personnes et des institutions;
- e) état de la société comme un acte d'engagement, d'adhésion et de participation des citoyens et des institutions;
- f) respect des droits de l'homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales de l'individu;
- g) intégrité, transparence et responsabilité;
- h) lutte contre la corruption, la fraude, les délits et les abus, ainsi que la criminalité transnationale organisée.

Article 2: Les Parties s'engagent mutuellement, indépendamment et de façon égale, les dispositions de présent accord, et de l'ensemble des dispositions qui y sont liées.

Article 3: Les institutions de l'état mènent les dispositions régionales pour l'adoption des mesures réglementaires, législatives, des conventions, des résolutions de mise en œuvre des dispositions du présent accord, en consultation étroite avec les Parties et sous la supervision du Comité de suivi prévu par le présent accord.

Article 4: Les dispositions de portée nationale sont appliquées dans les régions, ainsi que dans les régions, sans préjudice des mesures spécifiques nationales, pour être prises et pays, les dispositions qui s'appliquent aux autres régions du pays.

Article 5: Le présent Accord vise à créer les conditions d'un bon voisinage et de la confiance mutuelle, contribuant à la stabilité socio-économique, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il perçoit notamment le règlement, conclu au profit, que la base des éléments suivants:

[illegible]

Le mouvement social partitiste des lignes politiques qui ont jalonné la démocratie latine attestait, dans une certaine mesure, que la situation sociale et politique de l'Europe latine était en train de changer. Mais, dans la mesure où le mouvement social partitiste des lignes politiques n'a pas encore atteint son plein développement, la situation sociale et politique de l'Europe latine reste en grande partie la même. La situation sociale et politique de l'Europe latine reste en grande partie la même. La situation sociale et politique de l'Europe latine reste en grande partie la même.

Au-delà des mesures prises précédemment, le règlement définit du bœuf : qu'est-ce que ça signifie ? On définit les spécifications des spécimens de bœuf et on définit les spécimens de bœuf.

- [illegible]

- ### THÈME : QUESTIONS MULTICOLES ET INSTRUCTIVES

Abstract: Les parties complètes des données de l'essai ont été analysées en utilisant des procédures de simulation de Monte Carlo. Les résultats de l'analyse ont été comparés à ceux obtenus à l'aide de la méthode de la variance. Les résultats ont montré que la méthode de la variance est plus précise que la méthode de la simulation de Monte Carlo. Les résultats ont également montré que la méthode de la simulation de Monte Carlo est plus précise que la méthode de la variance.

- La région est dotée d'une assemblée régionale avec un certain nombre d'élus, élus indirectement par les groupes sociaux de la communauté de rattachement pour leur pouvoir législatif, exécutif et le droit de nomination.
- Les populations sont en en partie illettrées et les régions du nord, surtout dans le nord, et géographiques groupés affectés sur la base du principe de la ligne administrative.
- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'exécutif de l'Assemblée. Il est élu à la région.
- Les comités de la communauté sont élus directement par les habitants de la région. Ils sont composés de 12 à 15 membres. Ils ont le droit de nomination des bureaux ayant une fonction exécutif avec à leur tête un Président de la Communauté de la région.

- ၇၂၀ ကိလိုဗို့လ် ရှိသည်။

- réduire et réguler le processus de migration en place de la double-citoyenneté du Parlement pour accélérer le processus de l'adoption de la loi sur la double-citoyenneté pour les citoyens étrangers résidents en Belgique et en France
- améliorer la coordination des politiques à l'Assemblée nationale par l'ajout d'un comité de coordination des politiques étrangères, des affaires européennes et des affaires
- à partir de 2007, prendre des mesures dans le cadre de l'adoption de la loi sur la double-citoyenneté, notamment par l'ajout d'un comité de coordination des politiques étrangères, des affaires européennes et des affaires
- assurer une meilleure coordination des politiques étrangères, des affaires européennes et des affaires par l'ajout d'un comité de coordination des politiques étrangères, des affaires européennes et des affaires

Probleme: Les Nations Unies manquent la possibilité d'être perçues par les citoyens et les responsables locaux. Parmi les collectivités territoriales, pour pouvoir se situer dans un d'échelle régionale, les préfets ont encouragé les groupes administratifs des districts et des communautés locales.

Argentin: Les signets ont été déposés dans un cadre général préalable avant d'être
par une législation réglementaire, dans la mesure de l'usage;

- a) mise en œuvre d'activités éducatives, culturelles, sportives et sociales;
- b) amélioration de l'alphabétisation;
- c) création et maintien des équipements de santé et des centres sociaux de base; l'acquisition de bases et formation professionnelles; accès aux services sociaux; culture, infrastructures routières et de communication; programmes éducatifs; logement, électricité, chauffage et assainissement;
- d) agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, handicrafts, commerce, tourisme, artisanat, formation, coopération inter-régionale;
- e) budgets et stratégies administratives régionales;
- f) établissement et application d'un plan et de règles propres sur la base de paramètres déterminés par l'État;
- g) inspections de routine;
- h) acceptation et tenue de dons, subventions étrangères;

- i) contrôle subventionné;
- ii) prise de participation;
- iii) coopération décentralisée et jumelage;
- iv) police territoriale et protection civile.

Article 9: Les délibérations des collectivités territoriales sont adoptées dès leur présentation et leur transmission au représentant de l'Etat. La régularité des délibérations entre les différentes collectivités territoriales est contrôlée par le JAI, sur la base du principe de subsidiarité.

Chapitre 6: Développement des collectivités territoriales

Article 10: L'Etat soutient les collectivités territoriales par des subventions, des prêts et des garanties. Le JAI, sur la base du principe de subsidiarité, est chargé de la mise en œuvre des politiques de développement économique et social et d'investissement.

Article 11: L'Etat, à travers ses collectivités, exerce un contrôle de légalité et de protection des autres collectivités territoriales. Les collectivités d'investir de façon à assurer la continuité des services.

Article 12: Sans préjudice des compétences de l'Etat, de celle des autres collectivités territoriales, les collectivités territoriales ont la compétence exclusive de la mise en œuvre des services.

- la réalisation des projets de développement locaux par l'Etat, les collectivités territoriales et les entreprises privées;
- la mise en œuvre des services publics, des services sociaux;
- la mise en œuvre des services sociaux, des services sociaux et des services sociaux.

Chapitre 7: Financement des collectivités

Article 13: L'Etat, à travers les collectivités, exerce un contrôle de légalité et de protection des autres collectivités territoriales. Les collectivités d'investir de façon à assurer la continuité des services.

Article 14: L'Etat, à travers les collectivités, exerce un contrôle de légalité et de protection des autres collectivités territoriales. Les collectivités d'investir de façon à assurer la continuité des services.

Article 15: L'Etat s'engage à: - maintenir aux collectivités locales les services de base de leurs compétences transférées;

Article 16: L'Etat s'engage à:

- maintenir aux collectivités locales les services de base de leurs compétences transférées;
- rendre plus apparents le soutien public des collectivités locales, notamment dans le domaine de l'investissement;
- favoriser le développement dans la région, plurielle des collectivités locales, dont les efforts seront collectivement dirigés aux respectant les intérêts du Nord.

TITRE III: QUESTION DE DEFENSE ET DE SECURITE

CHAPITRE 1: Principes généraux

Article 17: Les questions de défense et de sécurité sont régies par les principes suivants:

- neutralité et non intervention diplomatique de toutes les parties à l'Accord et, plus généralement, de la région;
- maintien des forces armées et de sécurité du Nord, relevant principalement de la responsabilité de l'Etat;
- progressivité du renforcement des forces de sécurité locales de la région du Nord.

CHAPITRE 2: Coopération, intégration, et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18: Le processus de désarmement des combattants sera à respecter les engagements suivants: - l'intégration au programme DDR, qui implique, en outre, l'envoi des forces et personnels professionnels les écoles avec le soutien de la communauté internationale, intégrée des Nations unies pour les besoins de la région.

Article 19: Les parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des organisations civiles. Cette commission évoluera en étroite collaboration avec le Comité national d'urgence humanitaire.

Article 20: L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du renforcement des capacités des forces de sécurité et des forces de maintien de l'ordre.

Projet de loi n° 117 du 19 mai 1960

au sein des forces armées ou de sécurité, soit le placement dans la vie civile. Le chef de file des forces armées ou de sécurité qui n'a pas pu être placé dans la vie civile.

Article 22: Organisation des forces armées et de sécurité

Article 23: Les forces armées et de sécurité de l'Algérie sont organisées, de manière progressive, en fonction de la signature de l'accord, sur l'ensemble des régions du Nord. Le redéploiement s'effectue sous la conduite du commandement opérationnel de sécurité (COS) avec l'appui de la Milice Nationale.

Article 24: Les forces armées et de sécurité de l'Algérie sont organisées de manière progressive, de manière à assurer la sécurité dans le territoire national et à assurer la sécurité de la population et à assurer la sécurité de la population.

Article 25: Organisation des forces armées et de sécurité

Article 26: Les forces armées et de sécurité de l'Algérie sont organisées de manière progressive, de manière à assurer la sécurité dans le territoire national et à assurer la sécurité de la population et à assurer la sécurité de la population.

Article 27: Le commandement opérationnel de sécurité (COS) est placé sous l'autorité du chef de file des forces armées et de sécurité. Le COS est placé sous l'autorité du chef de file des forces armées et de sécurité.

Article 28: Les forces armées et de sécurité de l'Algérie sont organisées de manière progressive, de manière à assurer la sécurité dans le territoire national et à assurer la sécurité de la population et à assurer la sécurité de la population.

Article 29: Le Conseil national est placé sous l'autorité du chef de file des forces armées et de sécurité. Le Conseil national est placé sous l'autorité du chef de file des forces armées et de sécurité.

Article 30: Dans la mesure de la réforme des forces armées et de sécurité, l'Etat procède à la création d'une police placée sous l'autorité des institutions démocratiques, dans le cadre de la sécurité publique.

Article 31: Les comités consultatifs locaux de sécurité (CLS) assurent les représentations de l'Etat, des pouvoirs régionaux et locaux, des comités locaux et des autorités traditionnelles, ainsi que la police et la justice dans le cadre de la sécurité publique.

3-8-60

Chapitre 11: La haute autorité de la région

Article 23: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 24: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Partie IV: DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET CULTUREL

Section 1: Développement économique et social

Article 25: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 26: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 27: Il est reconnu que le développement économique et social est une priorité pour les Parties et que la coopération entre les États membres de la région est essentielle pour promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 28: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 29: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

Article 30: Les Parties s'engagent à coopérer à l'établissement d'une haute autorité de la région qui aura pour mission de promouvoir le développement et la coopération entre les États membres de la région.

ii

- 12

- élaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale;
- mise en place de mécanismes de justice transitoire et notamment, par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVR);
- création d'une Commission de Justice pour la répression et le désarmement armés;
- création d'une Commission d'enquête indépendante chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du droit international des Droits de l'Homme, et du Droit International Humanitaire sur tout le territoire national;
- rétablissement du cadre législatif, réglementaire des politiques de justice et autres domaines d'intérêt commun des Parties, respectant tout le cadre des droits humains internationaux;
- renforcement des capacités des forces de sécurité nationales, régionales et internationales, grâce des efforts de formation, d'équipement des forces de police, des militaires, des juges, des procureurs;
- renforcement du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'état de droit et l'administration de la justice;
- renforcement de manière à assurer une efficace protection de la justice pour la population des régions, notamment des zones rurales, en matière de l'accès à la justice, de la qualité des services de justice, de la transparence, de l'intégrité des décisions judiciaires et de la confiance des citoyens dans le système judiciaire;
- généralisation de l'accès au droit et à la justice et l'interactivité entre droit et développement;
- renforcement des capacités de qualité de tous les citoyens, notamment des femmes, des jeunes et des enfants;
- renforcement durable des efforts de réconciliation de la justice, de la justice de ce qui concerne la réconciliation civile de manière à tenir compte des expériences nationales, régionales et internationales;
- assurer la mise en œuvre des mécanismes de justice, de justice des politiques de justice et de justice en général dans les régions, provinces et les départements.

Annexe 15 : Questions complémentaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à mener les actions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de tous les déplacés, réfugiés et des réfugiés et mettre en place les mécanismes de justice de justice, conformément aux lois, règles nationales et internationales pertinentes y compris la Convention de l'OUE de 1954 régissant les aspects procédés des problèmes de réfugiés et

Artículo 10: Las Partes fortalecen los lazos y organizaciones humanitarias a través de sus esfuerzos conjuntos para promover el respeto, la tolerancia, la solidaridad y el entendimiento mutuo de las personas pertenecientes a diferentes grupos étnicos.

Artículo 31: Los Estados miembros se comprometen a proporcionar prácticas adecuadas de control, supervisión y auto-supervisión dentro de sus fronteras. Ellos comprometen igualmente a generar todos los recursos y políticas políticas, económicas y jurídicas de la Unión Europea, a la Red Europea de Agentes de Inspección en el ámbito de la cooperación judicial.

TITRE : FÉRAUNTES ET HÔTES DES AGNEMENTS ANCIENS ET MODERNES

Chapman, J. R. Resurrection in the Pentateuch

১৯৮১-৮২ সালের মধ্যেই পূর্ণ প্রকৃতির একটি বিমানবন্দর নির্মাণের
 কাজে গুরুত্বপূর্ণ ভূমিকা পালন করবে। বর্তমান অবস্থায় এ বিমানবন্দর
 নির্মাণের কাজে প্রায় ১০০ কোটি টাকা ব্যয় হবে। এছাড়াও
 বিমানবন্দর নির্মাণের জন্য ১০০ কোটি টাকা ব্যয় হবে। এছাড়াও
 বিমানবন্দর নির্মাণের জন্য ১০০ কোটি টাকা ব্যয় হবে।

2. Principe : Les membres du personnel de la classe politique ainsi qu'à la première ligne, doivent les engagements de femmes et de jeunes, les intellectuels, les enseignants, les traducteurs et les autres travailleurs et religieux, à travers une série d'activités, à la réalisation des objectifs de l'Accord.

• ଶ୍ରୀରାମାୟଣ : ଶ୍ରୀରାମଙ୍କ ଜୀବନ ଓ ଧର୍ମାବଲମ୍ବନ

Autel de la Vierge: La Vierge Marie, sous l'aspect de l'Immaculée Conception, est la grande protectrice de l'Église et du monde. Elle est représentée par les Artistes. À cette fin, elle

- redonner du poids aux institutions européennes
- remettre les normes au même pied d'égalité, dans le processus de mise en œuvre et :
- pour le rôle de l'Union européenne et celle qui politique monétaire en cas de crises financières de nature systémiques et de la déstabilisation du système mondial.

Article 51: La médiation contribue efficacement au dialogue interpersonnel pour l'application optimale de l'écoute et la négociation d'un conflit résolvant en faveur de tous.

الحمد لله

4

Article 24 : La communauté internationale se, engage de la même en vue de la réalisation de présent accord et est engagée à accélérer les efforts déployés à cet effet, de façon plus spécifique :

- Les Nations Unies, l'UE, le CEDEAO, l'UEMOA ainsi que les autres organisations internationales, s'engagent à appuyer la mise en œuvre de politiques et d'actions
- Le Comité directeur de sécurité de l'Afrique de l'Ouest se réunit des parties liées pour tenter d'établir un plan d'action communautaire, ainsi qu'à saisir de nouvelles menaces ou autres ce à priori, le cas échéant, des mesures d'urgence tous ceux qui mettraient en jeu des intérêts ou engagements qui y sont concernés et la réalisation des objectifs politiques;
- La communauté internationale est appelée à appuyer les efforts du Comité de l'Afrique de l'Ouest, à travers le soutien financier, technique et logistique ainsi par le renforcement des capacités institutionnelles, politiques, juridiques, militaires, de police, les efforts de lutte contre la corruption et la criminalité organisée, ainsi qu'une coopération approfondie au sein des États membres de l'Union africaine afin de renforcer les capacités de la région dans le domaine de la justice pénale; l'appuyer en matière juridique, financière et dans le cadre de la mise en œuvre du droit.

Arbeitskreis: Das Projekt wurde von der Arbeitsgemeinschaft der Kirchen in der DDR durchgeführt. Die Arbeit wurde von der Arbeitsgemeinschaft der Kirchen in der DDR durchgeführt. Die Arbeit wurde von der Arbeitsgemeinschaft der Kirchen in der DDR durchgeführt.

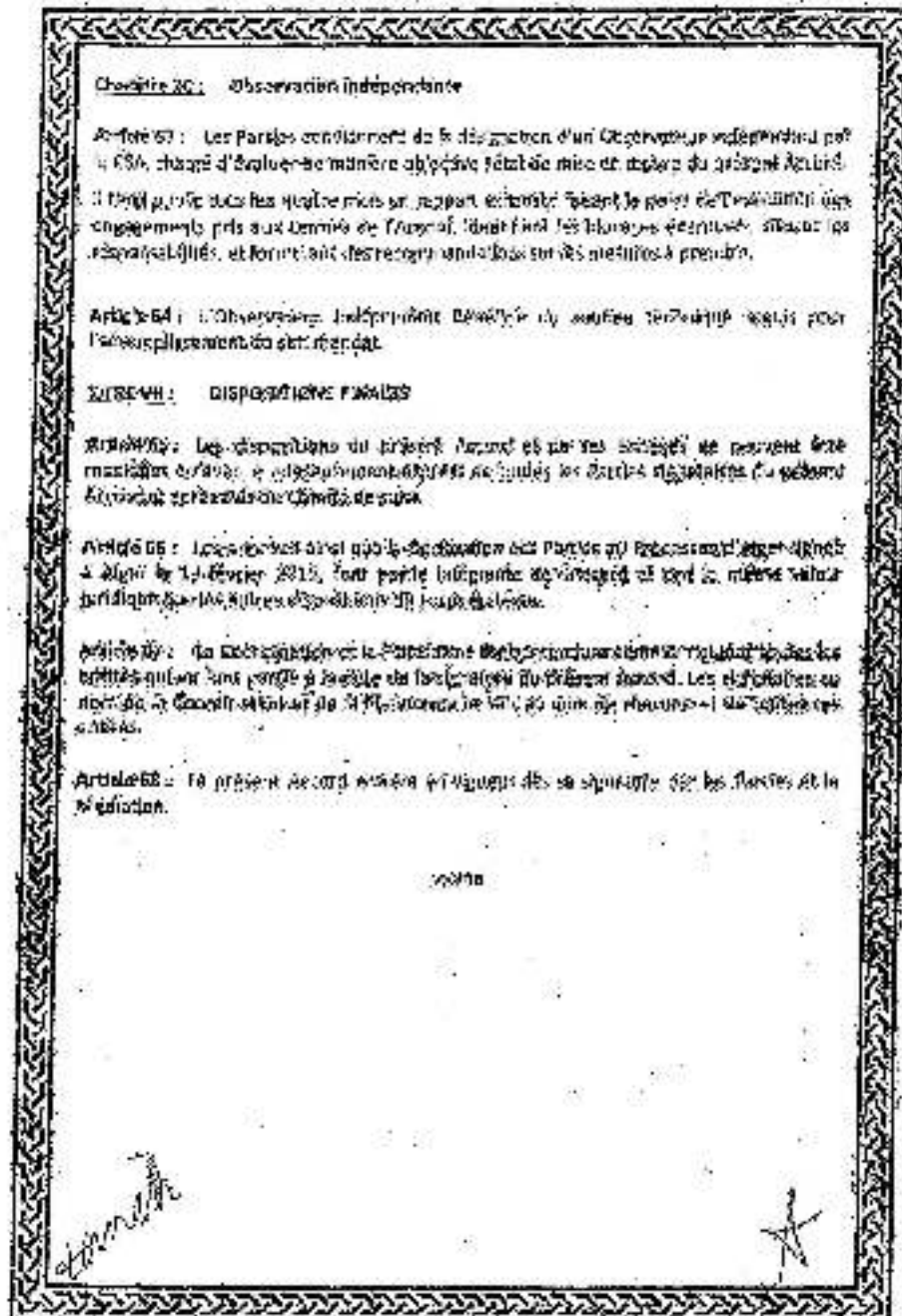
Article 55 : Le rôle déterminant et les contributions importantes, actuelles de la jeunesse, des femmes et organisations des jeunes femmes et de l'ensemble des groupes de l'Université Kényana pour la réalisation des objectifs du présent Accord seront des priorités et seront donc particulièrement encouragées.

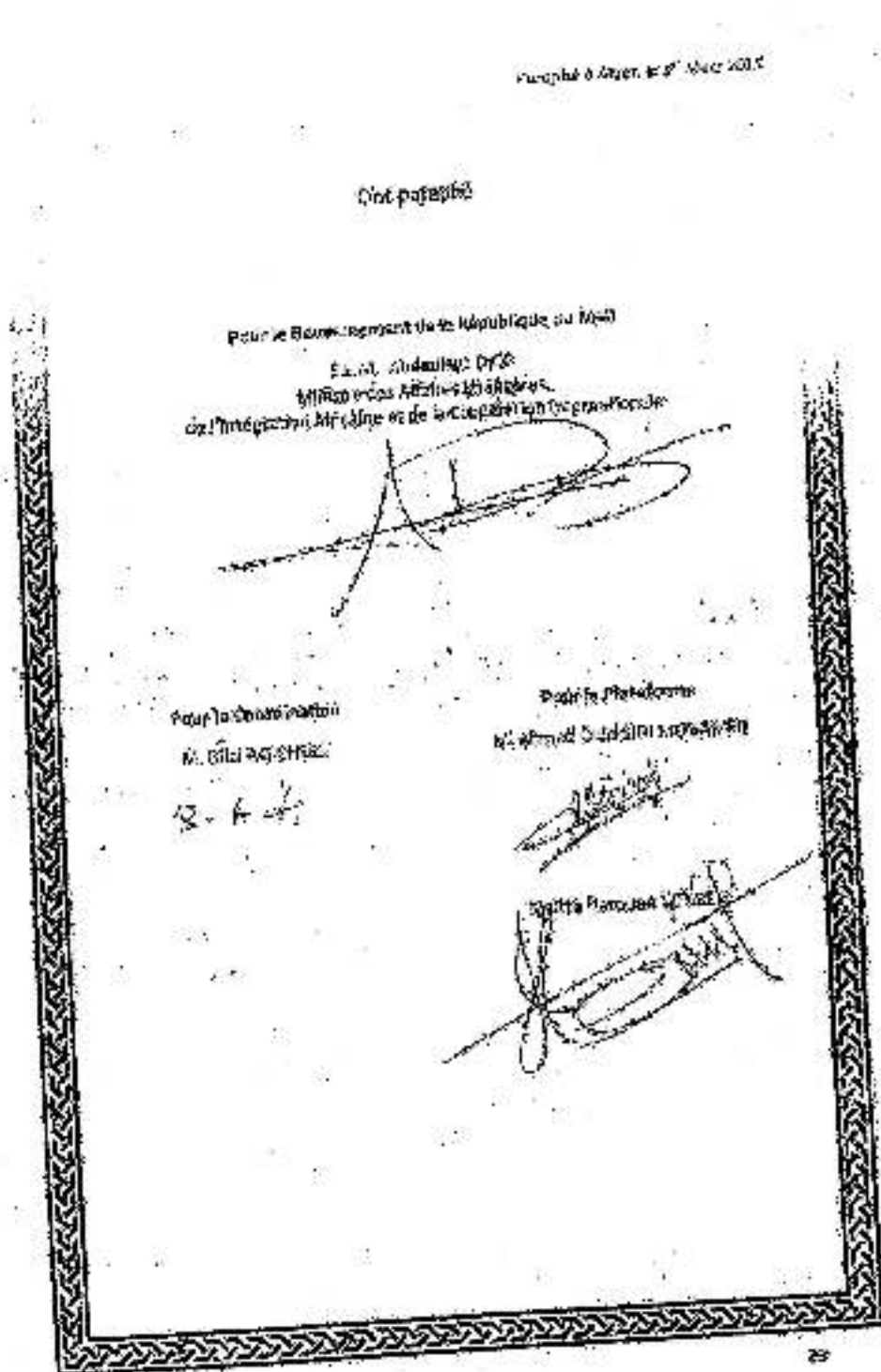
Article 52: Les Pénitents bandent leurs bras en croix, dès la signature de 1850, par le Comité de salut public, en présence de l'Assemblée Nationale, à la séance du 10 août 1850.

Attestez que le CSA est composé comme suit : le Secrétaire du Mail, les modérateurs éditoriaux du présent site et les éditeurs. Il y a en effet une liste de file, Markers, Taro, Martin, e, Mier, Terry, Gifford, Nakone, Carter, Bill, etc. Les personnes permanentes du CSA de la rédaction de l'annuaire sont invités à participer aux travaux du CSA. Le CSA peut, en outre, modifier, en tout ou en partie, d'autres personnes et les relations financières et autres. Il n'y a pas de membre.

Article 60: La CSN a compétence la plus étendue.

- [illegible]





Document 02/007... 17 Mars 2018

Document 02/007...

Pour la République Algérienne Démocratique et Populaire, Chef du Service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères

Pour l'Organisation des études anthropométriques et photographiques des
 personnes pour le service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

M. M.

Pour l'Organisation des études anthropométriques et photographiques des personnes pour le service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

Pour l'Organisation des études anthropométriques et photographiques des personnes pour le service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

Pour l'Organisation des études anthropométriques et photographiques des personnes pour le service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

M. M. Karamouh ELHADJ,
 Ministre des Affaires Étrangères,
 Chef du Service des Renseignements

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

• الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1989**، مرسوم رئاسي رقم 88-88 المؤرخ 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية رقم 09 مؤرخة في 01 مارس 1989.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية، **معلومات حول الجزائر**، موقع الرئاسة: <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/intro>، شوه: 2022/10/18.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية " الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية : <https://www.el-mouradia.dz/ar/home>
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية العدد 94 المؤرخة في 24/11/1976.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، الجريدة الرسمية العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، **أشغال الدورة الغير عادية لرؤساء أركان الدول الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة**، (الجزائر، النادي الوطني للجيش ، 13 أكتوبر 2022)، منشور على الموقع:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/octobre/cem13102022ar.php
شوه 20 جويلية 2023.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **مداخلة وزير الخارجية رمطان لعمامرة حول إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا**، (داكار: منتدى داكار حول السلم والأمن في إفريقيا، 10/11/2015) نشر على موقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/3477.aspx.htm
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها [https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2012\].pdf](https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2012].pdf)
9. منظمة الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة** ، تجده على الرابط : <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>
10. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، (البيان الرسمي حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية)، المنشور على الموقع: <http://www.mae.gov.dz/Declaration-de-MAECNE-ar.aspx>

• الكتب والموسوعات:

1. احمد محمد وهبان، تحليل إدارة الصراع الدولي "دراسة مسحية"، المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014.
2. احمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د س ن.
3. أحمد محمد محمود المسلماني، مصر ما كان وما يجب أن يكون، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2018.
4. ادريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
5. اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي - دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي-، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص. 217.
6. اكناته ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية، موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
7. بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في افريقيا -نموذج الاكواس-، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009.
8. بودي نبيلة وآخرون، الدولة في أفريقيا تقيّم لمسارات البناء واستشراف لسبل البقاء، في بودي نبيلة، "الدولة الفاشلة في إفريقيا بين طموح النهوض الواقع الأوليغارشي والتدخل الدولي، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2019.
9. بوقارة حسين، السياسة الخارجية - دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل-، الجزائر: دار هومة، 2012.
10. جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام المدخل والمصادر، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004.
11. سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
12. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور الأمن في العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د س ن.
13. صادق حجال، ليبيا واشكالية بناء الدولة الأمة، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
14. صامويل هنتغتون، ترجمة عبد الوهاب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، لندن: جامعة أوكلاهوما للإعلام، 1991.
15. عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي - رؤية مستقبلية - القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2007.
16. عادل فتحي ثابت عبد الباسط، النظرية السياسية المعاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2000.

17. عابدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالنا مالي ونيجيريا، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، 2015.
18. عبد النور بن عنتر، غرب المتوسط مركبا أمنيا مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021.
19. على الدين هلال، بهجت القرني، "مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل" في على الدين هلال، بهجت القرني (محرر)، السياسة الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
20. عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر: طاكيج. كزم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
21. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
22. عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2015.
23. عمر فرحاتي، يسري أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الجزائر: الدار الجزائرية، 2016.
24. غرهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الهجرة الغير شرعية) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
25. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007.
26. كريستوفر مور، عملية الوساطة استراتيجيات عملية لحل النزاعات، ترجمة فؤاد سروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.
27. كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
28. مجموعة باحثين، مالي عودة الاستعمار القديم في عبد الله مامادو باه "العلاقة بين الأقوام والأعراق"، قطر: دار الكتب القطرية، 2013.
29. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، بيروت: دار الثقافة، 1966.
30. محمد سعيد القشاط، عرب الصحراء الكبرى التوارق، الطبعة الثانية، طرابلس: مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، 1989.
31. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، الأدوات -، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1997.
32. محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
33. مصطفى علي هويدي، الحركات الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، الجماهيرية الليبية: منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988.

34. منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
35. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
36. نهلة ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة: سمير كرم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
37. نهلة ياسين حمدان، فريدريك س بيرسون، مقاربات عربية لحل النزاعات - الوساطة والتفاوض وتسوية الصراعات السياسية-، ترجمة: فكتور سحاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
38. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكرا ابراهيم، الجماهيرية الليبية: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981.

• الدوريات والجرائد:

1. أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، العدد: 16، (جوان 2013)، ص ص، 16-31.
2. أشرف صالح محمد، "الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الإفريقي"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 19 (مارس 2014)، ص ص. 68-75.
- الاندماج والهوية، "العلوم السياسية"، ع. 12 (شتاء 2012)، ص ص. 121-143.
3. جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي -دراسة في الجغرافية السياسية -"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 4، (2004)، ص ص. 674-684.
4. خيرى عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، (شتاء 2009)، ص ص. 88-109.
5. رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين على مجيد، "تمودج الدولة - الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي
6. صايح مصطفى، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، (2014)، ص ص. 9-18.
7. الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة، والمكاسب"، سياسات عربية، العدد 34، (سبتمبر 2018).
8. عبد الرحمان خليفة جالو، "اختيار الولاية في مملكة سانغاي خلال حكم الأساكي - دراسة حضارية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 47 (جانفي 2021)، ص ص، 17-27.
9. علي عبد اللطيف حميدة، "دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا"، مجلة تبين، ع1 (صيف 2012)، ص ص. 167-169.

10. فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، (مارس 2017)، ص ص 2-27.
11. منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مركز الدراسات دولية بجامعة بغداد، العدد 51 (جانفي 2012)، ص ص 31-52.
12. منير محمود بدوي، "الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثامن، (يوليو 2003)، ص ص 75-104.
13. هشام صميض، روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات والأبعاد، منشورات مركز خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، العدد 7، (2017)، ص ص 1-2، تجدونه على الرابط: <https://revues.imist.ma>، شوهدي في: 25 أفريل 2023.
14. وليد حسن رجب قاسم، (الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 487، (سبتمبر 2019)، ص ص 41-59.
15. وليد عبد الحفي: "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، مجلة سياسات عربية، ع. 6 (يناير 2014)، ص ص 31-40.

• الرسائل الجامعية

1. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة : كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011).
2. ضريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010.
3. نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011.

• المواقع الإلكترونية:

1. حمدي عبد الرحمان حسن ، إسرائيل وهجومها الناعم على إفريقيا ، مجلة قراءات افريقية، 2020/02/05، متوفر على الموقع: <https://qiraatafrican.com/2428> . شوهدي 2021/03/1.
2. رمضان لعامرة، الكلمة الافتتاحية خلال المجلس الوزاري لدول جوار ليبيا، الجزائر، 2021/08/30، المنشور على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=MGpBzr3xsnk> شوهدي في 2021/09/06.
3. شبكة الجزيرة الإخبارية، اختتام قمة النقب "غير المسبوقة" بمشاركة 4 وزراء عرب، 2022/03/28، نشرت على موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/politics/2022/3/28> شوهدي في 2022/03/30.

4. موقع الجزيرة الإخباري، مالي تنسحب من مجموعة دول الساحل الخمس ومن قواتها العسكرية لمكافحة الجماعات المسلحة، الموقع: <https://www.aljazeera.net/politics/2022/5/163> شوهده 2022/05/20.
5. نجلاء المنقوش، الجزائر، الإثنين 2021/08/30، كلمة خلال الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا، المنشور على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=-5pYHqbUchM> شوهده في 2021/09/06.
6. وكالة الأنباء الجزائرية، تصريح وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج حول قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، نشر على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/111617-2021-08-08> شوهده 2021/08/27.
7. وكالة الأنباء الجزائرية- دول جوار ليبيا تجتمع بالجزائر لبحث مسار الانتخابات العامة المقبلة، (الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات، 30 أوت 2021)، منشور على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/111815-2021-08-30-07-55-43> شوهده في 2021/09/06.
8. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تعلق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا، الجزائر، 2022/06/08.
9. وكالة الأنباء الجزائرية، تصريحات الرئيسوني على الجزائر: "رعناء و" أراجيف خسيصة "لا علاقة لها بوحدة الصف الإسلامي، (الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 17 أوت 2022)، منشور على موقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/130520-2022-08-17-19-07-36> شوهده يوم الخميس 2022/08/18.

• ملتقيات ودراسات:

1. إبراهيم نوار، الدور الاماراتي في ليبيا: ما خفي كان أعظم، جريدة القدس العربي، 6 يوليو 2019.
2. أحمد قاسم حسين، المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والآلات، (قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 يونيو 2021).
3. أمين حبله، تومبكتو مدينة المآذن والأولياء والمكتبات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020/09/02)، منشور على موقع الجزيرة: www.aljazeera.net.
4. بن جامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2014.
5. بن جامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2014.
6. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، في بوشنافة شمسة، "إستراتيجية الإتحاد الإفريقي من أجل الساحل الفرص و القيود"، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
7. بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
8. بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أكتوبر 2012.

9. جلال حرشاي، المضاعفات الإقليمية الناجمة عن الحرب الجائرة بالوكالة في شمال إفريقيا، مركز
10. الحسين العلوي، بين صراعات الأزمة الدولية والانقسام الداخلي، الدوحة: مركز دراسات الجزيرة، ديسمبر 2020.
11. حسين بوقارة، المسألة الإثنية في منطقة الساحل، الخلفيات والأبعاد، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء- الواقع والأفاق-، الجزائر: النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012.
12. حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03.
13. سفيان صخري، السياسة الخارجية الجزائرية من الديناميكية إلى التراجع، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة، الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية التابع لجامعة الجزائر 03، 28-29 أكتوبر 2014.
14. طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور، مصر: المعهد المصري للدراسات، 19 يونيو 2020.
15. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
16. عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية، توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات 2020.
17. كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 8 يوليو 2017.
- مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، على الموقع <https://carnegie-mec.org/diwan/80814>.
18. مركز دراسات الوحدة العربية، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، الكتاب السنوي 2018.
19. نبيل بوببية، "التنمية، والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الأزوادية في مالي: مسار إلى أين"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية، جامعة الجزائر 3: مخبر البحوث، والدراسات في العلاقات الدولية، 28-29 أكتوبر 2014.
20. يحي زويبر، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الإرهاب، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

• تقارير وقرارات أممية.

1. البنك الدولي البيانات المتعلقة بليبيا تجدونها على الرابط التالي: <https://data.albankaldawli.org/country/libya?view=2022/08/15>.
2. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة : القرار رقم 2164 المؤرخ في 25 جوان 2014 ،
3. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2056 المؤرخ في 05 جويلية 2012 المتعلق بالسلام والأمن في افريقيا.
4. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2085 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بالأزمة في جمهورية مالي،
5. مجلس الأمن للأمم المتحدة، القرار الأممي رقم 2423 بتاريخ 28 جوان 2018 .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

• Ouvrage Officiel :

1. Cedeao, **Accord Préliminaire A L Election Présidentielle Et Aux Pourparlers Inclusifs De Paix Au Mali**, (ouagadougou le 18 juin 2013) Publie sur : https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ML_130618_AccordElectio nsDialogueInclusif.pdf.
2. Commission de La Cedeao, **Guide De La Cedeao pour La Médiation** , Négiria : Crisis Management Initiative, 2018.
3. conseil de Sécurité des Nation Unies, **Résolution N°2391/2017**, Publiée sur : <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/433/58/PDF/N1743358.pdf?OpenElement>.
4. La Republique de Mali, **Pacte National Conclu Entre le Gouvernement de mali et les Mouvements et Fronts Unifiés de l'Azawad Consacrant le Statu Particulier du Nord du mali**, Decret N 92-121/P-CTSP, Signé a Bamaco, le 11 Avril 1992.
5. la Republique Francaise, Ministère des Armes, **Operation Barkhane**, publiée sur : <https://www.defense.gouv.fr/operations/bande-sahelo-saharienne/operation-barkhane>.
6. le Sommet Spécial de l'Union Africaine, **Convention de l'Union Africaine sur la Protection et l'assistance aux Personne Déplacée en Afrique – Convention de Kampala**–, (Kampala, 22 October 2009), Publié sur : <https://www.peaceau.org/uploads/convention-on-idps-fr.pdf>.

7. Membres de Médiation internationale, **Accord Pour La Paix et La Réconciliation au Mali Issu De Processus D Alger**, (Bamaco :20 juin 2015), Publié Sur : <https://Peacemaker.un.org/node/2681>.
8. Membres de Médiation internationale, « **Feuille de Route des Négociations dans le cadre du Processus d Alger** », 24 juillet 2014, vue le 14/06/2022, Publié sur : www.peaceagreements.org/viewdocument/2063.
9. Ministère De La Défense, **Les Rebellions Touarègues Au Sahel** , (la France : les Cahiers de Retex, Janvier 2013), p.75.
10. Organisation De L Union Africaine, **Protocole Relatif A La Creation Du Conseil De Paix Et De Sécurité De L Union Africaine**, (Durban : La Première Session Ordinaire De Conférence De L union Africaine, 2002), Publier sur : <https://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-fr.pdf>.
11. République De Mali , **Conférence de l'Entente National : Actes de la Conférence National**, Bamaco le 27 Mars –2 Avril 2017.

● Livres Dictionnaire

1. BENANTAR, Abdennour. **Les Initiatives de Sécurité au Maghreb et au Sahel. Le G5 Sahel Mis à l'Epreuve**, Paris, L'Harmattan, 2019.
2. Larousse, **la Réconciliation National**, Encyclopedie Larousse, Publie sur : https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/r%C3%A9conciliation_nationale/185920
3. Mohammed Mahmoud Oued Mohamado, « Grand Jeux Des Puissance Occidentales au Sahle », Dans Michel Gali, Préface Bertrand Badis, **la Guerre de Mali Comprendre la Crise et au Sahara Enjeux et zone D'Ombre**, Paris :Edition Découverte, 2013.
4. Nicole Grimand, **la Politique Extérieure de l Algérie 1962–1978**, Algérie :Rahma, 1994.
5. Pascal Boniface, **la Géopolitique les Relations Internationales**, Troisième tirage, Fance :Eyrolles, 2012.

● **Périodiques et Journaux :**

1. Adib bencherif, **le Mali Post** « **Accord d Alger** », **une Période Intérimaire entre Conflit et Négociations** , (Politique Africaine N°150, 2018 ,pp.179–201.
2. Adib BenCherif, « Récits de Conflits Entre Les Ifoghas et les Imghad, » **Cahiers des Etudes Africaine**, N°234, (2019), pp.427–451.
3. Adib bencherif,**de la Question Touarègue aux Mémoire des Conflit : pour une Réconciliation Malienne**, (Québec,Bibliothèque et Archive National de québec, 2018),pp.18–20
4. Alexandra Arkhangel'skaya, **Le Retour De Moskou En Afrique Subsaharienne ? Entre Héritage Soviétique , Multilatéralisme Et Activisme Politique**, **Book Supérieure** ,N° 248,(avril 2013), pp.61–74.
5. Brusil Miranda Metou , « La Médiation Préventive des Communautés Economiques Régionales dans les États Membres: le Cas de la CEDEAO ,» **Lettre Des Médiation** ,N 10,(Printemps/été 2021),P P.6–12
6. Brusil Miranda Metou, « la Médiation de l'Union Africaine dans la Résolution des Crises Internes de Ses Etats Membres, » **Revue Québécoise de droit international** ,Volume 32, N°2, 2018, pp.40–69.
7. International Crisis Group, « Mali : Dernière Chance A Alger ,» **Brefing Afrique**, n°104. Bruxelles:ICG.18 Novembre 2014, p.6.
8. International Crisis Group, « Transition au Mali Préserver l'Aspiration de Changement» **Rapport d'Afrique**, N°304 Bruxelles:ICG.21 September2021,p.2.
9. International Crisis Group, **L'Algérie et ses Voisins** , Rapport N°164, (Bruxelles :**ICG**,october2015), p.6.
10. International Crisis Groupe , « Mali :Sécuriser , Dialoguer ,Et Réformer En Profondeur »,**Rapport d'Afrique** ,N°201,(Bruxell : ICG , avril 2013), P.27.
11. International Crisis Groupe, «Narcotrafic,Violence Et Politique Au Nord Du Mali »,**Rapport Afrique**, N°267(Bruxell : ICG,13 Decembre 2018),pp.10–13.
12. Jacques Chanpaud, « Le Mali : La Transition :Le Sahel Et La Démocratie ,» **Revue Politique Africaine** ,N°47,(October1992),pp.3–8.

13. Jacques Faget, « Les Métamorphoses Du Travail De Paix, Etat Des Travaux Sur La Médiation Dans Les Conflits Politiques Violents,» **Revue Française De Science Politique**, Vol.58,(Février2008), pp.309–333.
14. Keita Modibo, « La Résolution de Conflit Touareg au Mali et au Niger»,**Groupe de Recherche sur les intervention de Paix dans les Conflits Intra-étatiques–CRIPCI–**, N 10, (Juillet 2002),pp.1–30.
15. Leon Cobo,Beatriz, « Conséquences du Coup d Etat au Mali pour la Question Touareg et la mise en œuvre des accord d Alger », **Document d Opinion**,N 34,(mars 2021),pp.1–17,Publiée sur : http://ieee-es/Galerias/fichero/docs_opinion/2021/DIEEO34_2021_BEALEO_Mali_FR.pdf (consulte le:21/03/2022).
16. Louisa Dris Ait Hamadouche, l Algérie et Sécurité au Sahle : lecture Critique d une Approche Paradoxe, **Harmattan**,N90,(Mars), pp.105.121
17. Mara Jorge, les Défis de la Mediations de l'Union Africain,**Thinking Africa**,N9,(31 juillet 2013),p.3.
18. Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, **La Russie au Mali Une Presence Bicéphale**, paris : IRSEM , N°97, (septembre 2022), p.2.
19. Monique Bertrand, « Le Mali : La Transition : Un An De Transition Politique : De La Révolte A La Troisième République », **Revue Politique Africaine**, N°47,(October1992),pp.9–22
20. Oumansour Ibrahim, « Algérie face aux nouvelles reconfigurations geopolitique : **Revue Geostrategiques**,N°58,2022,pp.149–157.
21. Oumnia Boutaleb, « Impact des Nouveaux Acteurs Régionaux sur les Dynamiques Africaines », **Policy Brief**,N.38, (Mai 2022), p.3.
22. Rudolph Attalah, « la Revolte de Toureg et le Coup d' Etat au Mali, » **Aspj afrique Francophone** ,(1 trimestere 2013) ,pp.66–79,
23. Salim Chena Et Antonin Tisseron , « Rupture D Equilibres Au Mali : Entre Instabilité Et Recomposition ,» **Afrique Contemporaine** ,N°245, (2013),pp.71–84.
24. Yahia. Zoubir, "The United States and Algeria: the Cautious Road to Partnership", **The Maghreb Center Journal**, Issue 1,(spring/summer 2010),pp.117

• **Rapports et Recherches:**

1. Adjaratou Wakha Aidara Ndiaye, **Le Dialogue National comme Outil de Prévention et de Résolution des Conflits en Afrique**, (Sénégal : Partners west africa, Centre civi collaboration, N° SG-463-15, novembre 2015.
2. American Bar Association, **Stratégie de Justice Transitionnelle au Mali**, Washington : American Bar Association, 2015.
3. Arthur Bouttelis Et Marie –Joelle Zahar, **un Processus en Quête de Paix : Les Enseignements Tirés de L Accord Intermalien** , New York : International Peace Institute –IPI–, janvier 2018.
4. Attaher Ag Iknane, Colloque : Quelles Constructions Politiques au Nord de Mali Face Aux Crises Dans le Sahel ?, (**Bilan Sommaire De La Décentralisation Au Mali**, La France : Fondation Gabriel Péri , 19 juin 2012) Disponible sur : <http://www.gabrielperi.fr/bilan-sommaire-la-decentralisation-au-mali.html> (15/02/2019)
5. Bagayoko Niagali, **L'Architecture Institutionnelle De Paix Et De Sécurité En Afrique De l'Ouest**, Ghana : African Security Sector Network , Août 2020.
6. Bruno, Hellenddorff , **Changement Climatique Et Conflit Agro –Pastoraux Au Sahel**, Bruxelles : Groupe De Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 2012.
7. Conflict Armament Research, **Enquête sur les Transferts d'Armes Transfrontaliers dans le Sahel**, Londres: Conflict Armament Research, Novembre 2016.
8. Conseil de Paix et de la Sécurité de l'Union Africain, **Rapport Sur la Mission de l'Union Africaine pour le Mali et le Sahel** , Misahel, N°58 , (Addis Abéba: Institut d'études de Sécurité, Mai 2014.
9. Conseil de Sécurité des Nations unies , **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali** , N°. S/2016/498, le 31 mars 2016,
10. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N°. S/2017/478, le 6 juin 2017.
11. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du secrétaire général sur la situation au Mali**, N/s/2012/894, 28 novembre 2012.
12. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2017/1105, le 26 Décembre 2017.

13. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2018/273, le 29 Mars 2018.
14. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2018/866, le 25 septembre 2018.
15. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2020/223, le 20 mars 2020.
16. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2020/476, le 2 juin 2020,
17. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2020/952, le 29 septembre 2020, p.3
18. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2020/1281, le 28 Décembre 2020,
19. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/299, le 26 Mars 2021.
20. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/519, le 28 juin 2021,
21. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/844, le 01 Octobre 2021,
22. Conseil de Sécurité des Nations unies, **Rapport du Secrétaire Général sur la Situation au Mali**, N.S/2021/1117, le 04 janvier 2022,
23. Djilili Lounasse , « La Strategie Algérienne Face a Aqmi », Institut Français Des
24. Jean– Luc Peduzzi, **Le Meghreb Dans Son Environnement Régional Et International–Physionomie Et Enjeux Destrafics Dans La Bande Sahélo–Saharienne**, bruxell :Institut Français des Relations International–IFRI–2010.
25. Laurent Bansept et Elie Tenenbaum, **Après Barkhane Repenser La Posture Strategique Francaise En Afrique De L Ouest** , La France : IFRI , N°109, mai 2022.
26. Major Bakary Kone, **L Impacte De L Effondrement De La Lybie Sur Le Mali, Collège Des Force Canadiennes** Canada : Ministère de La Défense Canadienne, 2020.
27. Mehdi Mekdour, **Al Qida au Maghreb Islamique :Une Menace Multidimensionnel**, (groupe de recherche et d information sur la paix et la securité–GRIP–, 2011.

28. Naffet Keita, **l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu du Processus d'Alger : Entre Euphorie ou Doute** , la Paix en Signe de Trace, Bamako :Friedrich–Ebert–Stiftung , 2018.Relation International IFRI,**Revue Politique Etrangère** , Mars2013.
29. Nation Unies, **Rapport du Haut Commissaire des Nation Unies pour les Refuges**, (New York: Assemblée Générale Documents Officiels, la période 1^{er} janvier2012 au 30juin 2013.
30. Organisation des Nations Unies ,Conseil de Sécurité, **rapport de secrétaire général sur la situation au mali** ,31 mars 2016, N° : S/2016/498,
31. Rapport de l'observateur indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au mali –issu de processus d Alger– **The Carter Center**, Evaluation de 2018,p.1, publié le :18 février 2019.
32. Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la réconciliation au mali –issu de processus d Alger– **The Carter Center**, avril 2019.
33. Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur La mise en œuvre de l'accord pour la Paix et la Réconciliation Au Mali –Issu de Processus d Alger– **The Carter Center**, Décembre 2020.
34. Rapport de l'Observateur Indépendant, Observation sur la Mise en Œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali –Issu de Processus d Alger– **The Carter Center**, juin 2022.
35. salim chena ,**L Algérie et son Sud quels Enjeux Sécuritaires ?**,Bruxell,Institut Français des Relations Internatinal–Ifri–,2013.
36. Yahia Zoubir,**Le Conflit Sahraoui Occidental : Enjeux Régional Et Internationaux**, Paris: Ceri SciencePo, 2010.
37. Zeine Moulaye, **La Problématique De La Criminalité Transnationale Et Le Contrôle Démocratique**,bamako :Friedrich–Ebert–Stiftung, 2014.

● **Sites internet :**

1. Abderrahim Kourima, « **Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie**, », Revue de Géopolitiques 2008, disponible sur :

- <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/> (12 septembre 2021).
2. Afp, « Algérie : 43 Missile Enfouis Découverts », **Journal Le Figaro**, 20février2012, disponible sur : <http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2012/02/20/97001-20120220FILWWW00356-algerie-43-missiles-enfouis-decouverts.php>, (06juin2019).
 3. Au Mali , Le Groupe Ensar –Edine se Divise Face aux Pilonnages , **Liberation** ,24 janvier 2013, publie sur ; https://www.liberation.fr/planete/2013/01/24/au-mali-le-groupe-ansar-dine-se-divise-face-aux-pilonnages_876377/ , vue le 30/03/2023.
 4. Christophe Boisbouvier, « Mali, le Boeing de la Coke ,» Jeune Afrique, N° 2550, (26 novembre 2009) Publie sur : <http://www.jeuneafrique.com/199826/archives-thematique/mali-le-boeing-de-la-coke/> vue 04/03/2022.
 5. Communiqué de Comite de Suivi de l'Accord (CSA), **41^{eme} Session Ordinaire de CSA**, Bamaco : le 16 Novembre 2020 , publiée sur : dzembassymali.com/wp-content/uploads/2021/01/COMMUNIQUE-FINAL-DE-LA-41e-DU-CSA-1.Pdf, (10/03/2024).
 6. Communiqué de Comite de Suivi de l'Accord (CSA), **45^{eme} Session Ordinaire de CSA**, Bamaco : le 05 October 2021 , publiée sur : <https://dzembassymali.com/wp-content/uploads/2021/10/Communiquee-Final-de-la-45eme-session-du-CSA.pdf>, (04/04/2024).
 7. Communiqué de Comite de Suivi de l'Accord (CSA), **46^{eme} Session Ordinaire de CSA**, Bamaco : le11 Octobre 2022 , publiée sur : <https://dzembassymali.com/wp-content/uploads/2022/10/Communiquee-Final-de-la-46eme-session-du-CSA.pdf>, (04/04/2024).
 8. DembaDiallo, **le Médiateur de la République**, disponible sur : www.mediateurdumali.com (10/01/2019).
 9. Disponible sur : <https://pubs.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/12533FIIED.pdf>, vue le 10/09/2022
 10. fatoumata diallo, Mali « le Jour ou je Suis Rend a Kidale », (Jeune Afrique, 22mai2022), publié sur : <https://www.jeuneafrique.com/1336483/politique/mali-le-jour-ou-je-me-suis-rendu-a-kidal-par-moussa-mara>, (14/07/2022).

11. Hawa Coulibaly et Stéphanie Lima, « Crise de l'État et territoires de la crise au Mali », **RevueEchoGéo [En ligne]** , disponible sur : <http://echogeo.revues.org/13374> ; DOI : 10.4000/ echogeo.13374,(14/02/2019).
12. Intervention de Général Amado Tomari Touri, **L expérience De La Transition Démocratique au Mali(26 Mars1991 – 8Juin 1992)**,disponible sur :www.démocratie.froncophone.org/IMG/pdf/6toure.pdf,(18/04/2019).
13. LE Point « le mali demande une réunion d urgence du conceil de securité sur les actes d agression francais »,18/08/2022, publiée sur : <https://www.lepoint.fr/societe/le-mali-demande-une-reunion-d-urgence-du-conseil-de-securite-sur-les-actes-d-agression-francais-18-08-2022>, consulter le : 11/08/2023.
14. Mahdi Lazar et Sidi Mohamed Nihad « Vers une Nouvelle Algérie »,**Revue géopolitique**, (8décembre2013),pp. 1–15,disponible sur www.diploweb.com/vers-une-nouvelle-algerie.html, (08novembre2015
15. Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali –MINUSMA–, **Conclusions Cinquième réunion du Comité de Suivi de l'Accord –CSA– pour la Paix et la Réconciliation au Mali**, le 28 et 29 Octobre 2015,Publié sur : <https://minusma.unmissions.org/conclusions-cinqui%C3%A8me-r%C3%A9union-du-comit%C3%A9-de-suivi-de-l%E2%80%99accord-csa-pour-la-paix-et-lar%C3%A9conciliation>, (06/01/2024)
16. Moussa Ag Assarid, Porte Parole De MNLA En France , « **le MNLA Proclame L Indépendance de l Azawad** »,Publiée sur :www.tv5monde.com.
17. Patrice Gourdin, « Géopolitique de Mali : Un Etat Failli » , **Revue Géopolitique**, (2012),Disponible sur diploweb.com (02/02/2019).
18. Patrice Gourdin, « Touareg Du Mali. Des Hommes Bleus Dans Une Zone Grise »,**La Revue Géopolitique**, (5 mai 2013) , Disponible sur : <http://www.diploweb.com/touaregs-du-mali-des-hommes-bleus.html>(23/02/2019).
19. Pierre Francois Naudé , « Algérie Hausse de 10% Du Budget Militaire a 13 Milliards de dollars » **jeune Afrique** , 09september2014, disponible sur : <http://www.jeuneafrique.com/44991/politique/alg-rie-hausse-de-10-du-budget-militaire-13-milliards-de-dollars/> (31/10/2021).
20. Remi Carayole entretien avec le Leader de MSA ,**Journal Jeune Afrique** , 08 septembre 2016, publié sur : <https://www.jeuneafrique.com/355863/politique/mali->

moussa-ag-acharatoumane-avons-cree-msa-representer-azawadiens, consulter le : 10/03/2023.

21. Sabrina Beeler, **Conflit Entre Agriculteurs Et Eleveurs Au Nord –Ouest De Mali**, (mali :helvetas,dossier N°141, 2006),p. 9–11
22. Selma Mihoubi, Mali : un Ans Apres la Signature l'Accord d Alger ,Quel Avenir pour le nord ? , **Le Jeune Afrique**, le 16 juin 2016, publié sur :<https://www.jeuneafrique.com/334516/politique/mali-paix-ans-apres-signature-de-laccord-dalger/>(20/03/2024).
23. Union Africaine, **Communiqué de la Cinquieme Réunion de la Haut Niveau du Comité de Suivi de l'Accord-CSA-**, kidal le 11 Février 2021, publié sur : <https://www.peaceau.org/fr/article/communique-de-la-cinquieme-reunion-de-haut-niveau-du-comite-de-suivi-de-laccord-csa-kidal-11-fevrier-2021>, (15/03/2024).
24. Zeidane aig Sidalamine, "de la Questions Touareg au Problème du Nord du Mali : **ma Part de Témoignage** »,publie sur : <https://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ere-et-2em>, consulté le23/06/2020.

ثالثا : المراجع باللغة الإنجليزية

● Books

1. barry buzant, **People,States and Fear :the National Security Problem International Relation**, brighton: harvester wheat sheaf,1990.
2. Benjamin Reilly, **Democracy and Diversity : Political Engineering in the Asia – Pacific**,New York: Oxford Univercity Press.
3. Bercovitch Jacob and Rubin Jeffery , **Mediation in International Relation : Multiple Approches to Conflict Management**, New york : Martins Press, 1992.
4. Burry Buzan and Ole Waever, **Regional and Powers the Structure of International security**, New York, Cambridge University Press, 2003.
5. Jacob Bercovitch,**Theory and Practice of International Mediation**, New York: Routledge ,2011.
6. Pippa Norris,**Electoral Engineering Voting Rules and Political Behaviore**, (New York: Cambridje Univercity Press.

7. William Zartman and Alvaro de Soto, **timing Mediation Initiatives**, Washington: United States Institute of Peace, 2010.

• Periodicals and Journals

1. Barry Buzan, "New patterns of Global Security in the Twenty-First Century", **International Affairs**, vol. 67, N.3, (Jul 1991), pp. 431-451
2. Galtung Johan, « Cultural Violence », **Journal Of Peace Research**, vol. 27, (Aout. 1990), pp. 291-305.
3. K.J. Holsti, « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy », **International Studies Quarterly**, vol. 14, N.3, (sep. 1970), pp. 233-209.
4. William Zartman and Saadia Touval, "International Mediation : Conflict Resolution and Power Politics", **Journal of Social issues**, vol. 41, N° 2, (1985), pp. 27-45.
5. William Zartman, "The Timing Of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments", **the Global Review of Ethnopolitics**, vol. 1, N° 01, (2001), pp. 8-18.

• Reports and Papers:

1. Countries Ranked By Military Strength , **the complete global firepower list puts the military powers of the world into full perspective**, www.globalfirepower.com/countries-listing.asp, (15/11/2021).
2. Massa Coulibaly and Michael Bratton, "Crisis in Mali : Ambivalent Popular Attitudes On The Way Forward", **Afrobarometer briefing Paper**, N. 113 , February 2013.
3. Transparency International , **Corruption Perceptions Index**, (Berlin : Transparency International, 2015), disponible sur : www.transparency.org, (25 / 03 / 2019).

الملخص باللغة

الإنجليزية

Abstract

Our study focuses about the role of international mediation led by Algeria in Settlement of regional neighborhood disputes in general, and the conflict in northern Mali in particular, this study aims to examine the Potential of international mediation led by Algeria, to contribute to achieving a level of security and peace in Mali, that allows for the establishment of political and institutional architecture, that ensures the continuation of the constitutional order, and reflects positively on the scene geopolitics of the regional neighborhood, in light of international and regional attractions with an interventionist tendency, and to dismantle this research problem we adopted, a complex and complementary methodological and theoretical framework, that combines between the historical method, and comparative, statistical, analytical, case study methods, and several approaches and theories, such as the role theory, which take us to determine the degree of proportionality between the capabilities of the mediator and his behavior, As well as the emergency approach of mediation, to understand The independent variables controlling the success or failure of the mediation, In this vision, we attempted to approach and monitor the behavior of international mediation in levels of planning and achievement during the conflict resolution process in northern Mali through its crucial periods, We have show in our study that mediation is an African value, it is a natural progression of a Deep African heritage, that was managed by traditional African systems before contact with European colonialism, and we concluded that international mediation is an alternative to external intervention, Because external intervention is a structural factor in internal crises in Africa (the conflict in Libya is an example). We also discovered that electoral processes have become a source of conflict, because it is the real test for all parties to accept the redistribution of power according to popular legitimacy, the two military coups in Mali in 2020 and 2021 show this,

international mediation with African representation and leadership is called upon to develop appropriate strategies, to address this structural impasse.

Our study also foresees the possibility of returning the Libyan file to the African home, through the intervention of international mediation with African representation and leadership to settle the Libyan conflict, liberate the Libyan will from foreign control, and place it in an appropriate environment for thinking and innovating Libyan–Libyan solutions and approaches, with the help of neighboring countries and the international community.

Algiers 3 University

Faculty of Political Sciences and International Relations

Department of International Studies

**The role of international mediation in the
settlement of regional neighborhood
conflicts**

-Mali case study-

Doctoral thesis Submitted in Political Sciences and International Relations

Option: African Studies

Submitted by:

Mr. Riad Belhennache

Supervised by:

Pr. Toufik Bougaada

Committee

Pr. Cherifa Klaa	Algiers 03 University	President
Pr. Toufik Bougaada	Algiers 03 University	Supervisor and Reporter
Dr Ghaniya Boukhares	Algiers 03 University	Member
Dr.Houcem Hamza	Algiers 03 University	Member
Dr.Naoufel Lamara	Constantine 03 University	Member
Dr.Selma Bouriahe	Boumerdes University	Member

2024-2025^c / 1445-1446^h

Algiers 3 University

Faculty of Political Sciences and International Relations

Department of International Studies

**The role of international mediation in the
settlement of regional neighborhood
conflicts**

-Mali case study-

Doctoral thesis Submitted in Political Sciences and International Relations

Option: African Studies

Submitted by:

Mr. Riad Belhennache

Supervised by:

Pr. Toufik Bougaada

Committee

Pr. Cherifa Klaa	Algiers 03 University	President
Pr. Toufik Bougaada	Algiers 03 University	Supervisor and Reporter
Dr Ghaniya Boukhares	Algiers 03 University	Member
Dr.Houcem Hamza	Algiers 03 University	Member
Dr.Naoufel Lamara	Constantine 03 University	Member
Dr.Selma Bouriahe	Boumerdes University	Member

2024-2025^c / 1445-1446^h